دليـــل ممـارسة الأعمال التجارية في أفــريقـيا

LEXAfrica
Lawyers for Africa • Advogados para África
• Avocats/Conseils pour l'Afrique

www.lexafrica.com

ليكس أفريقيا

دليل ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا

المقدمة

عن ليكس أفريقيا:

ترتبط ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا بتحديات ومخاطر متنوعة، و لذلك يجب أن تكون قائمة على أساس قانوني قوي.

ليكس أفريقيا هى تحالف من مكاتب المحاماة الرائدة و المكونة من أكثر من ٦٠٠ محامٍ في ٢٦ دولة أفريقية، تأسست في عام ١٩٩٣ وكانت أول تحالف قانوني يركز حصريا على أفريقيا، حيث يمكن لشركات المحاماة الأفريقية فقط الانضمام إلى التحالف وفقًا لمعايير أداء واختيار صارمة، لضمان معايير عالمية للممارسة القانونية.

ينصب التركيز الرئيسي لكل عضو على القانون العام وقانون الشركات والقانون التجاري والتنظيمي بالإضافة إلى التقاضي وتسوية المنازعات.

تغطي ليكس أفريقيا القارة الأفريقية بأكملها بشكل فعال ويوفر مصدرا قيمًا لرجال الأعمال والمستثمرين في أفريقيا، وتتمتع بسجل حافل على مدار ٢٨ عامًا في مساعدة العملاء وتقديم المشورة لهم بشأن أنشطتهم التجارية الأفريقية. كل عضو هو مكتب محاماة تجاري كامل الخدمات يتمتع بمعرفة وخبرة متخصصة في كل من القانون المحلي والأعمال التجارية المحلية والبيئة السياسية والثقافية والاقتصادية.

توفر ليكس أفريقيا "متجرًا واحدًا" وفريقًا قانونيًا لعموم أفريقيا للحلول القانونية الإفريقية المحلية والعابرة للحدود للعملاء أينما يرغبون في القيام بأعمال تجارية في أفريقيا، ويتشارك أعضاء ليكس أفريقيا ذات القيم و يلتزمون بأعلى المعايير المهنية والأخلاقية ومعايير تقديم الخدمات.

مهمتنا

التعاون مع الشركات الأعضاء لدفع نمو الأعمال في أفريقيا من خلال أفضل الممارسات القانونية عن طريق جذب وتطوير وتعزيز المستوى العالمي و المهارات المهنية للنجاح المستمر لشبكتنا والقارة الأفريقية الأوسع.

الموقع: www.lexafrica.com
البريد الإلكتروني: LEXenquiries@werksmans.com

CHAIRMAN OF LEX AFRICA

PIETER STEYN
T: +27 11 535 8296
psteyn@werksmans.com

©LEXAfrica

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، أو التصوير أو التسجيل أو غير ذلك، دون الاعتراف الكامل والصريح بليكس أفريقيا: دليل أفريقيا لممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا كمصدر. محتويات هذا المنشور مخصصة للمعلومات العامة فقط وليس الغرض منها أن تكون بمثابة معلومات قانونية، أو نصيحة مالية أو أي نصيحة أخرى. بينما تم اتخاذ جميع الخطوات لضمان دقة المعلومات ، لن تكون ليكس أفريقيا مسؤولة أمام أي شخص عن أي معلومات غير دقيقة. تم تحديث هذا الدليل حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١.

محتويات الكتاب

٥ الجزائر

٩ أنجولا

١٣ بتسوانا

١٨ بوركينا فاسو

٢٢ الكاميرون

٢٧ كوت ديفوار

٣٠ جمهورية الكونجو الديمقراطية

٣٤ جمهورية مصر العربية

٤٠ مملكة إسواتيني

٤٢ إثيوبيا

٤٦ غانا

٥٣ جمهورية غينيا القارية

٥٧ كينيا

٦٠ ليسوتو

٦٣ مالاوي

٦٦ مالي

٦٩ موريشيوس

٨٠ المغرب

٨٤ موزمبيق

٩١ ناميبيا

٩٥ نيجيريا

١٠٠ السنغال

١٠٢ جنوب أفريقيا

١٠٨ تنزانيا

١١١ تونس

١١٦ أوغندا

١٢١ زامبيا

١٢٦ زمبابوي

الجزائر

مكتب اليوسف وشركاه

بيانات المكتب

الموقع الإلكتروني: www.loucif-law.com
اللغات المُتحدث بها: الفرنسية، الإنجليزية، العربية.
الهاتف: +213 5 52 58 28 93
العنوان: 40 شارع لا ماديليان 16035، هيدرا، الجزائر.
جهة الإتصال: ريم اليوسف
البريد الإلكتروني: rloucif@loucif-law.com

معلومات الدولة

الجزائر هي المنتج الرائد للغاز الطبيعي في إفريقيا وثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا خارج المنطقة.
بمساحة 2.4 مليون كيلومتر مربع وديموغرافيا ديناميكية (900,000 نسمة في العام، وتعداد 44 مليون نسمة في 1 يناير 2020)، تمتلك الجزائر رابع أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة الأفريقية، (144 مليار دولار أمريكي في عام 2020) وأعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شمال إفريقيا.
يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الصادرات الهيدروكربونية، في المتوسط، تمثل الهيدروكربونات نسبة 93٪ من صادرات البلاد، و43٪ من عائدات الضرائب، و21٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2004 إلى 2020.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية:

العملة: الدينار الجزائري (DZD)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بالدولار الأمريكي في عام 2020: 10,656.
مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي (2020): -4.9
معدل التضخم: (متوسط 2020): 2.4
الدين الخارجي (2020): 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي
سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (متوسط 2020(: 127.1
سعر صرف الدينار مقابل اليورو (متوسط 2020(: 145.1

النظام السياسي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية هي ديمقراطية تمثيلية دستورية تقوم على نظام متعدد الأحزاب وشبه رئاسي.
الرئيس هو رأس الدولة ورئيس الوزراء هو رأس الحكومة.
ينقسم البرلمان إلى مجلسين: مجلس الشعب الوطني ومجلس الأمة.

مناخ الاستثمار

لا تزال الجزائر سوقًا كبيرًا ومربحًا للمستثمرين الأجانب.
هناك عدة عوامل تحدد بوضوح إمكانات الجزائر المستقبلية: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد، وبنيتها التحتية، وثروتها النفطية ومواردها الطبيعية الوفيرة، وتزايد عدد سكانها الذي وصل مؤخرًا إلى 44 مليون نسمة.
بالإضافة إلى ذلك، تقدم الجزائر قوة عاملة ماهرة وبأسعار معقولة بالإضافة إلى الكهرباء والغاز والمياه بأسعار تنافسية.
على الرغم من أن الهيدروكربونات تظل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تمثل أكثر من نسبة 90٪ من الصادرات، إلا أن هناك فرصًا تجارية في العديد من القطاعات الأخرى مثل الزراعة والبنية التحتية والإسكان والطاقة النظيفة والأدوية.

أطلقت الحكومة الجزائرية في عام 2020 جهودًا طموحة لتحسين مناخ الاستثمار والاستجابة لوباء فيروس كورونا.
تضمنت الخطوات التي تم اتخاذها مراجعة تشريعات الاستثمار في الدولة لتسهيل دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق وإنهاء سقف الـ 49٪ على الأسهم الأجنبية في جميع القطاعات غير الاستراتيجية.

أشكال الأعمال

ينص القانون التجاري الجزائري على خمسة أشكال أو أنواع من الشركات التجارية، وهي:

- الشركات التضامنية (société en nom collectif).
- الشركات المحدودة (société en commandite simple).
- الشركات المحدودة بالأسهم (société en commandite par Actions).
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (société à responsabilité limitée).
- الشركة المساهمة (société par Actions).

يتحمل المساهمون في شركات الأشخاص والشركاء العامون في شركات التوصية البسيطة والشركاء المحدودون بالأسهم مسؤولية ديون الشركة بشكل جماعي ومنفرد إلى أجل غير مسمى.
تعد الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركة المساهمة، من الناحية العملية، أكثر أشكال الشركات استخدامًا لأنها تحد من مسؤولية أعضائها تجاه مساهماتهم في رأس مال الشركة.

تأسيس الشركة

يتضمن تأسيس شركة جزائرية التوقيع على النظام الأساسي أمام كاتب عدل. كما يجب أن تكون النصوص مكتوبة باللغة العربية وأن تخضع للقانون الجزائري.
يجعلى المستثمرين الأجانب استيراد العملات الأجنبية من خلال القنوات المصرفية المشروعة للاكتتاب، ودفع رأس مال الشركة الجزائرية أمام كاتب العدل.

ضوابط الصرف

من الأسئلة المهمة التي تثار بشكل متكرر كيف تتم عملية إعادة عائدات الاستثمار بموجب القانون الجزائري، وكيف يتم تنفيذها بشكل فعال خلال الممارسات العملية.
ينص قانون الاستثمار صراحة لصالح المستثمرين الأجانب على ضمان تحويل أرباح الأسهم وعائدات الاستثمار.
وللتذكير، فإن ضمان التحويل هو حق أي مستثمر أجنبي في تحويل أرباح الأسهم والإيرادات الأخرى الناتجة عن استثماره بالعملة الأجنبية، مع مراعاة استيفاء شروط معينة.

تُظهر الممارسات أنه في معظم الحالات، يمكن للمستثمرين الأجانب تحويل أرباح الأسهم والإيرادات الأخرى الموزعة من قبل فرعهم المحلي (الجزائري) بالعملات الأجنبية، على الرغم من أن مثل هذه التحويلات تخضع لعملية إدارية مرهقة مع البنوك المحلية، خاصة بالنسبة للتحويل الأول.

الضرائب

دخلت الجزائر في العديد من معاهدات الازدواج الضريبي مثل مع فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والصين والإمارات العربية المتحدة، وأخرين.
الضرائب الرئيسية المطبقة على الشركات التجارية هي كما يلي:
ضريبة دخل الشركات ("IBS")
الغرض من ضريبة دخل الشركات هو فرض ضرائب على الأرباح المحققة في الجزائر من قبل شركة جزائرية.
هناك ثلاث معدلات لضريبة دخل الشركات، اعتمادًا على قطاع نشاط الشركة المعتبرة:

- 19٪ لأنشطة إنتاج السلع.
- 23٪ للأنشطة الإنشائية والهندسة المدنية والهيدروليكية والسياحة باستثناء وكالات السفر.
- 26٪ للأنشطة الأخرى.

ضريبة القيمة المضافة ("VAT")

تُفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع عمليات البيع، والأنشطة العقارية، وتقديم الخدمات، التي لها طابع صناعي أو تجاري أو حرفي، والتي يتم إجراؤها أو استخدامها في الجزائر.
تم تحديد معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 19٪.
لا تخضع المنتجات المصدرة خارج الجزائر لضريبة القيمة المضافة.

الضريبة على الأنشطة المهنية ("TAP")

يخضع حجم مبيعات شركة جزائرية للضريبة على الأنشطة المهنية بمعدل 1.5٪.
يتم احتساب الضريبة على الأنشطة المهنية سنويًا على مبيعات ما قبل ضريبة القيمة المضافة، ويمكن خصمها من قاعدة ضريبة دخل الشركات الخاضعة للضريبة.
تعفى الشركات التي تزاول أنشطة الإنتاج من ضريبة الأنشطة المهنية.
يستثنى القانون جزء المبيعات المقابل للمنتجات المصدرة من نطاق الضريبة على الأنشطة المهنية.

الضرائب على أرباح الأسهم

بموجب القانون الجزائري، في حالة عدم وجود أي معاهدة ضريبية تنص على عدم وجود ازدواج ضريبي، فإن الأرباح الموزعة من قبل شركة جزائرية لمساهم أجنبي تخضع لضريبة استقطاع بنسبة 15٪.
تخضع أنشطة الاستكشاف والإنتاج في قطاع الهيدروكربونات لنظام ضريبي محدد.

البيئة التنظيمية

منذ عام 2016، وإدراكًا للمنافسة بين دول البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما داخل المغرب العربي، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة، وبالنظر إلى حاجة الجزائر الطويلة الأمد لتنويع اقتصادها بعيدًا عن الهيدروكربونات، بدأت الجزائر عملية لإصلاح قانون الاستثمار.
في عام 2016، تم إلغاء القانون رقم 16-09 بشأن تشجيع الاستثمار المؤرخ 3 أغسطس 2016، بصيغته المعدلة ("قانون الاستثمار") قانون الاستثمار السابق، كما تم تخفيف العديد من القواعد الحالية، لا سيما الحد الأقصى البالغ 49٪ لمشاركة أي أجنبي. مستثمر في رأس مال شركة جزائرية ("ما يسمى بقاعدة 49/51").

في 11 ديسمبر 2019، حدد قانون المالية لعام 2020 قاعدة 49/51 للأنشطة الاستراتيجية والاستيراد وأذن باستخدام التمويل الأجنبي للأنشطة الاستراتيجية من المؤسسات المالية الإنمائية.
ومع ذلك، ظلت القاعدة 49/51 سارية المفعول لجميع الأنشطة حتى يتم تحديد قائمة القطاعات الاستراتيجية من خلال نشر قانون المالية التكميلي لعام 2020 ولائحته التنفيذية.

في 4 يونيو 2020، نُشر قانون المالية التكميلي لعام 2020 في الجريدة الرسمية. يمثل القانون الجديد نقطة تحول رئيسية في سياسة الاستثمار الأجنبي للبلاد، على عكس النهج المتبع قبل عشر سنوات.
السمة الرئيسية لقانون المالية التكميلي لعام 2020 هي انعكاس صارخ للمبدأ: يمكن للمستثمر الأجنبي الآن الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة تصل إلى 100٪ من رأس مال شركة جزائرية باستثناء القطاعات الاستراتيجية المحددة بطريقة مقيدة نسبيًا ولاستيراد البضائع المراد إعادة بيعها في نفس الحالة.

نناقش أدناه الجوانب الرئيسية للإصلاح الأخير لقانون الاستثمار الجزائري لتزويد المستثمرين الأجانب بفهم للإطار القانوني العام الحالي للاستثمار.

نهاية التزام المستثمرين الأجانب بتأسيس مشروع مشترك مع شريك محلي يمتلك 51٪ على الأقل من رأس مالها.
قبل نشر قانون المالية التكميلي لعام 2020، كان على المستثمرين الأجانب إيجاد شريك جزائري واحد أو أكثر من أجل تأسيس مشروع مشترك. يجب أن يمتلك المواطنون الجزائريون المقيمون ما لا يقل عن 51٪ من رأس مال الشركة المشتركة بغض النظر عن قطاع السوق الذي تخطط الشركة للعمل فيه.
في العقد الذي أعقب إدخال قاعدة 49/51، انخفض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى قصر قاعدة 49/51 على قائمة مقيدة لقطاعات النشاط.
يلغي قانون المالية التكميلي لعام 2020 قاعدة 49/51 باستثناء استيراد البضائع من أجل إعادة بيعها في نفس الحالة ولخمسة قطاعات استراتيجية (كما هو موضح أدناه).

القطاعات الاستراتيجية

وفقًا لقانون المالية التكميلي لعام 2020 (وتعديلاته)، تم تحديد القطاعات الاستراتيجية الخاضعة لقاعدة 49/51 على النحو التالي:

- وضع الصناعة العسكرية والأنشطة ذات الصلة تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني.
- السكك الحديدية والموانئ والمطارات.
- صناعة الأدوية باستثناء الاستثمارات المتعلقة بتصنيع منتجات أساسية ومبتكرة وذات قيمة مضافة عالية والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية ومخصصة للسوق المحلي والتصدير.

وفقًا لمجموعات منفصلة من القوانين واللوائح، تخضع القطاعات المهمة التالية أيضًا لقاعدة 49/51:

- استغلال مجال التعدين الوطني وكذلك جميع الموارد الجوفية أو السطحية المتعلقة بنشاط استخراجي، باستثناء المحاجر وحفر الرمال للمنتجات غير المعدنية .
- قطاع المنبع وكذلك تشغيل شبكة التوزيع ونقل الطاقة الكهربائية عن طريق الكابلات ونقل الهيدروكربونات (السوائل والغاز) عن طريق خطوط الأنابيب العلوية أو الجوفية.

تم نشر لائحة تنفيذية تقدم مزيداً من التفاصيل حول تعريف القطاعات الإستراتيجية.
حدد المرسوم التنفيذي رقم 21-145 المؤرخ 17 أبريل 2021، المنشور في الجريدة

الرسمية بتاريخ 22 أبريل 2021، قائمة الأنشطة الاستراتيجية ("المرسوم 21-145").

ولهذه الغاية، يدرج المرسوم 21-145، 44 رمز نشاط يعتبر "إستراتيجيًا". كتعليق عام، من المثير للاهتمام ملاحظة أن المرسوم 21-145 يمثل فتحًا لقطاع الطاقة للأجانب: سيكون الاستثمار الأجنبي غير محدود في (i) إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وفي (ii) قطاع المصب الهيدروكربوني (باستثناء النقل عن طريق خطوط الأنابيب) مثل خدمات النفط أو التكرير أو التنقيب عن النفط. في المقابل، فإن معظم الأنشطة في قطاع الصناعة الدوائية مؤهلة على أنها استراتيجية، وبالتالي تقيد مشاركة الأجانب في شركات المشروع بنسبة 49٪.

استيراد البضائع لإعادة بيعها بنفس الحالة

الهدف من الحفاظ على قاعدة 49/51 لأنشطة استيراد المواد الخام والبضائع الجاهزة لإعادة البيع في نفس الحالة هو تثبيط تطوير هذه الأنشطة المكلفة للميزان الخارجي الجزائري والحد من تحويلات العملات الأجنبية خارج الجزائر.

بالنظر إلى ما سبق، فإن جميع الأنشطة الأخرى المرتبطة بإنتاج السلع والخدمات - بما في ذلك قطاعات الاتصالات والبنوك والتأمين والأغذية الزراعية والبناء - مفتوحة الآن للاستثمار الأجنبي دون أي التزام بإنشاء شراكة مع طرف محلي.

نهاية حقوق الشفعة للدولة

يلغي قانون المالية التكميلي لعام 2020 حق الشفعة للحكومة الجزائرية على أي تحويل مباشر للأسهم من قبل أو إلى مستثمر أجنبي.

التحويلات غير المباشرة لأسهم شركة جزائرية تصل إلى 10٪ أو أكثر بشرط أن تكون الشركة الجزائرية قد استفادت من مزايا أو حوافز تخضع هي الأخرى لحق الدولة الجزائرية في إعادة الشراء. يلغي قانون المالية التكميلي لعام 2020 حق الدولة في إعادة الشراء.

تم استبدال حق الأولوية للدولة بشرط الحصول على ترخيص من "السلطات المختصة" قبل إجراء أي تحويل مباشر لرأس المال في شركة جزائرية إلى أطراف أجنبية عقب نشاط استراتيجي قامت به الشركة الجزائرية.

يظل قانون المالية التكميلي لعام 2020 صامتًا فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن بها الحصول على هذا التفويض ويشير إلى المزيد من اللوائح. من المستحسن بالطبع، أن يتم اعتماد أي تشريع تنفيذي سريعًا من أجل أ) التخفيف من مخاطر تطور المواقف المعوقة، ب) توضيح القانون، ج) توفير نهج موحد لتوفير التفويض.

فتح التمويل الخارجي للمستثمرين الأجانب

يسمح قانون المالية التكميلي لعام 2020 للمستثمرين الأجانب بتمويل استثماراتهم من الخارج. تعتبر المذكرات التفسيرية هذا الإجراء شرطًا أساسيًا لفتح الجزائر أمام المستثمرين الأجانب الجادين الذين لديهم رأس مال خاص بهم.

ومع ذلك، هناك مجالات غير مؤكدة فيما يتعلق بالتطبيق الفني لهذا الإجراء. على سبيل المثال، مسألة ما إذا كان الاقتراض من البنوك الأجنبية متوافقًا مع الاحتكار المصرفي (حيث يمكن فقط لمؤسسات الائتمان المرخصة حسب الأصول إجراء المعاملات المصرفية في الجزائر بانتظام)، هي مسألة ذات أهمية حاسمة في الممارسة العملية.

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يتمكن المقترض المقيم الجزائري من تحويل إلى العملات الأجنبية سداد استحقاقات القرض أو الفائدة أو أصل القرض في حالة التخلف عن السداد أو أي شكل آخر من أشكال المكافآت إلى البنك الأجنبي. سيكون من المرغوب فيه أن ينشر البنك المركزي الجزائري - من أجل طمأنة المقرضين الأجانب - مبادئ توجيهية توضح إجراءات إعادة مدفوعات سداد القروض والفوائد بموجب القانون الجديد (على الرغم من وجود بعض النصوص المتناثرة بالفعل).

أخيرًا، تظهر العديد من البيانات الصادرة عن الحكومة الجزائرية استعدادًا قويًا لدعوة المؤسسات المالية الدولية لتمويل المشاريع الاستراتيجية.

على سبيل المثال، في قطاع الطاقات المتجددة، حيث تم مؤخرًا طرح مناقصات طموحة بقيمة 1000 ميجاواط، فإن اللجوء إلى منظمات مثل البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية أو الوكالة الفرنسية للتنمية – بروباركو، سيوفر الوصول إلى الحزم العالمية بما في ذلك التمويل وسيمنح مشروع "مصداقية" تجاه المجتمع الدولي.

حقوق الملكية الفكرية

في الجزائر، يمكن ضمان حماية العلامة التجارية من خلال نظامين للتسجيل:

- التسجيل لدى المكتب الوطني للعلامات التجارية، أي المعهد الجزائري للملكية الصناعية ("INAPI").
- التسجيل لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ("ويبو") على أساس دولي باعتبار أن الجزائر طرف في اتفاقية مدريد.

وبالمثل، يمكن حماية الاختراع بموجب ملكية صناعية أو براءة اختراع يمكن إيداعها على المستوى المحلي أو الدولي. يعتمد نطاق حماية الاختراع على ما إذا كانت البراءة ذات الصلة قد تم تسليمها من قبل المكتب الوطني للعلامات التجارية (INAPI) أو ويبو بموجب إجراء معاهدة التعاون بشأن البراءات ("PCT").

التعرفة والتجارة

تشمل الصادرات بشكل رئيسي منتجات الهيدروكربونات (الغاز الطبيعي والنفط الخام والوقود) ومشتقات صناعات النفط والغاز (الأسمدة والأمونيا والزيوت من تقطير القطران) والمنتجات الغذائية (التمور والسكر).

تتمثل الواردات الجزائرية في شراء سلع المعدات الصناعية والمواد الغذائية (الحبوب ومنتجات الألبان بشكل أساسي) والمنتجات شبه المصنعة التي تتكون أساسًا من منتجات الصلب.

تعد الدول الأوروبية حاليًا أكبر الشركاء التجاريين للجزائر، وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. تحتل الدول الآسيوية (الصين، الهند، كوريا) المرتبة الثانية في تجارة الجزائر.

أبرمت الجزائر الاتفاقيات التجارية التالية:

- الاتفاقية الأورو-متوسطية المنشئة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA).
- اتفاقية التجارة التفضيلية الجزائرية التونسية.
- اتفاقية التعاون التجاري بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

المفاوضات بشأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) جارية. أخيرًا، صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجمركية، على سبيل المثال مع فرنسا ومنظمة الجمارك العالمية.

حوافز الاستثمار

على الرغم من أن جذب المستثمرين الأجانب من خلال خطط حوافز الاستثمار لا يعتبر ممارسة جيدة بشكل عام بسبب التكلفة التي تتحملها الدولة المضيفة، إلا أن قانون الاستثمار ينص على نظام حوافز استثمار سخي.

الإطار العام لحوافز الاستثمار

ينص قانون الاستثمار على نظام حوافز منظم حول ثلاثة مستويات من المزايا:

- المزايا "العامة" المشتركة لجميع الاستثمارات المؤهلة؛
- المزايا الإضافية للأنشطة المميزة و / أو الأنشطة المولدة لفرص العمل، و
- المزايا الاستثنائية للمشاريع التي توفر فرصة فريدة للاقتصاد الوطني.

من حيث الأهلية، فإن أي استثمارات مسجلة لدى الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ("ANDI") غير مدرجة في قوائم الأنشطة المستبعدة من جميع المزايا ("القوائم السلبية")، تستفيد تلقائيًا من المزايا العامة المنصوص عليها بموجب قانون الاستثمار، إلا في حالات محددة.

تم تقديم مجموعة جديدة من الحوافز المحددة للاستثمارات الصناعية في عام 2020

لتعزيز تنويع اقتصادها، تريد الجزائر تشجيع تنمية الأنشطة الصناعية والتكامل المحلي. لتحقيق هذا الطموح، تم تقديم ثلاثة أنظمة جديدة لتحفيز الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2020:

- إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، لمدة عامين(قابلةللتجديد)، للمكونات والمواد الخام المستوردة أو التي يتم الحصول عليها محليًا من قبل مقاولين من الباطن يشاركون في إنتاج التجميعات، والتجمعات الفرعية ليتم دمجها في المعدات والمنتجات الميكانيكية، الصناعات الإلكترونية والكهربائية، وكذلك المقاولين من الباطن المشاركين في صيانة معدات الإنتاج، وإنتاج قطع الغيار والمكونات في جميع قطاعات النشاط .

- تصريح التخليص الجمركي للإفراج لاستهلاك خطوط الإنتاج والمعدات المجددة. في السابق، كان استيراد خطوط الإنتاج المجددة خاضعًا لتصريح من وزارة الصناعة والمناجم.

- الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة للمواد الخام المستوردة أو المكتسبة محليًا وكذلك للمكونات التي يتم الحصول عليها من المقاولين من الباطن المشاركين في إنتاج التجميعات والتجمعات الفرعية ليتم دمجها في المعدات والمنتجات في الأجهزة الميكانيكية والإلكترونية والصناعات الكهربائية. تستفيد جميع التركيبات والتجمعات الفرعية والملحقات المستوردة من قبل المشغلين الذين وصلوا إلى معدل التكامل المنصوص عليه في المواصفات الخاصة بقطاعهم من ضريبة جمركية بنسبة 5٪ وضريبة قيمة مضافة بنسبة 19٪. يجب نشر النصوص والمواصفات التنفيذية لكل من هذه الصناعات لضمان فعالية مخططات الحوافز هذه.

الإعفاءات الضريبية وإجراءات التسهيل الأخرى لصالح الشركات الناشئة

لتلبية تطلعات الشباب الاقتصادية، وضعت الحكومة الجزائرية سياسة لتشجيع تطوير الشركات الناشئة.

وهكذا تم تبني العديد من الإجراءات في قانون المالية لعام 2020 وقانون المالية التكميلي لعام 2020: إعفاءات ضريبية مختلفة (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة دخل الشركات، الرسوم الجمركية المخفضة، وما إلى ذلك)، السماح لشركات الاستثمار بامتلاك أكثر من 49٪ من الحصة. رأس مال الشركات الناشئة لتشجيع جمع الأموال. في الآونة الأخيرة، تم إنشاء صندوق مخصص للشركات الناشئة العاملة في القطاعات المبتكرة.

النظام القانوني

يعتمد القانون الجزائري في الغالب على نظام القانون المدني الفرنسي. وفقًا لذلك، فهو نظام قانوني مقنن حيث يتم تقسيم التشريع إلى مدونات تحتوي على التشريع الأساسي.

علاوة على ذلك، فإن الدستور الجزائري المؤرخ في 8 ديسمبر 1996 والذي تم تعديله عدة مرات، يتضمن، من بين أمور أخرى، أحكامًا بشأن تقسيم السلطات والمهام والإجراءات الانتخابية للمؤسسات وقيم المجتمع الجزائري.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

:الجزائر، من بين دول أخرى، عضو في المنظمات الدولية والإقليمية التالية

- الأمم المتحدة
- البنك الدولي
- الإتحاد الإفريقي
- جامعة الدول العربية
- المنطقة العربية للتجارة الحرة
- منظمة الدول المصدرة للنفط

في 5 مايو 2021، انضمت الجزائر إلى عضوية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، لتصبح المساهم الثالث والسبعين.

في 16 مايو 2021، صادقت الجزائر على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، الموقعة في كيجالي في 21 مارس 2018، بين 44 من أصل 55 دولة عضو في الإتحاد الأفريقي. تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى إنشاء سوق قاري واحد للسلع والخدمات.

علاقات العمل

المدة القانونية الأسبوعية للعمل هي 40 ساعة على مدى 5 أيام عمل على الأقل.

عطلة نهاية الأسبوع في الجزائر يومي الجمعة والسبت.

يجب ألا تتجاوز السعة اليومية للعمل الفعال 12 ساعة.

يبلغ الحد الأدنى للأجور الوطني المضمون 20 ألف دينار جزائري.
يتم تنظيم توظيف العمال الأجانب بشكل كبير. يجب أن يحمل الأجانب تصريح عمل وبطاقة إقامة من أجل العمل والعيش في الجزائر.

يُطلب من الموظفين الأجانب الراغبين في العمل في الجزائر أن يكونوا حاصلين على مستوى مؤهل يعادل على الأقل مستوى فني. من الضروري أيضًا ألا يتمكن جزائري من شغل المنصب المعروض.

أنجولا

محامون إف بي إل

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.fbladvogados.com
اللغات المُتحدث بها: البرتغالية
نقطة التواصل: بوليت لوبيز
هاتف: ٠٧٣ ٣٩٧ ٢٢٢ ٢٤٤+
العنوان: ١ شارع إنجانوس، الدور ٧، لواندا، أنجولا
بريد إلكتروني: Paulette.lopes@fbladvogados.com

معلومات عن البلد

يبلغ عدد سكان أنغولا أكثر من ٢٥ مليون نسمة. المقاطعات الست الأكثر اكتظاظًا بالسكان هي لواندا وهويلا بنجويلا وهوامبو وكوانزوا سول ويوغي، لكن يتركز السكان بشكل أساسي في العاصمة لواندا. اللغة الرسمية هي البرتغالية، على الرغم من استخدام بعض اللغات الوطنية مثل أو مبوندو وكيمبوندو وكيكونغو وتشوكوي.
العملة الرسمية هي كوانزا.

النظام السياسي

أنجولا دولة ديمقراطية دستورية. يتألف البرلمان من ٢٢٠ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر والاقتراع السري. في سبتمبر ٢٠١٧، تم انتخاب جواو مانويل جونسالفيس لورينسو رئيسًا جديدًا لأنجولا لولاية مدتها خمس سنوات، منهيًا ٣٨ عامًا من حكم الرئيس السابق خوسيه إدواردو دوس سانتوس.

المؤشرات الاقتصادية

في عام ٢٠١٩، قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨٪ . أما في عام ٢٠٢٠، و بسبب جائحة كوفيد - ١٩، تم تغيير هذا التقييم إلى ركود محتمل بنسبة ١,٤٪.
استمرت الإيرادات الضريبية من اقتصاد القطاع غير النفطي في النمو في عام ٢٠٢٠، وقدر معدل التضخم في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٠ بما يتراوح بين ٢٤٪ و ٢٥٪. تشمل مصادر المؤشرات البنك المركزي الأنجولي ، ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
يتمتع الاقتصاد غير القائم على النفط بفرص خاصةً في قطاعات مثل الزراعة والتصنيع والخدمات. على الرغم من جائحة كوفيد – ١٩ وانخفاض أسعار النفط، لا يزال يُنظر إلى أنجولا على أنها اقتصاد عالي النمو يوفر فرصًا استثمارية جذابة.

مناخ الاستثمار

تشجع الحكومة الاستثمار الخاص من قبل المستثمرين الوطنيين والأجانب وتشجع بقوة الاستثمارات في المجالات التي تساهم في تنوع الاقتصاد الأنجولي (أي الاستثمار خارج قطاع النفط)، وتعتبر القطاعات التالية أكثر القطاعات الاستراتيجية لتنمية اقتصاد الدولة:

- التعليم والتدريب الفني والمهني والبحث العلمي والابتكار.
- الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات الزراعية.
- الخدمات الصحية المتخصصة.
- إعادة التحريج والتحويل الصناعي لموارد الغابات والحراجة.
- المنسوجات والملابس والأحذية.
- الضيافة والسياحة والترفيه.
- البناء والأشغال العامة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والبنية التحتية للمطارات والسكك الحديدية.
- إنتاج وتوزيع الطاقة.
- الصرف الصحي وجمع النفايات ومعالجتها.

يشكل قانون الاستثمار الخاص المعتمد بالقانون رقم ١٨/١٠ بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٨، جزءًا من الجهد المستمر لجعل أنجولا أكثر جاذبية للمستثمرين، لا سيما من خلال تقديم المكاسب والتسهيلات المباشرة والإعفاءات بموجب نظام خاص. وقد انشىء - تحقيقاً لهذا الهدف - نظامان للاستثمار الخاص:

- نظام التصريح المسبق.
- نظام خاص.

وقد وافقت الحكومة على تعديل هذا القانون،من أجل تضمين نظام استثمار "تعاقدي" جديد، يسمح للمستثمر بالتفاوض مع السلطات الأنجولية فيما يتعلق بالمزايا والحوافز المطبقة على مشروعه / استثماره، مراعاةً لطبيعة المشروع / الاستثمار وأثره الاقتصادي والاجتماعي على الدولة.

يتطلب نظام الإعلان المسبق عرضًا بسيطًا لاقتراح الاستثمار إلى الهيئة المختصة في الإدارة العامة للتسجيل وتخصيص الفوائد.
يطبق النظام الخاص على الاستثمارات الخاصة في قطاعات النشاط ذات الأولوية ومجالات التنمية. من أجل تنظيم أفضل، يحدد القانون قطاعات النشاط ذات الأولوية، مثل:

- التعليم والتدريب والتعليم العالي التقني المهني والبحث العلمي والابتكار.
- الزراعة والغذاء والصناعة الزراعية.
- الوحدات والخدمات الصحية المتخصصة.
- إعادة التحريج والتحول الصناعي لموارد الغابات والحراجة.
- المنسوجات والملابس والأحذية.
- الضيافة والسياحة والترفيه.
- البناء والأشغال العامة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للمطارات والسكك الحديدية.
- إنتاج وتوزيع الكهرباء.
- الصرف الصحي الأساسي، وجمع ومعالجة النفايات الصلبة.

تم تحديد مناطق التنمية أيضًا على النحو التالي:

- المنطقة أ - مقاطعات لواندا وبلديات مقاطعات بنغيلا وهويلا وبلدية لوبيتو مع المزايا التالية طبقا للنظام الخاص:

- تخفيض معدل الضريبة العقارية بمقدار النصف على حيازة المكاتب وتأسيس الاستثمار.
- تخفيض معدل السداد النهائي ومعدل السداد المؤقت للضريبة الصناعية بنسبة ٢٠٪ لمدة سنتين.
- تخفيض ضريبة الدخل بنسبة ٢٥٪ لتوزيع الأرباح وأرباح الأسهم لمدة سنتين.

- المنطقة ب - مقاطعات بيي، وبنجو، وكوانزا الشمالية، وكوانزا الجنوبية، وهوامبو، وناميبي وبلديات أخرى في مقاطعتي بينجيلا وهويلا مع المزايا التالية طبقا للنظام الخاص:
  - تخفيض معدل الضريبة العقارية بنسبة ٧٥٪ لامتلاك العقارات والمكاتب وإقامة الاستثمار و ٥٠٪ تخفيض لامتلاك العقارات و المكاتب وإنشاء الاستثمار لمدة أربع سنوات.
  - تخفيض معدل السداد النهائي ومعدل السداد المؤقت للضريبة الصناعية بنسبة ٦٠٪ لمدة أربع سنوات وزيادة معدلات الاستهلاك وإعادة الإدماج بنسبة ٥٠٪ لمدة أربع سنوات.
  - تخفيض ضريبة الدخل الرأسمالي بنسبة ٦٠٪ لتوزيع الأرباح لمدة أربع سنوات.

- المنطقة ج - مقاطعات كواندو كوبانجو وكونين ولوندا الشمالية ولواندا الجنوبية ومالانج وموكسيكو وأوجيه وزائير مع المزايا التالية بموجب النظام الخاص:
  - تخفيض معدل الضريبة العقارية بنسبة ٨٥٪ لاقتناء العقارات والمكاتب وتأسيس الاستثمار و ٧٥٪ لملكية العقارات والمكاتب وتأسيس الاستثمار لمدة ثماني سنوات.
  - تخفيض معدل السداد النهائي ومعدل السداد المؤقت للضريبة الصناعية بنسبة ٨٠٪ لمدة ثماني سنوات وزيادة معدلات الاستهلاك وإعادة الدمج بنسبة ٥٠٪ لمدة ثماني سنوات.
  - تخفيض ضريبة الدخل بنسبة ٨٠٪ لتوزيع الأرباح لمدة ثماني سنوات.

- المنطقة د - تتمتع مقاطعة كابيندا بالمزايا التالية طبقا للنظام الخاص:
  - تتوافق الضريبة العقارية مع نصف المعدل المخصص للمنطقة ج.
  - تقدر الضريبة العقارية بنصف المعدل المخصص للمنطقة ج لمدة ثماني سنوات.
  - تقدر الضريبة الصناعية بنصف المعدل المخصص للمنطقة ج لمدة ثماني سنوات وزيادة بنسبة ٥٠٪ في معدلات الاستهلاك وإعادة الدمج لمدة ثماني سنوات.
  - ضريبة دخل رأس المال تقابل نصف المعدل المخصص للمنطقة ج لمدة ثماني سنوات.

ينص نظام الإعلان السابق على الفوائد التالية:

- تخفيض الضريبة العقارية إلى النصف علي امتلاك العقارات و المكاتب وتأسيس الاستثمار.
- تخفيض معدل التصفية النهائية لمعدل السداد المؤقت للضريبة الصناعية بنسبة ٢٠٪ لمدة سنتين.
- تخفيض معدل ضريبة الدخل على رأس المال بنسبة ٢٥٪ لتوزيع المكاسب والأرباح لمدة سنتين.
- تخفيض رسوم الدمغة بنسبة ٥٠٪ لمدة عامين، حيث لم يعد قانون الاستثمار الخاص الحالي ينص على أنه من الضروري أن يكون لديك شريك انجولي ويمكن الآن دمج الشركات برأس مال أجنبي بدون شريك محلي.

ويحمي القانون الأنجولي مستثمري القطاع الخاص.

- في حالة نزع الملكية يحق للمستثمرين الحصول على تعويض عادل. وفي حالة أي تغيير في النظام الاقتصادي أو السياسي يؤدي إلى تأميم الأصول الخاصة، للمستثمرين الأحقية في الحصول على تعويض نقدي فوري.
- حماية حقوق الملكية الفكرية والتراخيص والأسرار المصرفية والتجارية والتجاري مكفولة ويمكن للأطراف أيضًا اللجوء إلى المحاكم من أجل الحصول على المساعدة. يُمنح المستثمرون الأجانب تأشيرات بموجب نظام مُيسّر حسب مستوى الاستثمار.
- يخضع التنقيب عن النفط والموارد المعدنية والماس من قبل كيانات خاصة لتشريعات محددة.

و يجب إستصدار ترخيص صادر عن البنك المركزي الأنجولي لأي تحويل للأموال.

تخضع إعادة أرباح الأسهم لقوانين الصرف الأجنبي في أنجولا.

لا تزال الحكومة ملتزمة بشدة بترويج الشركات الأنجولية ورجال الأعمال وتفضل الشركات الأنجولية في عمليات المناقصات العامة. يتعين على الشركات العاملة في أنجولا الحفاظ على نسبة قوة عمل تبلغ ٣٠٪ من العمال الأجانب و ٧٠٪ من العمال الانجوليين والاستثمار في تدريب العمال الانجوليين.

لا يمكن لمكتب تمثيلي إجراء معاملات تجارية مستقلة باسمه، والغرض منه هو العمل كوسيلة للترويج للشركة الأم الأجنبية في أنجولا وعلى هذا النحو:

- يجوز تعيين ٦ عمال كحد أقصى (أو ٨ ، في ظروف استثنائية)

- يجب إيداع ضمان بقيمة ٦٠٠٠٠ دولار أمريكي ، يتم إستردادهم عند إغلاق مكتب التمثيل.

يتطلب إنشاء مكتب تمثيلي موافقة البنك المركزي الأنجولي .

نافذة واحدة للاستثمار

تم إنشاء النافذة الواحدة للاستثمار، من أجل تسهيل الاستثمارات الخاصة، لتكون بمثابة منصة واحدة تضمن إمكانية التشغيل بين المنصات الإلكترونية المتعددة التي تتعامل مع عملية نظام الاستثمار الخاص، بهدف تركيز جميع العمليات المرتبطة بـتنفيذ الاستثمارات الخاصة، وتقليل عدد الإجراءات المختلفة والتوقيت والبيروقراطية لتعزيز كفاءة العملية. يجب أن تتم جميع الطلبات والاتصالات والاخطارات بين المستثمرين والإدارة العامة فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة باستخدام النافذة الواحدة للاستثمار.

تأسيس شركة في أنجولا

يحتم تأسيس شركة، نشر النظام الأساسي في الجريدة الرسمية الأنجولية والتقدم بطلب لتسجيلها التجاري والضريبي والإحصائي. بموجب قانون التبسيط لعام ٢٠١٥، لم يعد تنفيذ سند عام لتأسيس شركة إلزاميًا، وأصبح المستند الخاص في النموذج المعتمد كافيًا الآن، ويلزم التوقيع عليه أمام موظف من مكتب السجل التجاري.

ينص قانون التبسيط أيضًا على أنه يجوز للمساهمين تحديد رأس مال شركة ذات مسؤولية محدودة بحرية في النظام الأساسي، على أن ألا تقل قيمة كل سهم عن ١ كوانزا. الحد الأدنى للقيمة لا ينطبق على الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تنظمها قوانين خاصة أو التي تتطلب تفويضًا خاصًا لتأسيس الشركة (أي الشركات المصنفة كمؤسسات مالية أو التي تم تأسيسها بموجب نظام الاستثمار الخاص).

يوضح قانون التبسيط جهود الحكومة لتحسين عملية تأسيس الشركات وعملها اليومي، كما تم تخفيض رسوم التوثيق والتسجيل الخاصة بتأسيس الشركات بشكل كبير.

والعلامات التجارية والأسماء والشارات والرسوم والنماذج الصناعية ونماذج المنفعة والمكافآت وبيانات المصدر.

الخدمات المالية / التأمين

ينظم قانون المؤسسات المالية الأنشطة المصرفية والتمويلية غير المصرفية. يشرف البنك المركزي الأنجولي على المؤسسات المصرفية، بينما تشرف لجنة أسواق المال والوكالة الأنجولية للتنظيم والإشراف على التأمين على المؤسسات المالية الأخرى.
تعمل البورصة الأنجولية على أكمل وجه.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

تهدف أنجولا إلى تحويل تركيز اقتصادها بعيدًا عن قطاع النفط، من خلال توسيع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والخدمات المالية والتعدين، وتخطط حاليًا لعدد من التدابير الاقتصادية والضريبية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل أكبر.
تقوم الحكومة بتنفيذ برنامج الخصخصة، الذي تم إنشاؤه لضرورة إعادة هيكلة القطاع العام التجاري وتغيير حجمه كوسيلة لتحقيق أهداف خطة سياسة المالية العامة للاستدامة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢.
يهدف هذا البرنامج إلى خصخصة الشركات العامة والشركات المملوكة للدولة من شركات التأمين إلى الاتصالات والبنوك التجارية وغيرها من الشركات مثل:
الشركة الوطنية للتأمين في أنجولا (شركة مساهمة)، أنجولا للاتصالات والأنظمة (محدودة)؛ شركة الديا نوفا الزراعية (شركة مساهمة)؛ بنك BCGA (شركة مساهمة)؛ إم إس تليكوم (شركة مساهمة)؛ مالتي تل للإتصالات (شركة مساهمة)؛ البنك التجاري والاستثماري (شركة ذات مسؤولية محدودة)؛ ميركوري لخدمات الاتصالات (شركة مساهمة)؛ جمعية تنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة (شركة مساهمة) الشركة الوطنية للنفط في أنجولا؛ سونانجول الرأس الأخضر (شركة مساهمة)؛ أنجولا كيبل تي في (شركة ذات مسئولية محدودة)؛ مجموعة سونانجول للبترول؛ شركة الماس الوطنية في أنجولا؛ كابلات أنجولا (شركة مساهمة)؛ أنجولا تيليكوم، البنك الاقتصادي(شركة مساهمة)؛ أنجولا للأوراق المالية ومشتقاتها (شركة مساهمة)؛ شركة طيران سونير؛ شركة تاج أنجولا للخطوط الجوية؛ شركة سوناميت الصناعية (شركة مساهمة)؛ شركة سونانجول للطاقة (شركة ذات مسئولية محدودة).

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

أنجولا عضو في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، التي تقدم المساعدة في تسوية المنازعات والضمانات للمستثمرين من القطاع الخاص. تبنت أنجولا بروتوكول التجارة الحرة للمجموعة التنموية الجنوب أفريقية و الذي ينظم التجارة وأنظمة الجمارك ويخفض التعريفات الجمركية بين بلدانها. كما وقعت أنجولا اتفاقيات تعاون جمركي مع البرتغال جمهورية ساو تومي وبرينسيب الديمقراطية.

تم توقيع معاهدات مع جنوب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وناميبيا وجمهورية الكونجو الديمقراطية. كما اعتمدت أنجولا الاتفاقية الدولية بشأن تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية واتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
كما وقعت الدولة معاهدات لتعزيز وحماية الاستثمار مع ١١ دولة حتى الآن: البرتغال وإسبانيا وجنوب أفريقيا وغينيا بيساو وجمهورية الرأس الأخضر (كابو فيردي) وقطر وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وروسيا وفرنسا. البلد في عملية التفاوض بشأن المعاهدات مع اليابان وأوكرانيا وبيلاروسيا.

تمنع هذه المعاهدات التأميم أو نزع الملكية أو ما شابه ذلك، إلا في حالات الحاجة العامة الملحة وبشرط ضمان دفع تعويض للمستثمر محسوبًا على أساس القيمة السوقية.

عضوية المنظما ت الدولية والإقليمية

أنجولا هي عضو في الأمم المتحدة وجميع وكالاتها الرئيسية، مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، و بنك التنمية الأفريقي، من بين آخرين.

علاقات العمل

قانون العمل العام المصدق عليه بالقانون رقم ٢٠١/٧، بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٥، هو أكثر "في مصلحة أصحاب العمل" من سابقتها، حيث يُمنح الأطراف الحق في تحديد مدة اتفاقية العمل، ويسمح للشركات الكبيرة بتجديد عقود محددة المدة لمدة ٥ سنوات، وللشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتجديد هذه العقود لمدة ١٠ سنوات. قد تخضع الخلافات العمالية للتحكيم.
متوسط ساعات العمل الأسبوعية ٤٤ ساعة. وفي ظروف خاصة، قد يتم تمديد ساعات العمل إلى ٥٤ ساعة في الأسبوع. في كل سنة تقويمية، يحق للموظفين ٢٢ يوم عمل إجازة مدفوعة الأجر، ويحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لا تقل عن ٣ أشهر.
ينص القانون الأنجولي على الفصل لأسباب مبررة بعد أن اتخذ صاحب العمل الإجراءات التأديبية، ويسمح القانون الأنجولي بالفصل لأسباب مبررة دون تعويض. في حالة الفصل غير المبرر، يحق للموظف الحصول على تعويض.
يحتاج الأجانب الذين يرغبون في العمل في أنجولا إلى إبرام عقد عمل (أو عقد عمل إذني) من أجل الحصول على تأشيرة عمل سارية.

ضوابط الصرف

المصدر القانوني الرئيسي للوائح الصرف الأجنبي الأنجولية هو القانون رقم ٩٧/٥ الصادر في ٢٧ يونيو (قانون الصرف الأجنبي) الذي يحدد البنك المركزي الأنجولي باعتباره السلطة المختصة بشؤون الصرف الأجنبي والذي ينظم عمليات الصرف الأجنبي.

يعرّف القانون عمليات الصرف الأجنبي على أنها اكتساب أو تحويل العملات الأجنبية، أوفتح وتشغيل حسابات مصرفية في أنجولا بالعملة الأجنبية من قبل المقيمين وغير المقيمين، أو فتح وتشغيل حسابات مصرفية في أنجولا من قبل غير المقيمين بعملة الكوانزا، أو تسوية البضائع والأشياء غير المرئية الحالية والمعاملات الرأسمالية، من بين أمور أخرى.
المقيمون طبقا لتعريف هذا القانون هم أفراد إقامتهم المعتادة في أنجولا و الكيانات القانونية الذي يقع مكتبها الرئيسي في أنجولا والفروع والوكالات وغيرها من أشكال تمثيل الكيانات القانونية التي لها مكاتب رئيسية في الخارج وأموال عامة، والكيانات والهيئات ذات الاستقلال الإداري والمالي التي يقع مكتبها الرئيسي في أنجولا.
غير المقيمين هم أفراد وكيانات قانونية إقامتهم المعتادة أو مكاتبهم الرئيسية خارج الدولة.
ينطبق القانون على أي معاملات بين المقيمين وغير المقيمين وبين أنجولا والخارج.

تتطلب مثل هذه العمليات وساطة من المؤسسات المالية المرخص لها حسب الأصول من قبل البنك المركزي الأنجولي ولهذه الأغراض يتم تصنيف عمليات الصرف الأجنبي على أنها سلع أو عمليات مالية غير مرئية أو رأسمالية.
في بعض الحالات، يجب تقديم مثل هذه العمليات للحصول على إذن من البنك المركزي الأنجولي بموجب أحكام اللوائح ذات الصلة.

وقد وافق البنك المركزي الأنجولي على لوائح جديدة، في محاولة لإزالة القيود في سوق الصرف الأجنبي من أجل استعادة القدرة التنافسية الخارجية. الأمر رقم ٢٠١٩/١٥ الصادر عن البنك المركزي الأنجولي بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٩، يحدد قواعد وشروط عمليات الصرف الأجنبي من قبل غير المقيمين فيما يتعلق بمشروعات الاستثمار الخاصة وغيرها. ويسمح للبنوك التجارية بترخيص العديد من عمليات الصرف الأجنبي التي كانت تخضع في السابق لموافقة البنك المركزي الأنجولي.

تحصيل الضرائب

يتم فرض الضرائب التالية من قبل مصلحة الضرائب الأنجولية:

- ضريبة الدخل الشخصية.
- الضريبة الصناعية (ضريبة دخل الشركات).
- ضريبة دخل رأس المال.
- الضرائب العقارية.
- ضريبة الاستهلاك.
- رسوم جمركية.
- ضريبة الميراث والهبة.
- ضريبة القيمة المضافة.

في السنوات الأخيرة، تم تغيير بعض قوانين الضرائب لتتوافق مع هدف الحكومة لتحفيز الاقتصاد والاستثمار الخاص.

- يتم فرض ضريبة على الشركات المقيمة على دخلها العالمي بمعدل ٢٥٪.
- يتم فرض ضريبة على فرع الشركة غير المقيمة و تطبق فقط على عائداتها الأنجولية بنسبة ٢٥٪.
- يخضع توريد الخدمات من قبل الكيانات الأجنبية للضريبة بمعدل ٦,٥٪ و يلتزم به الطرف المتعاقد الأنجولي عند دفع مقابل الخدمة.
- ضريبة نقل الملكية بنسبة ٢٪ (الدخل المعلن / الأصول المعلنة) مستحقة الدفع من قبل الشركات.
- يطبق نظام ضريبي خاص على الشركات العاملة في قطاعي البترول والتعدين.
- يتم احتساب ضريبة الدخل الشخصي من خلال تطبيق معدلات تصاعدية تتراوح بين ١٠٪ و ٢٥٪، اعتمادًا على مستوى دخل الأفراد الأنجولي بغض النظر عن إقامتهم أو جنسيتهم.
- يخضع الأفراد العاملون لحسابهم الخاص للضريبة بمعدل ثابت قدره ٦,٥٪.

تعتبر مصلحة الضرائب مسؤولة عن تحديد دافعي الضرائب المتعثرين بشكل ربع سنوي وإبلاغ البنك المركزي الأنجولي ووزارة الداخلية والسلطات الأخرى ذات الصلة بهم على أنه في حالة أن دافعو الضرائب المتخلفون غير مؤهلين لمواصلة أعمال رأس المال والسلع وتجديد تأشيرات العمل أو التقدم بطلب للحصول عليها والقيام بالاستيراد أو تصدير عمليات الصرف الأجنبي، يتم تسوية وضعهم الضريبي.

تمت الموافقة على ضريبة العقارات بموجب القانون رقم ٢٠/٢٠ الصادر في ٩ يوليو ٢٠٢٠. أبرمت أنجولا اتفاقيات ازدواج ضريبي مع الإمارات العربية المتحدة والبرتغال.

الاستيراد والتصدير

لا يزال النفط - إلى حد كبير - التصدير الرئيسي الوحيد لأنجولا. ومع ذلك، نفذت الحكومة تدابير مهمة من أجل تنويع الاقتصاد ونطاق صادراتها. القطاع الزراعي هو أسرع القطاعات نموًا في أنجولا خارج قطاع التعدين.
أدت زيادة التعريفة الجمركية على رسوم الاستيراد والتصدير إلى زيادة الرسوم الجمركية على السلع المنتجة محليًا. يجوز منح إعفاءات من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة كجزء من الاستثمار الأجنبي.
تحدد التعريفة الجمركية أنواعًا معينة من المعدات المعفاة أو الخاضعة لمعدلات ضريبية مخفضة.

النظام القانوني

يوجد في أنجولا نظام قانوني يضمن المساواة في المعاملة بين الأفراد والشركات الأنجولية والأجنبية.
يتألف النظام القضائي الأنجولي من المحكمة العليا ومحاكم المقاطعات في المقاطعات الأنجولية، وتأسست المحكمة الدستورية عام ٢٠٠٨.
و يتم تنفيذ الأحكام الأجنبية في أنجولا بمجرد اعتراف المحكمة العليا بها. في عام ٢٠١٦، انضمت أنجولا إلى اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها و قد كان تنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية ينطوي في السابق على عملية مراجعة وتأكيد من قبل المحكمة العليا الأنجولية.
يتأثر قانون التحكيم في أنجولا بشدة بالقانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. تم إبرام اتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي مع البرتغال. تم إنشاء العديد من مراكز التحكيم ويمكن الاعتماد عليها لتسوية المنازعات خارج نطاق القضاء.

الملكية الفكرية

كعضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تلتزم أنجولا بحماية الملكية الفكرية وقد اعتمدت اتفاقية باريس لحماية الملكية الفكرية.
يشجع المعهد الأنجولي للملكية الصناعية على تسجيل براءات الاختراع

بتسوانا

آرمسترونج آتورنيز

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.armstrongs.bw
اللغات المُتحدث بها: الانجليزية، التسوانية
نقطة التواصل: سيفو زيجا
هاتف: ٣٤٨١ ٣٩٥ ٢٦٧+
العنوان: دور ٢، أكاسيا هاوس القطعة ٤٣٥٨ ، ناصية خرنا كريسنت تحويلة بي جي، طريق ماتانتي ، سي بي دي الجديدة
بريد إلكتروني: sipho@armstrongs.bw

معلومات عن البلد

بوتسوانا بلد غير ساحلي يبلغ عدد سكانه حوالي ٢,٤ مليون نسمة، ويمثل سكان الحضر حوالي ٧٢,٨٪ من إجمالى السكان.

نوع الحكومة

بوتسوانا دولة ديمقراطية مستقرة ومتعددة الأحزاب.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

كان الرصيد المالي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ يمثل عجزًا قدره ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان الميزان المالي المعدل للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ عجزًا قدره ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ إجمالي الإيرادات والمنح ٦٠,٧١ مليار بولا بوتسواني. تتمثل البنود الرئيسية للإيرادات في الإيرادات المعدنية البالغة ١٨,٤٣ مليار بولا بوتسواني، والجمارك والضرائب تبلغ ١٣,٧٩ مليار بولا بوتسواني وضريبة القيمة المضافة عند ٧,٩٢ مليار بولا بوتسواني.

معدل التضخم

بلغ معدل التضخم المحلي لعام ٢٠٢٠ ٤,٢٥٪. ويعتزم بنك بوتسوانا إبقاء التضخم ضمن النطاق المستهدف من ٣ إلى ٦٪. وبالتالي فإن توقعات التضخم المحلي مستقرة.

مناخ الاستثمار

بوتسوانا دولة ديمقراطية مستقرة ذات اقتصاد مفتوح. تعززت إمكانات بوتسوانا كمركز للتجارة والاستثمار بإقرار قانون التجارة وقانون التنمية الصناعية اللذين يهدفان إلى تحسين بيئة الأعمال في بوتسوانا،. والتي تسمح بإصدار التراخيص وشهادات التسجيل عن طريق البيع المباشر.

تجري مراجعة قانون إعادة تأمين ائتمان الصادرات لعام ١٩٩٧، من بين أمور أخرى، لتوسيع منتجات تأمين ائتمان الصادرات في بوتسوانا لتشمل تأمين الاستثمار الخارجي والتأمين على ائتمان الصادرات على المدى المتوسط والطويل، حيث تمكّن هذه المنتجات الشركات المسجلة في بوتسوانا من الاستثمار في مشروعات خارج بوتسوانا وتسهيل تصدير السلع الرأسمالية.

في يوليو ٢٠١٩، وافقت الحكومة على حزمة حوافز شاملة وتنافسية دوليًا تستخدمها سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تشمل هذه الحوافز ضريبة الشركات بنسبة ٥٪ لأول عشر (١٠) سنوات و ١٠٪ بعد ذلك؛ وتوفير أرض كاملة الخدمات؛ و تتبع سريع لتخصيص الأراضي، وتوفير نافذة واحدة وعمليات تسهيل مبسطة للمستثمرين؛ وتنازل عن رسوم النقل على الأرض والممتلكات والإعفاء من ضريبة الأملاك للسنوات الخمس الأولى من التشغيل.

يوجه نموذج سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة، نحو التصدير، ويتماشى مع الأولوية الوطنية لتعزيز النمو القائم على التصدير. وتبذل الحكومة جهودًا كبيرة لتهيئة مناخ ملائم للاستثمار الخاص والأجنبي من خلال فرض الحد الأدنى من القيود على المستثمرين الأجانب وخصخصة كيانات الدولة. تدرس الحكومة سن قانون لتيسير الاستثمار الذي سيحدد قانونًا للاستثمار ينص على معايير الخدمة وأوقات الاستجابة التي تهدف إلى تشجيع المستثمرين. أنشأ مركز التجارة والاستثمار في بوتسوانا الآن مركزًا واحدًا لخدمة المستثمرين يمكن للمستثمر من خلاله، الحصول على جميع التصاريح المطلوبة لتأسيس وتشغيل عمل في بوتسوانا أو منها.

أشكال الأعمال

- شركة خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة خارجية (فرع شركة أجنبية).
- شركة تضامن.
- شراكة.
- صندوق ائتمان.
- منشأة فردية.
- الجمعيات - مجموعات من الأشخاص.

يوفر قانون الشركات إطارًا مبسطًا لتأسيس الشركات والكيانات القانونية الأخرى (مثل الشركات الشقيقة) ويفرض التزامات صارمة على حوكمة الشركات.

تأسيس شركة

يمكن الآن تسجيل الشركات الجديدة عبر الإنترنت على موقع هيئة تسجيل الشركات والملكية الفكرية، وعادة ما يتم تسجيلها في غضون ٣ أسابيع أو أقل. ويجوز لغير المقيمين امتلاك أسهم في شركة بوتسوانية. و يجب تعيين مدير مقيم للشركة الخاصة ومديرين مقيمين للشركة العامة. ويجب أن يكون المقر الرئيسي في بوتسوانا.

يجب تعيين مدققي حسابات للشركات غير المعفاة ويجب أن يكونوا محاسبين عامين معتمدين يمارسون العمل في بوتسوانا. يتم تنفيذ مهام سكرتارية الشركة من قبل شركات خدمات السكرتارية ، ومعظمها مرتبط بشركات المحاسبة.

الموقع: https://www.cipa.co.bw/

ضوابط الصرف

ألغت بوتسوانا جميع لوائح مراقبة الصرف، وترحب بالاستثمار الأجنبي.

تخضع أرباح الأسهم والمكاسب الرأسمالية على استثمارات الأسهم الواردة من مصدر أجنبي، للضريبة المدفوعة، ويمكن تحويلها بحرية خارج بوتسوانا بالعملة الأجنبية. وممكن للفائدة على القروض الأجنبية ورأس مالها التحويل بحرية بالعملة الأجنبية.

عند سحب الاستثمار، يجوز لغير المقيم تحويل رأس المال بالعملة الأجنبية،، ويمكن الاحتفاظ بالعملات الأجنبية وكسب فائدة مع أحد البنوك في بوتسوانا.

يمكن شراء الأوراق المالية لبوتسوانا مقومة بعملة أجنبية، باستخدام العملات الأجنبية دون تحويل العملة الأجنبية إلى البولا ال بوتسواني، ويمكن دفع عائدات هذه الأوراق المالية في بوتسوانا بالعملة الأجنبية وتحويلها بحرية في أي مكان في العالم دون إخطار البنك المركزي.

تحصيل الضرائب

يتم فرض الضرائب على كلٍ من الدخل الذي تم الحصول عليه من عمل، أو الذي يعتبر مشتق من عمل، مستمد من مصادر في بوتسوانا.

تعتبر أرباح الأسهم والفوائد الأجنبية مصدرها بوتسوانا وتخضع للضريبة عند الاستحقاق.

يوجد معدل ضريبة واحد على الشركات يبلغ ٢٢٪، في حين أن معدل الضريبة على الشركات للشركات غير المقيمة هو ٣٠٪، بينما معدل الضريبة على التصنيع وشركات المركز الدولي للخدمات المالية والكيانات العاملة كشركات مركزية للتكنولوجيا هو ١٥٪ فيما يتعلق بالأنشطة المعتمدة.

لا تنطبق هذه الأسعار تلقائيًا، ويجب التقدم بطلب للحصول عليها والموافقة عليها من قبل السلطات المختصة. هناك أيضًا عدد من المناطق الاقتصادية الخاصة داخل بوتسوانا التي تقدم حوافز متنوعة، وفي بعض الحالات، تصل معدلات الضرائب داخل منطقة منخفضة إلى ٥٪.

اقتطاع الضرائب

تبلغ الضريبة المقتطعة ٧,٥٪ على جميع توزيعات الأرباح المدفوعة، ولكن اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢١ سترتفع إلى ١٠٪. تخضع مدفوعات الإيجار للمقيم أو غير المقيم لاستخدام أي أرض أو مبنى أو كليهما الضريبة المقتطعة بمعدل ٥٪ إلا في حالة:

- يتم دفع الإيجار من قبل فرد ولا تمت أو ستتم المطالبة به كمصروفات تجارية من قبل هذا الفرد.
- يتم دفع إيجار أقل من ٣٦٠٠٠ بولا بوتسواني خلال أي سنة ضريبية.
- يتم دفع الإيجار مقابل الإقامة في فندق او موتيل أو بيت ضيافة أو نزل.
- متلقي الإيجار شخص معفى من الضرائب.

أي مبلغ فائض يدفعه صندوق إعادة تأهيل المناجم لشخص ساهم في الصندوق، يخضع للاقتطاع بنسبة ١٠٪. تمثل الضريبة المقتطعة رسمًا نهائيًا للضريبة ولن يشكل المبلغ المدفوع من قبل صندوق إعادة تأهيل المناجم جزءًا من الدخل الخاضع للتقييم للمتلقي.

يخضع دفع العمولة أو السمسرة أو فيما يتعلق بشراء السلع أو الخدمات لضريبة الاقتطاع بمعدل ١٠٪. سيتم تطبيق ضريبة الاقتطاع هذه فقط على المدفوعات التي تزيد عن ٣٦٠٠٠ بولا بوتسواني في أي سنة ضريبية. هناك أيضًا ضريبة مقتطعة بمعدل ١٥٪ على خدمات الإدارة والاستشارات المقدمة عبر الحدود من قبل شخص غير مقيم إلى مقيم في بوتسوانا.

ضريبة الأرباح الرأسمالية

تُدفع الضريبة فيما يتعلق بالممتلكات غير المنقولة على ١٠٠٪ من مكاسب رأس المال بمعدل ضريبة الدخل لدافع الضرائب المعين. يتم احتساب المكسب بخصم تكلفة الشراء وتكلفة أي تحسينات من سعر البيع.

يتم تطبيق عامل تصعيد محدد على الممتلكات المنقولة الأخرى، بما في ذلك الأسهم في شركة، على ٧٥٪ من المكسب الذي يتم احتسابه بخصم تكلفة شراء الممتلكات المباعة من سعر البيع.

ضريبة الأرباح الرأسمالية غير مستحقة الدفع على بيع الأسهم في شركة عامة، كما هو محدد في قانون ضريبة الدخل، إذا كان دافع الضرائب قد احتفظ بالأسهم أو الوحدات أو السندات لمدة سنة واحدة على الأقل قبل تاريخ التصرف .

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

أبرمت بوتسوانا اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مع بربادوس وفنلندا والسويد ومالاوي وموريشيوس وزامبيا وفرنسا وناميبيا وروسيا وسيشل وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية وزيمبابوي والهند وموزمبيق وأيرلندا والصين وسوازيلاند ليسوتو.

تجري بوتسوانا حاليًا مفاوضات بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المزدوجة مع بلجيكا وتنزانيا ولوكسمبورج وكينيا وأنجولا ونيجيريا وأوغندا واليابان.

ضريبة القيمة المضافة

تم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٢٪ ولكنها زادت إلى ١٤٪، اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠٢١.

حوافز الاستيراد / التصدير / الدعم

يسهل مركز بوتسوانا لتجارة الاستثمار إنشاء مؤسسات موجهة للتصدير وخدمات مختارة.

السياسة النقدية

يُعهد بتنفيذ السياسة النقدية إلى البنك المركزي لبوتسوانا. استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية باستخدام أدوات السياسة غير المباشرة وإطار عمل للتنبؤ بالتضخم.

النظام القانوني

النظام القانوني في بوتسوانا هو مزيج من مبادئ القانون العام الرومانية - الهولندية والإنجليزية. هناك أيضًا أنظمة محلية للقانون القبلي والعرف في المناطق الريفية، والتي تحكم النزاعات اليومية وعلاقات الملكية ولكنها تخضع للقانون التشريعي. المحاكم العليا في بوتسوانا هي محكمة الاستئناف والمحكمة العليا والمحكمة الصناعية.

الملكية الفكرية

يحمي قانون الملكية الصناعية الملكية الفكرية الذي ينفذ العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية التي أصبحت بوتسوانا طرفًا فيها.

الخدمات المالية / التأمين

ينظم الخدمات المصرفية قانون البنوك وقانون بنك بوتسوانا وقانون أنظمة المقاصة والتسوية الوطنية مع البنك المركزي باعتباره السلطة التنظيمية.

وتشمل جهود تحسين كفاءة هذا القطاع التوسع في المدفوعات الإلكترونية. في هذا الصدد، تُراقب الأنظمة ذات الصلة، مثل غرفة المقاصة الإلكترونية ونظام التسوية بين البنوك في بوتسوانا، من قبل بنك بوتسوانا للتأكد من أنها تلبي السياسة العامة وأهداف وسمات السلامة والكفاءة والاستقرار والنزاهة.

تنظم هيئة تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية، الخدمات المالية غير المصرفية، وفقًا لقانون هيئة المؤسسات المالية غير المصرفية (كما تقرأ مع

قوانين الخدمات المالية الأخرى بما في ذلك قانون الأوراق المالية وقانون صناعة التأمين وقانون صناديق التقاعد).

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاعات الخاصة

تم الكشف عن برنامج التحفيز الاقتصادي كخطة عمل شاملة لتحقيق أهداف تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل المتسارعة وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتم تحديد القطاعات التالية باعتبارها القطاعات الرئيسية التي ستقود البرنامج:

البنية التحتية والزراعة والسياحة والتصنيع والخدمات، التي تم تمكينها من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة استراتيجية التنويع الاقتصادي.

بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي الشامل، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التحفيز الاقتصادي في إعادة تشكيل الحكومة لضمان التنفيذ العاجل للأولويات الوطنية الحالية.

كما تم تعيين مجلس إدارة لهيئة المناطق الاقتصادية الخاصة، وتعيين مستشار فني لبدء تشغيل المناطق. تعطى الأولوية لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة متعددة الاستخدامات في سيليبي - فيكوي.

عملت وحدة استراتيجية التنويع الاقتصادي في سليبي - فيكوي مع المجتمعات المحلية في منطقة التنويع الاقتصادي في سليبي - فيكوي لإنعاش ودعم مشروعات التنمية في مجالات مثل تربية الخنازير و الأسماك والزراعة.

تم صك قانون لتقييد استيراد الملح بكميات صغيرة لتعزيز الوصول إلى الأسواق للملح المعبأ محليًا. كما تدرك الحكومة أن خلق فرص العمل المستدامة سوف يتطلب استثمارات محلية وأجنبية، مع التركيز على الجنوب الأفريقي والتنمية في المجالات المتخصصة الرئيسية حيث تتمتع بوتسوانا بميزة طبيعية (مثل السياحة). تواصل الحكومة تنفيذ البرامج التي تعزز مشاركة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية ومشروعات الأعمال، ويذهب جزء كبير من الإنفاق الحكومي إلى التعليم والتدريب والصحة.

تهدف سياسة التنمية الصناعية في بوتسوانا، إلى تعزيز الصناعات التصديرية عالية الإنتاجية والفعالة التي تتكامل مع الأسواق والتكنولوجيا الأجنبية، و إلى تطوير قطاعات التصنيع والخدمات التنافسية القادرة على المنافسة دوليًا ونمو الخدمات الداعمة ومصنعي المكونات، و إنشاء روابط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الأجنبية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسوق المحلي.

تبنت الحكومة - من أجل زيادة تحفيز خلق فرص العمل - برنامجًا يركز على المجالات الرئيسية التي لديها إمكانات عالية للنمو الاقتصادي كثيف العمالة.

بالإضافة إلى استراتيجية التنويع الاقتصادي وبرنامج التحفيز الاقتصادي المستهدفة لمجالات الزراعة والسياحة والبنية التحتية، ستعطى جهودنا لتحفيز الاقتصاد زخما إضافيا، من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة كمناطق اقتصادية محددة جغرافياً توفر بيئات أعمال صديقة للمستثمر.

على سبيل المثال، ستلبي المنطقة الاقتصادية الخاصة في كاسان - كازانجولا التوسع في السياحة والبناء وخدمات النقل والوصول إلى الأسواق للزراعة المحلية التي ستنجم عن بناء الطريق وجسر السكك الحديدية في كازانجولا وخط أنابيب المياه إلى باندامانتجا ، مع البنية التحتية المرتبطة.

يواصل مركز التجارة الدولية في بوتسوانا الترويج للبلد كموقع تنافسي للاستثمار، كما ستستمر الشركات الناشئة في تلقي الدعم من وكالة تنمية ريادة الأعمال للمواطنين، التي مولت منذ عام ٢٠٠٨، ٢٢٨٨ مؤسسة بقيمة إجمالية تقارب ٢،١ مليار بولا بوتسوانية، في عملية خلق أكثر من ١١٠٠٠ فرصة عمل، وتلعب هيئة المشروعات المحلية أيضًا دورًا في رعاية ثقافة ريادة الأعمال.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

بوتسوانا هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية لومي مع الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية أو وصول تفضيلي إلى سوق الولايات المتحدة، بموجب نظام التفضيلات العام بدون قيود على الحصص. ينص قانون الفرص والنمو الأفريقي الصادر عن حكومة الولايات المتحدة على دخول الملابس المصنوعة في بوتسوانا من خيوط أو نسيج من أصل أفريقي أو أمريكي (يتم زيادتها إلى خيوط من أي أصل) معفاة من الرسوم الجمركية والحصص. هناك اتفاقيات ثنائية مع الصين ودول إقليمية من خلال الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي والتي تسمح بالتجارة التفضيلية أو المعفاة من الرسوم الجمركية المحدودة.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

بوتسوانا عضو في البنك الدولي، والأمم المتحدة والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة للاتحاد الأفريقي من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التجارة العالمية وأحد الموقعين على وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف التي تحمي الاستثمارات من التأميم أو المصادرة.

تواصل بوتسوانا القيام بدور نشط ومؤثر في تشكيل جدول الأعمال العالمي بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية والمعايير الدولية، وهي ملتزمة بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام العدالة الجنائية الدولي. ولقد وصل تدجين نظام روما الأساسي إلى مرحلة متقدمة وقد تم عرضه مؤخرًا على البرلمان.

الطرق والمواصلات

تم إحراز تقدم ملموس في إنجاز مشروعات الطرق الضخمة. فيما يتعلق بمشروع جسر كازنجلا، اكتملت الأعمال المؤقتة في الجانب الزامبي الآن، بينما اكتملت بنسبة ٨٦٪ في جانب بوتسوانا. كما بدأ البناء على طريق شارلهيل ونكوجان. الهدف الأساسي لقطاع الطرق هو تخفيف ازدحام الطرق السريعة العامة وخاصة طريق آيه وان.

تقوم شركة بوتسوانا للسكك الحديدية حاليًا بتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالتحول لمواجهة الإملاءات البيئية الحالية والمستقبلية، حيث تقوم بتجديد مباني محطاتها بما يتماشى مع خدمة قطارات الركاب. لا تزال المعدات الدارجة القديمة تشكل تحديًا في تلبية الطلب على خدمات السكك الحديدية في بوتسوانا.

تم الانتهاء من بناء برج مراقبة الحركة الجوية والكتلة الفنية الجديدة في مطار ماون وتسليمهما في مايو ٢٠١٦ مع اكتمال مشروع مبنى محطة كاسان في عام ٢٠١٧. أجرت منظمة الطيران المدني الدولي مهمة التحقق، والتي أكدت أن بوتسوانا قد ارتفعت من ٥٣،٧٨٪ إلى ٧١،٥٨٪ من التنفيذ الفعال لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي.

المياه

تواجه جهود الحفاظ على أمن إمدادات المياه تحديات بسبب الجفاف المتكرر. وتواصل الحكومة اتخاذ التدابير، بما في ذلك تطوير البنية التحتية للمياه مثل السدود وأنابيب المياه واستغلال مصادر المياه البديلة.

أنشأت الحكومة مكتب إدارة البرامج للإشراف على تنفيذ مشروعات الطاقة والمياه الكبرى.

اكتمل تمديد الناقل الشمالي الجنوبي من خزان موراليين - بالابفي لتفتيت الضغط وهو قيد التجرب، الذي يؤدي إلى تحسين إمدادات المياه إلى منطقة مستجمعات المياه في جابورون الكبرى. تم الانتهاء من البنية التحتية لسدي ديكجاتلونج ولوتسان بينما يتقدم مكون البنية التحتية المصاحب لسد ثون (والذي يتضمن بناء محطة معالجة المياه وخطوط أنابيب التوزيع

إلى عشر قرى في منطقة بوبيروا الفرعية).
تشمل المبادرات الأخرى لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في البلاد مشروع ماون للمرحلة الثانية لإمداد المياه والصرف الصحي، ومشروع كاني ومولیبولول للصرف الصحي، ومشروع إمداد المياه في سيرونجا / جوديجوا، ومشروع محطة معالجة المياه في شكاوي، كما تستكشف الحكومة أيضًا عمليات نقل المياه المحتملة مع الدول المجاورة مثل ليسوتو وجنوب أفريقيا وإمكانية سحب المياه من طبقات المياه الجوفية على طول حدودنا مع ناميبيا وجنوب أفريقيا.

الطاقة

يخضع قطاع الطاقة في بوتسوانا للتنظيم من قبل هيئة تنظيم الطاقة في بوتسوانا المسؤولة عن إصدار تراخيص توليد الطاقة وتوزيعها لمنتجي الطاقة المستقلين الذين يتم شرائهم لتطوير ٣٠٠ ميجاواط إضافية في المنطقة الحالية.
تخضع محطة كهرباء موروبيول ب و محطة كهرباء موروبيول أ لأعمال تصحيحية. كان هناك تركيز أكبر على التوسع في الطاقة الشمسية وغيرها من التقنيات الخضراء لتلبية متطلبات الطاقة. تم طرح مناقصة لمحطة سولا للطاقة بقدرة ١٠٠ ميجاواط.
فيما يتعلق بالقطاع النفطي الفرعي، تم وضع برنامج مراقبة جودة المنتجات البترولية لحماية المستهلكين والبيئة. يتقدم كلٌ من بناء تلال تسلي وتوسيع الاحتياطيات الإستراتيجية لفرانسيستاون ومن المتوقع أن يزودوا ما قيمته ٤٢ يومًا من المخزون الإضافي، كما يلزم الآن الحصول على تراخيص من هيئة تنظيم الطاقة في بوتسوانا لاستيراد وتخزين المنتجات البترولية. تم تقديم مسودة سياسة الطاقة الوطنية إلى مجلس الوزراء والموافقة عليها في عام ٢٠١٥. ولم يتم تقديم هذا إلى البرلمان بعد. تهدف وثيقة السياسة هذه إلى توجيه قطاع الطاقة للمضي قدمًا.

الاتصالات

تم بنجاح تنفيذ إدراج شركة بوتسوانا للاتصالات المحدودة. أدخلت الحكومة برنامج تطوير البنية التحتية البريدية لتحديث مكاتب البريد الحالية وتطويرها في جميع القرى والبلدات والمدن الرئيسية. تواصل هيئة تنظيم الاتصالات في بوتسوانا رصد أداء شبكات الاتصالات. تواصل الحكومة، من خلال شبكات الألياف الضوئية في بوتسوانا، توسيع شبكة الألياف الأساسية الوطنية.

بورصة بوتسوانا

من المقرر أن تبدأ رابطة سوق السندات في بوتسوانا التنفيذ الرسمي لتفويضها بالتعاون مع بورصة بوتسوانا للأوراق المالية لحل القضايا الهيكلية المتعلقة بالتنمية الوشيكة لسوق السندات، بهدف تعزيز الكفاءة والسيولة في سوق السندات. الجديد
تم استكمال متطلبات الإدراج في بورصة بوتسوانا وهي معروضة على هيئة تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية للموافقة عليها. ويأتي إدخال مجلس إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقدمة متطلبات الإدراج.

التجارة والصناعة

تواصل الجهود التي تبذلها وكالات مثل مراكز التجارة الاستثمارية في بوتسوانا تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في القطاع وتوفير حوافز ضريبية موجهة لمشروعات التصنيع الكبرى لتعزيز القيمة المضافة والقدرة التنافسية لمنتجاتها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تواصل الحكومة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نوعية الحياة في باتسوانا، مع وضع الدولة كمركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
تواصل هيئة تنظيم الاتصالات في بوتسوانا رصد أداء شبكات الاتصالات والمخاوف التي أثارها الجمهور فيما يتعلق بالجودة غير المرضية للخدمة في بعض الشبكات.

التعدين

تشتهر بوتسوانا بألماسها ولكنها تحتوي أيضًا على رواسب من النحاس والنيكل والكوبالت والذهب ورماد الصودا التي يجري تعدينها أو تطويرها حاليًا. في حين أن قطاع المعادن لا يزال مصدرًا رئيسيًا للإيرادات والقطاع الأولي للنمو الاقتصادي والتنويع، فإنه يواجه حاليًا تحديات من قبل الأسواق الراكدة.
لا يمكن الحصول على ملكية المعادن في بوتسوانا من الحكومة وامتيازات التعدين إلا وفقًا لنظام الترخيص المنصوص عليه في قانون المناجم والمعادن.
هناك ثلاثة امتيازات معدنية رئيسية يمكن إصدارها بموجب القانون، وهي تراخيص التنقيب، تراخيص الاحتفاظ وتراخيص التعدين. تُمنح تراخيص التعدين (باستثناء الماس) لفترات تصل إلى ٢٥ عامًا. يحق للحكومة الحصول على حصة ملكية تصل إلى ١٥٪ في الشركة التي تتقدم بطلب للحصول على ترخيص التعدين.
يتم دفع حصة حكومية بنسبة ٥٪ فيما يتعلق بإنتاج المعادن الثمينة، و ٣٪ للمعادن الأساسية و ١٠٪ للأحجار الكريمة (بما في ذلك الماس).
تم الانتهاء من قطع الماس وفواتير تعديل الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والتي تهدف إلى التكيف مع التطورات الصناعية الحالية لتحسين ظروف الأعمال وتمكين النمو. ومن المتوقع أن تسهل التعديلات السياسة المتعلقة بالمزيد من الاستفادة وتمكين المواطنين من بين قضايا رئيسية أخرى.

الزراعة

نفذ القطاع الزراعي مبادرات لتحسين الطرق المؤدية إلى مراكز الإنتاج، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري، وتوصيل الكهرباء لمجموعات الإنتاج، وتحسين البنية التحتية في مناطق إنتاج البستنة، والتكليف بإنشاء مصنع وطني لتجهيز المنتجات الزراعية. وقد ساهمت هذه المبادرات في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل.
تأثر إنتاج المحاصيل بفترات موجات الحرارة الممتدة وانخفاض مستويات الرطوبة.
بلغ الإنتاج الوطني من الحبوب لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ ٥٤ ٣٧٤،٢٠ طنًا متريًا وهو ما يمثل ١٨،١٪ من متطلبات الحبوب الوطنية البالغة ٣٠٠٠٠٠ طن متري.
في عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧، أُعلن أن بوتسوانا منكوبة بالجفاف.
استجابة للظروف المناخية المتغيرة، تعمل الحكومة على تعزيز تقنيات الزراعة الذكية مناخياً مثل الزراعة المحافظة على الموارد. كما تعمل الحكومة على تعزيز جهودها لاستغلال مياه الصرف الصحي للري، مثل تخصيص ٢٠٣ هكتار لـ ٤٧ مزارعًا، في وادي جلين. كما يتقدم مشروع إعادة استخدام المياه الرمادية في سيروي.
تواصل الحكومة تنفيذ خطط الدعم الزراعي مثل برنامج الدعم المتكامل لتنمية الزراعة الصالحة للزراعة، وإدارة الثروة الحيوانية وتطوير البنية التحتية، والمعهد الوطني للبحث والتطوير الزراعي الذي تم إطلاقه في يونيو ٢٠١٥ بعد قرار دمج إدارة البحوث الزراعية مع الإدارة الوطنية، والمختبر البيطري والمركز القومي لبحوث تكنولوجيا الغذاء. التركيز هو في مجالات تعزيز البحث والابتكار والتدريب.

تجري جامعة بوتسوانا للزراعة والموارد الطبيعية أيضًا أبحاثًا في استخدام النباتات المحلية للأغراض الطبية والغذائية.

علاقات العمل

تشتهر بوتسوانا بالاستقرار على جميع المستويات، بما في ذلك علاقات العمل.

تتمتع الحكومة بمستوى منخفض من التصديق على معاهدات منظمة العمل الدولية مما يشير إلى إحجام عن الالتزام أو تبني أجندة مؤيدة للحركة العمالية. ومع ذلك، تواصل الحكومة مراجعة قوانين العمل مواءمتها مع الاحتياجات المتغيرة.

دخل قانون المنازعات التجارية (المعدل) لعام ٢٠١٦ حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠١٦، بينما بدأت أيضًا التعديلات على قانون التوظيف والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل خلال الربع الأخير من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

قانون المنافسة

أشرفت سلطة المنافسة على طلبات الاندماج التي يشارك فيها مستثمرون أجانب، من بين معاملات أخرى. تم مؤخراً تعديل قانون المنافسة لإدخال عقوبات جنائية على الآثار المانعة للمنافسة للاتفاقات الرأسية والأفقية. ينشئ القانون أيضًا هيئة المنافسة والمستهلكين للاستماع إلى المسائل المتعلقة بانتهاكات القانون والطعون على القرارات المتخذة بموجب القانون.

يمكن أن تعزز المعاملات عبر الحدود قدرة الشركات المحلية وكذلك تمكين المواطنين من خلال ملكية الأسهم في الأعمال المندمجة.

بوركينا فاسو

إس سي بي إيه كام & سوم

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.scpa-kamsome.bf
اللغات المُتحدث بها: الفرنسية
نقطة التواصل: جاي هيرفي كام
هاتف: ٨٨٤٤ ٢٥٤٠ ٢٢٦+
محمول: ٤٢٤٢ ٧٦٧٦ ٢٢٦+
العنوان: 01 BP 727 Ouagadougou 01
بريد إلكتروني: guyherve.kam@scpa-kamsome.bf

معلومات عن البلد

إن بوركينا فاسو - التي كانت تُعرف سابقًا باسم جمهورية فولتا العليا - بلدٌ غير ساحلي يقع في وسط "الحدبة" في غرب أفريقيا. تقع في منطقة الساحل، المنطقة الزراعية الواقعة بين الصحراء الكبرى والغابات المطيرة الساحلية. يقع معظم وسط بوركينا فاسو على هضبة السافانا على ارتفاع ٢٠٠ - ٣٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر مع الحقول والأدغال والأشجار المتناثرة. أكبر نهر هو نهر موهون (بلاك فولتا) والذي يمكن ملاحته جزئيًا بواسطة زوارق صغيرة.

تبلغ مساحتها ٢٧٤٢٠٠ كيلومتر مربع ويقدر عدد سكانها بـ ٢١,٥ مليون نسمة حسب المعهد الوطني للإحصاء والديموغرافيا ٢٠٢٠، يُعتقد أن ٢٨,٢٪ منهم حضريون. يتميز المناخ بشتاء دافئ وجاف وصيف حار ورطب. مناظرها الطبيعية مسطحة في الغالب، لكن التلال تنتشر في المناطق الغربية والجنوبية الغربية من البلاد.

النظام السياسي

نص دستور ٢ يونيو ١٩٩١ على إنشاء حكومة شبه رئاسية ذات برلمان يمكن حلها من قبل رئيس الجمهورية. في عام ٢٠٠٠ تم تعديل الدستور لتقليص مدة الرئاسة إلى خمس سنوات. يجري تغيير الدستور للحد من سلطات الرئيس. يتكون البرلمان من غرفة واحدة تُعرف باسم الجمعية الوطنية التي تضم ١٢٧ مقعدًا مع أعضاء منتخبين لمدة خمس سنوات. كما توجد غرفة دستورية مكونة من عشرة أعضاء ومجلس اقتصادي واجتماعي تكون أدواره استشارية بحتة.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٧٧٥ دولارًا أمريكيًا (٢٠١٩).
- الناتج المحلي الإجمالي: ١٥,٧٤٦ مليار دولار أمريكي (٢٠١٩).
- معدل التضخم (أسعار المستهلك): ١٦٪ حسب تقديرات ٢٠٢٠.

مناخ الاستثمار

يحظى قطاع التعدين في بوركينا فاسو باهتمام كبير من المستثمرين. حصلت الشركات الأمريكية والأسترالية والجنوب أفريقية مؤخرًا على تصاريح تعدين. توفر الإعفاءات الضريبية المطبقة على الاستثمارات بالإضافة إلى سن قانون الاستثمار مناخًا جذابًا للشركات الأجنبية. علاوة على ذلك، يُسمح بالملكية الأجنبية للشركات المملوكة بالكامل باستثناء قطاع التعدين. يحق للدولة ملكية ما لا يقل عن١٠٪ من رأس مال شركات الاستغلال.

هناك غرفة تجارية تقوم بإجراء دراسات الجدوى وتساعد في تطوير الروابط التجارية، وهناك أيضًا بنوك تجارية لها علاقات مراسلة مع البنوك الأمريكية والأوروبية.

أشكال الأعمال

لدى منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، قانون موحد بشأن الشركات الذي يحدد أشكالًا مختلفة من المركبات التجارية المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب مثل: شراكة عامة، شراكة محدودة، مجموعة مصالح اقتصادية، شركة ذات مسؤولية محدودة وشركة عامة محدودة. ومع ذلك، فإن وسائل الأعمال التالية هي الأكثر جاذبية للمستثمرين:

- شركة عامة محدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مع مجلس إدارة أو مساهم فريد.

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنك أفريقي (حوالي ٢٠٠٠٠ دولار أمريكي). نقل الأسهم إلى أطراف ثالثة غير مقيد ما لم ينص على خلاف ذلك في قوانين الشركة التي قد تتطلب إما موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين.

- شركة ذات مسؤولية محدودة، والتي يديرها واحد أو أكثر من المديرين يطلق عليهم "المديرون".

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب هو ٥٠٠٠ فرنك أفريقي (حوالي ٩٠٠٠ دولار أمريكي).

يتم تنظيم عمليات نقل الأسهم بموجب قوانين الشركة ويمكن إجراؤها بحرية بين المساهمين لكن عمليات التحويل إلى أطراف ثالثة تتطلب الموافقة المسبقة من غالبية المساهمين.

غالبًا ما يتم تشكيل المشروعات المشتركة في قطاعي التعدين والزراعة.

تشكيل شركة

فيما يلي العمليات والأوقات المقدرة (عند الاقتضاء) لتأسيس شركة:

- إيداع رأس المال المكتتب به في البنك (يومين).
- إجراء فحص جنائي لخلفية المدير (يوم واحد).
- توثيق إعلان الاكتتاب في رأس المال وإيداع العملين لدى كاتب العدل في غضون ثلاثة أيام.
- التسجيل في مركز إجراءات الأعمال للحصول على رقم ضريبي لتسجيل الشركة ورقم الضمان الاجتماعي (٧ أيام).
- يجب تقديم نموذج طلب واحد لاستكمال تسجيل الشركة في السجل التجاري ومكتب الائتمان الشخصي للحصول على الترخيص الضريبي والمهني في وزارة التجارة.
- بمجرد تقديم النموذج، ينظم مركز إجراءات العمل التسجيل لدى المحكمة والسلطات الأخرى.

ويتم تعيين رقم تعريف فريد للشركة لتسجيل الشركة وتحديد رقم

التعريف الضريبي والضمان الاجتماعي.
الوقت الرسمي لإتمام عملية التسجيل ٧ أيام عمل، ومع ذلك، قد يستغرق الأمر وقتًا أطول من الناحية العملية لأن مركز إجراءات العمل يرسل المستندات إلى السلطات المختصة.
يمكن النشر مباشرةً على موقع مركز إجراءات العمل مقابل رسوم قدرها ١٠٠٠٠ فرنك أفريقي (حوالي ١٧ دولارًا أمريكيًا) أو في الصحيفة الرسمية مقابل رسوم قدرها ٥٢٣٠٠ فرنك أفريقي (حوالي ٨٧ دولارًا أمريكيًا). تكاليف استكمال إجراءات التأسيس هي ٥٠٠ ٤٧ فرنك أفريقي (حوالي ٧٩ دولارًا أمريكيًا). ومع ذلك، يتم دفع مبلغ ٥٠٠ ٤٧ فرنك غرب أفريقيا إلى مركز إجراءات الأعمال ولا يشمل جميع رسوم التأسيس، والتي قد تكون أعلى وتعتمد على مبلغ رأس المال.
الموقع : www.me.bf

ضوابط الصرف

يحق للمستثمرين الأجانب تحويل جميع الأموال من الأعمال التجارية وتوزيعات الأرباح والإيرادات من التصفية والأصول والأجور. ومع ذلك يجب إكمال عمليات النقل قبل الوسطاء المعتمدين.
تخضع ضوابط الصرف في المقام الأول لقواعد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وتتم عمليات التحويل بالعملة الأصلية للاستثمار.

تحصيل الضرائب

الضرائب الإلزامية التي يتعين على الشركة دفعها سنويًا هي كما يلي:

- ضريبة دخل الشركات (٢٧,٥٪ من صافي الربح).
- اشتراكات الضمان الاجتماعي (١٦٪ من الراتب الإجمالي).
- الرخصة التجارية (٨٪ + مبلغ ثابت).
- ضريبة الرواتب (٣٪ من الراتب الإجمالي).
- ضريبة الأرباح الرأسمالية (١٠٪).
- ضريبة الأملاك العقارية (١٠٪).
- الضريبة على عقود التأمين إن وجدت (٢٠٪).
- رسوم طوابع على العقود (٢٠٠ فرنك إفريقي، حوالي ٠,٣٣ دولار أمريكي للصفحة).
- ضريبة القيمة المضافة (١٨٪).
- ضريبة سيارات إن وجدت (٥٠٠٠٠ فرنك إفريقي، حوالي ٨٤ دولارًا أمريكيًا على أساس وزن الشاحنة).

تستند الرسوم الجمركية في بوركينا فاسو على السلع حسب القيمة وتشمل ٥٪ رسوم جمركية ورسوم ضريبية على الواردات وضريبة القيمة المضافة على أساس نوع المعدات.

استيراد و تصدير

تمثل الواردات ٥,٢٣٠ مليون دولار أمريكي (منظمة التجارة العالمية ٢٠١٩) من الاقتصاد، وتتكون أساسًا من الآلات والمنتجات الزراعية والسلع الكهربائية والبترول. تمثل الصادرات ٣,٣٩١ مليون دولار أمريكي (منظمة التجارة العالمية ٢٠١٩) وتتكون بشكل أساسي من السلع الزراعية والقطن والماشية وزبدة الشيا، والذهب تصدير مهم.

السياسة النقدية

تعتمد السياسة النقدية في بوركينا فاسو إلى حد كبير على التحرير، و يحدده البنك المركزي لدول غرب أفريقيا الذي تكون أولويته السيطرة على التضخم، وهو البنك الذي لا تزال سياسته النقدية متأثرة بالبنك المركزي الأوروبي حيث أن الفرنك غرب أفريقيا مرتبط باليورو.
وبالتالي، فإن السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي لدول غرب أفريقيا في بوركينا فاسو تتأثر بشدة بالسياسة النقدية المطبقة في منطقة اليورو.

النظام القانوني

يعتمد النظام القانوني على نظام القانون المدني الفرنسي. يتكون النظام القضائي من فرعين: السلطة القضائية، والسلطة الإدارية.
تقع على رأس السلطة القضائية محكمة النقض، وتقع تحتها ثلاث محاكم استئناف (في واجادوجو، بوبو ديولاسو، فادا نجورما) و ٢٨ محكمة (محكمة الدرجة الكبرى)، أهمها في واجادوجو بوبو ديولاسو وواهيجويا وفادا نجورما التي تتعامل مع القضايا التي تنطوي على القانون المدني والجنائي.
وعلى نفس المستوى توجد محكمة التجارة (محكمة التجارة) في واجادوجو وبوبو ديولاسو التي تتناول القانون التجاري ومحكمة العمل في واجادوجو وبوبو ديولاسو وكودوجو.
يقع على رأس الفرع الإداري مجلس الدولة، ويقع تحته ثلاث محاكم استئناف إدارية (في واجادوجو، بوبو ديولاسو، فادا نجورما) و ٢٨ محكمة إدارية تتعامل مع القضايا المتعلقة بالقانون الإداري
بالإضافة إلى محكمة العدل العليا لمحاكمة الرئيس بتهمة الخيانة والوزراء عن الجرائم.
ينص الدستور على العديد من الضمانات بما في ذلك الحق في محاكمة علنية والحق في الاتصال بمحام والحق في الاستئناف.
في عام ١٩٩٥، انشىء مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة "وسيط فاسو" لحل النزاعات بين الدولة ومواطنيها.
قام المجلس الوطني الانتقالي - خلال الفترة الانتقالية - بتعديل أحكام الدستور المتعلقة بتعيين القضاة، حيث تتم إدارة تعييناتهم من قبل مجلس قضاة بوركينا فاسو برئاسة رئيس محكمة النقض.

الملكية الفكرية

بوركينا فاسو جزء من المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.
عدلت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بروتوكول بانجي لعام ١٩٧٧ الذي يحدد الإجراءات المشتركة القائمة على نظام موحد للحماية (بالإضافة إلى الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدول الأعضاء).

الحماية المتوفرة هي:

- براءات الاختراع: محمية لمدة ٢٠ سنة دون شرط للتجديد.
- العلامات التجارية: محمية لمدة ٢٠ سنة أولية مع وجود شرط للتجديد.

الخدمات المالية / التأمين

تم تحرير سوق التأمين في عام ١٩٧٨. تعمل الآن ١٧ شركة تأمين في بوركينا فاسو (الاستثمار في منطقة الفرنك، ٢٠١٧) وتتعامل مع كل من التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة.
تهيمن السيارات (٤٤٪) على القطاع غير المتعلق بالحياة (٦٧٪ من الإجمالي)، والباقي عبارة عن حريق (١١٪)، وأضرار الممتلكات الأخرى والتأمين ضد الحوادث الشخصية.
يخضع قطاع التأمين في بوركينا فاسو للتنظيم من قبل مؤتمر البلدان الأفريقية لأسواق التأمين، وهو مكلف بالموافقة على شركات التأمين وسحبها والإشراف عليها.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة

نفذت الحكومة إصلاحات جوهرية في القطاع المصرفي والمالي والخاص

مما عزز النمو الاقتصادي، مما أدى إلى استفادة بوركينا فاسو من ٧٠٠ مليون دولار لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومنحة تعليمية مقدمة من حساب تحدي الألفية، مثل إعادة هيكلة ٤٢ شركة مملوكة للدولة بما في ذلك ١٩ شركة كبرى في البنوك والتخمير والتعدين والطب والتصنيع، وخصخصة مرفق الاتصالات المملوك للدولة.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

انضمت بوركينا فاسو إلى اتفاقية نيويورك بشأن إنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية في ٢٣ مارس ١٩٨٧. وتم التصديق على اتفاقية برن وبروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في ٣١ مارس ٢٠٠٥.

بوركينا فاسو عضو في اتفاقية باريس بشأن المناخ و وصدقت عليها بتقديم وثائق التصديق في ١١ نوفمبر ٢٠١٦.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

بوركينا فاسو عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والعديد من المنظمات الأخرى بما في ذلك وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل برنامج تنمية أفريقيا، وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في يونيو ١٩٩٥ وهي جزء من مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

التطورات الاقتصادية

تم إزالة العديد من القيود التجارية وخفض التعريفات من أجل توليد الاستثمار. إن بوركينا فاسو مؤهلة للحصول على قروض مباشرة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي.

تم تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي إطار السياسة الاقتصادية للبلاد منذ عام ٢٠١١، تهدف استراتيجية النمو المتسارع للتنمية المستدامة إلى الحد من الفقر من خلال الإنتاج القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. استبدلت استراتيجية التنمية المستدامة في نهاية النمو المتسارع بالخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى تحويل اقتصاد بوركينا فاسو هيكلياً، لخلق نمو قوي ومستدام ومرن، وخلق فرص عمل لائقة للجميع مما يؤدي إلى تطوير الرعاية الاجتماعية.

الطرق والمواصلات

هناك ١٥٤٣٠٤ كيلومتر من الطرق في بوركينا فاسو، منها ٣٦٤٢ كيلومترًا ممهدة.

شركة الحافلات المملوكة للدولة تم خصخصتها، وهي تدير ٥ خطوط رئيسية في جميع أنحاء البلاد.

يعد خط سكة حديد أبيدجان - النيجر البالغ طوله ١٢٦٠ كيلومترًا محور النقل الرئيسي على الرغم من أن الخط لم يعمل بكفاءة مؤخرًا وأن حركة السكك الحديدية في تراجع. ومن المقرر إعادة هيكلة خطوط السكك الحديدية الأخرى في بوركينا فاسو البالغ طولها ٦٢٢ كيلومترًا.

في عام ١٩٩٥، سيطرت شركة فرنسية على خط السكة الحديد ومن المتوقع إعادة تأهيل الخط بقرض قيمته ٣١ مليون دولار أمريكي من البنك الدولي.

يوجد في البلاد ٢٤ مطارًا مع ممرات ممهدة.

المياه

تبلغ نسبة تغطية مياه الشرب والصرف الصحي - وفقًا لتقرير عام ٢٠١٥ عن برنامج بوركينا فاسو الوطني لإمداد مياه الشرب والصرف الصحي - ٦٥٪ في المناطق الريفية و ٨٩٪ في المناطق الحضرية.

تعاني واجادوجو منذ مايو ٢٠٠٣، من أزمة في إمدادات المياه.

تقع أربعة سدود حول المدينة، ويمكنها فقط إنتاج ما يقدر بـ ٨٠٠٠٠ متر مكعب من كمية المياه مما يشكل نحو ٧٠ ٪ من الطلب.

يفرض بناء السدود على الأنهار بشكل كبير ضرائب على الموارد المائية المحدودة للغاية في المنطقة من خلال التبخر والتسرب ويترك الإمداد عرضة للتهديد الميكروبيولوجي، بما في ذلك البلهارسيا.

الطاقة

تعتمد بوركينا فاسو في الغالب على الطاقة المولدة حراريًا. أنتجت سونابيل، شركة الكهرباء الوطنية، ٩٠٦ مليون كيلوواط / ساعة في عام ٢٠١٥، منها ٩٣٫٥٢٪ أنتجت حرارياً و ٦٫٤٨ هيدروكهربائيًا.

بدأ بناء سد جديد لكن تكلفة إنتاج الكهرباء في بوركينا فاسو لا تزال أعلى بكثير منها في البلدان المجاورة. على الرغم من أن الحكومة لا تخطط لخصخصة سونابل، إلا أن السوق متحرر ويمكن للشركات التنافس على الإنتاج والتوزيع مع سونابل. استهلاك منتجات البترول منخفض ويوفر الوقود الخشبي أكثر من ٩٠٪ من الطاقة المحلية. تحاول الحكومة الترويج لغاز البوتاجاز لإبطاء إزالة الغابات.

الاتصالات

الاتصالات في بوركينا فاسو محدودة بسبب قلة انتشار الكهرباء حتى في المدن الكبرى. وبالتالي فإن استخدام الإنترنت والاتصالات الهاتفية منخفض.

خطوط الهاتف الرئيسية المستخدمة: ٧٥ ٠٧٥ (٢٠١٥):

- الهواتف الخلوية المتنقلة المستخدمة: ١٩,٣٣٩ مليون (٢٠١٨).

باعت الحكومة في عام ٢٠٠٦ حصة ٥١٪ في شركة الهاتف الوطنية وتخطط في النهاية للاحتفاظ بحصة ٢٣٪ فقط في الشركة.

- عدد اشتراكات الهاتف الثابت والانترنت المحمول: ٦٣٥٨٧٧٤ (٢٠١٨).

تحسن القطاع بعد تركيب وصلة دولية للألياف الضوئية سعة ٢٢ ميجا بايت، وهو تحسن كبير مقارنة بالرابط السابق ١٢٨ كيلو بايت. بدأت عقد الوصول الثانوية في الظهور في المدن الكبرى وتوفر مقاهي الإنترنت الوصول إلى الإنترنت لمجموعة أوسع من المستخدمين النهائيين.

التجارة والصناعة

تتسبب واردات معظم السلع الاستهلاكية وغيرها من السلع المصنعة والمعدات في حدوث ميزان تجاري غير موات بشكل مزمن. لا تزال فرنسا أكبر مصدر لبوركينا فاسو لكن الواردات من دول أخرى آخذة في الازدياد. أصبحت الصين مشترًا رئيسيًا للبضائع من بوركينا فاسو. القطن والماشية والذهب من الصادرات الهامة. يستخدم ميناء أبيدجان في ساحل العاج للواردات والصادرات السائبة. الشركاء التجاريون الرئيسيون الآخرون هم سنغافورة وتوجو وتايلاند وغانا. يتكون التصنيع على نطاق صغير من طحن الدقيق وتكرير السكر وتصنيع الخيوط القطنية والمنسوجات وإنتاج السلع الاستهلاكية.

التعدين

تقتصر أنشطة التعدين على الذهب والمنجنيز والفوسفات والرخام والأنتيمون. هناك أيضًا رواسب صالحة من الزنك والفضة والحجر الجيري والبوكسيت والنيكل والرصاص. يتم منح مزايا جمركية وضريبية خاصة من خلال قانون التعدين خلال مراحل الاستكشاف والإنتاج.

الزراعة

المحاصيل الغذائية الرئيسية هي الذرة الرفيعة والدخن والبطاطا والذرة

والأرز والفاصوليا. يزرع القطن للتصدير. لقد تخلت بوركينا عن إنتاج القطن المعدل وراثيًا وتعمل الآن فقط في إنتاج القطن التقليدي.

علاقات العمل

حقوق الموظفين مكفولة بموجب كلٍ من قانون العمل الجديد الصادر في عام ٢٠٠٨، ومحكمة العمل.

هناك حركة نقابية منظمة جيدًا ويلزم أصحاب العمل إعطاء الموظفين إشعارًا بالفصل مسبقًا إلا في حالات سوء السلوك الجسيم مثل السرقة أو الإهمال الواضح.

مدة الإشعار يحددها القانون بناءً على درجة الموظف.

الكاميرون

دي. موكوري وشركاه

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.moukourilaw.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية - الفرنسية
نقطة التواصل: دانيل موكوري
هاتف: ٢٥٤٤ ٤٢ ٢٣٣ ٢٣٧+
العنوان: ١٠٦٨ شارع آحمدو آحيديو، أمام فريلاند فيرست بانك، أكوا ، دوالا
بريد إلكتروني: d.moukouri@moukourilaw.com

معلومات البلد

تقع الكاميرون في خليج جينيا، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢٣٤٣٩١٨٩ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها حوالي ٤٧٥٠٠٠ كيلومتر مربع وهي عضو في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. الكاميرون بلد ثنائي اللغة مع الإنجليزية والفرنسية كلغات رسمية.

تقع الكاميرون عند نقطة الالتقاء بين غرب ووسط أفريقيا، وهي دولة خاصة بها أكثر من ٢٠٠ مجموعة عرقية وثقافة مندمجين في تماس تا، مما أكسبها وصف "أفريقيا في صورة مصغرة".

يعتبر مناخ الكاميرون متنوع ويتسم بهطول الأمطار بغزارة، السبب وراء تفضيل النشاط الزراعي وتربية المواشي وصيد الأسماك، حيث تشكل هذه الأنشطة العمود الفقري للاقتصاد مما جعل الكاميرون الدولة الرئيسية المنتجة للغذاء في وسط أفريقيا.

لدى الكاميرون غابات كثيفة مع العديد من أنواع الأشجار تغطي أكثر من ٢٠ مليون هكتار. تمتلك البلاد أيضًا العديد من الموارد المعدنية بما في ذلك النفط والغاز والبوكسيت وخام الحديد والكوبالت والذهب.

يوجد في الكاميرون ثلاثة موانئ رئيسية (في دوالا وليمبي وكريبي) وثلاثة مطارات دولية (في دوالا وياوندي وجاروا).

وتشمل صادراتها الرئيسية النفط والغاز والكاكاو والبن والأخشاب والألمنيوم والموز والقطن والمطاط وزيت النخيل والأناناس والشاي. يعتبر فلفل بنجا وعسل أوكو من بين الأفضل في العالم. في سبتمبر ٢٠١٣، تم اعتمادها كمؤشرات جغرافية من قبل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية.تعد هذه المنتجات الطبيعية والزراعية، بشهادات التسجيل الدولية الخاصة بها أول من استفاد من حماية الملكية الفكرية في الكاميرون ومن أوائل المنتجات في أفريقيا. تمتلك الكاميرون أيضًا إمكانات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية وقد تم إنشاء العديد من السدود الكهرومائية مثل ممفولو ولومبونجار وميكين وناتشيجال.

تمتلك الدولة أيضًا شبكة اتصالات جيدة ولديها بشكل متزايد طرق حديثة وبنية تحتية للسكك الحديدية.

المؤشرات الاقتصادية (تقديرات ٢٠٢٠)

نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٤٦٩ دولارًا أمريكيًا.

معدل التضخم

وبلغ معدل التضخم في مارس ٢٠٢١ ٢,٣٪.

النظام السياسي

دستوريًا، للكاميرون رئيس هو رأس الدولة ورئيس وزراء هو رئيس الحكومة.

تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة.، أما السلطة التشريعية، فالجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ هي الهيئات المنوط بها أخيراً السلطة القضائية مناطة بالمحكمة العليا.

أشكال الأعمال

يمكن لأي شخص، بغض النظر عن الجنسية - طبقًا للقانون الموحد الصادر عن منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا في ٣٠ يناير ٢٠١٤، والذي يحكم الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية - الاختيار من بين الأنواع التالية من الشركات المسجلة، لتأسيس شركة:

- شركة خاصة.
- شراكة محدودة.
- شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة مساهمة بسيطة.
- مجموعة المصالح الاقتصادية.

يجوز للشركات الأجنبية فتح فرع أو مكتب تمثيلي في الكاميرون.

شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة

خفض قانون ١٤ ديسمبر ٢٠١٦، الحد الأدنى لرأس المال للشركة الخاصة المحدودة إلى ١٠٠٠٠٠ فرنك أفريقي، لتحديد الحد الأدنى لرأس المال المسجل وشروط استخدام كتاب العدل في إنشاء الشركات الخاصة المحدودة في الكاميرون. من الممكن الآن إنشاء شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة مع الحد الأدنى لرأس المال من خلال "متجر واحد" في غضون ٣ أيام عمل تقريبًا. الحد الأدنى للقيمة الاسمية للأسهم هو ٥٠٠٠ فرنك أفريقي. ولكن، في حالة ما يكون رأس المال يساوي أو يزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ فرنك أفريقي، فإن خدمات كاتب العدل تكون مطلوبة للتأسيس ويمكن إنشاء الشركة في غضون ١٠ أيام عمل تقريبًا. ولا يوجد شرط للمساهمين المحليين. بغض النظر عن رأس المال، يمكن إنشاء شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة من قبل مساهم واحد ويجب أن يتم الاكتتاب برأس المال بالكامل من قبل المساهمين عند تأسيس الشركة.

يجب دفع الأسهم التي تمثل مساهمات نقدية عند الاكتتاب في رأس المال بما لا يقل عن نصف قيمتها الاسمية. يمكن سداد الرصيد في دفعة واحدة أو على أقساط خلال فترة عامين من تسجيل الشركة في سجل ائتمان التجارة والممتلكات الشخصية وفقًا للشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي أو قبل أي زيادة في رأس المال.

إدارة الشركة بسيطة ويتم التعامل معها بشكل عام من قبل مدير واحد أو أكثر والجمعية العامة للمساهمين. مطلوب من الجمعية العمومية

التأسيسية تعيين مدقق لتقييم المساهمات العينية.

يجوز تعيين المدير إما في النظام الأساسي للشركة أو في صك لاحق. تعيين المدققين الخارجيين غير مطلوب إلا في حالة استيفاء الشركة لاثنين من المتطلبات التالية في نهاية السنة المالية:

- رأس مال يزيد عن ١٢٥ مليون فرنك أفريقي.
- يبلغ حجم مبيعاتها السنوية أكثر من ٢٥٠ مليون فرنك أفريقي.
- قوة عاملة دائمة لأكثر من ٥٠ شخصًا.

تتسم إدارة الشركات الخاصة المحدودة بالمرونة نظرًا لعدم وجود مجلس إدارة وقلة المتطلبات التنظيمية القانونية.

شركة عامة ذات مسؤولية محدودة

يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة ١٠ مليون فرنك أفريقي. يتم تحديد القيمة الاسمية لأسهمها بحرية من قبل المساهمين في النظام الأساسي ولكن يجب ألا تقل عن ١٠٠٠٠ فرنك أفريقي. قد يتم إعداده في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. حسب أعمالها، وقد تكون هناك حاجة المساهمين المحليين النشاط.

يجب الاكتتاب برأس مال الشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة بالكامل قبل تاريخ توقيع عقد التأسيس. يجب دفع ٢٥٪ فقط من رأس المال الذي يمثل مساهمات نقدية عند التأسيس والباقي مستحق الدفع في غضون ثلاث سنوات من تاريخ تسجيل الشركة في سجل ائتمان التجارة والممتلكات الشخصية أو قبل أي زيادة في رأس المال. يجوز إنشاء شركة عامة محدودة مع مساهم واحد.

هناك نوعان من الشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة، وهما الشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة مع مدير منتدب والشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة مع مجلس إدارة. مجلس الإدارة اختياري عندما يكون للشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة أقل من أربعة مساهمين، في هذه الحالة، تقع إدارة الشركة ومراقبتها في يد المدير العام.

في حالة إدارة الشركة العامة ذات المسؤولية المحدودة من قبل مجلس إدارة، يجب أن تتكون من ٣ مساهمين (وليس أكثر من ١٢) مساهمًا. يجوز تعيين غير المساهمين في مجلس الإدارة. يمارس إدارة الشركة مدير عام يمكنه أيضًا أن يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة. يعد تعيين المدققين اختياريًا حيث لا تقوم الشركة بإجراء دعوة عامة لرأس المال ولكنه إلزامي حيث تقوم بإجراء دعوة عامة لرأس المال.

فرع ومكتب ممثل لشركة أجنبية

يجب أن يكون الفرع مؤسسة تجارية أو صناعية أو تقدم خدمات تنتمي إلى شركة أو شخص طبيعي وتم منحها درجة معينة من الاستقلالية في إدارتها. لا يتمتع الفرع بشخصية قانونية مميزة ويشكل جزءًا من الشركة الأم أو الشخص الطبيعي الذي يمتلكها. وهي مسجلة في سجل ائتمان التجارة والممتلكات.

مكتب التمثيل أو الاتصال هو مؤسسة مملوكة لشركة أجنبية ويتم إنشاؤها بشكل عام من أجل إنشاء رابط بين الشركة الأم والسوق الجديد حيث يوجد المكتب. ليس لديها استقلالية إدارية في القيام فقط بالأنشطة التحضيرية أو المساعدة فيما يتعلق بالشركة التي أنشأتها. يجوز للمكتب التمثيلي الحصول على المعلومات وتقديم المعلومات للشركة الأم. وهي مسجلة في سجل ائتمان التجارة والممتلكات ولكن ليس لها شخصية اعتبارية مميزة.

مناخ وحوافز الاستثمار

ينص القانون رقم ٠٠٤/٢٠١٣ المؤرخ ١٨ أبريل ٢٠١٣، من أجل تسهيل وتشجيع وجذب الاستثمارات الإنتاجية الموجهة نحو نمو اقتصادي قوي ومستدام ومشترك بالإضافة إلى خلق فرص العمل، على حوافز للاستثمار الخاص.

ينطبق القانون على عمليات الاستثمار المتعلقة بإنشاء وتوسيع وتجديد وإعادة هيكلة الأصول و / أو تحويل الأعمال، ولكنه لا ينطبق على الاستثمار في القطاعات التي تحكمها أدوات خاصة، ولا سيما قطاعات النفط والتعدين والغاز، وكذلك تلك التي تخضع لنظام عقود الشراكة العامة.

الحوافز متاحة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الأجانب، سواء كانوا مقيمين في الكاميرون أم لا، ومن يمارسون أعمالهم في الكاميرون أو يمتلكون أسهمًا في شركات الكاميرون، بهدف تشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز الإنتاج الوطني.

الحوافز المشتركة هي الحوافز الضريبية والجمركية والمالية والإدارية، وتتوفر حوافز خاصة للمؤسسات التي تنفذ استثمارات تساهم في بعض الأهداف ذات الأولوية.

هذه الحوافز عبارة عن إعفاء من ضريبة القيمة المضافة على قروض برنامج الاستثمار، والإعفاء من ضريبة الأملاك على العقارات المبنية وغير المبنية على الممتلكات المؤجرة المخصصة لمصنع المعالجة وجميع توسعات الممتلكات غير المنقولة ، والتخليص المباشر للبضائع بناءً على طلب المستثمر ورسوم التسجيل الثابتة والإدخال المؤقت الخاص للمعدات والمواد الصناعية.

منح الحوافز خاضع لموافقة وزير المالية.

ضوابط الصرف

الكاميرون عضو في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي لديها بنك مركزي واتحاد نقدي أبرم اتفاقية تعاون نقدي مع فرنسا في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٢.

العملة المتداولة في المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا هي الفرنك الأفريقي. يتم إصدار هذه العملة من قبل البنك المركزي ولها قابلية غير محدودة للتحويل مع اليورو.

تتطلب الاستثمارات المباشرة الواردة إعلانًا مسبقًا.

في الوقت الذي يتم فيه الإعلان عن الاستثمار المباشر الداخلي، يجب الحصول على تأكيد من وزارة المالية بأن الضمانات المعتادة لإعادة رأس المال والأرباح ستطبق. يجب التصريح عن تحويلات الأموال خارج منطقة الفرنك الأفريقي لتسوية الواردات للأغراض الإحصائية. يجب أن يكون تحويل مبلغ يزيد عن ٥ ملايين فرنك أفريقي موطنًا لدى وسيط مرخص له، وهو أحد البنوك.

يجوز إجراء جميع التحويلات والمدفوعات والتسويات الخاصة بالمعاملات الجارية إلى دول أجنبية بحرية، بشرط إثبات مصدر الأموال وتقديم المستندات المطلوبة بموجب لوائح الصرف الأجنبي، ولكن في حدود مليون فرنك أفريقي شهريًا ولكل وكيل اقتصادي، تتم العمليات من خلال إقرار يتم إرساله إلى البنك المركزي يشير إلى منشأ الصندوق.

يتم الإعلان عن التحويلات الخارجية التي تزيد عن ١٠٠ مليون فرنك أفريقي إلى البنك المركزي والوزارة المسؤولة عن العملة والائتمان قبل ٣٠ يومًا على الأقل من إجرائها. يتعين على وسطاء الصرف الأجنبي المعتمدين إبلاغ المديرية العامة للجمارك إلكتروني، في موعد أقصاه اليوم العاشر من كل شهر، بجميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية التي تمت مع الدول الأجنبية لحسابهم الخاص وحساب عملائهم خلال الشهر السابق.

ضرائب الكيانات المقيمة

يتم تقييم الكيانات المقيمة على أساس الأرباح أو الدخل المكتسب، من العمليات في الكاميرون أو من المعاملات المنفذة في الكاميرون، مع مراعاة أحكام المعاهدات الضريبية المعمول بها. في حالة أن الكيان التجاري المقيم في الكاميرون مقره الرئيسي أو إدارته الفعالة في الكاميرون ،أو إذا

كانت له منشأة دائمة أو ممثل في الكاميرون. ومع ذلك، تظل أرباح الشركة التي لا تستوفي الشروط المذكورة أعلاه خاضعة للضريبة في الكاميرون، حيث تمارس الأنشطة التي تشكل دورة عمل كاملة في البلد.

يتم فرض ضريبة الشركة حاليًا بمعدل ٣٠٪، وبالإضافة إلى ذلك، يتم دفع رسوم إضافية محلية بنسبة ٢٪ من ضريبة الشركة.

يمكن الموافقة على معدلات خاصة بموجب نظام ضرائب الحوافز الخاصة وضريبة الشركات للكيانات التي يبلغ حجم مبيعاتها يساوي أو يقل عن ثلاثة مليارات فرنك أفريقي بنسبة ٢٨٪.يُدفع حد أدنى من ضريبة الشركة سنويًا يساوي ٢٪ من إجمالي مبيعات الشركة. يتم أيضًا دفع تكلفة إضافية محلية بنسبة ١٠٪. الحد الأدنى من ضريبة الشركة واجبة السداد كل شهر على رقم الأعمال المحقق في الشهر السابق كقرض على الضريبة السنوية.

تشمل المعالجة الضريبية للخسائر ترحيل الخسائر لمدة تصل إلى أربع سنوات على الرغم من أن خسائر كيان ما قد لا يتم تحويلها إلى كيان آخر (بما في ذلك شركة تابعة) وفي حالة إعادة تنظيم الشركة. يتم فرض ضريبة شركة خاصة على نقل الأسهم والفوائد الخاضعة لرسوم التحويل. في غضون شهر واحد من تأسيسها ، يجب على الشركات أن تقدم "إقرارًا بوجودها" في مكتب تحصيل الضرائب في المنطقة التي توجد بها مكاتبها الرئيسية.

هناك تخفيض ضريبي بنسبة ٢٥٪ للشركات المدرجة أو التي تقدم عروض عامة في بورصة وسط أفريقيا للأوراق المالية بموجب قواعد منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا القانون الموحد بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية.

تُعفى الشركات الخاضعة لنظام الضرائب التي توظف الخريجين الكاميرونيين ممن أصغر من ٣٥ عامًا في وظائف لأول مرة أو التدريب قبل التوظيف على أساس عقد مفتوح المدة من الضرائب والمساهمات على الراتب المدفوع لهؤلاء الشباب، باستثناء اشتراكات الضمان الاجتماعي. للاستفادة من هذه الحوافز، يجب على الشركات أن ترسل إلى السلطات الضريبية بيانًا وقائمة بالأشخاص المعينين مع المستندات الداعمة.

الضرائب على الكيانات غير المقيمة

تخضه الكيانات غير المقيمة للضريبة فقط على الدخل المتأتي من الكاميرون، وتفرض الضريبة بنفس المعدل ووفقًا لنفس القواعد المطبقة على الكيانات المقيمة. يجب على الكيان غير المقيم تعيين ممثل عن شركة ذات ملاءة مالية جيدة في الكاميرون، لأغراض الضرائب.

إذا لم يتم تعيين هذا الممثل، فإن دافع الضرائب المقيم الذي أبرم عقد خدمة مع دافع الضرائب غير المقيم يكون مسؤولاً بالتضامن مع دافع الضرائب غير المقيم عن دفع الضرائب وإبراء الذمة من الالتزامات الضريبية الأخرى الناشئة عن عقد الخدمة.

المعاملة الضريبية لمجموعات الشركات

لا تحتوي قوانين الضرائب في الكاميرون على أحكام خاصة لمجموعات الشركات، وتُعامل الشركة دائمًا ككيان مستقل ولا يمكن للشركات دمج نتائجها للأغراض الضريبية. وتحد القواعد الخاصة من الجزء الخاضع للضريبة (لأغراض ضريبة الشركة) من توزيعات الأرباح المدفوعة من قبل شركة تابعة لشركتها الأم إلى ١٠٪ إذا تم استيفاء شروط معينة.

المعاملة الضريبية لمكاتب الفروع والشركات التابعة

تخضع أرباح مكتب فرعي أو شركة تابعة لشركة غير مقيمة لضريبة الشركة بنفس الطريقة مثل أرباح الشركة المقيمة. مع مراعاة أحكام المعاهدات الضريبية المعمول بها، فإن أرباح المكاتب الفرعية للشركات غير المقيمة وتلك التي ليس لها مكتب رئيسي في الكاميرون يتم توزيعها في نهاية كل سنة ضريبية على أشخاص غير مقيمين. تخضع هذه الأرباح لضريبة الأرباح المقتطعة بمعدل ١٦,٥٪ (وهو نفس المعدل الذي ينطبق على أرباح الأسهم المدفوعة في الخارج).

تقييمات ودفعات الشركات

تبدأ السنة الضريبية من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر من كل عام ويجب أن تتوافق السنة المالية للشركة، للأغراض الرسمية، مع السنة الضريبية. يجب تقديم إقرار يوضح نتائج الشركة للسنة المالية بحلول ١٥ مارس من كل عام، إلى جانب أي مستندات داعمة تطلبها السلطات الضريبية.

يجوز للسلطات الضريبية تعديل النتائج الموضحة في الإقرار. لدافع الضرائب الحق في الرد على التعديلات واللجوء إلى المحاكم إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع السلطات الضريبية.

توزيعات الأرباح

تخضع توزيعات الأرباح المستلمة من قبل شركة مقيمة من شركة مقيمة أو غير مقيمة، لضريبة الشركة، ولكن يحق للشركة المتلقية تسوية أي ضريبة للكاميرون مقتطعة من توزيعات الأرباح مقابل التزامها الضريبي على الشركة. في حالة توزيعات الأرباح المستلمة من شركة غير مقيمة، لا يمكن تقييد الضريبة الأجنبية المدفوعة على توزيعات الأرباح مقابل ضريبة الشركات في الكاميرون، ما لم تنص معاهدة ضريبية سارية على مثل هذا الائتمان.

تعتمد معالجة أرباح الأسهم التي يتلقاها مساهمي الشركات على ما إذا كان:

- يمتلك المساهم ٢٥٪ على الأقل من الأسهم في الشركة.
- للشركات الأم والشركات التابعة لها، مكاتب مسجلة في الكاميرون أو دولة أخرى في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- تسجل الأسهم أو الحصص دائماً باسم الشركة القابضة، وفي حالة عدم تخصيصهم عند الإصدار، ما إذا كانت الشركة تتعهد بالاحتفاظ بها في شكل مسجل لمدة عامين متتاليين على الأقل.

إذا تم استيفاء هذه المتطلبات، تخضع ١٠٪ فقط من صافي الأرباح المستلمة للضريبة. إذا تم الإفصاح عن توزيعات الأرباح المدفوعة في البيانات المالية للشركة في نفس العام الذي تم فيه الكشف عن استلام الأرباح في البيانات المالية للمساهم، تخصم الضريبة المقتطعة المدفوعة من قبل الشركة من الضريبة المقتطعة المستحقة الدفع من قبل المساهم على أي توزيعات أرباح يتم إجراؤها لاحقًا بواسطة ذلك المساهم.

مكاسب رأس المال

تُعفى مكاسب رأس المال (بخلاف تلك الموقعة على السلع الناتجة عن التخصيص الحر للأسهم أو الحصص أو السندات، وبعد اندماج الشركات العامة ذات المسؤولية المحدودة، وحتى الشركات ذات العضوية الفردية، وتلك ذات المسؤولية المحدودة حتى لو كانت فردية) من الضريبة على أرباح هذه الشركات، شريطة أن يكون المقر الرئيسي للشركة المستفيدة أو الجديدة في الكاميرون أو في دولة عضو أخرى في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.ينطبق نفس النظام عندما تقدم شركة ذات مسؤولية محدودة إما جميع أصولها إلى شركتين تم تشكيلهما لهذا الغرض "حالة التقسيم"، أو جزء من أصولها إلى شركة تأسست في أحد هذه الأشكال "مساهمة جزئية"، بشرط:

- يقع المكتب الرئيسي للشركة أو الشركات المستفيدة من المساهمة في الكاميرون أو المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
- تسري المساهمات الناتجة عن هذه الاتفاقيات في نفس التاريخ بالنسبة لمختلف الشركات التي تستفيد منها، وتنطوي على حل فوري للشركة المحولة عند اكتمالها، في حالة الاندماج أو الانفصال.

اقتطاع الضريبة على أسعار الواردات والبيع

توجد الضريبة المقتطعة بنسبة ١٪ من إجمالي القيمة الجمركية للسلع المستوردة أو ١٪ من سعر البيع للمشتريات التي تم إجراؤها.

يتم فرض الضريبة المقتطعة على سعر بيع المشتريات بمعدل ٥٪ لدافعي الضرائب غير المسجلين.

المعاملة الضريبية للأفراد

يخضع الأفراد المقيمون في الكاميرون للضريبة على دخلهم الذي يتلقونه في الدولة. الضريبة على دخل الأفراد مستحقة على أي شخص طبيعي يكون موطنه المالي في الكاميرون.

التقييمات والمدفوعات الشخصية

يجب على دافعي الضرائب الأفراد تقديم الإقرارات الضريبية كل عام بحلول ١٥ مارس. ومع ذلك، يعفى دافعي الضرائب ممن أرباحهم الوحيدة هي الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والمعاشات السنوية على الحياة و / أو مكاسب رأس المال من الأوراق المالية أو الدخل من العقارات والذين يتم اقتطاع ضرائبهم عند المصدر، من الالتزام بتقديم إقرار ضريبي.

تختلف إجراءات دفع ضريبة الدخل الشخصي حسب نوع الدخل. يتم دفع ضريبة الدخل الشخصي على الدخل من الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والمعاشات التقاعدية عن طريق الاستقطاع عند المصدر، ويتم أيضًا حجز الدخل من الأوراق المالية، وفي بعض الحالات، الدخل من العقارات عند المصدر.

تقدم ضريبة الدخل الشخصي على الدخل الآخر بعد تقديم الإقرار ويجب دفعها في غضون ١٥ يومًا بعد إصدار إشعار التقييم. دافع الضرائب مسؤول بشكل مباشر عن دفع ضريبة الدخل على أنواع الدخل التالية: الأرباح الصناعية والتجارية، والأرباح المهنية، والأرباح الزراعية.

ضريبة القيمة المضافة

أدخلت الكاميرون ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من ١ يناير ١٩٩٩، وتُفرض على جميع المعاملات والأنشطة التجارية باستثناء تلك المعفاة على وجه التحديد. تقيم جميع الصادرات من المنتجات الخاضعة للضريبة والمعاملات المماثلة بنسبة ٠٪.

المعدل القياسي لضريبة القيمة المضافة هو ١٩,٢٥٪ (١٧,٥٪ معدل رئيسي + ١٠٪ من ١٧,٥٪ كمعدل ضريبة بلدية إضافية).

يجذب التأخر في سداد ضريبة القيمة المضافة فائدة بمعدل ١,٥٪ شهريًا بحد أقصى ٣٠٪ من أصل ضريبة القيمة المضافة المستحقة.

تفرض غرامات على الإغفالات المختلفة في إبراء الذمة من التزامات ضريبة القيمة المضافة.

يُعفى من ضريبة القيمة المضافة شراء المبيدات والأسمدة والمدخلات وكذلك المعدات الزراعية وتربية المواشي وصيد الأسماك.

ضريبة ترخيص الأعمال

تقع ضريبة ترخيص الأعمال المقدرة على أساس رقم الأعمال السنوي المعلن من قبل دافع الضرائب ضمن الفئات المختلفة المنصوص عليها في قانون الضرائب العام، أي شخص طبيعي أو اعتباري من الكاميرون أو الجنسية الأجنبية يعمل في أي نشاط اقتصادي أو تجاري أو صناعي أو يمارس أي مهنة أخرى غير مدرجة في الإعفاءات المنصوص عليها في قانون الضرائب العام هذا، وتحسب الضريبة عن طريق تطبيق معدل استطرادي على معدل دوران دافع الضرائب لآخر سنة إلا سنة واحدة، ويحدد هذا المعدل من قبل السلطات الإقليمية أو المحلية التي تتلقى عائدات رخصة تجارية، ضمن النطاق المحدد حسب الأصول لكل شريحة دوران:

- ٠,١٥٩٪ على حجم مبيعات المؤسسات الكبيرة، بمساهمة لا تقل عن ٥ ملايين فرنك أفريقي ومساهمة قصوى ٢,٥ مليار فرنك أفريقي.
- ٠,٢٨٣٪ على رقم أعمال المؤسسات المتوسطة الحجم بمساهمة لا تقل عن ١٤١،٥٠٠ فرنك أفريقي و ٤٥٠٠٠٠٠ فرنك أفريقي كحد أقصى.
- ٠,٤٩٤٪ على حجم مبيعات المؤسسات الصغيرة، بحد أدنى لمساهمة فرنك أفريقي ٥٠٠٠٠ فرنك و ١٤٠٠٠٠ فرنك أفريقي كحد أقصى.

الخصومات

يُسمح بالخصم الضريبي للنفقات المعقولة المتكبدة في أداء الأنشطة التي تنتج الدخل القابل للتقييم.

ترفض النفقات التي تعتبر إما مفرطة أو غير ضرورية للاحتياجات المعقولة للشركة إلى هذا الحد.

المبالغ التالية قابلة للخصم: المصروفات غير المسموعة (مثل المكافآت المتنوعة وتقديم الخدمات، ونفقات الإيجار، والضرائب والرسوم والغرامات، وأقساط التأمين، وأعمال السخاء، والهدايا والإعانات)، والتكاليف المالية، والخسائر الفعلية، والاستهلاك، والمخصصات والمطالبات والديون معبرًا عنها بالعملة الأجنبية.

التسجيل والطوابع والواجبات الأخرى

رسوم التسجيل ثابتة أو متناسبة أو تصاعدية أو تنازلية، حسب طبيعة الأدوات والتحويل الخاضع لها. بشكل عام، تخضع الأدوات الخاصة وتلك الخاصة بالخدمات الإدارية والتوثيق والخدمات القضائية أو غير القضائية وكذلك الإعلانات للتسجيل.

الحد الأدنى لرسوم التسجيل ٢٠٠٠ فرنك أفريقي. يعتمد الحد الزمني لتسجيل الأدوات على نوع الأداة ويمتد من ١٥ يوم إلى ٦ أشهر. يخضع عدم تسجيل المستندات والإقرارات المتعلقة بنقل العقارات لغرامة تعادل ٥٠٪ من الرسوم المستحقة عن كل مخالفة.

هناك رسوم دمغة خاصة مستحقة الدفع على مستندات معينة مثل جوازات السفر والتأشيرات وبطاقات الهوية وتصاريح الإقامة وبطاقة الإقامة ورخص القيادة الوطنية ورخصة تسجيل المركبات ورخصة الأسلحة النارية وتراخيص الصيد وأنشطة مماثلة وبوليصة الشحن وشهادات التسجيل للأجهزة خاضع للضريبة على ألعاب الحظ وعقود أوقات الفراغ والنقل.

تتنوع الواجبات على النحو التالي:

- رسوم نسبية: ١٪ إلى ١٥٪.
- رسوم تنازلية وتصاعدية: ٠,٢٥٪ إلى ٢٠٪.
- معدلات ثابتة: ٤٠٠٠ فرنك أفريقي إلى ٥٠,٠٠٠ فرنك أفريقي في المائة.

كما تُدفع مستحقات الدمغة على السيارات والإعلانات.

تبلغ نسبة ضريبة الدمغة للإعلان عن السجائر والمشروبات الكحولية، كما هو محدد في قانون الضرائب العام، ١٠٪. تُعفى اللافتات واللوحات المضيئة الموضوعة على واجهات المنشآت التجارية والصناعية للإشارة إلى مواقعها من رسوم الدمغة على الإعلانات. تفرض رسوم ختم المطار على جميع الرحلات الجوية التجارية المغادرة من الأراضي الكاميرونية.

حيازة الأراضي والممتلكات البرية

في الكاميرون، الدولة هي الوصية على جميع الأراضي وتضمن لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمتلكون ملكية الأرض الحق في التمتع بهذه الممتلكات والتصرف فيها بحرية. يمكن حيازة الأرض إما من خلال المنح والإيجار والتخصيص والتنازل والتحويل والتجزئة والاندماج، اعتمادًا على ما إذا كانت أرضًا وطنية أم ملكية خاصة.

يجوز للأشخاص الطبيعيين والهيئات الاعتبارية من جنسية أو شركة أجنبية، الراغبين في الاستثمار في الكاميرون، وكذلك البعثات الدبلوماسية

والقنصلية والمنظمات الدولية، إبرام عقود إيجار أو شراء أرض، باستثناء المناطق الحدودية. تتطلب السندات المعدة لهذا الغرض الموافقة المسبقة من وزير الأراضي، وإلا فهي باطلة. يجب أن تكون صكوك إثبات أو نقل أو إبطال حقوق الملكية العقارية من موثق العقود، وإلا كانت باطلة.
يدفع غير المقيم الذي يمتلك عقارات مبنية وغير مبنية ضريبة الأملاك إذا كان في البلدات الرئيسية أو في المناطق الحضرية مع البنية التحتية الحضرية والمرافق مثل الطرق الترابية أو الطرق الترابية وإمدادات المياه والكهرباء و / أو شبكات الهاتف.

ومع ذلك، إذا قاموا باستئجار مبنى بموجب عقد إيجار، أو عقد إيجار انتفاع، أو إذا كان المبنى خاضعًا لترخيص إشغال مؤقت للملك العام خاضع للضريبة في اختصاص القانون العام ، فسيتم إصدار ضريبة الملكية باسم المستأجر البناء أو الانتفاع أو صاحب الترخيص. إذا كانت الأرض ستُستخدم حصريًا لأغراض الزراعة و / أو تربية المواشي و / أو صيد الأسماك ، فإنها تُعفى من ضريبة الأملاك. يتم تحديد ضريبة الأملاك من قيمة الأرض والمباني كما صرح بها المالك وتبلغ نسبة هذه الضريبة ٠,١٪. تستحق ضريبة الأملاك في ١ يناير من السنة المالية للربط ويجب تسويتها طواعية في موعد أقصاه ١٥ مارس.

علاقات العمل

في الكاميرون ،الحق في العمل هو حق أساسي وعلى الدولة أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة المواطنين في العثور على عملهم وتأمينه. العمل أيضًا واجب وطني على المواطنين البالغين الأصحاء.
ينظم القانون رقم ٠٠٧/٩٢ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٩٢ الذي أنشأ قانون العمل علاقات العمل بين العاملين بأجر والمتدربين تحت إشراف أرباب العمل، واستكمل هذا القانون بالعديد من اللوائح الوزارية وكذلك الاتفاقات الجماعية التي تنظم قطاعًا معينًا.
يتم التفاوض على عقود العمل بحرية من قبل الأطراف وربما يتم تسجيلها بأي طريقة يجدها الطرفان مناسبة، ولكن يمكن تقديم أي شكل من أشكال الأدلة لإثبات وجود جهة اتصال عمل، ويمكن إبرام عقد عمل لمدة محددة أو لمدة غير محددة. إذا كان العقد مبرمًا لمدة محددة، فلا يجوز إبرامه أكثر من عامين بتجديد واحد. لا يجوز تجديد عقود العمال الأجانب إلا بعد مصادقة وزير العمل.
بصرف النظر عن مكان إبرام العقد ومكان إقامة أي من الطرفين، فإن كل عقد عمل يتم إجراؤه في الكاميرون (ولو جزئيًا) يخضع لقانون العمل، لكن لن ينطبق قانون العمل على الموظف المعار لفترة لا تتجاوز ستة أشهر.
أثناء وجود جهة اتصال العمل، يمكن للعمال وأصحاب العمل دون أي تمييز على الإطلاق، أن يتقدموا بحرية ودون إذن مسبق لإنشاء اتحاد أو نقابة لصاحب العمل. يجب أن يكون المتقدمون الأجانب قد أقاموا لمدة لا تقل عن خمس سنوات في الكاميرون.

الموظفين والأسر الأجنبية

يمكن في الكاميرون الاستعانة بمصادر خارجية للعمالة، من قبل الأجانب، بإصدار شهادة صادرة عن وزير العمالة غير الماهرة تؤكد وجود نقص في العمال المهرة في الكاميرون. ومع ذلك، يُسمح للأجانب بالعمل في الكاميرون في المؤهلات المهنية.
لن يحتاج الأجنبي الذي يأتي إلى الكاميرون في مهمة لا تتجاوز ستة أشهر، إلى تصريح عمل. يجب تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل إلى وزارة التشغيل والتدريب المهني. تأشيرات الدخول مطلوبة للزوار الأجانب.

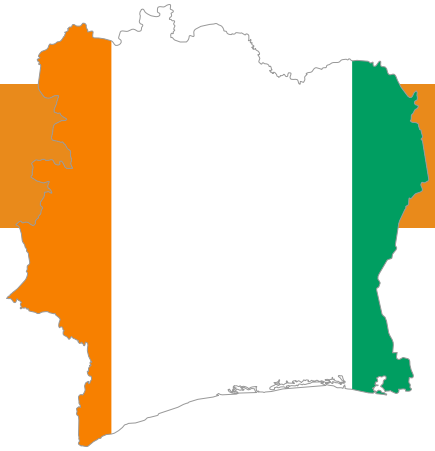

كوت ديفوار

اتحاد إف دي كيه إيه للمحامين

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.fdka.net
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية والفرنسية
نقطة التواصل: كوليت كاكوتي
هاتف: ٨٨٤٤ ٢٥٤٠ ٢٢٦+
محمول: ٢٠٣١ ٢٠٢١ ٢٢٥+
العنوان: إسكان ليه هارمونيز - شارع دكتور جامو - ٢٢٩٧ آبيدجان
بريد إلكتروني: c.kacoutie@fdka.ci

معلومات عن البلد

تغطي كوت ديفوار مساحة ٣٢٢ ٤٦٢ كيلومتر مربع وتضم حوالي ٢٨,٠٨ مليون نسمة، أساسًا من سكان الريف، ومن بينهم سكان أجانب. باعتبارها مستعمرة فرنسية سابقة، لغتها الرسمية هي الفرنسية. عملتها هي الفرنك الافريقي.

هناك ست مجموعات عرقية مهمة:

- مجموعة سينوفو في الشمال.
- مجموعة مالينكيه في الشمال الغربي.
- مجموعة ماندية ومجموعة وى في الغرب.
- مجموعة كرو في الجنوب الغربي والغرب.
- مجموعة آكان في المركز والجنوب والشرق.

يعتبر شمال البلاد عشبي سافانا، أما عن المركز فهو سافانا والجنوب غابات. توجد في الغرب جبال تشمل مونت نيمبا، وهى أعلى مستوى في البلاد (١٧٥٣ مترًا). المناخ أساسًا استوائي ولكن هناك في الشمال رياح حارة جافة من نوفمبر إلى فبراير.

تمر كل المناطق بموسمين: واحد جاف والآخر ممطر.

النظام السياسي

كوت ديفوار له نظام رئاسي، وقد عانت البلاد من عدم الاستقرار السياسي الشديد والحرب الأهلية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ و من ٢٠١٠ إلى٢٠١١، ثم تحسن الاستقرار السياسي والوضع الأمني بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١١.

على سبيل المثال، عادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أبيدجان في سبتمبر ٢٠١٣، ونقل بنك التنمية الأفريقي مقره إلى أبيدجان في أواخر عام ٢٠١٤ بعد غياب مدته ١٠ سنوات وانتقل مقر منظمة الكاكاو الدولية إلى أبيدجان في أبريل ٢٠١٧ بعد ٤٤ سنة في لندن.

مناخ الاستثمار

يعد اقتصاد كوت ديفوار الاقتصاد الرائد في الاتحاد الاقتصادي والنقدي في غرب أفريقيا، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا للبنك المركزي لدول غرب أفريقيا.

في أعقاب نهاية أزمة ما بعد انتخابات ٢٠١١، اعتمدت الحكومة أول خطة للتنمية الوطنية في مارس ٢٠١٢، والتي سعت إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة.

تهدف خطة التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، التي يدعمها شركاء التنمية بما في ذلك صندوق النقد الدولي، إلى تحويل كوت ديفوار إلى دولة ناشئة مع قاعدة صناعية قوية. كانت كوت ديفوار واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا وفقاً للبنك الدولي.

يقدم قانون الاستثمار لعام ٢٠١٢ حوافزًا استثمارية لجميع الاستثمارات الخاصة التي تم إجراؤها في كوت ديفوار، باستثناء الاستثمارات المؤهلة لخطط المساعدات المحددة بموجب قانون الضرائب أو القوانين الخاصة.

هناك نوعان من أنظمة الاستثمار: النظام التصريحي ونظام الموافقة.

الفوائد الرئيسية التي يوفرها قانون الاستثمار هي:

- الإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية والزراعية.
- الإعفاء من ضريبة العمل والتراخيص.
- الإعفاء الضريبي على حيازات الأراضي.
- الإعفاء من ضريبة الدخل للإسكان المتاح للموظفين.
- تخفيض بنسبة ٥٠٪ على الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

هذه الإعفاءات لمدة ٥ - ١٥ عاما اعتمادًا على مكان الاستثمار.

الخصخصة

يجوز للحكومة - وفقًا لقانون الخصخصة - نقل حقوقها في الشركات المملوكة للدولة إلى أفراد أو كيانات خاصة، من خلال تقديم عطاءات، وتحت سيطرة لجنة الخصخصة. وتتم عملية الخصخصة من خلال:

- نقل الأصول.
- نقل الأسهم.
- التخلي عن حق الشفعة للاشتراك في الأسهم.
- زيادة رأس المال.
- عمليات الدمج.
- الحل أو التصفية.

ويجوز للحكومة تقييد مساهمات التحويلات الخارجية أو الشركات المحلية التي يسيطر عليها الأجانب.

أشكال العمل

- التعاونيات الشراكات.
- شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة خاصة ذات مسؤولية غير محدودة.
- شركة عامة ذات مسؤولية محدودة.
- ملكية فردية.
- شركة مساهمة.

تأسيس شركة

يعتبر مركز الترويج للاستثمارات في كوت ديفوار هيئة "شاملة" لمساعدة المستثمرين في جميع الإجراءات الإدارية والضريبية بما في ذلك تشكيل شركة، ويتكون تشكيل الشركة من المراحل التالية:

- تحضير عقد التأسيس.
- توقيع عقد التأسيس من قبل المساهمين.
- تسجيل النظام الأساسي.
- إيداع عقد التأسيس لدى كاتب المحكمة.
- تقديم إقرار بالدفع لدى مكتب التوثيق.
- التسجيل الاجتماعي والضريبي.
- نشر التأسيس.

يستغرق الامتثال لجميع هذه الإجراءات حوالي شهر واحد.

ضوابط الصرف

تشترط القاعدة رقم ٢٠١٠/٠٩ الصادرة عن مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بشأن العلاقات المالية الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (التي تعد كوت ديفوار عضوًا فيها)، ما يلي:

"يجب أن تتم أي معاملة صرف أجنبي أو حركة أموال أو مدفوعات بين عضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودولة ليست عضوا، من خلال البنك المركزي لدول غرب أفريقيا أو مكاتب البريد أو الوكلاء المعتمدين. وتنطبق - في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا - نفس القيود على معاملات الصرف الأجنبي وحركة الأموال والمدفوعات بين المقيمين وغير المقيمين ومعاملات القروض وإصدار وبيع الأسهم والأصول الثابتة و التنازلات بالعملات الأجنبية، لكن تُعفى المدفوعات التالية:

- بدلات للمقيمين ممن يسافرون إلى الخارج.
- أي تحويل أموال لا يتجاوز ٥٠٠٠٠٠ فرنك أفريقي.
- بعض المدفوعات مثل المتعلقة بتسليم البضائع والرواتب والرسوم والعائدات والفوائد وأرباح الأسهم والمهور والعقارات والضرائب.

تحصيل الضرائب

يجب على أي شركة تمارس نشاطًا تجاريًا في كوت ديفوار التسجيل لدى السلطات الضريبية من أجل الحصول على هوية دافع الضرائب. يجب على الشركات التسجيل في الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي من أجل الحصول على رقم الضمان الاجتماعي ودفع مساهمات الضمان الاجتماعي الشهرية أو الموسمية للموظفين. يجب عليهم أيضًا دفع مساهمات في صندوق تطوير التدريب المهني من أجل التدريبات الصناعية وتدريب الموظفين.

الإدارة العامة للضرائب هي المسؤولة عن تطبيق التشريعات المالية وشبه المالية وإعداد وتطبيق المعاهدات الضريبية الدولية، وعليه، فهي مسؤولة عن تحديد القاعدة الضريبية وتحصيل الضرائب والإيرادات المالية وشبه المالية (بخلاف الرسوم الجمركية) نيابة عن الدولة. كما أنها مسؤولة عن إدارة المنازعات الضريبية المتعلقة بالقاعدة الضريبية وتحصيل الضرائب.

يشمل نظام ضرائب كوت ديفوار للأشخاص الطبيعيين ضرائب مقتطعة وضريبة أساسية على الإيرادات الإجمالية، بعد خصم الضرائب الفئوية. أساس ضريبة الدخل العامة هو صافي الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، وهي ضريبة تصاعدية بمعدل محدد لكل نطاق ربح.

تُستحق الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية على الأرباح المحققة في كوت ديفوار، ولا سيما الناشئة عن الأنشطة التجارية أو الصناعية، أو تقديم الخدمات، أو الحرف أو أو العمل في الغابات أو الزراعة، أو التعدين، أو عمليات النفط. يتم توفير أحكام خاصة لفرض الضرائب على قطاعي التعدين والنفط.

معدل الضريبة العادي هو ٢٥٪ للكيانات القانونية و ٢٠٪ للأفراد.

معدل الضريبة العادي على الشركات العاملة في قطاع الاتصالات هو ٣٠٪. ومع ذلك، لا يجوز أن يكون مبلغ الضريبة أقل من الحد الأدنى للمبلغ الذي يساوي ٠,٥٪ من الإيرادات (شاملة جميع الضرائب) لنظام الضرائب العادي و ٢٪ للنظام الضريبي المبسط، مع مراعاة بعض الاستثناءات.

تطبق أحكام خاصة على قطاعي التعدين والنفط.

تطبق ضريبة القيمة المضافة على الأنشطة التي يتم إجراؤها مقابل الدفع مثل تسليم البضائع وتقديم الخدمات، باستثناء الأنشطة الزراعية والرواتب. كما تخضع الواردات والعمليات التي يقوم بها المطورون ووكلاء العقارات والأشخاص الممثلون، ووسائل النقل المتخصصة وتسليم المواد المستخرجة في كوت ديفوار لضريبة القيمة المضافة.

يحدد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا المعدل الأساسي لضريبة القيمة المضافة بين ١٥٪ - ٢٠٪ مع قائمة مقيدة من الإعفاءات. ومع ذلك، وفقًا لمعايير المجتمع للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لديها خيار تطبيق معدل ضريبة القيمة المضافة المخفض الذي يتراوح من ٥٪ - ١٠٪ لبعض المنتجات والعمليات. فيما يتعلق بكوت ديفوار، تم تخفيض المعدل الأساسي بموجب قانون المالية لعام ٢٠٠٣ من ٢٠٪ إلى ١٨٪ وينطبق على الإيرادات قبل الضرائب.

الواردات / الصادرات

يطلب المستوردون تصاريح وشهادات من وزارة التجارة ويجب أن يكونوا مسجلين بها. إضافة إلى ذلك، وحسب المنتجات المستوردة، قد يُطلب من المستورد الحصول على شهادة، من الوزارة ذات الصلة (مثل أن يتطلب استيراد الأدوية شهادة من وزارة الصحة). التصاريح والشهادات مطلوبة أيضًا لأنشطة التصدير.

على سبيل المثال، يمكن للشركات والتعاونيات المصرّح لها فقط تصدير الكاكاو والبن من كوت ديفوار.

السياسة النقدية

كعضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، يتم تحديد السياسة النقدية لكوت ديفوار من قبل البنك المركزي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا).

الفرنك أفريقي مربوط باليورو بسعر ١ يورو إلى ٦٥٥,٩٥٧ فرنك إفريقي.

النظام القانوني

مثل العديد من المستعمرات الفرنسية سابقاً، يقوم النظام القانوني على نموذج القانون المدني الفرنسي.

الملكية الفكرية

تعتبر براءات الاختراع والعلامات التجارية والعلامات التجارية والتصميمات والأنماط، محمية بموجب القانون.إن كوت ديفوار عضواً في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، وهي معاهدة تتعلق بحماية الملكية الفكرية بين ١٧ دولة أفريقية (معظمها من البلدان الناطقة بالفرنسية). ويجب أن يتم التسجيل في ياوندي، الكاميرون.

الخدمات المالية / التأمين

تخضع البنوك والمؤسسات المالية لقواعد الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وتنظمها لجنة بنك الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. هناك ٢٩ مصرفًا في كوت ديفوار.

تخضع أعمال التأمين في كوت ديفوار لقانون التأمين للدول الأعضاء في

المؤتمر الأفريقي لأسواق التأمين، حيث هناك ما يقرب من ٣٠ شركة تأمين ولكن هناك طلب منخفض على التأمين.
وتتعاون شركات التأمين في توزيع منتجاتها على الوسطاء والوكلاء (مثل جراس سافوى ومارش مكلينان)
الذين لا يزالون يهيمنون إلى حدٍ كبير على سوق التأمين على الشركات، وهو السوق الذي يشمل أيضًا مُعيد التأمين وشركات إعادة التأمين الدولية أو ممثلي إعادة التأمين.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

تم التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التالية من قبل كوت ديفوار:

- معاهدات الازدواج الضريبي، مع فرنسا وألمانيا وبلجيكا والنرويج وكندا والمملكة المتحدة وإيطاليا وسويسرا وتونس.
- اتفاقيات استثمار ثنائية، مع ألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين وقطر وكندا وبلجيكا
- معاهدة الازدواج الضريبي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الموقعة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨ والتي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٠٩.
- تم التصديق على بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧.
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود عام ١٩٩٢.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

كوت ديفوار عضو في كلٍ من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومؤتمر البلدان الأفريقية لأسواق التأمين، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا ومنظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا.

الطرق والمواصلات

تقدر شبكة الطرق بحوالي ٨٥٠٠٠ كم مع ٦٥٠٠ كم فقط من الطرق المعبدة، بما في ذلك ١٥٠ كم من الطرق السريعة. وتمتلك كوت ديفوار أيضًا ما يقرب من ٢٠ قاربًا وحوالي ٤٦٠٠ مبنى هندسي، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠ جسر.
وترتبط كوت ديفوار ببوركينا فاسو بخط سكة حديد بطول ١١٥٦ كم.
تمتلك كوت ديفوار أكثر من ٥٠٠ كيلومتر من الخط الساحلي واثنين من الموانئ البحرية في سان بيدرو وأبيدجان، مع كون سان بيدرو ميناء بحري عميق. وتتولى هيئة ميناء أبيدجان ما يقرب من ٨٧٪ من التجارة الدولية لكوت ديفوار.
يوجد في كوت ديفوار ٢٧ مطارًا مفتوحًا للحركة الجوية العامة، ثلاثة منها مطارات دولية وهم أبيدجان وياموسوكرو وبواكيه.

طاقة

تقدر احتياطيات كوت ديفوار من البترول بـ ١٠٠ مليون برميل ومن والغاز الطبيعي ب ٧٠٠ مليار متر مكعب. وتنتج يومياً ٣٦ ألف برميل نفط وحوالي ٢١٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.
تتم تلبية الاحتياج المحلي للبترول (حوالي ٢٥٠٠٠ برميل في اليوم) والغاز (حوالي ١٠٨ مليون متر مكعب) ويتم تصدير الباقي، ويتم توليد الكهرباء في كوت ديفوار من المحطات الحرارية والطاقة الكهرومائية.
مع بدء تشغيل سد سوبريه في مارس ٢٠١٧، تمتلك الدولة الآن ستة سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية وأربع محطات طاقة حرارية تعمل بالغاز الطبيعي مصدرها بشكل أساسي من كوت ديفوار، بقدرة إجمالية مركبة تبلغ ٢,١٦٣ ميجاوات (بما في ذلك قدرة سوبريه البالغة ٢٧٥ ميجاوات).

الاتصالات

تخضع الاتصالات لقانون الاتصالات لعام ٢٠١٢، والذي يحدد ثلاثة أنظمة: نظام التراخيص الفردية، ونظام الترخيص العام، ونظام التصريح والأنشطة الحرة.
الجهة المنظمة هي هيئة تنظيم الاتصالات في كوت ديفوار. وهناك ثلاث شركات للهاتف المحمول، واثنتان من مشغلي الهاتف الثابت، وخمسة مزودي خدمة الإنترنت والعديد من مزودي الخدمات ذات القيمة المضافة.
يتم دعم القطاع ببنية تحتية حديثة وعالية الجودة بالإضافة إلى سوق مستمر في التوسع.

التجارة والصناعة

تعتبر الصناعة التحويلية هي الجزء الرئيسي من القطاع الخاص الرسمي لكوت ديفوار. تنتج كوت ديفوار مجموعة متنوعة من السلع مثل المنتجات الزراعية المصنعة والأسمنت والأدوية والمواد الكيميائية والزجاج والبلاستيك والمنسوجات والسجائر والخشب والصابون والزيوت المكررة والمشروبات والكحول والأثاث والخرسانة المسلحة والورق.
ويركز النشاط الصناعي الأساسي على الأغذية الزراعية، حيث تنوع قطاع الأغذية الزراعية إلى حدٍ كبير ولا يزال يركز بشكل أساسي على صناعة الطحن، وتجهيز البن والكاكاو، والفواكه والبذور الزيتية، والدواجن، وكذلك إنتاج السكر والمشروبات والأسماك المعلبة.
تشترك مجموعة متنوعة من الشركات، بما في ذلك الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات، في هذا السوق المتنامي.

التعدين

يوجد في كوت ديفوار رواسب من الذهب والحديد والبوكسيت والنيكل والكوبالت. ومع ذلك، فإن مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار لا تذكر وتقدر بنحو ٤٪، حيث أنه لا يتم استغلال معظم الودائع. ويتطلب استيراد أو تصدير الذهب من أو إلى دولة أجنبية موافقة مسبقة من وزير المالية.

علاقات العمل

تخضع علاقات العمل لقانون العمل لعام ٢٠١٥ ومراسيمه التنفيذية واتفاقيات المفاوضة الجماعية لعام ١٩٧٧ بين أرباب العمل والنقابات العمالية.
هناك نوعان من عقود العمل: عقد طويل الأجل وعقد محدد المدة.
يحتاج المغتربين إلى تصريح عمل. يحظر القانون رسميًا التمييز على أي أساس (مثل الدين والعرق والجنس)، ويُحدد الحد الأدنى للأجور المضمون عند ٦٠ ألف فرنك أفريقي.
يتعين على الشركات تسجيل موظفيها في الضمان الاجتماعي.

جمهورية الكونجو الديمقراطية

باثي ليونجو وشركاه

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.plaafricalaw.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية والفرنسية
نقطة التواصل: أ. باثي وأ. ويلي باشيا
هاتف: ٧٤٦ ٤٨٥ ٨٥٦ ٢٤٣+
العنوان: تقاطع شارع ٣٠ يونيو وشارع باتيلا، برج كراون، الطابق السابع ، جناح ٧٠١-٧٠٢ ، كينشاسا /جومبي
بريد إلكتروني: info@plaafricalaw.com lpathy@plaafricalaw.com

معلومات البلد

تقع جمهورية الكونجو الديمقراطية في وسط أفريقيا. وعن حدودها، فمن الشمال، تقع جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومن الشرق، تحدها أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا. أما من الجنوب، فتحدها زامبيا وأنجولا ومن الغرب المحيط الأطلنطي. جمهورية الكونجو الديمقراطية هي ثاني أكبر دولة في أفريقيا والحادية عشر في قائمة أكبر دول العالم.

يبلغ عدد سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من ٩٠ مليون نسمة، وهي أكبر دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية من حيث عدد السكان، ورابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في أفريقيا والرابعة عشر من حيث عدد السكان في العالم.

الاقتصاد وفرص العمل

يرتكز اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الغالب على التصدير، مع التركيز على منتجات التعدين.

وتفتخر جمهورية الكونغو الديمقراطية بوفرة الموارد الطبيعية بما في ذلك الغابات والمعادن مثل الماس والذهب والنحاس والقصدير وكولومبيت تنتالايت أو الكولتان والبوكسيت والحديد والمنجنيز والكوبالت والبترول وغاز الميثان.

وتتمتع البلاد بإمكانيات استثنائية للطاقة الكهرومائية، كما أن الإصلاحات الاستراتيجية في قطاع الكهرباء تعمل على تعزيز تحرير القطاع مع زيادة الشفافية وجذب عدد أكبر من الشركاء الوطنيين والدوليين في القطاعين الخاص والعام. يقدم قطاع الطاقة في جمهورية الكونجو الديمقراطية مجموعة واسعة من المصادر المتجددة وغير المتجددة. منذ تحرير القطاع، اجتذب إطار قانوني جديد عددًا من المشغلين في إنتاج ونقل وتوزيع وتسويق كل من الطاقة المائية والطاقة الشمسية.

أُدرج إنعاش قطاع السياحة ضمن أولويات الحكومة، واعتمدت الدولة قانونًا ينظم هذا القطاع (القانون رقم ١٨ - ٠١٨ بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٨) بشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بالسياحة.

وتعتبر الزراعة هي القوة الدافعة للاقتصاد، على الرغم من أن الأراضي الزراعية لا تشكل سوى ٣ ٪ من الأراضي الوطنية، والمحصول الرئيسي هو القهوة بينما المنتجات الرئيسية هي الخشب (أفورموسيا، و الأبنوس، وووينجي، وإيروكو، وسابيلي، وسيبرو، وتياما، تولا ، وكامبالا وليفاكي) والكاوتشوك المطاط.

هناك فرص للاستثمار في قطاعات التعدين، والبترول، والإنتاج الزراعي، واستغلال الغابات، والتصنيع المحلي، والبنية التحتية، والسياحة.

النظام السياسي

أقر الدستور - الصادر في ١٨ فبراير ٢٠٠٦ - بإنشاء مؤسسات الجمهورية الثالثة وأدخل نظامًا رئاسيًا ديمقراطيًا مع برلمان من مجلسين.

نظام قانوني

على الرغم من أنه يمكن إرجاع الأحكام الرئيسية للقانون الخاص إلى القانون المدني النابليوني لعام ١٨٠٤، فإن النظام القانوني الكونجولي يعتمد في الغالب على القانون البلجيكي. وقد أقر الدستور مبدأ فصل السلطات، مؤكداً على استقلالية السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

يتألف القضاء من المحكمة الدستورية، ومحكمة النقض، ومجلس الدولة، ومحاكم الصلح، ومحاكم الشرطة العسكرية، والمحاكم العليا، والمحاكم التجارية، ومحاكم العمل، ومحاكم الحاميات العسكرية، والمحاكم العسكرية، ومحاكم العمليات العسكرية، ومحاكم الاستئناف، والنيابات المدنية والعسكرية الملحقة بهذه المحاكم. يمكن أيضًا إنشاء محاكم متخصصة، مثل محاكم الأحداث.

حالياً، يتم الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية الصادرة عن الدول الأعضاء الخارجية في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، ويتم تطبيقها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد منح محكمة السلطة المختصة الإنفاذ، ولكن، سيتغير هذا قريبًا بعد انضمام جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرًا إلى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك). جمهورية الكونجو الديمقراطية هي الدولة رقم ١٥٣ التي تصبح طرفًا في اتفاقية نيويورك.

معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم من ٤,٥٪ في عام ٢٠١٩ إلى ١٣٪ في عام ٢٠٢٠، نتيجة الإجراءات التقييدية بسبب تفشي كوفيد ١٩ وتحويل عجز الميزانية إلى نقود.

معدل التضخم المتوقع لعام ٢٠٢١ هو ١٠,٩٪.

إجمالي الناتج المحلي

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجمهورية الكونجو الديمقراطية بنسبة ١,٧٪ في عام ٢٠٢٠ بعد أن ارتفع بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٩ و ٥,٨٪ في عام ٢٠١٨. ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع لعام ٢٠٢١ ٣,٥٪.

الانضمام إلى معاهدة منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا

يقدم انضمام جمهورية الكونجو الديمقراطية إلى معاهدة منظمة مواءمة

قانون الأعمال في أفريقيا في عام ٢٠١٢، فرصًا وتحديات للشركات التي تمارس الأعمال التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية – والدول الأخرى في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا مثل بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر والكونغو برازافيل وساحل العاج وغينيا الاستوائية والغابون وغينيا كوناكري وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسنغال وتوغو.

قانون الشركات العام

سيقوم المستثمرون بالنظر في تنفيذ القانون الموحد لمنظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا بشأن الشركات التجارية وتجمعات المصالح الاقتصادية باعتباره تطوراً إيجابياً.

على عكس الإطار القانوني السابق، يتوسع نطاق القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية لتناسب بشكل أفضل احتياجات العمل لمنظمة مواءمة قانون الأعمال في الدول الأعضاء في أفريقيا و مستثمريها المحتملين، مع تنفيذ تعديلات ٣٠ يناير ٢٠١٤.

دخل القانون الموحد الجديد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية حيز التنفيذ في ٥ مايو ٢٠١٤، حيث تمت مطالبة الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية التي تم تشكيلها قبل هذا التاريخ، بتحديث نظامها الأساسي وفقًا لقانون أفريقيا الموحد الجديد بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية قبل ٥ مايو ٢٠١٦. وفي حالة عدم تحديث أي شركة لنظامها الأساسي بحلول هذا التاريخ (٥ مايو ٢٠١٦) تعتبر باطلة.

أحد الابتكارات الرئيسية لقانون أفريقيا الموحد المنقح بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية، هو إدخال كيان مؤسسي جديد، وهو شركة مساهمة بسيطة، حيث يمكن تحويل أي شركة تم تشكيلها قبل القانون الموحد إلى شركة مساهمة.

الانضمام إلى المشروعات المشتركة

اتخذ عمدة الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، تقليديًا شكل المشروعات المشتركة المبرمة مع مستثمرين أجانب أو كيانات جمهورية الكونغو الديمقراطية (غالبًا كيانات القطاع العام). وكثيراً ما تتطلب إدارة وتنظيم هذه المشروعات المشتركة، مفاوضات بين المساهمين من أجل ضمان تحقيق التوازن المناسب بين السيطرة على الإدارة والاستراتيجية، وحقوق التصويت، وحقوق توزيعات الأرباح.

وقد اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالفعل سلسلة من القوانين التقدمية والحديثة المتعلقة بمختلف القطاعات الصناعية (قانون التعدين، وقانون الغابات، وقانون الاستثمار) والتي جعلت هذه القطاعات جاذبة للمستثمرين الأجانب.

تم إصدار قوانين جديدة مؤخرًا مثل:

القانون رقم ٠٠٥/١٥ بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٥ بشأن قانون التأمين

القانون رقم ٠١٢/١٥ بتاريخ ١ أغسطس ٢٠١٥ بشأن النظام العام للمواد الهيدروكربونية

القانون رقم ٠١٦/١٨ بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٨ بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي تحدد النظام القانوني المطبق على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويحدد القواعد والإجراءات الخاصة بإبرامها وتنفيذها ومراقبتها ومراقبتها وتسوية المنازعات والنظام القانوني للأصول المطلوبة لها التنفيذ والضرائب المعمول بها والأنظمة الجمركية وشبه الضريبية والتزامات الأطراف.

ومع ذلك، يمنع قانون الشركات الحالي تطبيق الضوابط (خاصة سيطرة المساهمين على الإدارة) لحماية مصالح الأطراف في هذه المشروعات المشتركة، لذلك، كان على الأطراف في المشروعات المشتركة إدخال هذه الضوابط بأنفسهم من خلال اتفاقيات المشروعات المشتركة الخاصة، والتي لا تتوافق دائمًا مع الإطار التشريعي الحالي ويصعب تنفيذها.

وسيقوم تنفيذ القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية بالتسهيل على أطراف المشروعات المشتركة بخصوص إبرام هذه الاتفاقيات بطريقة تتفق مع التشريعات المعمول بها والقابلة للتنفيذ. وقد يتم مستقبلًا دمج هذه الترتيبات في النظام الأساسي للمشروع المشترك أو النظام الأساسي للشركة المودعة في السجل التجاري المحلي وهي مسألة سجل عام.

الأشكال الرئيسية للشركات التجارية

حدد القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية والتجمعات ذات المصالح الاقتصادية ٥ أنواع من الشركات:

- شركة تضامن.
- شركة توصية بسيطة.
- شركة مساهمة بسيطة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة محدودة مغلقة سابقًا.
- شركة مساهمة، شركة مساهمة بسيطة سابقًا.

ستمكّن هذه الشركات أطراف المشروعات المشتركة من التفاوض على الترتيبات ضمن إطار مألوف، حيث ستترك الحرية - مع مراعاة بعض القيود - للأطراف، في إنشاء فئات مختلفة من الأسهم ذات حقوق تصويت وأرباح متنوعة والتمتع بقدر معين من الحرية في تحديد كيفية إدارة الشركة المعنية.

وقد أثبتت الشركات ذات مسؤولية محدودة و الشركات المساهمة أنهما الأكثر شهرة.

ليس للشركات ذات المسؤولية المحدودة من منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا مجلس إدارة، ويقوم بالإدارة واحد أو أكثر من المديرين الإداريين. ومع ذلك، لا يجوز اتخاذ قرارات معينة إلا من قبل المساهمين.

ويتمثل التحدي الذي يواجه المستثمرين، عند التعامل مع هذا النوع من الشركات، في ضمان عدم اتخاذ القرارات الإستراتيجية من قبل المراجعين دون مساهمة المساهمين.

وتكمن الصعوبة في أنه وفقًا للقانون المعمول به، يحق للمدير العام تمثيل الشركة في تعاملاتها مع أطراف ثالثة أطراف ثالثة ما لم يتم إخطار الطرف الثالث على وجه التحديد بأن موافقة المساهمين شرط.

أما الشركات المساهمة من منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، فهي - على النقيض من ذلك - عادةً ما يكون لها مجالس إدارة وتنظيم يتألفان إما من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو - بناءً على اختيار المساهمين - رئيس منفصل لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي المعين من قبل مجلس الإدارة، مما يسمح بتوازن القوى والسيطرة الذي يناسب بشكل خاص المشروعات المشتركة بين المستثمرين الأجانب المعنيين بالقرارات الإستراتيجية طويلة الأجل والأطراف المحلية التي ينصب تركيزها على الإدارة اليومية للشركة.

ومن الممكن بدلًا عن ذلك، للشركات ذات عدد المساهمين أقل من ٣، اختيار الإدارة - من قبل مدير إداري واحد - على غرار الشركات ذات المسؤولية المحدودة التابعة لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا . يمكن أن يكون هذا الشكل من الإدارة مفيدًا بشكل خاص للشركات التابعة المملوكة بالكامل.

وتعتبر الشركات المساهمة ذات المساهم الواحد بمثابة تطور للشركات ذات المسؤولية المحدودة ممن لديها سبعة مساهمين، المستخدمة حاليًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من أجل تجنب نظام الشركات المساهمة البسيطة المرهق، الذي تم تشكيله بموجب قانون جمهورية الكونغو الديمقراطية الحالي، تم تأسيس معظم الشركات كشركة محدودة مغلقة، على الرغم من أن الشركات المحدودة المغلقة كان مخصصًا في البداية للشركات الخاصة (مثل الشركات المملوكة لعائلات).

نتيجة لاتفاقية منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، سيُطلب من الشركات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إحضار مستنداتها الدستورية (النظام الأساسي) بما يتماشى مع القواعد التي تحكم نوع الشركة المقابل ذي الصلة وفقًا لمنظمة مواءمة الأعمال القانون في أفريقيا، مما يعني أن الشركة التي تم تأسيسها على أنها شركة محدودة مغلقة قد تختار نموذج الشركة ذات المسؤولية المحدودة التابع لمنظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا، وهو النموذج الأكثر تشابهًا لنموذج المنظمة.

ومع ذلك، قد يكون من المستحسن لبعض الشركات التي يتم دمجها "افتراضيًا" شركات محدودة مغلقة للتحويل إلى نموذج الشركة المساهمة التابع لمنظمة لمواءمة قانون الأعمال في أفريقيا (شركة رأس المال المفتوح) والتي من المحتمل عمليًا أن يكون الشكل الأنسب لممارسة أعمالهم.

ويعتبر نموذج الشركة المساهمة هو شكل جديد من أشكال الشركات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو الذي يمثل تحسنًا كبيرًا للمستثمرين. يسمح القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية - بشرط واحد وهو أن يتم تمثيل الشركة المساهمة من قبل رئيس - للمساهمين بتنظيم إدارتهم على النحو الذي يرونه مناسبًا، وبالتالي تكييف النظام الأساسي للشركة المساهمة مع احتياجاتهم الدقيقة مثل هيكل هيئات الإدارة، والقواعد المطبقة على هذه الهيئات، وصلاحيات المساهمين.

يجب أن يكون للشركة رئيس مجلس إدارة، والذي قد يكون كيانًا اعتباريًا (يمثله فرد) أو فردًا، يتمتع بصلاحيات الإدارة الكاملة، وقد يتم تقييد هذه الصلاحيات بموجب النظام الأساسي، لكن هذه القيود ليست ملزمة للأطراف الثالثة، ومن الممكن أيضاً أن تحدد مواد التأسيس أشكالًا بديلة للإدارة، مثل مجلس الإدارة أو اللجان أو المدير العام أو نائب المدير العام. ومع ذلك، في جميع الحالات، يظل الرئيس هو الممثل القانوني مع كامل الصلاحيات لإلزام الشركة على الرغم من أي أحكام أخرى في النظام الأساسي.

تطوير إدارة الشركات

يأتي قانون أفريقيا الموحد بشأن الشركات التجارية وتجمعات المصالح الاقتصادية، والقوانين الموحدة الأخرى، الصادرة عن منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٢ سبتمبر ٢٠١٢، بالتحديات للمستثمرين الأجانب. فقد تؤدي القيود المفروضة على عدد المكاتب التي قد يشغلها المديرون أو المسؤولون في شركات مختلفة، إلى صعوبة الوصول إلى الكوادر المحلية لمثل هذه الوظائف.

ومع ذلك، فيعتبر قانون لأفريقيا الموحد بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية، بعيد المدى من حيث تطوير إدارة الشركات. وقد عزز تطبيق مبادئ الإدارة الجيدة من خلال

- منع أعضاء مجلس الإدارة من المشاركة في أي تصويت على مكافآتهم الخاصة.
- تحديد أنواع العقود التي تتطلب الموافقة المسبقة من مجلس إدارة شركة مساهمة أو شركة مساهمة بسيطة.
- إدخال مفهوم "إساءة استخدام واستغلال المساواة".
- إدخال جرائم جديدة تتعلق بإدارة الشركات، مثل عدم قيام أعضاء مجلس الإدارة بتقديم البيانات المالية للشركة في غضون شهر من الموافقة عليها من قبل المساهمين.

توفر هذه التطورات راحة إضافية لمستثمري الأسهم الخاصة، لا سيما أولئك الذين يمتلكون حصصًا أقلية، لأنها تجعل إدارة الشركة أكثر عرضة للمساءلة. و يمكن للمحكمة المختصة - بموجب القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية - تعيين مسؤول مؤقت عندما يكون تشغيل الشركة في طريق مسدود نتيجًة لإجراءات أو تقاعس من جانب المساهمين أو هيئة اعتبارية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، يأخذ القانون الموحد لأفريقيا بشأن الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية في الاعتبار القيود العملية على المستثمرين من خلال توفير الاجتماعات والتصويت عبر الفيديو ومن خلال السماح للقرارات المتخذة على مستوى المساهمين ومجلس الإدارة أن تتم عبر قرار مكتوب.

المحاسبة والمراجعة

ستقدم التغييرات الأخرى في الإطار التشريعي أيضًا حوافز وتحديات للمستثمرين. يتعين على جميع الشركات المساهمة وبعض الشركات ذات مسؤولية محدودة التي تستوفي الحدود المحددة لرأس المال، أو إجمالي المبيعات السنوية، أو مستويات التوظيف، تعيين مدققين قانونيين رسميين (مفوضون مساعدون) لمراجعة حسابات الشركة والمصادقة عليها. يوفر هذا حماية ضد المخالفات في الحسابات (كل شركة محاسبة دولية رئيسية لها مكاتب في عدد من الدول الأعضاء في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا) ويمنح المدققين سلطة إطلاق "إجراءات عاجلة"، والتي تطالب الإدارة بالرد على الاستفسارات في حالة وجود صعوبات مالية. ويوفر القانون الموحد، من قبل منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، إطار عمل شامل للقواعد والإجراءات المحاسبية التي قد تختلف عن معايير المحاسبة الدولية التي تستخدمها كبرى الشركات العالمية. ويتطلب القانون الموحد لقواعد قانون المحاسبة، أن تتزامن السنة المالية للشركة مع السنة التقويمية، كما تفرض التزامًا على الشركات لإغلاق حساباتها السنوية في ٣١ ديسمبر.

الإعسار

يوفر القانون الموحد بشأن إجراءات الإعسار ، الذي أصدرته منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا ، إطارًا شاملاً للشركات التي تواجه صعوبات مالية وتسعى للحصول على إعفاء من مطالب الدائنين ، وكذلك للدائنين الذين يقدمون مطالباتهم.

تحصيل الضرائب

يعتمد النظام العام للضرائب في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مبدأ الإقليمية وبالتالي تُفرض الضرائب على جميع الدخل المتأتي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فيما يلي أهم الضرائب:

- ضريبة الشركات بنسبة ٣٠٪
- ضريبة الشركات على شركات التعدين بنسبة ٣٠٪
- الضريبة المقتطعة على الدخل من أي أسهم أو سندات (أرباح الأسهم وضريبة الفائدة) بنسبة ٢٠٪.
- يعتمد معدل ضريبة الدخل الشخصي على سلم متدرج بحد أقصى ٣٠٪
- يتم فرض ضريبة الأملاك من ٠,٣٠ - ١,٥٠ دولار أمريكي لكل متر مربع من الممتلكات المبنية
- ضريبة على الدخل الإيجاري بنسبة ٢٢٪
- الضريبة المضافة المقيمة بمعدل موحد ١٦٪ على البيع المحلي والاستيراد وتقديم الخدمات. وقد صدر القانون الذي أدخل ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٠ ولكن تاريخ سريانه كان ١ يناير ٢٠١٢. حلت ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات التي لم تعد سارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مناخ الاستثمار وضوابط التبادل

ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية، بجميع الاستثمارات الأجنبية، وتعتبر لوائح مراقبة الصرف السارية حاليًا ليبرالية للغاية، كما أنه مصرَّح البنوك التجارية - وفقًا لضريبة معينة يتم دفعها - بنقل أرباح الأسهم ومكاسب رأس المال والفوائد ورأس المال على القروض الأجنبية خارج البلاد بحرية. ويجوز للمستثمرين عند سحب الاستثمار، تحويل رأس المال بحرية دون أي قيود.

يحق للمقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الاحتفاظ بحسابات بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية المحلية.

تنطبق الرسوم والقيود التالية على التحويلات:

- يفرض بنك الكونغو المركزي رسوم بنسبة ٢٪ على أي دفعة إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية أو منها بغض النظر عن حالة المحيل والمحال إليه.
- يجب إجراء التحويلات عبر الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإليها، بقيمة تساوي ١٠٠٠٠ دولار أمريكي أو تزيد عنه (بما في ذلك دخول رأس المال كاستثمار مباشر، والمحافظ والاستثمارات الأخرى والتمويل المسبق للصادرات) من خلال مؤسسة ائتمانية معتمدة أو وسيط، كما أنها تخضع لإقرار ائتمان متجدد.
- لا يمكن استلام أو تحويل الإيرادات (المكافآت، والاستثمار المباشر، والمحافظ، وإيرادات الاستثمار الأخرى مثل الأرباح، وتوزيعات الأرباح، ومصالح عقود الإيجار) إلا من خلال بنك معتمد.

الملكية الفكرية

براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم والأسماء التجارية محمية بموجب أحكام قانون الملكية الفكرية. يوجد سجل عام في وزارة الاقتصاد حيث يمكن تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم. جمهورية الكونجو الديمقراطية عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الاستثمار الأجنبي والحوافز

أصدرت جمهورية الكونغو الديمقراطية قانون الاستثمار في عام ٢٠٠٢ لتشجيع استثمار رأس المال المحلي والأجنبي في الأنشطة التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والذي ينص على نظام عام واحد يمكن بموجبه منح الحوافز. حتى يستفيد المشروع من أحكام القانون، يجب أن يكون الاستثمار على الأقل ١٠٠٠٠ دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، و ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي للمؤسسات الأخرى. كما يوفر قانون الاستثمار مزايا معينة للاستثمارات الأجنبية، ويحدد شروط ومزايا وقواعد الاستثمار المباشر - المحلي والأجنبي - في مجالات أخرى غير التعدين والنفط والمصارف والتأمين وإعادة التأمين وإنتاج الأسلحة والأنشطة ذات الصلة بالجيش وإنتاج المتفجرات وتجميع المعدات والمعدات العسكرية والقوات شبه العسكرية أو الخدمات الأمنية، وكذلك الأنشطة التجارية. يمكن للمستثمرين الاستفادة فقط من هذه المزايا لفترة زمنية محددة اعتمادًا على الموقع الجغرافي استثماراتهم، ولا يحكم قانون الاستثمار الاستثمارات في قطاع التعدين.

ينص قانون التعدين على بعض الحوافز للمستثمرين من القطاع الخاص، بما في ذلك:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية على تصدير عينات التحليل والاختبارات الصناعية.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على استيراد ممتلكات الموظفين الأجانب.
- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على الصادرات فيما يتعلق بمشروع التعدين.
- معدل مخفض للمساهمة المهنية في ضريبة الأرباح.
- معدل مخفض على المساهمة الاستثنائية في تعويضات الوافدين.

كما يوفر قانون الاستثمار الامتيازات والحوافز التالية:

- إعفاء للواردات من الرسوم الجمركية لجميع المصانع والآلات والمعدات الجديدة المرتبطة بالمشروع المعني، بالإضافة إلى قطع الغيار حتى ١٠٪ من قيمة التكلفة والتأمين والشحن للمعدات.
- إعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية للمنتجات نصف المصنعة أو المصنعة المحلية.
- الإعفاء من ضريبة الشركات وضريبة رأس المال.
- الإعفاء من ضرائب العقارات أو الممتلكات.

تعتمد مدة هذه الإعفاءات على موقع الاستثمار وقد تختلف من ثلاث إلى خمس سنوات.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

جمهورية الكونجو الديمقراطية عضو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي.

يُنظر إلى انضمام جمهورية الكونجو الديمقراطية إلى منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا على أنه تعزيز لسيادة القانون، حيث قامت المنظمة بإنشاء محكمة العدل المشتركة والتحكيم باعتبارها أعلى محكمة استئناف، مع سلطة إلغاء القرارات الصادرة عن محاكم جمهورية الكونجو الديمقراطية المحلية.

جمهورية الكونجو الديمقراطية عضو في اتفاقية واشنطن التي أنشأت المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تنطبق على النزاعات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواطني المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الدول المتعاقدة.

كما أن جمهورية الكونجو الديمقراطية طرف في العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية التي تنص على التحكيم في حالة المنازعات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواطن من دولة متعاقدة معاهدات الاستثمار الثنائية.

جمهورية مصر العربية

مرغني

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.marghany.com
اللغات المُتحدث بها: العربية - الانجليزية
نقطة التواصل: أ. أمير مرغني
هاتف: ٠٧٩٤/٥ ٢٢٦٩ ٢ ٢٠+
فاكس: ١١٧٩ ٢٢٦٩ ٢ ٢٠+
العنوان: ٥ ش كمال حسن علي، جناح ٤٠٥، شيراتون هليوبوليس، القاهرة
بريد إلكتروني: amir@marghany.com / law@marghany.com

معلومات عن البلد

الاسم الرسمي لمصر هو جمهورية مصر العربية. تقع الدولة في الجزء الشمالي الشرقي من أفريقيا ولكنها تسمى أيضًا دولة شرقية أوسطية. لذلك، فهي دولة عابرة للقارات مما يساعدها على أن تكون قوة رئيسية في أفريقيا والشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. إنها ثالث أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان وأكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان.

النظام السياسي

تعمل مصر بموجب عدة دساتير وتعمل حاليًا بموجب الدستور الذي وافق عليه الناخبون المصريون في يناير ٢٠١٤. وتمت الموافقة على سلسلة من التعديلات في استفتاء عام ٢٠١٩.

يعكس نظام الحكم مزيجًا من نظام رئاسة الوزراء والنظام الرئاسي. رئيس الجمهورية هو رأس الدولة وقائد القوات المسلحة، ويعمل رئيس الوزراء كنائب للرئيس وينفذ سياساته.

يتم تعيين وإقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء من قبل الرئيس. ويسن البرلمان القوانين المقدمة من مجلس الوزراء، ويشرف القضاء على تنفيذ هذه القوانين. السلطات الثلاث الرئيسية للحكومة كما ورد في الدستور المصري هي السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية.

يرأس الرئيس السلطة التنفيذية ويختار رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، كما يتمتع الرئيس بصلاحية تعيين جميع قضاة المحكمة الدستورية العليا، إلى جانب القضاة المدنيين والعسكريين، كما يعين عشرة أعضاء من مجلس الشعب وثلث أعضاء مجلس الشورى.

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين، مجلس الشعب ومجلس الشورى. يتمتع مجلس الشعب بسلطة سن القوانين والموافقة على المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بالإضافة إلى الميزانية الوطنية، ويتألف من ٥٩٦ عضوًا ويتم انتخاب ٥٦٨ منهم مباشرة. أما الـ ٢٨ الباقون فيعينهم الرئيس.

أما مجلس الشورى يعمل بصفة استشارية لرئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية ومجلس الشعب، وليس له - على عكس مجلس الشعب - أي سلطات تشريعية ويتألف من ٣٠٠ عضو، يتم انتخاب ثلثيهم مباشرة ويتم تعيين الثلث المتبقي من قبل الرئيس.

مناخ الاستثمار

تعمل الحكومة على تطوير مناخ الاستثمار في مصر لتوفير بيئة مشجعة للاستثمار.

تم التصديق على قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ ونشره رسميًا في ٣١ مايو ٢٠١٧. والهدف من القانون بشكل عام هو جذب استثمارات جديدة في مصر من خلال تقديم المزيد من الحوافز والضمانات، ويقدم نظامًا جديدًا لتخفيض الضرائب للاستثمارات في مناطق جغرافية معينة وفي قطاعات محددة.

يمكن فقط للشركات الجديدة التي تم تأسيسها بعد صدور القانون الاستفادة من نظام الائتمان الضريبي هذا.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع جميع المشروعات الاستثمارية - باستثناء مشروعات المناطق الحرة - بالحوافز التالية:

- تحصل الشركات على إعفاءات من ضريبة الدمغة ورسوم الموثق على عقود التأسيس والرهون العقارية واتفاقيات القروض وتوثيق عقود الأراضي المتعلقة باستثماراتهم لمدة خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة.
- يمنح إعفاء ضريبي جمركي بنسبة ٢٪ على قيمة المعدات والآلات المستوردة اللازمة لإقامة المشروع الاستثماري.

أشكال الأعمال

يوجد في مصر أربعة أنواع من الأشكال القانونية الممكنة للأعمال:

- شركة مساهمة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة ذات مساهم واحد.
- ملكية فردية.
- مكاتب الفروع الخارجية.
- مكاتب التمثيل الخارجي.

شركة ذات مسؤولية محدودة

عادةً ما يتم تشكيل شركة ذات مسؤولية محدودة للشركات الصغيرة التي لا تتطلب تمويلًا كبيرًا مثل الشركات المشاركة في أنشطة التجارة والخدمات الداخلية، وتعادل مسؤولية المساهمين قيمة أسهمهم في رأس مال الشركة. لذلك يمكن تعريفها على أنها شركة خاصة يكون مالكوها مسؤولين قانونًا عن ديونها فقط في حدود مقدار رأس المال الذي استثمروه. وتتطلب الشركة ذات المسؤولية المحدودة ما لا يقل عن اثنين من المساهمين وبحد أقصى خمسين ولا توجد قيود على جنسية المساهمين أو المديرين.

ولا يشترط لتأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة - وفقًا لقرار وزارة الاستثمار رقم ٩٠ لعام ٢٠٠٩ - وجود حد أدنى أو رأس مال مصرح به، ولكن يجب دفع رأس المال بالكامل في وقت التأسيس (الحد الأدنى هو ٢٥٠ جنيهًا مصريًا)، حيث يتم وضع المساهمات النقدية في حساب مصرفي مغلق، ثم يتم الإفراج عنه عند تشكيل الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

أي زيادة في رأس المال تتطلب قرار الجمعية العامة غير العادي. يجب أن تكون جميع الأسهم متساوية القيمة. على الرغم من أن القانون لا ينص على

حد أدنى لقيمة هذه الحصص، إلا أنه من الناحية العملية تقدر قيمتها عادةً بـ ١٠٠ جنيه مصري.

المستندات المطلوبة لتكوين شركة ذات مسؤولية محدودة هي:
- شهادة عدم لبس العلامة التجارية من السجل التجاري.
- نسخ من توكيلات جميع المؤسسين.
- صور من الهوية (الرقم الوطني) أو جوازات سفر المؤسسين أو المساهمين.
- شهادة بنكية تثبت أن رأس المال مدفوع بالكامل.
- صورة من بطاقة نقابة المحامين للمحامي الذي يوقع على عقد التأسيس.
- سند ملكية موقع المشروع (أو إقرار لتقديم سند الملكية خلال سنة من تاريخ التسجيل في السجل التجاري).
- شهادة من مدقق حسابات الشركة مستخرجة من سجل المحاسبين والمراجعين.

السلطة المختصة هي الهيئة العامة للاستثمار. وبمجرد قبول جميع المستندات، يصدر السجل التجاري رقم التسجيل وشهادة التأسيس.

الشركة المساهمة

يجب أن يكون للشركة المساهمة ما لا يقل عن ثلاثة مساهمين في جميع الأوقات، سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو كيانات قانونية، ولا يوجد حد أقصى لعدد المساهمين، ولكن إن وصل عدد المساهمين إلى ١٠٠، يتم اعتبار أسهم الشركة قد عُرضت على الجمهور ويتم تطبيق القواعد المطبقة على الشركات العامة.

لا توجد متطلبات إقامة، ولا قيود على جنسية المساهمين، وتدار الشركة المساهمة من قبل مجلس إدارة يجب أن يتألف من ثلاثة مديرين على الأقل من أي جنسية.

قد يكون للشركة المساهمة رأس مال مصرح به ويجب أن يكون لها رأس مال مُصدر (فعلي ومدفوع).

لا يجوز أن يقل رأس المال المصدر - وفقًا لقانون سوق رأس المال - عن ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري للشركات المغلقة و ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري إذا كانت الشركة تعتزم طرح أسهمها للجمهور.

يجب دفع ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال عند التأسيس ثم زيادته لاحقًا إلى ٢٥٪ في غضون ثلاثة أشهر بعد التأسيس، ويجب أن يتم السداد الكامل لرأس المال المصدر خلال فترة خمس سنوات بعد تاريخ التأسيس.

المستندات المطلوبة لتكوين شركة مساهمة هي:
- شهادة عدم لبس العلامة التجارية من السجل التجاري.
- نسخ من توكيلات جميع المؤسسين.
- نسخ من الهوية (الرقم الوطني) أو جوازات سفر المؤسسين أو الشركاء.
- شهادة بنكية تثبت أن رأس المال مدفوع بالكامل.
- نسخة من بطاقة نقابة المحامين للمحامي الذي يوقع على عقد التأسيس.
- سند ملكية موقع المشروع (أو إعلان لتقديم سند الملكية خلال عام من تاريخ التسجيل في السجل التجاري).
- شهادة من مدقق حسابات الشركة مستخرجة من سجل المحاسبين والمراجعين تثبت أنه يحق له تدقيق وترخيص ميزانيات الشركات المساهمة.
- أصل تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

السلطات التنظيمية الرئيسية المعنية هي البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار. مصر لديها إجراءات مبسطة لتكوين الشركات المساهمة، حيث يحتاج مؤسسو الشركة فقط إلى إخطار إدارة الشركات بما في ذلك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وهيئة التنظيم المالي بالتأسيس المعلق للشركة وإرفاق جميع المستندات المذكورة أعلاه. الوقت المقدر لتكوين الشركة (إذا تم تقديم جميع المستندات بشكل صحيح) هو ١ - ٣ أيام عمل.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة لمساهم واحد:

تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات مساهم واحد، نوعًا جديدًا من الشركات، حيث يجوز للفرد - سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا - إنشاء شركة (بدون متطلبات إقامة) مع مساهم واحد فقط. وتتمتع الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات مساهم واحد بشخصية قانونية ومدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ اكتساب شخصيتها القانونية، وقابلة للتجديد. وتقتصر مسؤولية المساهمين على ديون الشركة بالتناسب مع رأس المال.

السلطات الحاكمة هي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والسجل التجاري. الحد الأدنى لرأس المال ٥٠ ألف جنيه مصري يتم دفعه بالكامل وقت التأسيس.

المستندات المطلوبة لتكوين شركة ذات مسؤولية محدودة ذات مسؤولية محدودة لحامل فردي هي:
- شهادة عدم لبس العلامة التجارية من السجل التجاري.
- نسخ من توكيلات جميع المؤسسين.
- نسخ من الهوية (الرقم الوطني) أو جوازات سفر المؤسسين أو الشركاء.
- شهادة بنكية تثبت أن رأس المال مدفوع بالكامل.
- نسخة من بطاقة نقابة المحامين للمحامي الذي يوقع على عقد التأسيس.
- سند ملكية موقع المشروع (أو إعلان لتقديم سند الملكية خلال عام من تاريخ التسجيل في السجل التجاري).
- شهادة من مدقق حسابات الشركة مستخرجة من سجل المحاسبين والمراجعين تثبت أنه يحق له تدقيق وترخيص ميزانيات الشركات المساهمة.
- أصل تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

الإطار التنظيمي

أهم القوانين المنظمة لمناخ الاستثمار في مصر هي:
- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المتضمن التعديلات في القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨.
- قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.
- قواعد القيد بالبورصة المصرية.
- قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

ضوابط الصرف

نظريًا، لا توجد ضوابط على النقد الأجنبي في مصر. ومن الناحية العملية، فرض البنك المركزي المصري عدة إجراءات لمواجهة نقص المعروض من العملات الأجنبية وزيادة الطلب عليها.

تحصيل الضرائب

تقدم مصر للمستثمرين معدلات ضريبية تنافسية. وقعت مصر معاهدات الازدواج الضريبي مع عدد كبير من الدول، مما جعل البلاد أكثر جاذبية كوجهة للنشاط التجاري. يوفر قانون الاستثمار الجديد الذي تم تقديمه في عام ٢٠١٧ أيضًا عددًا من الحوافز والخصومات الضريبية خاصة لاستثمارات الحقول الخضراء.

في مصر، تخضع الشركات لضريبة الشركات بمعدل ثابت قدره ٢٢,٥٪، على الرغم من وجود معدلات مختلفة لهيئة قناة السويس، وهيئة البترول المصرية، والبنك المركزي المصري، وشركات التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما.

تُفرض ضريبة الشركات على:
- الشركات المقيمة في مصر على جميع أرباحها المكتسبة من مصر وخارجها.
- الشركات غير المقيمة في مصر فيما يتعلق بالأرباح المكتسبة من خلال

منشأة دائمة في مصر.
تلتزم الشركات بتقديم إقرار ضريبي في غضون أربعة أشهر من نهاية السنة المالية.

ضريبة أرباح رأس المال

يتم فرض ضريبة على أرباح بيع الأسهم المدرجة في البورصة المصرية بنسبة ١٠٪ بينما يتم تضمين أرباح الأسهم غير المدرجة في الدخل العادي ويتم فرض ضريبة عليها بمعدل ٢٢,٥٪ القياسي.
تم تمديد تعليق الضريبة على مبيعات الأسهم المدرجة، والذي كان مخططًا مبدئيًا لمدة عامين بين ٢٠١٥ و ٢٠١٧، حتى ١ يوليو ٢٠٢٢.

ضريبة الدخل الشخصية

بشكل عام، يتم استقطاع هذه الضريبة عند المصدر من المدفوعات للمصريين والأجانب العاملين في مصر. يتم فرض ضريبة على إجمالي الدخل الصافي للأفراد المقيمين عن الدخل المكتسب في مصر، وكذلك الدخل المكتسب خارج مصر من قبل الأفراد المقيمين الذين يقع مركز أنشطتهم التجارية أو الصناعية أو المهنية في مصر، ويتم أيضًا فرض هذا النوع من الضرائب على دخل الأفراد غير المقيمين عن دخلهم المكتسب في مصر.
يعتبر الفرد مقيمًا في مصر في أي من الحالات التالية:

- لديه أو لديها محل إقامة دائم في مصر.
- أن يكون الشخص مقيمًا في مصر لمدة تزيد عن ١٨٣ يومًا مستمرًا أو متقطعًا خلال فترة ١٢ شهرًا.
- يؤدي المصري واجبات منصبه في الخارج ويحصل على دخله أو دخلها من مصر.

تجميد الضرائب
يتحمل أي كيان مصري مسؤولية استقطاع الضريبة مقابل أي مدفوعات تزيد عن ٣٠٠ جنيه مصري يتم دفعها إلى أي مورد محلي للسلع أو الخدمات في وقت السداد. الأسعار المطبقة على المدفوعات المحلية للخدمات والتوريدات المحلية هي كما يلي:

- المقاولات والتوريد ٠,٥٪.
- جميع أنواع الخدمات ٢,٠٪.
- العمولات ٥,٠٪.
- أتعاب مهنية ٥,٠٪.

الضرائب العقارية

يتم فرض ضريبة العقارات على جميع الوحدات العقارية المبنية في جميع أنحاء البلاد بقيمة إيجارية سنوية تتجاوز ١٢٠٠ جنيه مصري للوحدات التجارية و ٢٤٠٠٠ جنيه مصري للوحدات السكنية.
معدل الضريبة هو ١٠٪ من قيمة الإيجار السنوي للعقار الخاضع للضريبة.

النظام القانوني

النظام القانوني في مصر هو نظام قانون مدني مقنن. تراقب السلطة القضائية وتشرف على تنفيذ القوانين وتنفيذها. يتم تعيين القضاة مدى الحياة مع التقاعد الإلزامي عند سن السبعين. ينقسم النظام القضائي في مصر إلى ٣ فئات رئيسية:

- المحاكم المدنية (محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف ومحاكم النقض) التي لها اختصاص في المنازعات الناشئة بين الأشخاص / الكيانات الخاصة.
- المحاكم الإدارية (مجلس الدولة) التي لها ولاية قضائية على النزاعات التي تفيد بأن الحكومة أو أي من هيئاتها / سلطاتها (التي تعمل كقوة سيادية) طرف فيها
- المحاكم ذات الاختصاص الخاص (المحكمة الدستورية العليا، والمحاكم الاقتصادية، ومحاكم الأسرة، والمحاكم العسكرية).

الملكية الفكرية

مصر عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقد وقعت العديد من المعاهدات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية مثل اتفاقية برن واتفاقية لاهاي واتفاقية باريس.
يعكس قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٢ أحكام الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويشرح ويحمي حقوق الملكية الفكرية ويفرض عقوبات جنائية ومدنية في حالة التعدي على هذه الحقوق المحمية أو خرقها. يعيد دستور مصر لعام ٢٠١٤ تأكيد التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية ويدعو إلى إنشاء جهاز إداري لضمان الحماية القانونية.

التأمينات الاجتماعية

صدر قانون التأمينات الاجتماعية الجديد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ في ١٩ أغسطس ٢٠١٩، هادفًا توفير مزايا واستقرار أكبر لموظفي القطاعين العام والخاص. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية للقانون في توسيع حماية التأمين الاجتماعي لفئات جديدة من الموظفين وأرباب العمل، مثل العمال الموسميين والصيادين والعاملين في المنازل وأصحاب الصناعات البيئية والريفية والعائلية وأصحاب الشركات الفردية. وقد حدد القانون أيضًا صندوق تقاعد موحد، لجميع فئات الموظفين وأنواع التأمينات المنصوص عليها في القانون.
بدلًا من قانون التأمينات الاجتماعية القديم، حيث كان هناك صندوقان منفصلان لموظفي الخدمة المدنية والعاملين في القطاع الخاص. وبالتالي يتم تحويل هذين الصندوقين المنفصلين إلى صندوق التقاعد الموحد الجديد.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية مصر عضو في المنظمات التالية:

- الأمم المتحدة.
- منظمة العمل الدولية.
- الاتحاد الأفريقي.
- البنك الدولي.
- المنظمة البحرية الدولية.
- منطقة التجارة الحرة الأفريقية.
- جامعة الدول العربية.
- مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.
- المجموعة الاقتصادية الأفريقية.

المواصلات

تعمل الحكومة المصرية على تطوير نظام النقل من خلال التوسع المستمر في إنشاء الطرق بالإضافة إلى أعمال الصيانة والتحديث. ووضعت الحكومة خطة ٢٠٣٠ التي تركز على قطاع النقل بهدف جعله نظامًا متكاملاً ومتطورًا يلبي الاحتياجات التنموية الوطنية والعالمية.
قفز تصنيف جودة الطرق في مصر ٩٠ مركزًا على مدار السنوات الخمس الماضية، مما جعلها تحتل المرتبة ٢٨ على مستوى العالم.

صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٨ في ١١ يونيو ٢٠١٨، والذي ينظم خدمات النقل البري التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، والتي تعمل في

مصر من خلال شركات نقل الركاب، ويُسمح لجميع شركات خدمات الركوب القائمة على تطبيقات تكنولوجيا الهاتف المحمول بالعمل في مصر طالما أنها مرخصة حسب الأصول من قبل وزارة النقل.

المياه

تعتبر كفاءة المياه قضية أمن قومي. نهر النيل هو أهم مصدر للمياه العذبة في البلاد.
يمد النهر ٥٦,٨ مليار متر مكعب من المياه العذبة كل عام، وهو ما يمثل ٩٧٪ من جميع موارد المياه المتجددة في مصر. ولا يوجد في مصر قانون عام لإدارة المياه.
تضم اللجنة العليا للمياه الوزارات والمنظمات الرئيسية التي تتعامل مع إدارة المياه، وتقدم هذه اللجنة التوجيهات الخاصة بمراقبة الاستراتيجيات والمعايير والتراخيص والقوانين والقرارات الخاصة بمياه الشرب ومياه الصرف الصحي والمياه المعدنية.
من المتوقع أن تنخفض الموارد المائية في مصر بسبب إنشاء سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي قد يكون له تأثير سلبي على حصة مصر من مياه النيل. على الرغم من المفاوضات الأخيرة بين إثيوبيا ومصر والسودان لحل القضايا الفنية للسد، تحرص مصر على البحث عن مصادر جديدة للمياه وترشيد استخدامها للتغلب على أي مشاكل ندرة المياه في المستقبل.
أعلن وزير الري المصري، أن تنفيذ الخطة القومية للمياه ٢٠١٧-٢٠٣٧ سيبدأ في قطاع مياه الشرب باستثمارات تصل إلى ٥٠ مليار دولار على مدى ٢٠ عامًا.

تتضمن الإستراتيجية تنفيذ مشروعات مختلفة بهدف تحقيق أهداف معينة للأمن المائي بحلول عام ٢٠٥٠. وسيتم تنفيذ الخطة من قبل تسع وزارات في مصر. تتضمن استراتيجية الحكومة المصرية تعزيز التعاون مع الدول الأخرى في حوض النيل. فلن تعتمد مصر فقط على النيل للحصول على المياه العذبة، وقد قررت الدولة الاستثمار في تحلية المياه خاصةً لمشروعات التنمية الحضرية الجديدة، وسيتم إنشاء محطة لتحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب لمدينة المنصورة الجديدة على دلتا النيل. كما تركز الخطة الوطنية للمياه ٢٠١٧-٢٠٣٧ أيضًا على كفاءة استخدام المياه.
تنظر الحكومة إعادة استخدام النفايات السائلة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي يتم بناؤها الآن في شمال مصر لأغراض الري، مثل بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة العلمين الجديدة بحلول عام ٢٠٢١.

الطاقة

تقترب مصر من أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة، حيث تقوم بتصدير فائض إنتاجها من الغاز الطبيعي وتسهيل الصادرات من البلدان المجاورة. كما شرعت في عدة مشروعات لربط شبكات الكهرباء في الدول العربية والأفريقية والأوروبية،. وقد أعطت الحكومة في عام ٢٠١٤، الأولوية لتوليد الطاقة وبدأت مصر في تلقي تدفق من الاستثمار إلى قطاع الطاقة. كما خططت الحكومة لسداد المتأخرات لشركات التنقيب عن الغاز والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة.

بعد الرفع التدريجي لدعم الوقود على مدى خمس سنوات كجزء من الإصلاح الاقتصادي، وضعت الاكتشافات الهائلة للغاز الطبيعي مصر في مرتبة عالية على خريطة الطاقة في العالم.
على الرغم من أن مصر تتمتع حاليًا بالاكتفاء الذاتي من حيث استهلاك الغاز الطبيعي إلا أن الاكتشافات الهائلة والبنية التحتية القوية بما في ذلك توفر منشأتين للغاز الطبيعي المسال ساعدت في دفع البلاد إلى الأمام في حلمها لتصبح مركزًا للطاقة وزيادة صادراتها من غاز طبيعي.

كما ساعدت الاستثمارات في قطاع الكهرباء ومحطات الطاقة الجديدة الكبرى ومشروعات الطاقة المتجددة إلى جانب الإنتاج المتوقع لمحطة الطاقة النووية في الضبعة، مصر على التطلع إلى تصدير فائض إنتاجها من الكهرباء. بلغ حجم الاستثمار السنوي في شبكات توزيع الكهرباء على مدار الـ ١٢ عامًا الماضية ١١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩.

تعمل مصر على توسيع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة وخصصت مساحات كبيرة لكل من مشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وقد بلغ الاستثمار المصري في الطاقة المتجددة حوالي ٨ مليارات جنيه مصري اعتبارًا من عام ٢٠١٩، بما في ذلك ٢ مليار جنيه مصري لمجمع بنبان للطاقة الشمسية، الذي تبلغ طاقته الإجمالية ١,٨ جيجا وات، مما يجعله أكبر مجمع للطاقة الشمسية في العالم عند اكتماله. وهي مقسمة إلى ٤١ قطعة أرض، تُمنح كل منها لشركة طاقة لتوليد الطاقة الشمسية.
صدر قانون كهرباء جديد في عام ٢٠١٥ لإنشاء سوق كهرباء تنافسي في مصر تكون فيه أنشطة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها غير مجمعة.

كما تم إقرار نظام تعريفة التغذية للطاقة المتجددة في عام ٢٠١٤، وهو نظام تسعير خاص تلتزم الحكومة بموجبه بشراء الكهرباء المولدة من منشآت الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص بسعر ثابت.
وقد أدى ذلك إلى إضافة مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح التي أضافت أكثر من ٥٠٠٠ ميجاوات إلى الشبكة الوطنية. وقد وضعت وزارة الكهرباء - لتعظيم استخدام مصادر الطاقة المتجددة – مسودة استراتيجية متكاملة للطاقة المستدامة ٢٠٣٥ تهدف إلى توفير ٢٠٪ من طاقة الدولة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٢ و ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.

تبلغ ذروة الحمل في مصر حاليًا حوالي ٣٠ ألف ميجاواط خلال فصل الصيف. وقد أدى ذلك بالدولة إلى تبني استراتيجية لربط الكهرباء مع دول الجوار والدول الأخرى، وتعزيز الجهود لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع الدول الأخرى.

الاتصالات

يتميز سوق الاتصالات في مصر، وهو أحد أكبر أسواق الاتصالات في أفريقيا والعالم العربي، بالمنافسة الشرسة في قطاعي الهاتف المحمول والنطاق العريض والقطاع الرقمي الناشئ والمبتكر الذي كان له نماذج أعمال رائدة لتوزيع المحتوى الرقمي. مما أدى إلى تفوق انتشار الهواتف المحمولة والثابتة بشكل مريح على متوسط البلدان الأفريقية وبعض الدول العربية.
وقد شهدت صناعة الاتصالات في مصر في السنوات القليلة الماضية، عددًا من التغييرات المهمة، وسجلت معدلات نمو عالية من حيث الإيرادات والمشتركين في أسواق الهاتف المحمول والإنترنت، بينما شهد قطاع الخطوط الثابتة معدل نمو أبطأ.
وتعتبر الهيئة الوطنية لتنظيم الاتصالات هي المسؤولة عن خلق بيئة مواتية للمنافسة بين المشغلين في الصناعة وكذلك ضمان توفير خدمات اتصالات نوعية وفعالة في جميع أنحاء البلاد.
نما قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بنسبة ١٥,٢٪ في عام ٢٠٢٠، مسجلاً أكبر نمو مقارنة بالقطاعات الأخرى، على الرغم من تداعيات أزمة فيروس كوفيد ١٩.
ارتفعت حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ١٠٨ مليارات جنيه في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (٤,٤٪). وزادت صادرات القطاع في عام ٢٠٢٠ إلى ٤,١ مليار جنيه والاستثمارات بنسبة ٣٥٪ إلى ٤٨,١ مليار جنيه.
سعت الحكومة في الأشهر الأخيرة لتأمين تمويل بمليارات الدولارات لإطلاق شبكات الجيل التالي، وتطوير مجمعات التكنولوجيا وتوسيع نطاق توافر

النطاق العريض. ومن حيث الاستثمار، وفي تطوير البنية التحتية الذكية، تعد طموحات الحكومة لتطوير عاصمة جديدة شرق القاهرة بأن تكون حافزًا لتكثيف نشر شبكات الجيل الخامس (G ٥) والألياف الضوئية في السنوات القادمة.

التصنيع

يلعب قطاع التصنيع في مصر دورًا مهمًا في نمو الاقتصاد ويعتبر مصدرًا مهمًا للإيرادات والتوظيف.

قطاعات التصنيع الرئيسية في مصر هي الأغذية والمشروبات والصلب والأدوية والسيارات.

وفقًا لغرفة الصناعات الغذائية المصرية، هناك أكثر من ٧٠٠٠ شركة تصنيع أغذية تعمل في البلاد. وتعد مصر أيضًا مركزًا لقادة صناعة الأغذية والمشروبات العالميين مثل بيبسي كولا، وكوكاكولا، ويونيليفر، موندليز.

كما تعمل استراتيجية تنمية وزارة التجارة والصناعة على فرض سياسات صناعية في مصر لتعزيز معدل النمو الصناعي. فوفقًا للرؤية الإستراتيجية للوزارة - بحلول عام ٢٠٢٥ - تصبح مصر دولة صناعية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث الأداء الصناعي و مركز تصدير رئيسي للمنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة.

في إطار خطة الحكومة لتوطين صناعة السيارات الكهربائية، أعلنت الوزارة في ١ فبراير ٢٠٢١ عن توقيع اتفاقية تعاون بين مصنع إنتاج وإصلاح الخزانات (المصنع الحربي ٢٠٠) ومصنع المركبات التجارية في مجال نقل وتوطين تكنولوجيا تصنيع الحافلات الكهربائية.

وقد بلغ عدد المصانع التي بدأت الإنتاج الفعلي خلال عام ٢٠٢٠ - وفقًا لإعلانات الوزارة - ١٤٠٤ مصنع في مختلف الأنشطة الصناعية، وخلق ٢٨١ ألف فرصة عمل جديدة في ٢٦ محافظة، باستثمارات قيمتها ٣٥٧,٢ مليون جنيه.

كما بلغت الاستثمارات الصناعية العامة ٤٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ممثلة حوالي ١٠,٣٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، وبلغ معدل التوظيف في قطاع الصناعة ٢٨,٢٪ من إجمالي القوى العاملة المصرية، مما أدى إلى انخفاض في البطالة إلى ١٠,١٪ في ٢٠٢٠ من ١٣,١٪ في ٢٠١٥.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر نموًا هائلاً. تقوم الحكومة بسلسلة من الاستثمارات وبرامج بناء القدرات والتدريب وإصلاحات الخدمات الرقمية وتحديثات البنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة استراتيجية رقمية كخطة مستقبلية لعام ٢٠٣٠ لتنفيذ التحول الرقمي للخدمات الحكومية الأساسية مثل خدمات التوثيق والتعليم والرعاية الصحية.

ويتم العمل على ضم العاصمة الإدارية الجديدة - التي هي قيد الإنشاء حالياً - الإدارات الحكومية والوزارات الرئيسية بالإضافة إلى السفارات الأجنبية.

النفط

وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية هي السلطة الحكومية المسؤولة عن تنظيم وتطوير صناعة النفط والغاز في مصر. وتخضع جميع موارد النفط والغاز - بموجب الدستور المصري - لسيطرة الدولة، وبالتالي، فإن الدولة وحدها هي التي يمكنها منح حقوق التنقيب عن موارد النفط والغاز واستغلالها للمستثمرين.

هناك خمس جهات حكومية تعمل تحت إشراف الوزارة:

- الهيئة المصرية العامة للبترول.
- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية.
- الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات.
- شركة جنوب الوادى المصرية القابضة للبترول.
- هيئة المساحة الجيولوجية والتعدين المصرية.

تأسست الهيئة المصرية العامة للبترول عام ١٩٧٦ وهي مسؤولة عن إبرام اتفاقيات الامتياز مع شركات البترول العالمية في شكل اتفاقيات مشاركة في الإنتاج تحت إشراف الحكومة، وقد تمنح الحكومة امتيازات في مناطق معينة بموجب قانون خاص صادر عن مجلس النواب المصري.

في ديسمبر ٢٠١٩، منحت شركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول شركة شل مصر الحق في التنقيب في كتلتين في محاولة دولية للتنقيب عن النفط والغاز في بلوك البحر الأحمر رقم ٤.

ووقعت الوزارة مؤخرًا اتفاقية امتياز مع شركة مبادلة للبترول لأنشطة التنقيب عن النفط والغاز في البحر الأحمر بلوك ٤، بمساحة تقدر بـ ٣٠٨٤ كيلومترًا مربعًا، مملوكة لشركة جنوب الوادي المصرية القابضة للبترول.

التعدين

نظرا لأهمية صناعة التعدين التي هي جزء من خطة الحكومة لجذب الاستثمار الأجنبي، فقد أصدرت الحكومة قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ الذي ينظم عمليات المواد الخام للمناجم واستغلالها، والمحاجر والمسطحات الملحية، من خلال هيئة الثروة المعدنية المصرية. لكن لم يكن القانون كافيًا فيما يتعلق بالمعلومات التفصيلية حول عملية الترخيص والنظام المالي، مما أدى إلى إدخال الحكومة التعديل رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٩ مع اللائحة التنفيذية رقم ١٠٨ لعام ٢٠٢٠ والذي يوفر مزيدًا من التفاصيل حول عملية الترخيص والنظام المالي.

أطلقت وزارة البترول المصرية والهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، خلال منتصف مارس ٢٠٢٠، جولة العطاءات الدولية الأولى للتنقيب عن الذهب والمعادن المرتبطة به.

السياحة

تظل صناعة السياحة أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي لأي دولة سياحية مثل مصر، ونتيجةً لذلك، تولي الحكومة دائمًا اهتمامًا كبيرًا لتطوير قطاع السياحة، ما يجعل مصر الوجهة السياحية الأكثر شهرة في الشرق الأوسط هو تاريخها الرائع.

عُرفت مصر عبر تاريخها كوجهة للسياح والمسافرين، فإلى جانب معالمها الدينية والثقافية الفريدة، تتمتع مصر بموقع جغرافي، ومناخ معتدل على مدار العام، إلى جانب سواحلها الشاسعة السلسلة، وشواطئها بكنوزها الفريدة من الشعاب المرجانية، مما يوفر لمصر مزايا الميزة التنافسية.

وكان من المقرر أن يكون عام ٢٠٢٠ عامًا رائجًا للسياحة في مصر.

كما كان من المقرر افتتاح المتحف المصري الكبير هذا العام، وتم اختيار القاهرة لتكون واحدة من أفضل المدن التي ستزورها في عام ٢٠٢٠.

أصبح السفر في جميع أنحاء البلاد أسهل من أي وقت مضى مع إدخال التأشيرات الإلكترونية مؤخرًا، وافتتاح مطار جديد في الجيزة وطرق رحلات داخلية جديدة بين شرم الشيخ والأقصر، وهما من أهم مراكز السياحة في البلاد.

الزراعة

تعد الزراعة مكونًا رئيسيًا للاقتصاد المصري، حيث تساهم بنسبة ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعمل غالبية القوى العاملة المصرية في القطاع الزراعي.

علاقات العمل

يحكم قانون العمل الموحد رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٣ العلاقات بين صاحب العمل

والموظف في مصر، ويوفر هذا القانون إرشادات شاملة حول علاقات العمل وكذلك ساعات العمل والتوظيف وإنهاء خدمة الموظفين.

يتوافق القانون مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل التي تنظم توظيف وتدريب النساء والأطفال المؤهلين. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قدمت مشروع قانون عمل جديد إلى مجلس النواب ولكن لم يتم التصويت عليه وهو قيد المناقشة.

وهناك دعوات كثيرة لسرعة إصداره بسبب التسهيلات والامتيازات التي يوفرها للموظفين في مصر.

مملكة إسواتيني

روبنسون برترام

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.robinsonbertram.law.sz
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية - السوازية
نقطة التواصل: كينيث ج. موتسا - زوكينا مولينجا
هاتف: ٢٨٢٨ ٢٤٠٤ ٢٦٨+ / ٢٨٢٧ ٢٤٠٤ ٢٦٨+
العنوان: مبنى انكونجوين، ش جواميل، مباباني
بريد إلكتروني: kennethmotsa@robinsonbertram.law.sz , zuakinam@robinsonnbertram.law.sz

معلومات عن البلد

سوازيلاند، التي يشار إليها الآن باسم مملكة إيسواتيني، هي دولة صغيرة غير ساحلية تقع بين جمهورية جنوب أفريقيا وموزمبيق. لديها خدمات مصرفية ومالية متطورة بالإضافة إلى قطاعات الاتصالات والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والتجارية والصناعية.

تفتخر المملكة بجودة شبكة البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية التي تم تصنيفها باستمرار من قبل مؤشرات التنافسية العالمية، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١,٢ مليون نسمة. تقدر الحرية الاقتصادية ب ٥٥,٣، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة ١٣١ الأكثر حرية في مؤشر ٢٠٢٠. وقد ارتفع التقييم الإجمالي بمقدار ٠,٦ نقطة، بفضل تحسين تقييم حقوق الملكية.

تم تصنيف إيسواتيني في المرتبة ٢٢ من بين ٤٧ دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويقدر تقييمها الإجمالي بالقرب من المتوسط الإقليمي ولكنها أقل من المتوسط العالمي. تبلغ مساحتها حوالي ١٧٣٦٤ كيلومترًا مربعًا مقسمة بين أربع مناطق وعاصمتها مباباني. لديها لغتان معترف بهما دستوريًا، السوازيلية والإنجليزية. كما يظل كلًا من البطالة والفقر مشكلتين رئيسيتين.

النظام السياسي

إسواتيني هي ملكية دستورية حيث يتم انتخاب البرلمان ومجلس الشيوخ جزئيًا من خلال عملية انتخابات الدوائر ويعينها الملك جزئيًا.

يحتوي الدستور على وثيقة الحقوق التي تضمن حقوق الملكية والمساواة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحرية الفردية واستقلال القضاء والصحافة. ورأس الدولة هو الملك حاليًا الملك مسواتي الثالث.

نظرة عامة على الاقتصاد

تمتلك إسواتيني ميزة نسبية في القطاع الزراعي حيث توجد أربع مناطق زراعية بيئية تعرض مناخات مختلفة بمتوسط هطول سنوي يزيد عن ١٥٠٠ ملم. تنتج إسواتيني السكر بتنظيم من جمعية السكر في إيسواتيني. أما التصنيع فهو أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد حيث يساهم بنسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ثاني أكبر جهة توظيف بعد القطاع الزراعي.

تشمل المنتجات الرئيسية الأطعمة والمشروبات والمنسوجات والسحابات والملابس والأخشاب والمنتجات الهندسية والمعدنية والبلاستيك والمواد الكيميائية والثلاجات.

تمتلك إسواتيني أكثر من ٧٠٪ تغطية وطنية للكهرباء ولديها قدرة مركبة لتوليد الطاقة تبلغ ٦٩,٦ ميجاوات. كما أن لديها مصادر طاقة محلية والتي هي في الأساس محطات طاقة مائية وتفكر في مصادر الطاقة المستدامة الأخرى.

تمتلك إسواتيني موارد معدنية تشمل الذهب والماس والفحم وخام الحديد وحجر المحاجر.

يشجع إسواتيني الاستثمار الأجنبي في جميع قطاعات الأعمال تقريبًا ويقدم ضريبة شركات مخفضة بنسبة ١٠٪ لمدة ١٠ سنوات لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي في التصنيع والتعدين والخدمات الدولية والسياحة. يجوز أيضًا منح الشركة المؤهلة لهذا الامتياز إعفاء من استقطاع الضرائب على أرباح الأسهم خلال نفس الفترة الضريبية البالغة ١٠ سنوات.

معدل التضخم

يبلغ معدل التضخم في إيسواتيني حاليًا ٤,١٢٪.

أشكال الأعمال

- شركة ذات مسؤولية محدودة خاصة أو عامة.
- شركات مغلقة.
- شركة خارجية (فرع من شركة أجنبية).
- شراكة.
- صندوق ائتمان.
- تاجر بمفرده.

تأسيس شركة

يجب أن تكون جميع أنواع الكيانات المؤسسية المذكورة أعلاه مسجلة لدى مسجل الشركات في مباباني. قبل بدء العمليات، يجب الحصول على رخصة تجارية من وزارة التجارة.

سيتعين على الشركة بعد ذلك التسجيل للضرائب لدى هيئة الإيرادات في إسواتيني، والامتثال للمتطلبات القانونية الأخرى مثل التسجيل في التأمين وصندوق الادخار الوطني.

ضوابط الصرف

إسواتيني هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المنطقة النقدية المشتركة وهناك تدفق غير مقيد للأموال بين إسواتيني وليسوتو وناميبيا وجمهورية جنوب أفريقيا، وتشكل الدول الأربع منطقة تحكم صرف واحدة، لكن كلٍ منها يدير مراقبة الصرف داخل حدوده لعمليات النقل مع بقية العالم.

يتم تنظيم مراقبة الصرف في إسواتيني من قبل إدارة داخل البنك المركزي تعمل بالتعاون مع ما يسمى ب "الوكلاء المعتمدين" وهم في الأساس بنوك تجارية.

ويجوز للمقيمين الدائمين والمقيمين المؤقتين في إسواتيني وغير المقيمين في المنطقة النقدية المشتركة فتح حسابات بالعملة الأجنبية

مع تاجر معتمد في إسواتيني وفقًا للحساب الذي يتم تمويله بعملة أجنبية صادرة من مصادر خارج المنطقة النقدية المشتركة وإلى أي تراكم للعملات الأجنبية الاحتفاظ بها في الحساب لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ إيداع هذا الاستحقاق لأول مرة في حساب العملة الأجنبية.
في نهاية فترة ٩٠ يوم، يجب عرض أي استخدام للعملة الأجنبية على الفور للبيع إلى تاجر معتمد وتحويله إلى العملة المحلية.

تحصيل الضرائب

تُفرض الضريبة على الدخل من المصادر الفعلية والمعتبرة في إسواتيني. معدل الضريبة على الشركات هو ٣٠٪. الضريبة المقتطعةهي ١٥٪ من توزيعات الأرباح للمساهمين غير المقيمين. ضريبة القيمة المضافة ١٥٪. ولا توجد ضريبة على أرباح رأس المال أو ضريبة على أرباح الأسهم أو التوزيعات المدفوعة للمقيمين.

البيئة التنظيمية

هناك العديد من الهيئات التنظيمية مثل وكالة تنظيم الخدمات المالية (التي تنظم مقدمي الخدمات المالية)، ووكالة تنظيم المشتريات العامة إسواتيني (التي تنظم المشتريات والمناقصات) ولجنة المنافسة إسواتيني (التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في التعامل مع عمليات الاندماج و الممارسات التجارية التقييدية والتجاوزات والممارسات المنافية للمنافسة).
هناك أيضًا هيئة اتصالات إسواتيني التي يتمثل دورها الأساسي في تنظيم جميع مزودي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الإلكترونية.

الصادرات والواردات

يتم تنظيم رسوم الاستيراد والتصدير من قبل كل من هيئة الإيرادات في سوازيلاند وقانون الجمارك والضرائب في سوازيلاند. ويعد المفوض العام لهيئة الإيرادات في سوازيلاند، المسؤول عن تحصيل الإيرادات في إسواتيني.
هناك تبادل فعلي للبضائع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، وهي جنوب أفريقيا وليسوتو وبوتسوانا وناميبيا وإسواتيني.
بالإضافة إلى ذلك، تعد إسواتيني طرفًا في العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية في أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة، وهناك العديد من حوافز التصدير المتاحة للمصدرين الحقيقيين.

الملكية الفكرية

يتم توفير الحماية بموجب القانون والدستور. هناك سجلات عامة للعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وأيضًا مكتب للملكية الفكرية يُعهد إليه مسؤولية توفير الحماية المناسبة والفعالة المضمونة وتسجيل العلامات التجارية وعلامات الخدمة. تحمي التشريعات أيضًا براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية وحقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة.

كما أن الدولة طرف في العديد من اتفاقيات واتفاقيات الملكية الفكرية بما في ذلك:

- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- معاهدة التعاون بشأن البراءات.
- بروتوكول بانجول لتسجيل العلامات.
- بروتوكول هراري بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.
- اتفاقية مدريد للتسجيل الدولي للعلامات.
- الاتفاق على الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

الخدمات المالية والتأمين

هناك العديد من مزودي الخدمات المالية في إسواتيني بما في ذلك جميع البنوك التجارية الكبرى في جمهورية جنوب أفريقيا مثل البنك الوطني الأول وبنك نيد (نيد بانك) والبنك الأساسي، و وجمعية سوازيلاند للبناء في وبنك التنمية والادخار في سوازيلاند (يشار إليه عادة باسم بنك سوازي).
إلى جانب البنوك التجارية، هناك جهات إقراض صغيرة وتعاونيات وشركات متنقلة تقدم خدمات مالية.
هناك أيضًا شركات تأمين مثل ليدوالا للتأمين، وكذلك مؤسسة سوازيلاند رويال للتأمين.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

هناك دوافع رئيسية للنمو في مجالات السياحة ومتنزهات الألعاب وتعدين الذهب والفحم والماس. هيئة تشجيع الاستثمار إسواتيني مكلفة بتشجيع الاستثمارات في إسواتيني. إسواتيني عضو في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والأمم المتحدة، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي.

الطرق والمواصلات

تتمتع إسواتيني بنظام جيد للنقل البري والسكك الحديدية. وتعتبر مابوتو في موزمبيق أقرب ميناء. تتعامل شركة سكك حديد إسواتيني بشكل خاص مع تحسين خطوط السكك الحديدية. ويوجد في البلاد مطاران يخدمان الخطوط الجوية التجارية والخاصة.

النظام القانوني

إسواتيني لديها نظام قانوني مزدوج. من ناحية أخرى، هناك قانون وعادات سوازيلية يتم تنظيمها وتحكمها بشكل كبير من خلال المحاكم والهيئات القضائية في سوازيلاند. من ناحية أخرى، يتم تطبيق القانون العام الروماني الهولندي في المحاكم المدنية في إسواتيني مثل محكمة الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف العليا. الدستور هو القانون الأعلى في البلاد، ويكرس وثيقة الحقوق ويضمن استقلال المهنة القانونية.
هناك هيئات إدارية مختلفة تخضع قراراتها للمراجعة من قبل المحكمة العليا في إسواتيني. عند التعامل مع المسائل ذات الطبيعة الدستورية، يتمتع ثلاثة قضاة في المحكمة العليا بسلطة الفصل في القضايا الدستورية.
لدى إسواتيني أيضًا آليات بديلة أخرى لتسوية المنازعات مثل التحكيم الذي ينظمه قانون التحكيم لعام ١٩٠٤.
هناك أيضا لجنة المراجعة المستقلة تحت رعاية وكالة تنظيم المشتريات إسواتيني. في الآونة الأخيرة، كان مكتب محقق الشكاوى نشطًا جدًا في هيئة تنظيم الخدمات المالية.

علاقات العمل

هناك العديد من القوانين التي تنظم علاقات العمل وظروف العمل والصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى حماية الأجور.
وتشمل هذه قانون العلاقات الصناعية لعام ٢٠٠٠، وقانون العمل لعام ١٩٨٠، وقانون الأجور لعام ١٩٦٤، وقانون الصحة والسلامة المهنية لعام ٢٠١١، وقانون تعويض العمال لعام ١٩٨٣.
وهناك أيضًا محاكم العمل مثل التوفيق وساطة لجنة التحكيم والمحكمة الصناعية.

إثيوبيا

مكتب جتس للمحاماة

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: : www.getslaw.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية - الأمهرية
نقطة التواصل: تواضروس مهرت - جبريملاك جبريجيرجس
هاتف: +٢٥١١١٨٥٤٦٠٦٤ ، +٢٥١٩١١٥١٤٩٣٨ ، +٢٥١٩١١٦٠١٠٧٩
البريد ص ب ٢١٠٤٧ أديس آبابا
العنوان: مبنى فدستا - الدور ٢ جناح رقم ٢٠١، طريق أفريقيا (بول)، أديس أبابا
بريد إلكتروني: tmeheret@yahoo.com , tewodros@getslaw.com , gebreamlak@gmail.com , gebreamlak@getslaw.com

معلومات عن البلد

تغطي إثيوبيا مساحة إجمالية قدرها ١,١٤ مليون كيلومتر مربع. وتمتلك ٧٤,٣ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة منها ١٨ مليون فقط تستخدم حاليًا. يقدر عدد السكان بـ ١٠٢ مليون (٢٠١٦)
هناك تسع حكومات ولايات إقليمية ذاتية الحكم وإدارتان للمدينة. وتعتبر إدارات المدينة مسؤولة أمام
الحكومة الفيدرالية. وهناك موسمان رئيسيان في إثيوبيا: الجاف والرطب.
يبدأ موسم الجفاف في أكتوبر ويستمر حتى مايو ويستمر موسم الأمطار من يونيو إلى سبتمبر، مع ارتفاعات تتراوح من ١٤٨ مترًا تحت مستوى سطح البحر إلى ٤٦٢٠ مترًا فوق مستوى سطح البحر، يوجد في البلاد ١٨ منطقة رئيسية و ٤٩ منطقة زراعية بيئية فرعية، لكل منها إمكاناتها الزراعية والبيولوجية الخاصة بها.

النظام السياسي

لدى إثيوبيا هيكل حكومي اتحادي مع نظام متعدد الأحزاب، ورأس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء.

المؤشرات الاقتصادية

- الناتج المحلي الإجمالي: ٧٣ مليار دولار أمريكي (٢٠١٦) مع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٠,٣٪ (٢٠١٤).
- معدلات الفائدة: الحد الأدنى لسعر الودائع المصرفية ٥٪، وسعر الإقراض المصرفي ١٤٪، وعائد السندات ٥,٥٪، وعائد أذون الخزانة أقل من ٢٪.
- سعر الصرف السائد: لا يوجد سعر صرف عملة ثابت.
- يتم استخدام نظام عائم في إثيوبيا.
- معدل التضخم: ٧,٤٪ (٢٠١٤).
- احتياطي النقد الأجنبي: ٣,٧٨٥ مليار دولار أمريكي (٢٠١٤).
- الميزانية: ١١ مليار دولار أمريكي للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

مناخ الاستثمار

أحرزت إثيوبيا تقدمًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٩٢، نتيجة لتنفيذ سياسات واستراتيجيات مواتية كان لها دور فعال في تحسين الاقتصاد الوطني.
تقر الحكومة بالأدوار الحيوية التي يمكن أن يلعبها القطاع الخاص في الاقتصاد، وقد قامت بمراجعة قوانين الاستثمار على مدى خمس مرات على مدار العشرين عامًا الماضية من أجل جعلها أكثر جاذبية وشفافية وتنافسية.
ولا تزال إثيوبيا سوقًا غير مستغل وغير مستخدم للمستثمرين.
المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر هي الصين والهند والسودان وألمانيا وإيطاليا وتركيا والمملكة العربية السعودية واليمن والمملكة المتحدة وإسرائيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.
بعض الأسباب الرئيسية التي تجعل المستثمرين الأجانب يختارون إثيوبيا كمقصد لهم هي الاقتصاد المزدهر، وتطوير البنية التحتية، وفرص الاستثمار الجيدة والحوافز، والاستقرار السياسي، و انخفاض الفساد، والعمالة الوفيرة غير المكلفة، والمناخ والموقع الجغرافي و الطلب المحلي المتزايد بسرعة على المنتجات والخدمات.

قامت الحكومة بفتح إثيوبيا أمام المستثمرين الأجانب وتقديم حوافز استثمارية جاذبة في قطاعات الاستثمار المختلفة. وبرغم أن جميع الفرص ليست مفتوحة للمستثمرين الأجانب، إلا أن الحكومة قد أدرجت بشكل شامل مجالات الاستثمار المسموح بها للمستثمرين الأجانب وتلك المخصصة حصريًا للمستثمرين المحليين.
وتختلف الحوافز حسب نوع ومكان الاستثمار.
كما أدخلت الحكومة مناطق تنمية صناعية يمكن أن ينشئها القطاع الخاص أو الحكومة أو بالاشتراك بين الحكومة والقطاع الخاص. وتقدم مناطق ومتنزهات التنمية الصناعية مجموعات حوافز أفضل وخدمات الشباك الواحد.

بعض المنظمات الحكومية التي تسهل التجارة والاستثمار في إثيوبيا هي هيئة الاستثمار الإثيوبية، مجلس الاستثمار الذي يرأسه رئيس الوزراء، وبورصة السلع الإثيوبية، ووزارة الإيرادات، ولجنة الجمارك، ووزارة التجارة والصناعة، والبنك الوطني الإثيوبي، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والبنك التجاري الإثيوبي.
تهدف خطة النمو والتحول الثانية التي يتم تنفيذها إلى جعل إثيوبيا واحدة من البلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٢٥. على مدى السنوات القليلة الماضية ، أظهرت إثيوبيا نموًا هائلاً في اقتصادها.
تظهر إحصاءات النمو الاقتصادي، أن اقتصاد إثيوبيا ينمو بمعدل ١٠٪، وإضافة لذلك، فإن الآفاق إيجابية للغاية، حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في يناير ٢٠١٨ إلى أن اقتصاد إثيوبيا سينمو بمعدل ٨٪ على المدى المتوسط، ويشير التقرير كذلك إلى أن إثيوبيا من بين أسرع خمس دول نموًا في العالم.

تتمتع إثيوبيا بسبل مفضلة للوصول إلى بعض الأسواق الأكثر ربحًا في العالم مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، نتيجة لقانون النمو والفرص في أفريقيا ومبادرات كل شيء عدا الأسلحة التي تسمح للمنتجات الإثيوبية بالحصول على إعفاء من الرسوم الجمركية و

حصة خالية من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي. كما تقدم الخصخصة فرصة جيدة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في الزراعة والتصنيع وقطاع الفنادق والسياحة.

المستثمر الذي يرغب في الحصول على شركات مملوكة للدولة مدعو للمشاركة في عملية العطاءات التنافسية. وقد أنشأت الحكومة - لتسهيل عملية الخصخصة - هيئة حكومية مستقلة تسمى وكالة المؤسسة العامة القابضة.

ومؤخراً أشار الحزب الحاكم إلى توسيع قادم للخصخصة ونطاقها وفتح قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشحن والخطوط الجوية للقطاع الخاص، ويتم الآن فتح بعض أكبر الشركات في البلاد مثل إيثيو تيليكوم وهي المزود الوحيد لخدمات الاتصالات والإنترنت، والخطوط الجوية الإثيوبية (وهي أنجح شركة طيران في أفريقيا) وخطوط الشحن الإثيوبية للاستثمار الخاص.

كما يمكن للمستثمر الأجنبي الذي استثمر رأس المال الأجنبي في إثيوبيا أو المستثمر الأجنبي الذي أعاد استثمار الأرباح المتأتية من استثماره الأجنبي في إثيوبيا، تحويل ما يلي بعملة قابلة للتحويل: الأرباح وأرباح الأسهم ومدفوعات رأس المال والفوائد على القروض الخارجية كما تمت الموافقة عليها من قبل البنك الوطني الإثيوبي، والمدفوعات المتعلقة باتفاقيات نقل التكنولوجيا، اتفاقيات التعاون و/أو عائدات بيع أو تصفية مشروع.

يجب أن يدرك المستثمرون الأجانب - عند التفكير في ممارسة الأعمال التجارية في إثيوبيا - أنهم قد يواجهون نقصًا في العملة الأجنبية لاستيراد المواد الخام أو إعادة الأرباح إلى الوطن، لكن عادة ما يكون هذا النقص مؤقتًا وتقدم الحكومة حوافز للمصنعين والتجار لتصدير منتجاتهم لتوليد العملات الأجنبية، بهدف تثبيت احتياطيات العملة الأجنبية في إثيوبيا.

أكبر الشركات

الشركات المحلية: إيثيو تيليكوم، وشركة الكهرباء الاثيوبية وشركة هندسة المعادن، والبنك التجاري الإثيوبي، ومجموعة ميدروك، ومجموعة الخطوط الجوية الإثيوبية، وخطوط الشحن الاثيوبية.

الشركات متعددة الجنسيات: شركة PVH ، وإيثيو تيليكوم، وشركة الكهرباء الاثيوبية وتوتال البحر الأحمر، وشركة نفط ليبيا المحدودة، وهاينكن، ودياجيو، ودانجوتي، واتش اند ام، وشركة تشييد الاتصالات الصينية.

أشكال الأعمال

ينص القانون الإثيوبي على الأشكال التالية من الأعمال:

الملكية الفردية، والشراكة العامة، والشراكة العادية، والشراكة المحدودة، والمشروع المشترك، والشركة الخاصة المحدودة، والشركة المشتركة، والجمعيات التعاونية ومكاتب التمثيل التجاري وفروع منظمات الأعمال الأجنبية.

تشكيل شركة

هناك نوعان من الشركات بموجب القانون الإثيوبي: شركة خاصة محدودة وشركة مساهمة.

تتطلب الشركات الخاصة المحدودة شخصين كحد أدنى، وخمسين شخصًا كحد أقصى، ورأس مال مدفوع بالكامل قدره ١٥٠٠٠ بير (العملة الإثيوبية) لتأسيسها.

أما لتأسيس شركات مساهمة ، فالحد الأدنى لعدد الأشخاص المطلوب هو خمسة، بينما يجب أن يكون لهذا الكيان مجلس إدارة يتألف من ثلاثة إلى اثني عشر مساهمًا.

تحدد وزارة المناجم رأس مال الشركات العاملة في عمليات التعدين والبترول بناءً على المشروع والعمليات المزمع تنفيذها.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للاستثمار الأجنبي هو ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي للمستثمر الذي يستثمر بمفرده و ١٥٠٠٠٠ دولار أمريكي للمستثمر الأجنبي الذي يستثمر بالاشتراك مع مستثمر محلي.

وبالمثل، فإن الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من مستثمر أجنبي يستثمر في الأعمال المعمارية أو الهندسية أو خدمات الاستشارات الفنية ذات الصلة والاختبار والتحليل الفني أو في أعمال النشر هو ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي إذا تم الاستثمار بالكامل بمفرده أو ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي إذا كان الاستثمار بالاشتراك مع مستثمر محلي.

ضوابط الصرف

يتم التحكم في الصرف الأجنبي من قبل البنك الوطني الإثيوبي، ويمكن فقط للبنوك والتجار المعتمدين بالعملة الأجنبية أو أولئك الذين حصلوا على تصريح من البنك الوطني الإثيوبي الانخراط في معاملات الصرف الأجنبي.

تحصيل الضرائب

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب في إثيوبيا: الضرائب المباشرة، والضرائب غير المباشرة، ورسوم الدمغة.

تشمل الضرائب المباشرة ضريبة الدخل من العمل، وضريبة الدخل الشخصي، وضريبة أرباح الأعمال، وضريبة الدخل من تأجير المباني، والضريبة على ودائع دخل الفوائد، وضريبة دخل الأرباح، وضريبة الدخل من حقوق الملكية، وضريبة الدخل من ألعاب الحظ، ضريبة على المكاسب من نقل ملكية استثمارية معينة، ضريبة على الدخل من تأجير الممتلكات، ضريبة من تقديم الخدمات الفنية خارج إثيوبيا، ضريبة زراعية وضريبة استخدام الأراضي.

وتشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. يخضع كل شخص يحصل على دخل من أرباح الأسهم من شركة مساهمة أو سحب أرباح من شركة خاصة محدودة للضريبة بمعدل ١٠٪.

استيراد و تصدير

تدعم الحكومة الصادرات لأنها مصدر للعملة الصعبة للبلاد. وبدلاً من استيراد المنتجات، تشجع الحكومة استخدام المنتجات المحلية إما للاستهلاك أو كمواد خام لإنتاج السلع.

يحق للمستثمرين الأجانب العاملين في قطاع الأعمال الزراعية والتصنيع تصدير منتجاتهم الخاصة. تكاد تكون أعمال الاستيراد محجوزة بشكل حصري للمستثمرين المحليين.

السياسة النقدية

ينفذ بنك إثيوبيا الوطني السياسة النقدية للبلاد التي تهدف بشكل رئيسي إلى الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

البيئة القضائية

النظام القانوني الإثيوبي هو مزيج من القانون العام والقانون المدني. القانون الأعلى هو الدستور.

في إثيوبيا، الولاية والسلطة القضائية الفيدرالية منوطة بالمحاكم.. وتتمتع المحكمة الاتحادية العليا بأعلى سلطة قضائية ونهائية فيما يتعلق بالمسائل الفيدرالية وتتمتع المحاكم العليا للولايات بأعلى سلطة قضائية نهائية فيما يتعلق بشؤون الولاية، لكن تتمتع المحكمة الاتحادية العليا بصلاحية النقض على أي قرار محكمة نهائي يحتوي على خطأ قانوني أساسي.

الملكية الفكرية

إثيوبيا لديها قوانين مختلفة تحكم حقوق الملكية الفكرية.

تنقسم هذه القوانين إلى ثلاث فئات:

- العلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة.
- الاختراعات والاختراعات الصغيرة.
- قوانين التصميم الصناعي.

المنظمة المسؤولة عن تنظيم حقوق الملكية الفكرية هي المكتب الإثيوبي للملكية الفكرية.

الخدمات المالية / التأمين

يقتصر الانخراط في الأنشطة التجارية في القطاع المالي مثل البنوك والتأمين ومؤسسات التمويل الأصغر على المواطنين الإثيوبيين والمواطنين الأجانب من أصل إثيوبي فقط. ومع ذلك، يُسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار بشكل مشترك مع المستثمرين المحليين في تمويل وتأجير السلع الرأسمالية.

جميع هذه القطاعات المالية مرخصة ومنظمة من قبل بنك إثيوبيا الوطني. تنظم قوانين مختلفة القطاع المالي مثل إعلان الأعمال المصرفية رقم ٢٠٠٨/٥٩٢ وإعلان أعمال التأمين رقم ٢٠١٢/٧٤٦ وإعلان أعمال التمويل الأصغر رقم ٢٠٠٩/٦٢٦.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

صممت الحكومة خطط نمو مدتها خمس سنوات تُعرف باسم خطط النمو والتحول لتسهيل النمو الاقتصادي للبلاد وتحسين معيشة الشعب. ويتم حاليًا، تنفيذ خطة النمو والتحول الثانية، وقد حققت الحكومة - في خطة النمو والتحول الأولى - نتائج هائلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد.

تشارك الحكومة في تنفيذ خطط النمو والتحول بما في ذلك من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية مختارة عبر المؤسسات العامة إذا كان هناك نقص في الاهتمام والتمويل من قبل القطاع الخاص.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

أبرمت إثيوبيا عددًا من معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات تجنب الازدواج الضريبي مع دول مختلفة حول العالم. إثيوبيا مستفيدة من قانون النمو والفرص في أفريقيا ومبادرة كل شيء عدا الأسلحة التي تسمح للمنتجات الإثيوبية بالوصول إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بدون رسوم جمركية وبدون حصص.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

إثيوبيا عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومبادرة حوض النيل، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للمعايير، والاتحاد الدولي للاتصالات، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، و المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمات دولية أخرى.

البنية التحتية للطرق والنقل

قامت إثيوبيا في عام ٢٠١٥ بتوسيع شبكة طرقها إلى ١٢١١٧١ كم، وتقوم بتوسيعها إلى ٢٠٠٠٠٠ كم بنهاية خطة النمو والتحول الثانية في عام ٢٠٢٠.

معدل النمو السنوي للطرق هو ١٠٫٧٪. بدء تشغيل خط السكك الحديدية الذي يربط إثيوبيا بميناء جيبوتي.

يجري بناء السكك الحديدية التي تربط مختلف البلدات والمناطق في البلاد. بدأت في الآونة الأخيرة، خدمة النقل بالسكك الحديدية الخفيفة في العمل في أديس أبابا. و تعمل الحكومة أيضًا على تعزيز قدراتها في البحر و قطاعي النقل والنقل الجوي.

المياه

إثيوبيا لديها وفرة من الموارد المائية. تستخدم الحكومة موارد المياه على نطاق واسع لتطوير الري وتوليد سدود كبيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية.

الطاقة

المصدر الرئيسي للطاقة في إثيوبيا هو الطاقة الكهرومائية. كما تحاول الحكومة استغلال البترول والمعادن وتكنولوجيا الرياح كمصدر بديل للطاقة. في السنوات العشرين الماضية، أنشأت الحكومة تسعة مشروعات للطاقة باستخدام الطاقة المائية وتكنولوجيا الرياح.

يولد مشروع جيلجل جيب الثالث للطاقة الكهرومائية - الذي تم الانتهاء منه في عام ٢٠١٤ - حوالي ١٨٧٠ ميجاوات من الطاقة الكهرومائية. ومن المتوقع أن يولد سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي اكتمل حوالي ٧٠٪ منه، ٥٠٠٠ ميجاوات عندما يصبح جاهزًا للعمل بكامل طاقته.

تصدر إثيوبيا الكهرباء إلى الدول المجاورة مثل كينيا والسودان وجيبوتي.

الاتصالات

تقدم شركة ، إيثيو تيليكوم - مزود الاتصالات الوحيد، وهي مؤسسة مملوكة للدولة - مجموعة واسعة من خدمات الاتصالات، بما في ذلك خدمات الاتصالات الأساسية وغير الأساسية، وخدمات الاتصالات الدولية والوطنية باستخدام القمر الصناعي، والأنظمة الرقمية متعدد الوصول للموجات القصيرة، والمحطات ذات فتحات صغيرة جدًا، والتردد العال جدًا، والخطوط الطويلة عالي التردد للغاية، وأجهزة الراديو ذات التردد العالي.

التجارة والصناعة

قطاعات التصنيع الرئيسية في إثيوبيا هي المنسوجات والملابس، ومنتجات الأغذية والمشروبات، والدباغة والسلع الجلدية والزجاج والسيراميك، والمواد والمنتجات الكيماوية، والأدوية والمستحضرات الصيدلانية، والورق والمنتجات الورقية، والمنتجات البلاستيكية ومواد البناء.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتم تشجيع المستثمرين على المشاركة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التعدين

تنعم إثيوبيا بكمية كبيرة من الذهب والتنتالوم و البلاتين والنيكل والبوتاس ورماد الصودا. تمتلك إثيوبيا أيضًا الرخام والجرانيت والحجر الجيري والطين والجبس والأحجار الكريمة وخام الحديد والفحم والنحاس والسيليكا. تنظم وزارة المناجم أنشطة التعدين في إثيوبيا.

الزراعة

يعتمد اقتصاد إثيوبيا بشكل أساسي على الزراعة. تمتلك إثيوبيا ٧٤٫٣ مليون هكتار من الأراضي، أي ما يقرب من نصف المساحة الإجمالية للبلاد، وهي مناسبة للزراعة ولكن يتم استخدام ١٨ مليونًا منها فقط حاليًا.

إثيوبيا لديها التربة والمناخ اللازمين لإنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل الغذائية.

المحاصيل الرئيسية المزروعة هي الحبوب والبقول والبذور الزيتية، ومجموعة واسعة من الفواكه والخضروات وزهور الزينة من الصادرات سريعة النمو. وتعتبر القهوة والقطن والتبغ وقصب السكر والشاي والتوابل من المحاصيل النقدية التجارية الرئيسية المزروعة في البلاد. كما تمتلك الدولة أيضًا إمكانات كبيرة لإنتاج الجاتروفا والخروع على نطاق واسع.

تحتل إثيوبيا المرتبة الأولى في أفريقيا من حيث عدد الماشية. توجد فرص أيضًا في مجال الغابات التجارية، كما أن إنتاج وتصنيع الصمغ والبخور مفتوح أمام المستثمرين الأجانب.

علاقات العمل

أحد الأسباب التي تجعل المستثمرين يختارون الاستثمار في إثيوبيا هو قوة العمل الديناميكية والوفيرة والرخيصة. تتراوح القوى العاملة من عمال البناء المياومين إلى العمال المتعلمين رفيعي المستوى.

وقد اعتمدت البلاد - من أجل تنظيم علاقات العمل - قوانين مختلفة بما في ذلك القانون المدني لعام ١٩٦٠ وإعلان العمل رقم ٢٠١٩/١١٥٦.

غانا

بينتسلي إنشيل، لتسا، أنكوما

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.belonline.org
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: آيس أنكوما
هاتف: ٨٨٨ ٢٢٠٨ ٣٠ ٢٣٣+
العنوان: ٤ طريق موموتسي، ادابراكا، آكرا
بريد إلكتروني: bel@belonline.org , aaankomah@belonline.org

النظام السياسي

غانا لديها حكومة دستورية في ظل ديمقراطية متعددة الأحزاب.

المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الإجمالي: ٦٦,٩٨ مليار دولار أمريكي (٢٠١٩). نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو ٢٢١٢ دولارًا أمريكيًا (٢٠١٩).

معدل التضخم

بلغ معدل التضخم في أبريل ٢٠٢٠ ١٠,٦٪.

أشكال الأعمال

- الشركات غير المسجلة والملكية الفردية.
- الشراكات المدمجة.
- الشركات النظامية.
- شركة محدودة بالأسهم (تقتصر مسؤولية المساهمين على ديون الشركة عن أي مبالغ غير مدفوعة على أسهمهم).
- شركة تضامن (تقتصر مسؤولية المساهمين على ديون الشركة عن المبالغ التي يتعهدون بها أو يضمنونها على التوالي للمساهمة في أصول الشركة في حالة التصفية).
- شركات غير محدودة (لا يوجد حد لمسؤولية الأعضاء. الشركات القليلة غير المحدودة الموجودة في الغالب هي شركات محاماة ومنظمات مهنية أخرى قد تمنعها القواعد المهنية من العمل كشركات ذات مسؤولية محدودة).
- شركة خارجية (هيئات تأسست خارج غانا وتسعى للعمل في غانا تسجل كشركات خارجية إذا أسست مكان عمل في غانا). قد تكون الشركات إما عامة أو خاصة.

مناخ الاستثمار

يحمي الدستور الملكية الخاصة، ويحظر الاستحواذ الإجباري إلا بموجب الإجراءات القانونية الواجبة.

مطلوب موافقة البرلمان على المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية التي تكون الحكومة طرفًا فيها، كما تتطلب منح الموارد الطبيعية موافقة البرلمان.

يجوز - بموجب قانون مركز تشجيع الاستثمار الغاني لعام ٢٠١٣ (القانون رقم ٨٦٥) - لغير الغانيين الاستثمار والمشاركة في تشغيل المؤسسات في غانا.

في حالة وجود مشروع مشترك مع مواطن غاني، يجب على غير الغاني استثمار رأس مال أجنبي على الأقل قدره ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي نقدًا أو ما يعادله في السلع الرأسمالية ذات الصلة بالاستثمار، أو مزيج من الاثنين معًا، عن طريق المشاركة في رأس المال.

لا ينص قانون مركز ترويج الاستثمار الغاني على نسبة مئوية قصوى للملكية الغانية في مشروع مشترك، لكن يتطلب حد أدنى من ١٠ ٪ من المساهمة الغانية في مشروع مشترك..

عندما يكون المشروع مملوكًا بالكامل من قبل أجنبي، يجب أن يكون هناك استثمار برأس مال أجنبي لا يقل عن ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي نقدًا أو ما يعادله في السلع الرأسمالية ذات الصلة بالاستثمار، أو مزيج من الاثنين معًا، عن طريق المشاركة في رأس المال.

في حالة وجود مؤسسة تجارية تشارك فقط في شراء وبيع السلع المملوكة إما كليًا أو جزئيًا من قبل شخص غير غاني، يجب أن يكون هناك استثمار لرأس مال أجنبي لا يقل عن ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي نقدًا أو في السلع والخدمات ذات الصلة بالاستثمار عن طريق الطريق من المشاركة في رأس المال ويجب أن توظف المؤسسة بالإضافة إلى ذلك ما لا يقل عن ٢٠ غانيًا.

لا تنطبق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المذكورة أعلاه على استثمارات الحافظة أو المؤسسات المنشأة حصريًا لتجارة التصدير.

تشمل الحوافز الممنوحة بموجب قانون مركز ترويج الاستثمار الغاني ما يلي:

- حصة هجرة محدودة بمبلغ رأس المال المدفوع للشركة.
- التحويلات الشخصية للأجور من خلال البنوك المتعاملة المعتمدة.
- إمكانية تحويل الأرباح وتوزيعات الأرباح مجانًا.
- حوافز خاصة أخرى يمكن التفاوض بشأنها مع مركز ترويج الاستثمار الغاني للترويج لبعض الصناعات المحددة.

السياحة

تشرف هيئة السياحة الغانية على صناعة السياحة. ويتم تعريف مشروع السياحة ليشمل الفنادق أو أي شركة تعمل في صناعة الفنادق. هدف هيئة السياحة الغانية هو تعزيز التنمية المستدامة لصناعة السياحة على الصعيد الدولي وداخل البلاد.

يتطلب قانون السياحة لعام ٢٠١١ (القانون رقم ٨١٧) أن يتم تسجيل أي شخص يمارس السيطرة الكاملة على العمليات اليومية لمؤسسة سياحية كمدير لدى هيئة السياحة الغانية.

ومع ذلك، فإن هيئة السياحة الغانية لم تحدد بعد إجراءات تسجيل مدير الفندق. متطلبات هيئة السياحة الغانية الحالية هي أن مدير الفندق يجب أن يكون شخصًا طبيعيًا من ذوي الخبرة في إدارة الفنادق أو يجب أن يكون حاصلاً على مؤهل مناسب.

عندما يكون المدير كيانًا اعتباريًا، يجب عليه بالإضافة إلى ذلك توظيف

شخص طبيعي من ذوي الخبرة في إدارة الفنادق أو أحد المؤهلات ذات الصلة. ولن يتم تسجيل أي شخص من قبل هيئة السياحة الغانية كمدير للفندق إذا تم إعلان إفلاس الشخص أو إدانته بجريمة خطيرة.

تمنح هيئة السياحة الغانية التراخيص وتنظيم المؤسسات السياحية. كما تراقب أنشطة المرخص لهم. ولا يجوز - بموجب قانون السياحة - لأي شخص تشغيل مؤسسة سياحية ما لم يكن يحمل ترخيصًا ساريًا صادرًا عن هيئة السياحة الغانية فيما يتعلق بتلك المؤسسة السياحية. ومن يفشل في الحصول على الترخيص يعتبر مرتكبًا جريمة ويكون عرضة لغرامة لا تزيد عن ١٢٠٠ سيدي غاني و / أو السجن لمدة لا تزيد عن ٦ أشهر عند إدانته بإجراءات موجزة. الترخيص الصادر فيما يتعلق بمؤسسة سياحية صالح لمدة ١٢ شهرًا ويخضع للتجديد عند انتهاء الصلاحية.

يُطلب من حامل رخصة الإقامة السياحية الاحتفاظ بسجل في المبنى وإدخال اسم وعنوان كل ضيف يقيم هناك والتفاصيل الأخرى التي قد تحددها هيئة السياحة الغانية، ويجب الاحتفاظ بالسجل من قبل صاحب رخصة الإقامة السياحية لمدة ٥ سنوات على الأقل. يجب أيضًا تزويد كل ضيف ببطاقة تسجيل يجب على الضيف استكمالها وتقديمها من قبل المرخص له إلى هيئة السياحة الغانية كما هو مطلوب كتابةً.

تم إنشاء صندوق التنمية السياحية بموجب قانون السياحة. تشمل مصادر الصندوق، من بين مصادر أخرى، ضريبة بنسبة ١٪ يدفعها راعي المؤسسة السياحية.

الاستيراد والتصدير

قد تتمتع الشركات المرخصة بموجب قانون المناطق الحرة لعام ١٩٩٥ (قانون ٥٠٤) بمزايا معينة بموجب قانون المنطقة الحرة بما في ذلك:

- الإعفاء من الرسوم والضرائب على الواردات أو الصادرات من السلع.
- إعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات.
- معدل ضريبة ما بعد العطلة بنسبة ١٥٪.
- يُعفى الموظفون الأجانب تمامًا من دفع ضريبة الدخل في غانا على الدخل المكتسب في المنطقة الحرة بشرط وجود اتفاقية ازدواج ضريبي بين غانا والبلد الأصلي لذلك الموظف الأجنبي، وإذا كان الموظف مسؤولاً عن دفع ضريبة الدخل في بلده الوطن.
- يُعفى المساهمون من الضريبة المقتطعة على أرباح الأسهم الناشئة عن استثمار المنطقة الحرة.
- تحويل غير مشروط من خلال البنوك الوسيطة المعتمدة بعملة قابلة للتحويل بحرية وهي:

١. أرباح الأسهم أو صافي الأرباح المنسوبة إلى الاستثمار.
٢. المدفوعات المتعلقة بخدمة القرض في حالة الحصول على قرض أجنبي.
٣. الرسوم والتكاليف المتعلقة بأي اتفاقية نقل تقنية مسجلة بموجب القانون.
٤. تحويل العائدات (بعد خصم جميع الضرائب والالتزامات الأخرى) في حالة بيع أو تصفية المشروع أو أي فائدة تعود إلى الاستثمار.

تعتبر مبيعات السلع والخدمات من قبل مؤسسة محلية من منطقة الجمارك الوطنية إلى الشركات في المنطقة الحرة ومنطقة المصنع الواحد صادرات.

مرة أخرى، فإن المؤسسة المحلية مؤهلة للاستفادة من حوافز التصدير السائدة المتاحة لمصدر وطني ولا تتطلب رخصة تصدير لبيع أي سلع وخدمات للشركات في المنطقة الحرة أو منطقة المصنع الواحد.

قد يكون مشروع المنطقة الحرة في غانا مملوكًا للأجانب بنسبة ١٠٠٪، أو مملوكًا لغانيًا بنسبة ١٠٠٪ أو قد يشكل المستثمرون من بلدان مختلفة شركة أو مشروعًا مشتركًا. ويعد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للاستثمار الأجنبي بموجب قانون مركز تشجيع الاستثمار الغاني لا ينطبق على مؤسسات المنطقة الحرة. ومع ذلك، يجب على شركات المنطقة الحرة تلبية الحد الأدنى من متطلبات التصدير بنسبة ٧٠٪.

الرسوم الجمركية والرسوم المفروضة

اعتمدت غانا معدلات الرسوم الجمركية بموجب نظام التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو نظام تعريفة خماسي النطاقات اعتمدته سلطة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء خلال الدورة التاسعة والعشرون - القرار أ/ ديسمبر/٠٦/٠١/١٧، نظام التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. هيكل التعريفة خماسية النطاقات لنظام التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو كما يلي:

الفئة	الوصف	التعريفة
٠	سلع أساسية	٠٪
١	سلع أساسية، مواد خام، بضائع رأس مال	٥٪
٢	منتجات وسيطة	١٠٪
٣	بضائع المستهلكين	٢٠٪
٤	سلع محددة للتنمية الاقتصادية	٣٥٪

بموجب قانون الضريبة الانتقائية لعام ٢٠١٤ (القانون رقم ٨٧٨) بصيغته المعدلة بموجب قانون ضريبة الاستهلاك (المعدل) (رقم ٢) لعام ٢٠١٥، يجب على الشركة المصنعة للسلع القابلة للانتقال التسجيل لدى هيئة الإيرادات في غانا. تشمل السلع الخاضعة لضريبة المكوس مشروبات الشعير والمياه المعبأة في زجاجة أو أكياس والبيرة والنبيذ والمشروبات الروحية والتبغ والبلاستيك.

معدلات ضريبة المكوس المطبقة لإنتاج مشروبات الشعير هي كما يلي:

- عندما تكون كمية المواد المحلية المستخدمة في الإنتاج أقل من ٥٠٪ من إجمالي المواد الخام، يتم دفع ضريبة مكوس بنسبة ١٧,٥٪ من سعر تسليم المصنع.
- عندما تكون كمية المواد الخام المحلية المستخدمة بين ٥٠٪ و ٧٠٪، يتم دفع ضريبة انتقائية بنسبة ١٠٪ من سعر تسليم المصنع.
- عندما تكون كمية المواد الخام المحلية أعلى من ٧٠٪ من المواد المحلية المستخدمة، يتم دفع ضريبة مكوس بنسبة ٧,٥٪ من سعر التصنيع.

بموجب التعديل رقم ٢، تم إدراج بيرة عصير التفاح كمنتج قابل للاستخراج ومعدل ضريبة الاستهلاك المستحق دفعه هو ١٧,٥٪ من سعر تسليم المصنع.

يفرض ضريبة الدمغة (الدمغة) (قانون رقم ٨٧٣ عام ٢٠١٣) على المصنعين والمستوردين للبضائع الخاضعة لضريبة الدمغة، الحصول على طوابع ضريبة الدمغة من هيئة الإيرادات في غانا، ليتم وضعها على كل وحدة من المنتج، ويجب أن تحمل المنتجات الخاضعة لضريبة الدمغة على طابع ضريبة الدمغة من قبل الشركة المصنعة، قبل الشحن أو قبل الإستيراد عند نقطة الدخول في منشأة معتمدة.

يجب على الشركة المصنعة في غانا أن تلصق طابع ضريبة الدمغة قبل تسليم السلعة خارج المصنع، وتشمل تشمل السلع التي يجب لصق طوابع ضريبة الدمغة عليها السجائر ومنتجات التبغ الأخرى والمشروبات الكحولية والمشروبات الغازية غير الكحولية والمياه المعبأة في زجاجات.

يجوز للموظف المفوض - في وقت معقول - دخول مباني أي مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو موزع أو بائع تجزئة للبضائع الخاضعة لضريبة الدمغة، لأغراض التحقق من تطبيق لصق طابع ضريبة الدمغة على المنتجات المحددة، وحقيقية طوابع ضريبة الدمغة الملصقة وللتأكد من الامتثال لأحكام قانون ضريبة الدمغة.

ينص قانون ضريبة الدخل (المعدل) (رقم ٢) لعام ٢٠١٧ (القانون رقم ٩٥٦)

على تسريع الاستهلاك على مدى عامين، على لصق الآلات والمعدات المستوردة لتنفيذ طابع الضريبة بمعدل ٥٠٪ من القيمة الأولية للسنتين الأولى والثانية.

الصادرات التالية محظورة في غانا:

- العقاقير غير المشروعة.
- الأسلحة والمتفجرات والذخيرة، ما لم يتم الحصول على إذن.
- السكاكين والأسلحة الفتاكة.
- النقود المزيفة.
- المواد الإباحية.
- الحيوانات المريضة وجيف الحيوانات.
- النباتات والبذور، ما لم يتم الحصول على إذن.

المعادن والتعدين

يتم تنظيم التعدين في غانا من قبل لجنة المعادن ووزارة الأراضي والموارد الطبيعية. تخضع الصناعة لقانون المعادن والتعدين، ٢٠٠٦ (قانون ٧٠٣) ولوائحه، الذي ينص على ١٠٪ فائدة محمولة للحكومة في حقوق التعدين (الاستكشاف و التنقيب والتعدين).

لا يوجد ما يمنع الحكومة من المشاركة في عمليات التعدين بشرط أن يتم الاتفاق على ذلك بين الطرفين.

ويجوز منح صاحب الحق التعديني الذي يتضمن رخصة استطلاع، أو رخصة تنقيب أو عقد إيجار تعدين، أو رخصة استطلاع مقيد، أو رخصة تنقيب مقيد ، أو عقد إيجار مقيد للتعدين ، ما يلي:

- الإعفاء من دفع رسوم الاستيراد الجمركية فيما يتعلق بالمعدات والآلات والمعدات والملحقات المستوردة خصيصًا وحصريًا لعمليات التعدين.
- إعفاء الموظفين من دفع ضريبة الدخل على المساكن المفروشة في موقع المنجم.
- حصة الهجرة فيما يتعلق بالعدد المعتمد للأفراد الوافدين.
- حصة التحويلات الشخصية للموظفين الوافدين معفاة من الضرائب المفروضة بموجب قانون ينظم تحويل الأموال إلى خارج الدولة.

التعدين على نطاق صغير محجوز فقط للمواطنين الغانيين. وتعدين المعادن الصناعية محجوز أيضًا للمواطنين الغانيين. ومع ذلك، قد يُسمح للمواطن غير الغاني بتعدين المعادن الصناعية إذا كان الاستثمار المقترح هو ١٠ ملايين دولار أمريكي وما فوق.

يُلزم القانون المستثمرون في قطاع التعدين في البلد بما يلي:

- تأسيس شركة في غانا، قد تكون الشركة مملوكة بالكامل للأجانب.
- التقدم بطلب للحصول على تراخيص أو موافقات من وزارة الأراضي والموارد الطبيعية.
- التسجيل مع لجنة المعادن في غانا.

هناك لوائح محلية للمحتوى - من بين أمور أخرى - تحد من توظيف المغتربين في حصص معينة. تتطلب اللوائح أيضًا شراء إمدادات التعدين المتوفرة محليًا. لا يزال قطاع التعدين يواجه تحديات عمليات التعدين غير القانونية. تم رفع الحظر الذي فرضته الحكومة سابقًا على عمليات التعدين الصغيرة عمومًا بعد تطوير الحكومة لوثيقة سياسة للمساعدة في الحد من خطر جلامسي، وهو مصطلح محلي يعني تعدين الذهب على نطاق ضيق وغير قانوني في غانا.

تسمى وثيقة السياسة وثيقة التقييم المتكامل لمشروع التعدين متعدد القطاعات وتنفيذه، وتوفر - من بين أمور أخرى - معلومات أساسية عن أنشطة التعدين على نطاق صغير في غانا، وتحدد السياسة والإطار القانوني، والقضايا المتعلقة بالميزانية، والتدخلات الاجتماعية وأولويات التدريب لصناعة التعدين على نطاق صغير.

البترول

ينظم وزير الطاقة وهيئة البترول صناعة النفط في المنبع. تخضع الصناعة لقانون البترول (التنقيب والإنتاج) لعام ٢٠١٦ (القانون ٩١٩) ولوائحه.

بموجب قانون التنقيب عن البترول وإنتاجه، لا يجوز تنفيذ العمليات البترولية إلا بموجب اتفاقية بترولية أو ترخيص. ويتم تنفيذ عمليات التنقيب عن البترول وتطويره وإنتاجه بموجب اتفاقيات بترولية بينما يتم تنفيذ عمليات استكشاف البترول ونقله وتخزينه ومعالجته بموجب تراخيص.

يجب على المقاول الذي يسعى لإجراء عمليات بترولية في غانا تأسيس شركة محلية لهذا الغرض.

وبالمثل، يجب على الشركة الأجنبية التي تسعى إلى تقديم خدمات لصناعة البترول في غانا أن تشكل مشروعًا مشتركًا مع شركة غانية أصلية وتمنح الشركة الغانية الأصلية مشاركة بنسبة ١٠ ٪ على الأقل في المشروع المشترك. شركة النفط الوطنية الغانية هي شركة النفط الوطنية في غانا. في كل اتفاقية بترولية، يمنح قانون التنقيب عن البترول وإنتاجه شركة البترول الوطنية الغانية حصة مبدئية بنسبة ١٥٪ في التنقيب والتطوير. قد تحصل هيئة البترول الوطنية الغانية على فائدة إضافية في غضون فترة زمنية محددة بعد إجراء اكتشاف تجاري. الفائدة الإضافية هي فائدة مدفوعة فيما يتعلق بتكاليف التطوير والإنتاج. بصرف النظر عن مصلحة شركة غانا الوطنية للبترول، يجب أن تمتلك شركة غانية محلية ما لا يقل عن ٥ ٪ من حقوق الملكية بموجب اتفاقية البترول.

بالإضافة إلى حصة الدولة من الإنتاج، يحق للدولة الحصول على حقوق وضرائب ومكافآت ورسوم مساحة واستحقاق نفطي إضافي. يعتبر استحقاق النفط الإضافي بمثابة ضريبة أرباح غير متوقعة ويتم الحصول عليها من قبل الدولة حيث يحقق المقاول عائدًا معينًا من الإنتاج على النحو المحدد في اتفاقية البترول.

يُعفى المقاولون عادةً من دفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد على توريد واستيراد السلع والخدمات المستخدمة في العمليات البترولية.

تدار الإيرادات البترولية التي تحصل عليها الدولة بموجب قانون إدارة الإيرادات البترولية لعام ٢٠١١ (قانون ٨١٥)، وينص القانون - من بين أمور أخرى - على تخصيص وتوزيع واستخدام عائدات البترول، ويحظر رهن الموارد البترولية وأصول الصناديق المنشأة.

أجرت غانا أول جولة تراخيص بترولية للمناقصة التنافسية لعقود البترول في ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد دعت الحكومة مؤخرًا المقاولين لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى منح حوالي ١١ قطعة أرض معروضة في الحوض الشرقي، قبالة سواحل غانا. وتستهدف دعوة الحكومة الشركات ذات التقنيات المتطورة التي ستكون قادرة على استغلال الموارد البترولية وتطويرها على النحو الأمثل في المياه العميقة والعميقة للحوض الشرقي.

في قطاع التكرير، تنظم الهيئة الوطنية للبترول مجموعة الأنشطة بما في ذلك استيراد النفط الخام ومنتجات النفط الخام وتكريره وتوزيعه وتسويقه وبيعه. لا يجوز لأي شخص مزاولة الأعمال البترولية النهائية إلا بموجب ترخيص ممنوح من الهيئة الوطنية للبترول. يجوز منح ترخيص لمواطن أو شركة / شراكة غانية مسجلة أو فرد / شركة أجنبية في مشروع مشترك مسجل مع مواطن أو شركة غانية مسجلة. يُطلب من الأجانب تقديم دليل على مشاركة المواطنين الغانيين بنسبة ٥٠٪ على الأقل للتأهل للحصول على ترخيص للعمل في معظم الأنشطة البترولية النهائية المسموح بها.

النظام القانوني

تدير غانا نظامًا قانونيًا للقانون العام يستند إلى السابقة القضائية. يظل القانون العرفي مصدرًا مهمًا للقانون فيما يتعلق بالأرض والوراثة، والتشريع هو مصدر أحدث القوانين.

يتشكل هيكل المحاكم الغانية من:

- المحكمة العليا.
- محكمة الاستئناف.
- المحكمة العليا (المسار السريع، أقسام التجارة وحقوق الإنسان والعمل والأراضي والجرائم المالية).
- محاكم الدوائر.
- محاكم المقاطعات.

يمكن تنفيذ حكم تم الحصول عليه من بلد أجنبي في غانا ضد مقيم في غانا فقط في حالة وجود اتفاق للتنفيذ المتبادل للأحكام بين غانا والبلد الذي صدر فيه الحكم. في كل حالة أخرى، يتم تنفيذ الأحكام الأجنبية عن طريق إعادة المحاكمة / إعادة الاستماع، وقد يكون الحكم بمثابة دليل فقط على مسؤولية الطرف الآخر.

قرارات التحكيم قابلة للتنفيذ بموجب قانون تسوية المنازعات البديل إذا صدر الحكم في بلد طرف في اتفاقية نيويورك أو إذا كان هناك ترتيب متبادل بين غانا والبلد الذي صدر فيه الحكم.

تصاريح العمل

مطلوب تصريح عمل وتصريح إقامة للمواطن الأجنبي للانخراط في عمل مربح. يمكن الحصول على التصاريح من دائرة الهجرة في غانا. يتم تقديم المساعدة من قبل الهيئات التنظيمية ذات الصلة باستثمار معين.

تحصيل الضرائب

القانون الرئيسي الذي ينظم ضريبة الدخل في غانا هو قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٥ (قانون ٨٩٦) بصيغته المعدلة. هيئة الإيرادات في غانا هي هيئة تنظيم الضرائب الشاملة. وتضم الأقسام التالية:

- قسم الإيرادات الضريبية المحلية.
- قسم الجمارك.
- قسم خدمات الدعم.

تُدفع ضريبة الدخل في غانا على الدخل المتراكم في غانا أو المستمد منها. بالنسبة لغير المقيمين ، يتم فرض الضريبة على الدخل الذي له مصدر في غانا.

بالنسبة لغير المقيمين الذين لديهم منشآت دائمة، يتم فرض الضريبة على الدخل المرتبط بالمنشأة الدائمة. يعتبر غير المقيمين الذين كانوا في غانا لمدة ١٨٣ يومًا على الأقل في السنة، أشخاصًا مقيمين و يخضعون للضريبة بنفس طريقة الأفراد المقيمين. المعدل المطبق من ٥٪ - ٣٠٪.

الشركات المسجلة للعمل كمطورين / مؤسسات منطقة حرة لا تدفع ضرائب الشركات لأول ١٠ سنوات من التشغيل، وبعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي على الشركات لمدة ١٠ سنوات، يعد معدل ضريبة الشركات ١٥٪.

الدخل القابل للتحصيل لشركة (بخلاف الشركة التي تعمل بشكل أساسي في صناعة الفنادق والدخل من السلع والخدمات المقدمة إلى السوق المحلية من قبل مؤسسة المنطقة الحرة بعد فترة الامتياز الخاصة بها) لمدة عام من التقييم يتم فرض ضريبة عليه بنسبة ٢٥٪، ويتم فرض ضريبة على الدخل الخاضع للضريبة لشركات التعدين والبترول بنسبة ٣٥٪.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٧,٥٪ (والتي تشمل ضريبة التأمين الصحي الوطنية بنسبة ٢,٥٪ ورسوم الصندوق الاستئماني للتعليم في غانا بنسبة ٢,٥٪) على توريد السلع والخدمات في غانا واستيراد السلع وتوريد أي خدمة مستوردة بخلاف بعض السلع والخدمات المعفاة.

فيما يتعلق بما يلي، يتم فرض الضريبة المقتطعة على المدفوعات المقدمة لغير المقيمين والذين لديهم مصدر في غانا:

- توزيعات أرباح ٨٪
- الفوائد المدفوعة للأفراد ٨٪.
- في حالة وجود أي فائدة أخرى ٨٪.
- الإيجار (عقار سكني) ٨٪.
- الإيجار (العقارات غير السكنية) ١٥٪.
- مدفوعات واتاوات الموارد الطبيعية ١٥٪.
- السلع والأشغال والخدمات ٢٠٪.

رسوم الدمغة

بموجب قانون رسوم الدمغة، ٢٠٠٥ (القانون ٦٨٩) بصيغته المعدلة، لا يوجد صك خاضع لرسوم الدمغة قابل للتنفيذ أو مقبول في المحكمة كدليل إذا لم يتم ختم المستند. ويحدد القانون المعدلات المختلفة المطبقة على مسائل أو أدوات معينة. يجوز لأي شخص غير راضٍ عن التقييم الذي تم إجراؤه بموجب القانون تقديم اعتراض لدى المفوض العام لهيئة الإيرادات الغانية في غضون ٣٠ يومًا بعد استلام التقييم. يجب اتخاذ قرار بشأن الاعتراض خلال ٢١ يومًا من تاريخ الاستلام ويجوز للمفوض العام السماح بالاعتراض كليًا أو جزئيًا مع تعديل أو رفض الاعتراض.

ضوابط الصرف

غانا تعمل بنظام سعر الصرف العائم. ألغى قانون الصرف الأجنبي لعام ٢٠٠٦ (القانون رقم ٧٢٣) ضوابط الصرف على مستوى المعاملات. يتعين على البنوك إبلاغ المعاملات بالعملات الأجنبية إلى البنك المركزي. القانون الليبرالي والنظام المصرفي المتطور ومكتب فوركس المملوك للقطاع الخاص وكذلك تسمح منظمات تحويل الأموال بتحويل وتحويل العملات الأجنبية بسهولة داخل وخارج غانا.

يمكن للفرد تشغيل حساب بالعملة الأجنبية مع البنوك في غانا. وتعتبر الاستثمارات التي ينطبق عليها قانون مركز تشجيع الاستثمار الغاني، مضمونة بإمكانية التحويل غير المشروط للتحويلات الشخصية للأجور من خلال البنوك الموزعة المرخص لها وإمكانية تحويل الأرباح والأرباح مجانًا.

الأوراق المالية

تعد لجنة الأوراق المالية والبورصات هي الجهة المنظمة القانونية لصناعة الأوراق المالية في غانا، والتي تم إنشاؤها بموجب قانون صناعة الأوراق المالية لعام ٢٠١٦ (قانون ٩٢٩).

وتعتبر اللجنة - بموجب قانون صناعة الأوراق المالية - مكلفة بما يلي:

- تقديم المشورة للحكومة في جميع الأمور المتعلقة بصناعة الأوراق المالية.
- الحفاظ على المراقبة على الأنشطة في الأوراق المالية لضمان التعامل بشكل منظم وعادل ومنصف في الأوراق المالية.
- التسجيل أو الترخيص أو التصريح أو التنظيم وفقًا لقانون صناعة الأوراق المالية أو أي لوائح صادرة بموجبه، وأسواق الأوراق المالية، ومستشارو الاستثمار، و أنظمة الائتمان، والصناديق المشتركة، وتجار الأوراق المالية، ووكلاء الأوراق المالية المركزية، ووكلائهم، والرقابة والإشراف أنشطتهم بهدف الحفاظ على معايير السلوك المناسبة والممارسات المقبولة في أعمال الأوراق المالية.
- صياغة مبادئ لتوجيه الصناعة.
- مراقبة ملاءة حاملي التراخيص واتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح العملاء عندما تكون ملاءة أي صاحب ترخيص مشكوك فيه.
- حماية سلامة سوق الأوراق المالية من أي تجاوزات تنشأ عن ممارسة

التداول بناءً على معلومات داخلية.

- اتخاذ تدابير لتقليل أي تضارب في المصالح قد ينشأ للتجار، والإشراف عليه.
- مراجعة واعتماد وتنظيم عمليات الاستحواذ والاندماج والامتلاك وجميع أشكال مجموعات الأعمال وفقًا لأي قانون أو مدونة ممارسات تتطلب منها القيام بذلك.
- خلق المناخ اللازم للنمو المنظم ولتطور سوق رأس المال.
- أداء الوظائف المشار إليها في قانون الشركات لعام ٢٠١٩ (قانون ٩٩٢).
- مراجعة واعتماد جميع الدعوات الموجهة للجمهور للحصول على الأوراق المالية أو التصرف فيها.
- أداء الوظائف الأخرى المحددة بموجب قانون صناعة الأوراق المالية.

وتقوم هيئة الأوراق المالية والبورصات - كجزء من تفويضها التنظيمي - بترخيص وتنظيم جميع الوسطاء ومستشاري الاستثمار والأمناء والأوصياء وبورصات الأوراق المالية واللاعبين الآخرين في صناعة الأوراق المالية. وتحدد لوائح الهيئة أيضًا متطلبات الإفصاح للشركات المدرجة والشركات العامة غير المدرجة، التي تتولى توجيه الدعوات للجمهور لنشر البيانات المالية السنوية وربع السنوية.

اللاعب الرئيسي في أسواق رأس المال هو بورصة غانا، التي تأسست كشركة تضامن في يوليو ١٩٨٩. بدأ التداول بعد عام في ١٢ نوفمبر ١٩٩٠. يحكم مجلس من ٩ أعضاء بورصة غانا. تشمل معايير الإدراج في بورصة غانا كفاية رأس المال والربحية وتوزيع الأسهم وسنوات التواجد وكفاءة الإدارة.

يسمح نظام مراقبة الصرف الحالي في غانا لغير المقيمين بالاستثمار بحرية في أسواق رأس المال دون قيود. يضمن غير المقيمين أيضًا إمكانية التحويل المجانية لرؤوس أموالهم ودخلهم. ومع ذلك، لا يُسمح لغير المقيمين إلا بالاستثمار في أوراق حكومة غانا لمدة ٣ سنوات وما فوق.

الخدمات المصرفية

يعمل قانون البنوك والمؤسسات المتخصصة في تلقي الودائع لعام ٢٠١٦ (القانون ٩٣٠) على توحيد القوانين المتعلقة بأعمال تلقي الودائع وتنظيمها في غانا. وهي تنطبق على البنوك والمؤسسات المتخصصة في تلقي الودائع (والشركات المالية القابضة والشركات التابعة لها). ومع ذلك، لا ينطبق القانون على الصناديق الائتمانية والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى التي تخضع للترخيص والإشراف بموجب قانون المؤسسات المالية غير المصرفية لعام ٢٠٠٨ (القانون رقم ٧٧٤).

الملكية الفكرية

غانا طرف في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، ومعاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، والاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية من قبل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية لوكارنو بشأن وضع تصنيف دولي للرسوم والنماذج الصناعية، وبروتوكول هراري.

غانا أيضًا عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي أصدرت كلاً من معاهدة الأداء والتسجيلات الصوتية (وقعت غانا عليها)، ومعاهدة حقوق التأليف والنشر (وقعت غانا ولكنها لم تصدق عليها).

وقد أصدرت غانا خلال السنوات العشر الماضية ستة قوانين للملكية الفكرية هي:

١. قانون العلامات التجارية لعام ٢٠٠٤ (القانون ٦٦٤) بصيغته المعدلة.
٢. قانون البراءات لعام ٢٠٠٣ (القانون ٦٥٧).
٣. قانون الرسوم والنماذج الصناعية، ٢٠٠٣ (القانون ٦٦٠).
٤. قانون المخططات - التصاميم (طبوغرافيات) للدوائر المتكاملة، ٢٠٠٤ (القانون ٦٦٧).
٥. قانون المؤشرات الجغرافية، ٢٠٠٣ (القانون ٦٥٩).
٦. قانون حقوق النشر، ٢٠٠٥ (القانون ٦٩٠).

يعد تسجيل العلامة التجارية صالح لمدة ١٠ سنوات من تاريخ تقديم الطلب وقابل للتجديد لمدة أخرى. أما مدة البراءة ٢٠ سنة من تاريخ إيداع الطلب. ويتم دفع الرسوم السنوية مقدما، وفي حالة عدم دفع رسوم سنوية، يُعتبر الطلب قد تم سحبه أو تسقط براءة الاختراع.

ينص قانون حق النشر صراحةً على حماية حقوق النشر دون الحاجة إلى التسجيل. تمت زيادة مدة حماية حق النشر من خمسين عامًا إلى سبعين عامًا. تتم حماية حقوق المؤلف إذا كان فردًا طوال حياته وبعد ٧٠ عامًا من وفاته، في حين تتمتع الشركات العامة والكيانات الاعتبارية الأخرى أيضًا بالحماية لأعمالها المسجلة لمدة سبعين عامًا. تمتد حماية حقوق النشر إلى برامج الكمبيوتر.

تتبع غانا التصنيف الدولي لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية وفقًا لاتفاقية لوكارنو. ويسري تسجيل النموذج الصناعي لمدة ٥ سنوات من تاريخ إيداع الطلب ويمكن تجديده لفترتين متتاليتين من ٥ سنوات. لا توجد حماية إضافية للرسوم والنماذج الصناعية بعد مرور ١٠ سنوات.

تُمنح الحماية لتصميمات التخطيط إذا كان تصميم التخطيط أصليًا وإذا كان جهدًا فكريًا خاصًا به (ولم يكن مكانًا شائعًا بين مبتكري تصميمات التخطيط ومصنعي الدوائر المتكاملة في وقت إنشائه).

لا تتم حماية التصميم التخطيطي الذي يتكون من مجموعة من العناصر والترابطات الشائعة إلا إذا كانت المجموعة المأخوذة ككل أصلية. حماية التصميم التخطيطي صالحة لمدة ١٠ سنوات من تاريخ بدء الحماية.

تخضع المؤشرات الجغرافية في غانا لقانون المؤشرات الجغرافية الذي يوفر الحماية للمؤشرات الجغرافية المتجانسة للنبيذ أو المنتجات الأخرى. كما يسمح لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص، ممن يمارسون نشاطًا كمنتج في منطقة جغرافية وسلطة مختصة بتقديم طلب. الحماية للمؤشر الجغرافي متاحة بغض النظر عما إذا كان مسجلاً أم لا.

أدخلت غانا أيضًا السياسة والاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية لعام ٢٠١٦ التي تهدف إلى تعزيز إدارة نظام الملكية الفكرية في غانا، وتشجيع الابتكار والإبداع داخل النظام وتحديد الجوانب المختلفة للملكية الفكرية وتقديم استراتيجيات لتنفيذ نظام وظيفي و نظام حماية الملكية الفكرية الفعال.

ومن المتوقع أن يضمن ذلك استغلال حقوق الملكية الفكرية من أجل التنمية والنمو المتسارعين للصناعة والعلوم والتكنولوجيا والفنون الإبداعية في غانا.

تهدف السياسة إلى جعل حقوق الملكية الفكرية في غانا متماشية مع التزاماتها الدولية بموجب منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وأفضل الممارسات الدولية. تحدد السياسة أهداف السياسة الاستراتيجية التي يتعين متابعتها في السنوات الخمس المقبلة والتي تشمل تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية.

علاقات العمل

ينظم العلاقات بين صاحب العمل والموظف دستور عام ١٩٩٢ وقانون العمل لعام ٢٠٠٣ (قانون ٦٥١). أما مشاركة موظف بعد ستة أشهر، فتتطلب عقد عمل. يجوز إنهاء عقد العمل لأي من الأسباب التالية:

- بالاتفاق المتبادل بين صاحب العمل والموظف.
- على أساس اعتلال الصحة أو التحرش الجنسي.
- حيث تبين أن الموظف غير لائق لأسباب طبية.
- عدم القدرة على العمل على أساس ثبوت سوء السلوك، وعدم كفاءة العامل،

والمرض أو الحادث.

الأجر على أساس مبدأ العمل المتساوي مقابل أجر متساوٍ. الاستقطاعات القانونية هي الضمان الاجتماعي كما هو مطلوب بموجب قانون المعاشات الوطني لعام ٢٠٠٨ (قانون ٧٦٦) وضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل.

يلتزم العمال بالعمل ٤٠ ساعة أسبوعيًا ويحق لهم فترات راحة. للأمهات المرضعات الحق في ساعة واحدة كل يوم لإرضاع طفل لم يبلغ من العمر سنة واحدة. ويحظر أي شكل من أشكال عمل الأطفال أو العمل القسري. للموظفين الحق في الانضمام إلى النقابات. يجوز لأصحاب العمل والموظفين الدخول في اتفاقيات مفاوضة جماعية.
في حالة حدوث نزاعات، يجب أن تكون الخطوات الأولى هي الوساطة والتحكيم، ثم الإغلاق والاعتصام. كل إضراب منظم خارج القانون يعتبر غير قانوني.
أي ترتيب أو اندماج يؤدي إلى قطع العلاقة بين العامل وصاحب العمل أو انخفاض في وضع العامل، قبل الترتيب أو الدمج، يمنح العامل الحق في التعويض المعروف باسم أجر الفائض.

ملكية الأراضي والقوانين في غانا

هناك نوعان أساسيان من ملكية الأراضي في غانا: الأراضي العامة أو التابعة للدولة والأراضي الخاصة. الأراضي العامة أو التابعة للدولة هي الأراضي التي حصلت عليها الحكومة إجبارًا من خلال التشريعات المناسبة، وتمنحها إلى الرئيس وتحتفظ بها الدولة لشعب غانا بأكمله.
على النقيض من ذلك، يتم الاحتفاظ بالأراضي الخاصة كأمانة لمجتمع أو مجموعة بواسطة كرسي أو جلد كرمز للسلطة التقليدية، أو من قبل عائلة أو أفراد أو كيانات اعتبارية.
وتخضع إدارة الأراضي في غانا للقانون العرفي والممارسات والتشريعات التي تم سنها. لذلك، يوجد نظام موازٍ لحيازة الأراضي في غانا، وهو النظام العرفي والتشريعي.
يمتلك قطاع الأراضي العرفي ٨٠٪ - ٩٠٪ من جميع الأراضي غير المستغلة في غانا بنظم حيازة وإدارة متفاوتة. القانون العرفي ليس تطبيقًا عامًا في جميع أنحاء البلاد، فهو يختلف من مجتمع إلى آخر.

القيود المفروضة على انفصال الأرض

هناك قيود دستورية على ملكية الأراضي لغير مواطني غانا، حيث لا يحق لغير للمواطن الغاني أن التملك الحر في الأرض، ويمكنه فقط الاحتفاظ بملكية الإيجار لمدة لا تزيد عن ٥٠ عامًا في المرة الواحدة.
هناك أيضًا قيود دستورية على أراضي الأهالي، حيث لا يمكن إنشاء فائدة مكافأة لمصلحة التملك الحر في. مطلوب موافقة خطية أو موافقة من لجنة الأراضي الإقليمية للمنطقة التي تقع فيها الأرض لأي تصرف صالح في أراضي الأهالي من أجل التصديق على أن التصرف في الأرض أو تطويرها يتوافق مع خطة التنمية الموضوعة أو المعتمدة من قبل هيئة التخطيط للمنطقة المعنية.
بالإضافة إلى ذلك، هناك شرط لموافقة المجلس التقليدي الذي تقع فيه أراضي الأهالي وعادة ما يشير كبار السن الرئيسيون إلى موافقتهم على أي تصرف.
فيما يتعلق بأرض الأسرة، فإن الموافقة على التصرف في الأرض مطلوبة من قبل الأعضاء الأساسيين في الأسرة. فيما يتعلق بالأرض التي يمتلكها الأفراد أو الكيانات الاعتبارية، عادة ما تكون الموافقة على التخلص من الأرض مطلوبة من الأشخاص الذين لديهم مصلحة عليا وموافقة خطية من لجنة الأراضي الإقليمية في المنطقة التي تقع فيها الأرض مطلوبة لأي تصرف صالح من أراضي الدولة.
أقر البرلمان قانون الأراضي لعام ٢٠٢٠ (القانون ١٠٣٦) لتوحيد ومواءمة القوانين الحالية المتعلقة بالأراضي في وثيقة شاملة بهدف ضمان تنظيم الأراضي وإدارتها بشكل مستدام، وحيازة الأراضي بشكل فعال، وتوفير المسائل ذات الصلة.
ولهذه الغاي ، تلغي بعض القوانين القائمة بما في ذلك:

- قانون النقل لعام ١٩٧٣ (مرسوم مجلس التعويض الوطني رقم ١٧٥).
- قانون تسجيل الأراضي لعام ١٩٦٢ (القانون رقم ١٢٢).
- قانون تسجيل ملكية الأرض ، ١٩٨٦ (قانون مجلس الدفاع الوطني المؤقت ١٥٢).
- قانون إدارة الأراضي لعام ١٩٦٢ (القانون ١٢٣).
- قانون أراضي الولاية ، ١٩٦٢ (القانون ١٢٥).

تتضمن بعض الأحكام الجديدة التي تم إدخالها إنشاء أمانة للأراضي العرفية، والتي تفرض التزامًا على الأهالي أو العشائر أو العائلات لإنشاء أمانة للأراضي العرفية لإدارة أراضيهم، والنقل الإلكتروني الذي لا يمكن تنفيذه إلا من قبل الممارسين القانونيين المؤهلين الذين تم منحهم حق الوصول إلى نظام المعلومات من قبل لجنة الأراضي، والقيود المفروضة على الشخص الذي يطالب بالاستفادة من الأراضي العامة عن طريق الحق المكتسب أو حق التقادم أو الحيازة بدون وجه حق، وافتراض الملكية المشتركة بين الزوجين، وتجريم استخدام حراس الأراضي ومطالبة كل الأطراف باستنفاد جميع الإجراءات بموجب قانون تسوية المنازعات البديل، ٢٠١٠ (القانون ٧٩٨) قبل البدء في أي دعوى تتعلق بالأرض في منطقة التسجيل في المحكمة.

العقارات والإنشاءات

تجذب الأعمال العقارية السكنية والتجارية المزدهرة قدرًا كبيرًا من الاستثمار من المصادر المحلية والأجنبية. وتمتد العقارات التجارية إلى مباني المكاتب ومراكز التسوق والفنادق والمرافق الترفيهية، بينما تشمل العقارات السكنية مباني سكنية مرتفعة ومنخفضة الارتفاع بالإضافة إلى أنماط المنازل الريفية والمجمعات السكنية.
يتم الحصول على التمويل من البنوك، ويحصل المشتري المحتمل للعقارات السكنية على دعم تمويل الرهن العقاري من البنوك التجارية.
ينظم قانون الوكالة العقارية لعام ٢٠٢٠ (القانون ١٠٤٧) ممارسة العقارات والمعاملات التجارية في العقارات بما في ذلك بيع وشراء وتأجير وتأجير العقارات والأصول الثابتة ذات الصلة.
تم إنشاء مجلس الوكالة العقارية أيضًا بموجب قانون الوكالة العقارية لتسهيل وتنظيم ممارسة العقارات وتقديم خدمات الوكالات العقارية في غانا. المجلس مفوض أيضًا بتسجيل سماسرة العقارات والوكلاء ووضع معايير الأداء لممارسة العقارات في غانا.

البنية التحتية

لا تزال الحكومة هي المزود الرئيسي لطرق البنية التحتية والموانئ الجوية والبحرية والسكك الحديدية والمدارس والمستشفيات. وينظم قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ٢٠٢٠ (القانون ١٠٣٩) الترتيبات العامة الخاصة بين السلطات المتعاقدة الحكومية والأطراف الخاصة لتوفير البنية التحتية العامة أو الخدمات العامة التي يقدمها القطاع العام تقليديًا. و يهدف الطرف الخاص - بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص - إلى أداء جزء أو كل وظائف البنية التحتية أو تقديم الخدمات للحكومة وتحمل المخاطر المحددة على مدى فترة كبيرة.
تم إنشاء صندوق الاستثمار في البنية التحتية الغاني وتمويله، لتعبئة الموارد المالية وإدارتها وتنسيقها وتوفيرها للاستثمار في محفظة متنوعة

من مشروعات البنية التحتية في غانا من أجل التنمية الوطنية.

المشتريات الحكومية

ينطبق قانون المشتريات العامة، ٢٠٠٣ (القانون ٦٦٣) بصيغته المعدلة بموجب قانون المشتريات العامة (المعدل) لعام ٢٠١٦ (القانون ٩١٤) على شراء السلع والأشغال والخدمات، الممولة كليًا أو جزئيًا من الأموال العامة.

علاوة على ذلك، ينطبق قانون المشتريات العامة بشكل عام على الوزارات و الإدارات والوكالات الحكومية. يجب على أي وزارة أو إدارة أو وكالة حكومية تشتري سلعًا أو أعمالًا أو خدمات ممولة كليًا أو جزئيًا من الأموال العامة أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في قانون المشتريات العامة.

جمهورية غينيا القارية

تيام وشركاه

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.thiam-associes.com
اللغات المُتحدث بها: الانجليزية، الفرنسية، المندنكا والفولانية والسوسو
نقطة التواصل: بودين دياللو، و هادي تيام
هاتف: ١٩٧١ ١٩ ٦٦١ ٢٢٤+ / ٦٦٩٢ ٩٢ ٦٢٣ ٢٢٤+
العنوان: كيبي - غينيا المعدنية بجوار بلدية راتوما مستشفى غينيا الصينية، ص.ب. ٧٨١ كوناكري ، غينيا
بريد إلكتروني: babahady.thiam@thiam-associes.com / abodeen.diallo@thiam-associes.com

معلومات عن البلد

تغطي غينيا كوناكري، رسميًا جمهورية غينيا، مساحة تبلغ ٢٤٥٨٥٧ كيلومترًا مربعًا في غرب أفريقيا ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٢,٧٧١,٢٤٦ مليون نسمة (أرقام البنك الدولي لعام ٢٠١٩). هناك أربع مناطق طبيعية تتميز بخصائص بشرية وجغرافية ومناخية.

هذه المناطق هي:

- غينيا البحرية: التي تغطي حوالي ١٥ ٪ من البلاد ويسكنها بشكل أساسي خمس مجموعات عرقية (سوسو، وباجاس، ولاندوما، ونالوس، وميخي فوري). هى عبارة عن سهل ساحلي ضيق تحده مصبات الأنهار، وتضاريسه مسطحة. في موسم الرياح الموسمية، يتسم المناخ بهطول الأمطار الغزيرة.
- غينيا الوسطى التي تغطي حوالي ٢٦ ٪ من البلاد ويسكنها بشكل رئيسي مجموعات عرقية (بوله ودجالونكي وكونياغي). تضم المنطقة جبالًا مثل فوتا جالون وهضاب عالية، ويتسم المناخ بدرجات حرارة منخفضة وهطول أمطار غزيرة في موسم الأمطار.
- غينيا العليا وهي منطقة سافانا يسكنها بشكل رئيسي مالينكي. وهي تغطي حوالي ٣٩٪ من مساحة البلاد. غينيا العليا هي منطقة جافة وساخنة حيث ينقسم العام إلى موسم الجفاف من نوفمبر إلى أبريل وموسم الأمطار من مايو إلى أكتوبر.
- غابات غينيا وهي منطقة غابات وجبلية، تغطي حوالي ٢٠ ٪ من البلاد، يسكنها بشكل رئيسي كيسيس، وكونو، وجيرزي، ومانون، وتوماس، وتوماس مانيان، وكونيانكي.

النظام السياسي

كانت غينيا مستعمرة فرنسية سابقة، وقد مُنحت الاستقلال في ٢ أكتوبر ١٩٥٨ وكانت أول مستعمرة فرنسية في أفريقيا تُمنح الاستقلال. تظل لغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها هي الفرنك الغيني.

غينيا جمهورية ديمقراطية دستورية. يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة. الجمعية الوطنية الغينية المكونة من مجلس واحد هي الهيئة التشريعية للبلد ويتم انتخاب أعضائها مباشرة من قبل الشعب. الفرع القضائي بقيادة محكمة غينيا العليا، وهي أعلى محكمة استئناف نهائية.

أجريت الانتخابات في نوفمبر ٢٠١٠ وانتخب البروفيسور ألفا كوندي رئيسًا لغينيا. أعيد انتخابه في عام ٢٠١٥ لفترة ٥ سنوات جديدة. في عام ٢٠٢٠ أعيد انتخابه لولاية ثالثة بعد تغيير الحد الدستوري لفترتين.

المؤشرات الاقتصادية

وفقًا لآخر الأرقام التي قدمها صندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، ٢٠٢٠)، فإن الإحصاءات العامة عن اقتصاد غينيا هي كما يلي:

- الناتج المحلي الإجمالي: ١٤,٤ مليار دولار أمريكي (٢٠٢٠) مع نمو بنسبة ٢,٩٪ (٢٠٢٠).
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١,٠٣١ دولار أمريكي ((٢٠٢٠.
- معدل التضخم: ٨,٥٪ (٢٠٢٠).

مناخ الاستثمار

تتمتع غينيا بإمكانيات كبيرة للنمو خاصة في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والتعدين. ومع ذلك، فإن البنية التحتية الضعيفة في غينيا والفساد وعدم الاستقرار السياسي قد حدت من الاستثمار الأجنبي في الماضي. غينيا بلد منخفض الدخل وقدر نموها السنوي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٩٪. بلغ معدل التضخم ٨,٥٪ عام ٢٠٢٠.

غينيا عضو في منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا، والتي توفر مجموعة مشتركة من قوانين الأعمال المطبقة بشكل مباشر في البلدان الأعضاء فيها مثل الشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية والقانون التجاري العام والمصالح الأمنية والتحكيم.

يوفر قانون الاستثمار لعام ٢٠١٥ حوافز معينة بالإضافة إلى قوانين وطنية لقطاعات محددة (مثل التعدين والنفط والغاز).

تطبق غينيا ضوابط مختلفة على الصرف. وتعمل وكالة ترويج الاستثمار الخاص على تشجيع الاستثمار الخاص في الدولة وتعمل أيضًا كمركز شامل لتسجيل الأعمال.

ضوابط الصرف

قام البنك المركزي لجمهورية غينيا بتنفيذ العديد من اللوائح المتعلقة بضوابط الصرف. ويحدد محافظ البنك - بموجب تعليمات - اللوائح المتعلقة بالمخططات التالية:

نظام استيراد السلع والخدمات، نظام تصدير السلع والخدمات، نظام استيراد وتصدير وسائل الدفع، نظام المساعدة التقنية، حقوق الملكية للأفلام و المادة المسموعة والمرئية، ونظام التمويل الخارجي، ونظام الاستثمار المباشر في غينيا ونظام العمليات الحالية المتنوعة.

ينظم البنك المركزي لجمهورية غينيا أيضًا المعاملات الدولية الجارية، أي جميع المعاملات بين المقيم وغير المقيم الناتجة عن المعاملات في السلع والخدمات والدخل (الفوائد وأرباح الأسهم) والتحويلات الجارية (التبرعات والرواتب والمساهمات والأرباح المختلفة).

أشكال الأعمال

تتوفر الأشكال التالية من الأعمال التي تحكمها منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا القانون الموحد المتعلق بالشركات التجارية ومجموعات المصالح الاقتصادية:

- شركة تضامن.
- شركة توصية بسيطة.
- شركة مساهمة بسيطة - لا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب.
- شركة ذات مسؤولية محدودة - لا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب.
- شركة مساهمة - الحد الأدنى لرأس المال المسجل هو ١٤٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك غيني.

تأسيس شركة غينية:

مدة إجراءات التسجيل تعتمد على شكل الشركة، و يستغرق الأمر عمليًا، ٣ - ٥ أيام.

يستغرق الإجراء المتعلق بالشركة ذات المسؤولية المحدودة وقتًا أقل من وقت الشركة المساهمة البسيطة والشركة المساهمة، الأمر الذي يستغرق وقتًا أطول بسبب التدخل الإلزامي للموثق، ويمكن تلخيص إجراءات التسجيل على النحو التالي:

- صياغة عقد التأسيس.
- دفع رأس المال المسجل.
- السجل التجاري لدى وكالة تشجيع الاستثمار الخاص.
- بمجرد تسجيل الشركة، يمكنها تسجيل نفسها في الوكالة الغينية للنهوض بالعمالة ووكالة الضمان الاجتماعي.

تحصيل الضرائب

الضرائب الرئيسية هي:

- ضريبة دخل الشركات (٣٥٪ من صافي الربح).
- اشتراكات الضمان الاجتماعي (جهة العمل: ١٨٪، الموظف: ٥٪).
- ضريبة الرواتب (٦٪ من إجمالي الرواتب).
- ضريبة التلميذ (٣٪ من الراتب الإجمالي).
- ضريبة أرباح رأس المال (١٠٪).
- ضريبة القيمة المضافة (١٨٪).
- ضريبة الدخل (٤٪).

تُدفع ضريبة الدخل على إجمالي صافي إيرادات الأفراد من غينيا في السنة الضريبية، وتُدفع ضريبة الشركة بمعدلات تتراوح بين ٣٥٪ من أي أرباح وعائدات تحققها الشركات أو الكيانات القانونية الأخرى التي تمارس أنشطة تجارية في غينيا.

تعد أرباح بيع الأصول - التي يعاد استثمارها - ثابتة و لا تؤخذ في الاعتبار لأغراض ضريبة الشركة (للسنة التي حدثت فيها). يمكن دفع الضريبة على قسطين، كلاهما يساوي ثلث ضريبة الشركة للعام السابق. يتم دفع الأقساط في موعد أقصاه ١٥ يونيو و ١٥ سبتمبر من كل عام.

حلت ضريبة القيمة المضافة محل الضرائب السابقة على المبيعات الإجمالية والإنتاج والأعمال والخدمات. يتم دفعها على مبيعات السلع والخدمات من قبل جميع الأفراد والكيانات (بما في ذلك المجموعات والشركات المملوكة للدولة).

السياسة النقدية

يتم تنفيذ السياسة النقدية لغينيا من قبل البنك المركزي لجمهورية غينيا. يعد دعم النمو الاقتصادي المستدام لغينيا وخفض التضخم من الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية الغينية.

الاستيراد والتصدير

تمثل واردات السلع والخدمات ٤،١٥٢ مليار دولار أمريكي (٢٠١٨) من الاقتصاد وتتكون أساسًا من الآلات والنفط والغاز. وقد بلغت الصادرات ٤،٠٧٢ مليار دولار أمريكي (٢٠١٨) وتتكون بشكل أساسي من مواد التعدين الخام (٨٩٪).

يجب أن يتم توطين واردات البضائع من أي دولة مما تساوي أو تزيد (تكلفتها والتأمين وقيمة الشحن فيها) عن الحد الأدنى للمبلغ المحدد من قبل السلطات المختصة لدى أحد البنوك المحلية.

ويجب توطين جميع صادرات المواد الثمينة (الذهب والماس والأحجار الكريمة الأخرى) لدى أحد البنوك التجارية أو البنك المركزي، حسب اختيار المصدر.

يجب على هذا الأخير إكمال شهادة المصدر والتعهد بإعادة عائدات البيع إلى الوطن، وفقًا للوائح المعمول بها، ويجب أيضًا توطين الصادرات من السلع غير المواد الثمينة، مهما كانت وجهتها، لدى أحد البنوك المحلية بمجرد أن تكون القيمة المجانية على ظهر السفينة مساوية أو أعلى من الحد الأدنى للمبلغ الذي تحدده السلطات المختصة، مهما كانت طريقة تمويلها.

لا يمكن منح الإعفاء من الخصم المباشر إلا من قبل البنك المركزي.

النظام القانوني والقضائي

يقوم النظام القانوني في غينيا على كلٍ من القانون المدني الفرنسي والقانون العرفي، ويحكم القانون رقم AN/٠١٩/٢٠١٥/L بشأن التنظيم القضائي لجمهورية غينيا النظام القضائي الغيني. وهي منظمة في فرعين: المحاكم العادية والمحاكم الخاصة.

تتألف المحاكم العادية من عشر محاكم ابتدائية، ومحكمتي استئناف (في كانكان وكوناكري)، وستة وعشرون قاضي صلح (حيث يوجد نظام تقليدي لتسوية المنازعات على مستوى القرية والحي، والتي سيتم تحويلها إلى درجة محاكم أولى) والمحكمة العليا.

تتألف المحاكم الخاصة من ديوان المحاسبة، والمحكمة التجارية، والمحكمة العسكرية (للتعامل مع القضايا الجنائية المتعلقة بالعسكريين)، ومحاكم الأحداث (واحدة لكل محكمة تحقيق صلاحيات باستثناء منطقة كوناكري الخاصة، والتي لديها واحدة فقط لمحاكم سلطات التحقيق الثلاث في المنطقة) ومحاكم العمل ومحكمة أمن الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، توجد محكمة عدل عليا مسؤولة عن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء بتهمة ارتكاب جرائم أثناء ممارسة مهامهم.

ينص القانون الجنائي على افتراض البراءة، والمساواة بين المواطنين أمام القانون، والحق في التمثيل القانوني عن طريق محامي والحق في استئناف الحكم القضائي.

الملكية الفكرية

غينيا عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، وهي معاهدة تتعلق بالملكية الفكرية موقعة من ١٧ دولة أفريقية لحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية والملكية الفكرية الأخرى عن طريق تسجيل واحد في سجل مركزي في ياوندي، الكاميرون.

الخدمات المالية / التأمين

يتزايد باستمرار عدد المؤسسات المالية في سوق جمهورية غينيا، حيث يتواجد في غينيا - وفقًا لتقرير البنك الدولي حول الشمول المالي في غينيا في عام ٢٠١٨ - ١٦ مصرفاً و ٢٦ مؤسسة تمويل صغيرة (٢١ منها نشطة) و١١ شركة تأمين، وشركة تأجير واحدة، و ٣ مؤسسات مالية إلكترونية مرخصة.

يهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي في غينيا، ويشرف عليه البنك المركزي، الذي يعمل كوكيل لوزارة الخزانة لتنظيم العمليات المصرفية والائتمانية في غينيا وخارجها، ويدير احتياطيات النقد الأجنبي نيابة عن

الحكومة.
يختلف قطاع التأمين عن البلدان الأخرى في المنطقة الفرعية لأن الدولة ليست عضوًا في المؤتمر الأفريقي لأسواق التأمين وبالتالي فهي تخضع لقانون التأمين الغيني (القانون L / ٠٢٢/٩٥ / CTRN الصادر في ١٢ يونيو ١٩٩٥).

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية وعضوية المنظمات الدولية والإقليمية

وقعت جمهورية غينيا على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول أخرى في مختلف المجالات، مثل:
تم توقيع معاهدة الازدواج الضريبي بين غينيا وفرنسا في عام ١٩٩٩ ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤.
كما تم توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي لمنع التهرب الضريبي بين غينيا والمغرب في عام ٢٠١٤ وهي سارية المفعول.
اتفاقية منع التهرب المالي ومكافحة الغش بين الإمارات العربية المتحدة وغينيا الموقعة في عام ٢٠١١.
اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين تونس وغينيا الموقعة عام ١٩٩٣.
كما أن غينيا عضو في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمة الدولية للدول الفرانكوفونية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتحاد نهر مانو مع ليبيريا وسيراليون، ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، ومنظمة تنمية حوض نهر السنغال، وسلطة حوض النيجر، والنظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية.

البنية الأساسية

منذ عام ٢٠١٠، اتسم تطوير البنية التحتية في غينيا بسياسة تشجع على انسحاب الدولة من الأنشطة الإنتاجية والتجارية وتقديم الخدمات لصالح القطاع الخاص.

البنية التحتية للطرق

تعد البنية التحتية للطرق في غينيا غاية في التأخر، حيث أنه تبين من بين ٤٣٤٩٣ كم من شبكة الطرق التي تم جردها:

- تمثل الطرق الوطنية ١٦٪ (٧٬٦٢٥ كم).
- تمثل الطرق الاقليمية أو الطرق الثانوية ٣٦٪ (١٦٠٠٠ كم).
- تمثل الطرق المجتمعية أو الثالثة ٤٨٪ (١٩٠٠٠ كم).
- وتأتي نسبة الطرق الممهدة بالأسفلت فقط ٣٠٪.

وتعتبر الحالة العامة للطرق الوطنية غير مرضية للغاية، وهناك العديد من المشروعات التي تعتزم الحكومة إطلاقها بدعم من شركاء التنمية، حيث تحتوي خطة الطريق على ملف مؤلف من ٣٠ مشروع مرتفع الأولوية بميزانية تقدر بنحو ١,٥٠ مليار دولار أمريكي. ومن المشروعات الكبرى الجارية إعادة تأهيل طريق كوناكري - مامو - دابولا، والذي يبلغ طوله ٣٥٥ كم.

البنية التحتية العمرانية

تشمل البنية التحتية العمرانية قطاعات التخطيط العمراني والصرف الصحي وقطاعات الإسكان الفرعية. يعد الحصول على السكن تحديًا للغالبية العظمى من الغينيين. وتنشأ المشكلة من كلٍ من الجودة والكم، وهي مشكلة محسوسة بشكل خاص في المراكز الحضرية التي كانت في عام ٢٠١٢ موطناً لـ ٣,٢ مليون نسمة لـ ٤٧٠٢٧٠ أسرة.

والمشكلة أكثر خطورة في كوناكري حيث يوجد ٢٩٠ ألف أسر، حيث تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى ٤٢٠ ألف وحدة سكنية - بما في ذلك ١٥٠٠٠٠ في كوناكري - على مدى السنوات العشر القادمة إذا تم الحفاظ على معدلات نمو الأسرة السنوية بنسبة ٣٪ للبلد ككل و ٦,١٪ في كوناكري. وتقدر احتياجات الإسكان بنحو ١٤٢٠٠٠٠ على مدى السنوات العشر القادمة.

البنية التحتية للسكك الحديدية

هناك ٣ خطوط للسكك الحديدية بطول إجمالي يبلغ ٣٩٠ كم (كوناكري - فريا، كام - سار - سانجاردي، كوناكري - كنديا)، والتي تديرها شركات التعدين. وتمتلك الدولة أيضًا محورًا رائعًا أحادي المسار يربط كوناكري بكانكان، والذي يمتد لمسافة تزيد عن ٦٦٢ كيلومترًا وتوقف تشغيله في عام ١٩٩٥ بسبب قدم البنية التحتية وعربات السكك الحديدية، مع ذلك، وكجزء من إعادة تأهيل البنية التحتية للسكك الحديدية، فإن أحد المشروعات الرئيسية في المستقبل القريب هو إعادة تأهيل شبكة سكة حديد كوناكري – كانكان التي يبلغ طولها ٦٦٢ كم.

البنية التحتية البحرية

يعد هذا القطاع ضروريًا للغاية في غينيا ،نظرًا لأن ٩٠ ٪ من التجارة الخارجية تتم عن طريق البحر، حيث يركز ميناء كوناكري على الجزء الرئيسي من عبور البضائع، لكن يمكن أن تخفف مشروعات الموانئ المعدنية في نهاية المطاف من ازدحام الميناء (بما في ذلك ميناء كامسار الذي يعمل بالفعل) و من خلال التكريس للأنشطة غير المعدنية وعبور البضائع من البلدان غير الساحلية.

وقد تم التخطيط - من أجل تخفيف الازدحام في ميناء كوناكري المستقل - للمشروعات التالية: تنفيذ ميناء جاف عند مدخل المدينة (الذي سيتم ربطه بالسكك الحديدية)، وتوسيع محطة الحاويات، وتوسيع قناة الدخول (تسمح بالوصول إلى موقعي الميناء).

البنية التحتية للمطار

غينيا مخدومة بشكل جيد من خلال شبكة المطارات الخاصة بها.
يوجد مطار كوناكري الدولي (الذي يتم تجديده وتوسيعه حاليًا)، و٣ مطارات إقليمية في قلب الأقاليم ذات أقوى ديناميكيات ديموغرافية وإمكانات اقتصادية وهى كنكان ولابي ونزيريكوري فيهم طرق لاتريت ولكن بصيانة دورية، و ٧ مطارات ثانوية في بوكيه، وفارانا، وفريا، وكيسيدوجو، وماسينتا، وسامبايلو وسيجوري، بالإضافة إلى ٥ مطارات قامت ببنائها وتشغيلها شركات التعدين.
مع معدل نمو الحركة الجوية بنسبة ١٦,٨ ٪ في عام ٢٠١٥، تدرس السلطات إنشاء مطار دولي ثانٍ في مافرينيا، على بعد ٧٠ كيلومترًا من كوناكري وبالقرب من سيراليون ومواقع خدمة التعدين بما في ذلك موانئ المياه العميقة.

البنية التحتية للاتصالات

يعد قطاع الاتصالات منفتح تمامًا على المنافسة ويتم تنظيمه من قبل وكالة تنظيم البريد والاتصالات.
في عام ٢٠١٩، بلغ عدد الاشتراكات في الهاتف المحمول والإنترنت عبر الهاتف المحمول ١٢٫٩١٠ مليون و ٤,٨١٥ مليون على التوالي، بمعدل انتشار للهواتف المحمولة والإنترنت عبر الهاتف المحمول، بلغ ١٠٥,١٪ و ٣٩,٢٪، على التوالي.

يتميز سوق الاتصالات حاليا بوجود مشغلي الهاتف المحمول (سلكوم وام تي ان واورانج)، ومزودو خدمة الإنترنت (إي تي آي، مونا جروب، و سكاى فيجن وفي دي سي) ومشغل البنية التحتية (غينيا برودباند).
المشروعات المنجزة أو قيد التنفيذ هي كما يلي:

- إعادة تأهيل شركة الاتصالات الوطنية (شركة اتصالات غينيا) التي كانت - قبل وقت قصير من تعليق أنشطتها - تمتلك حصة في السوق تبلغ ١٦٪ (تم وضع المالك الوحيد لرخصة الهاتف الثابت، تحت الحراسة القضائية في عام ٢٠١٢ وتوقف عن تشغيل شبكته في عام ٢٠١٤).
- تحويل قوانين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى التشريعات الوطنية الغينية.

صدر قانون جديد للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ١٣ أغسطس ٢٠١٥. وترغب الدولة - على المدى الطويل - في ربط جميع خدماتها الإدارية، ولا سيما الخدمات العامة وشبه العامة ومؤسسات الدولة من خلال شبكة كوناكري الحضرية المبنية على البنية التحتية للألياف الضوئية.

التعدين والنفط والغاز

توجد في غينيا رواسب كبيرة من خام الحديد والذهب والماس والبوكسيت (٢٥٪ من احتياطيات البوكسيت المعروفة في العالم). يمثل قطاع التعدين ٨٩٪ من صادرات غينيا وهو ثاني أكبر صاحب عمل (بعد الخدمة العامة) ويعمل به أكثر من ١٠٠٠٠ موظف دائم وحوالي ٢٠٠٠٠٠ عامل مؤقت. يجري استكشاف احتياطيات النفط البحرية.

تخضع أنشطة التعدين لقانون التعدين الصادر في ٩ سبتمبر ٢٠١١ بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم L / ٠٥٣/٢٠١٣ / CNT المؤرخ ٨ أبريل ٢٠١٣. وقد نما القطاع في السنوات الأخيرة بسبب سياسة الحكومة في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تحسين الإطار القانوني والإداري والقضائي. بالإضافة إلى ذلك، لم يعد قانون الاستثمار يميز بين الأجانب والمواطنين ويسمح بإعادة الأرباح إلى الوطن.

الطاقة

تتمتع غينيا بإمكانيات كهرومائية مهمة من خلال ١١٦٥ مجرى مائيًا، بطاقة تقدر بـ ٦٠٠٠ ميجاوات للحصول على طاقة مضمونة تبلغ ١٩٣٠٠ جيجا وات ساعة / سنة. ولكن بالرغم من هذه الإمكانات، لا تزال الطاقة الإنتاجية للبلاد غير كافية لتغطية الاحتياجات الوطنية وتلبية أهداف النمو المتسارع.
في مايو ٢٠١٥، تم تشغيل محطة كاليتا للطاقة الكهرومائية بقدرة ٢٤٠ ميجاوات ومنذ ذلك الحين، تضاعف إجمالي إنتاج الطاقة المولدة. بدأت الحكومة - من خلال وزارة الطاقة والهيدروليكا - عملية اعتماد إطار قانوني ومؤسسي جديد لإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. شركة كهرباء غينيا، شركة الكهرباء الوطنية، مسؤولة عن خدمة الكهرباء العامة في جميع أنحاء البلاد في المناطق الحضرية.

يبلغ معدل الكهرباء الوطنية في غينيا حوالي ١٨٪، مع ٢٪ في المناطق الريفية و ٤٧,٨٪ في المناطق الحضرية (أرقام وكالة تعزيز الاستثمار الخاص). تستفيد غينيا من إمكانات الموارد القوية والفرص طويلة الأجل لتصدير الكهرباء منخفضة التكلفة في جميع أنحاء غرب أفريقيا، ولا سيما مع تنفيذ مجمع غرب أفريقيا للطاقة. كما أبرمت شركة كهرباء غينيا مؤخرًا أيضًا عقد إدارة مع فيوليا لتحسين الأداء التشغيلي، لكن يواجه قطاع الطاقة تحديات كبيرة مثل البنية التحتية المتداعية، والخسائر الفنية والتجارية عالية الثمن، وضعف الأداء المالي العام.

الزراعة

الزراعة غير متطورة وتشمل محاصيل الكفاف (الأرز والفول السوداني والذرة والكسافا) ومحاصيل التصدير (الأناناس والموز والمانجو والحمضيات والبن والكاكاو والقطن والكاجو والمطاط والخشب والكاكاو). تساهم المنتجات الزراعية بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.
غينيا ليست مكتفية ذاتيًا من الغذاء وتعتمد على الواردات.

علاقات العمل

يحدد قانون العمل الشروط المتعلقة بالتوظيف والأجور وبدلات النقل والسفر وساعات العمل وإنهاء الخدمة والصحة والسلامة المهنيتين. يحظر أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو العمر. قد تكون عقود العمل طويلة الأجل أو محددة المدة. يحتاج الموظفون المغتربون إلى تصريح عمل من الوكالة الغينية للنهوض بالعمالة. أرباب العمل ملزمون بتسجيل موظفيهم في وكالة الضمان الاجتماعي.

كينيا

كابلان وستراتون

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.kaplanstratton.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية - السواحيلي - العديد من اللهجات المحلية
نقطة التواصل: كينيث كاميتا
هاتف: ٣٩١٩ ١٠٠٠/٢٧٣ ٢٨٤ (٢٠) ٢٥٤+
العنوان: ٤ طريق نجونج - بيت ويليامسون - الدور ٩ التل الأعلى - نيروبي - كينيا
بريد إلكتروني: KKamaitha@kapstrat.com

معلومات عن البلد

تبلغ مساحة كينيا الإجمالية حوالي ٥٨٢٦٥٠ كيلومتر مربع. عدد السكان حوالي ٤٥ مليون.

النظام السياسي

ديمقراطية ذات تعددية حزبية.

مناخ الاستثمار

يشجع قانون تشجيع الاستثمار، الاستثمار الأجنبي، ويسهل إصدار التراخيص العامة والصناعية الخاصة.

هناك حوافز محدودة للاستثمار الأجنبي المتاحة في كينيا. كان مجال النمو الرئيسي هو التصنيع الخفيف للتجميع في مناطق معالجة الصادرات، حيث تتوفر إعفاءات ضريبية لمدة ١٠ سنوات للشركات المعتمدة.

بدأ قانون المناطق الاقتصادية الخاصة في ديسمبر ٢٠١٥ لتشجيع وتسهيل المستثمرين العالميين والمحليين في المناطق الاقتصادية الخاصة. ستعمل المنطقة الاقتصادية الخاصة بموجب القانون كمنطقة محددة ذات سياسات تجارية و تجارية تفضيلية.

لم يتم تنفيذ هذا القانون بالكامل حتى الآن حيث لم يتم تشكيل الهيئة المكلفة بمهمة الإشراف على إنشاء وتشغيل المناطق الاقتصادية الخاصة. سيتم إعفاء الشركات المرخصة بموجب القانون من جميع الضرائب والرسوم التي يجب دفعها بموجب جميع قوانين الضرائب المحلية بما في ذلك قانون إدارة الجمارك في شرق أفريقيا، بالإضافة إلى تلقي حوافز مهمة أخرى. تم تنفيذ قانون الشركات لعام ٢٠١٥ بالكامل في يونيو ٢٠١٦. وأصلح القانون بالكامل الإطار القانوني الذي يحكم الشركات في كينيا. كانت هناك بعض التحديات في تنفيذ النظام الأساسي الجديد مثل الأحكام القانونية غير الواضحة، وأخطاء الصياغة وكذلك الافتقار إلى اللوائح والأشكال القانونية.

لا يزال هناك بعض عدم اليقين بشأن جوانب معينة من القانون، وفي الوقت الحالي هناك مبادرة مستمرة من قبل مكتب قانون الدولة لمراجعة القانون واللوائح بهدف معالجة هذه القضايا.

تم سن قانون الإعسار لعام ٢٠١٥ جنبًا إلى جنب مع قانون الشركات لعام ٢٠١٥، وقد حل محل أحكام قانون الشركات رقم ٤٨٦ فيما يتعلق بحل الشركات. واشتملت بعض التغييرات التي حلت، إدارة الشركات المعسرة كجزء من عمليات إنقاذ الأعمال الجديدة وإدخال متطلبات ممارسي الإعسار المؤهلين لإجراء عمليات تصفية الشركة.ولا توجد قيود على استثمارات الأجانب في الشركات الخاصة المؤسسة في كينيا ويمكن للأجانب أن يكونوا مديرين للشركات.

يعد الحد الأدنى من الملكية المشتركة الكينية إلزاميًا في شركات التأمين والبنوك وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والشركات الهندسية ومستشاري القطاع المالي (قيود السياسة الحكومية غير القانونية) وشركات الطيران (مقدمو الخدمات الجوية) ومقدمو الخدمات البحرية. يحظر التعامل في الأراضي الزراعية التي تشمل غير المواطنين ما لم يتم الحصول على إعفاء خاص من التقييد.

تم سن قانون (تعديل) قوانين الأراضي لعام ٢٠١٦ مؤخرًا وفرض قيودًا جديدة بموجب قانون الأراضي يحظر على الأجانب التعامل مع ما يوصف بـ "الأراضي الخاضعة للسيطرة" دون موافقة مسبقة من سكرتير مجلس الوزراء.

يتم تعريف الأرض الخاضعة للرقابة على أنها أرض في كينيا وهي:

١. داخل منطقة ٢٥ كيلومترًا من الحدود الوطنية الداخلية لكينيا.
٢. داخل الصف الأول والثاني من أعلى علامة مائية للمحيط الهندي.
٣. أي أرض أخرى يتم الإعلان عنها كأرض خاضعة للرقابة بموجب أي قانون أو تشريع

تقدم عضوية كينيا في مجموعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا فرصًا لعمليات التصنيع لاستغلال فوائد تلك الأسواق. وبدأ بروتوكول السوق المشتركة لمجموعة شرق أفريقيا، الذي ينص على حرية حركة السلع والخدمات والأشخاص والعمالة ورأس المال، في ١ يوليو ٢٠١٠. ومع ذلك، لم تضع الدول الأعضاء الإطار المؤسسي اللازم للتنفيذ.

يستمر إصدار الدستور الكيني لعام ٢٠١٠ واستمرار الاستثمار الحكومي في البنية التحتية في تعزيز بيئة الأعمال في كينيا. ومع ذلك، لا تزال البلاد تتصارع مع التحديات المتعلقة بتفويض السلطات الحكومية والتي أثارت عددًا من القضايا الناشئة التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع الخاص. لا تزال صناعات البناء والبنية التحتية والعقارات نشطة للغاية.

أشكال الأعمال

- شركة محدودة بضمان.
- التعاونيات.
- الشركات الأجنبية المعروفة بإسم المكاتب الفرعية.
- شركات المشروعات المشتركة.
- شركة ذات مسؤولية محدودة.
- الشركات متعددة الجنسيات.
- المنظمات غير الحكومية (ستعرف قريبًا بإسم منظمات المنفعة العامة).
- الشراكات.
- شركات خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة .
- شركات خاصة ذات مسؤولية غير محدودة.
- ملكية فردية.

- تاجر بمفرده.
- صندوق ائتمان.

تأسيس شركة

يجب أن تكون الشركات والشركات الأجنبية (المكاتب الفرعية) مسجلة في سجل الشركات الموجود في نيروبي. وتتطلب الأعمال التجارية مثل البنوك وشركات الاتصالات والتأمين، تراخيص خاصة من المنظمين في هذه القطاعات.

لا يزال الانتقال إلى الإطار التشريعي الجديد بموجب قانون الشركات لعام ٢٠١٥ مستمرًا، بعد أن دخلت الأحكام ذات الصلة من القانون الجديد المتعلق بتكوين الشركات حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠١٥. كما تم تعديل عملية تسجيل الشركات مع إدخال بوابة حكومية على الإنترنت باسم المواطن الإلكتروني والتي يتم تقديم الطلبات ومعالجتها عليها.يتماشى إدخال المواطن الإلكتروني مع مشروع الحكومة لرقمنة جميع عملياتها، وقد أدى ذلك إلى تحسين الجداول الزمنية التي ينطوي عليها تسجيل الشركات، بثبات.

الإطار التنظيمي

هناك هيئة أسواق المال نشطة، وتعمل كلاً من هيئة أسواق المال النظامية ولوائح بورصة نيروبي للأوراق المالية، على تنظيم المشكلات والمعاملات في الأوراق المالية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية.

كما تنظم سلطة المنافسة إنشاء أو تعزيز الاحتكارات، بما في ذلك عمليات الاستحواذ على وامتلاك الشركات التي يحدث فيها تغيير في السيطرة.

ضوابط الصرف

لا توجد قيود على مراقبة الصرف. ويجوز للمقيمين الاحتفاظ بحسابات بالعملات الأجنبية. يتم شراء العملات الأجنبية للمعاملات المسموح بها من البنوك التجارية دون أي ضوابط.

تشمل المعاملات المسموح بها، المدفوعات المتعلقة بتوزيعات الأرباح ورأس المال والفوائد على القروض ومعاملات الحساب الجاري وعائدات التخلص من الاستثمارات.

تحصيل الضرائب

الضرائب الرئيسية حاليًا هي كما يلي:

الضريبة	المعدل
ضريبة الدخل على الأفراد	٢٥٪ (تقديم إعفاء ضريبي لمن يحصل على دخل شهري إجمالي يصل إلى ٢٤٠٠٠ شلن كينيدي)
الضريبة على الشركات	٢٥٪
فرع شركة أجنبية	٣٧,٥٪ (غير المقيم)
ضريبة القيمة المضافة	١٤٪ (٨٪ للبترول والمواد البترولية)
مكاسب رأس المال	٥٪
إنشاء أو زيادة رأس المال	١٪
ضريبة الدمغة على نقل ملكية الأراضي	٢٪ - ٤٪ من قيمة الأرض حسب الموقع

كينيا لديها معاهدات الازدواج الضريبي مع كندا والدنمارك والنرويج والسويد والهند وزامبيا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وتنزانيا وأوغندا وجنوب أفريقيا وموريشيوس وإيران وتتفاوض حاليًا مع عدد من الدول الأخرى مع دول مختلفة.

الولايات المتحدة ليس لديها معاهدة ازدواج ضريبي مع كينيا.

تتوفر خصومات رأسمالية مختلفة على المباني الصناعية والفنادق والمصانع والآلات واستثمارات التعدين، ويتم حساب مخصصات رأس المال على أساس التكلفة حسب الرصيد المتناقص.

تخضع المزايا العينية المدفوعة للموظفين مثل السيارات والإسكان والقروض للضريبة، وتعتمد ضرائب الموظفين على خصم ضريبة الدخل على أساس الدفع عند الكسب، وصندوق الضمان الاجتماعي الوطني، وضريبة تأمين المستشفيات الوطنية.

كما تُدفع ضرائب الدمغة والرسوم الجمركية حسب طبيعة البضائع المنتجة أو المستوردة، ولا توجد رسوم/ضرائب وفاة مستحقة الدفع على العقارات الشخصية.

نظام قانوني

كينيا لديها نظام قانوني متطور، موروث جزئيًا من ماضيها الاستعماري، ويشكل القانون العام الإنجليزي الأساس له، ولكنه يجمع بين القانون العرفي التقليدي وعناصر القانون الإسلامي فيما يتعلق بالزواج والوراثة. اعتمدت كينيا دستورًا جديدًا في ٢٧ أغسطس ٢٠١٠ والذي يحدد أجندة إصلاحية لحكم أفضل وطريقًا إلى الاستقرار الديمقراطي. يوجد في كينيا نظام محاكم من أربعة مستويات، وهي محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة العدل الدولية.

هناك شروط لإنفاذ بعض الأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية في كينيا.

كينيا هي إحدى الدول الموقعة على والمعتمدة لبروتوكول عام ١٩٢٣ بشأن شروط التحكيم لعصبة الأمم اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية. قانون التحكيم هو الآن ساري المفعول ويمثل معظم شروط قانون نموذج لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

الملكية الفكرية

يتم توفير الحماية بموجب القانون. كينيا هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقيتي باريس وبرن، والاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، وبروتوكول هراري، اتفاقية وبروتوكول مدريد. توجد سجلات عامة للعلامات التجارية والخدمات والتصاميم وبراءات الاختراع.

الخدمات المالية / التأمين

تمتلك كينيا أكثر الأسواق المالية ورأس المال تطوراً في منطقة شرق أفريقيا. البنك المركزي الكيني مسؤول عن إدارة النظام المالي والمصرفي في كينيا مع وزارة الخزانة.

الرقابة المصرفية على مستوى عال. وقد أحدثت حاليًا إم بيسا - خدمة تحويل أموال قائمة على الهاتف المحمول ومملوكة من قبل أكبر شركة اتصالات في كينيا" سافاري كوم" - ثورة في القطاع المالي وهي الطريقة الأكثر تفضيلاً للمعاملات في كلٍ من القطاعين الرسمي وغير الرسمي على الرغم من أنها ليست خاضعة لرقابة البنك المركزي الكيني.

هيئة أسواق رؤوس المال مسؤولة عن التنظيم والإشراف على أسواق رأس المال، بما في ذلك بورصة نيروبي للأوراق المالية. أما هيئة تنظيم التأمين فهي المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

كينيا عضو في جماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي

والمحيط الهادئ، والكومنولث البريطاني.

المواصلات

تنفق الحكومة حاليًا مبالغ كبيرة من المال لتحسين البنية التحتية بما في ذلك الطرق الدائرية الرئيسية حول نيروبي. يوجد في نيروبي نظام خدمة سكك حديدية للركاب تم تقديمه لتخفيف الازدحام المروري ولكن هذا لم يعمل بعد بشكل كامل.

هناك عدد من مشروعات البنية التحتية الضخمة للنقل قيد التنفيذ، بما في ذلك خط سكة حديد قياسي تم الانتهاء منه بالفعل وتشغيل مرحلته الأولى (من مومباسا إلى نيروبي) أثناء إنشاء المرحلة الثانية (من نيروبي إلى نيفاشا) ومن المتوقع أن تكتمل بحلول يونيو ٢٠١٩.

من المتوقع أن يقلل نظام السكك الحديدية هذا بشكل كبير من الوقت والتكلفة المصروفة لكل من نقل البضائع والركاب. كما يعد هذا هو أكبر مشروع للبنية التحتية في كينيا منذ الاستقلال، ومن المقرر في النهاية إنشاء خط سكة حديد جديد لربط كينيا وأوغندا ورواندا وجنوب السودان.

المياه

تخضع المياه للتنظيم بموجب قانون المياه الصادر مؤخرًا لعام ٢٠١٦. ومن قبل هيئة الموارد المائية التي استحوذت بالكامل على وظائف هيئة إدارة الموارد المائية السابقة. كما أنشأ هذا النظام الأساسي هيئات جديدة لتحل محل الهيئات السابقة بما في ذلك:

١. المؤسسة الوطنية للحفاظ على المياه وخطوط الأنابيب مع الهيئة الوطنية لحصاد المياه وتخزينها.

٢. الصندوق الاستئماني لخدمات المياه مع صندوق قطاع المياه.

٣. مجالس خدمات المياه مع وكالات تطوير أعمال المياه في جميع أنحاء البلاد.

تم تعديل القانون السابق بشكل أساسي لنقل الأدوار في إدارة موارد المياه والمياه إلى الحكومات المحلية.

الطاقة

تم إنشاء هيئة تنظيم الطاقة والبترول خلفًا للجنة تنظيم الطاقة بموجب قانون الطاقة لعام ٢٠١٩ مع تفويض موسع لتنظيم أعمال التنقيب عن البترول والكهرباء والفحم والطاقة المتجددة.

تم تمرير التشريع الجديد لتوحيد القوانين المتعلقة بالطاقة في كينيا وتوفير وظائف الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات فيما يتعلق بمسائل الطاقة.

الاتصالات

تنظم هيئة الاتصالات في كينيا قطاع الاتصالات الذي يتم تحريره بالكامل.

التصنيع

لا يوجد تاريخياً أي تصنيع صناعي جوهري في كينيا.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعد هذا قطاع سريع التوسع ولا تزال فرص الاستثمار الجيدة موجودة فيه، و يتمتع مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكيني بصلاحية تعزيز فرص التنمية والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

النفط

مع الاكتشاف الأخير لرواسب النفط والغاز المربحة في كينيا، هناك تركيز متزايد على التنقيب عن النفط والغاز. التراجع هو أن أسعار النفط العالمية قد تسببت في أن تكون أنشطة التنقيب عن النفط ومشروعات التطوير في المنطقة أبطأ مما كانت عليه في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، من غير المتوقع أن تتوقف عمليات التنقيب ولا يزال الاستثمار في هذا القطاع مستمراً.

مشروع قانون البترول (التنقيب والتطوير والإنتاج) لعام ٢٠١٥ معلق في البرلمان ويسعى إلى إصلاح الإطار القانوني الذي يحكم أنشطة التنقيب والإنتاج البترولية في كينيا.

التعدين

تنظم إدارة المناجم والجيولوجيا التابعة لوزارة التعدين، شئون التعدين في كينيا. لا يساهم التعدين بشكل كبير في الاقتصاد الكيني، ومع ذلك، قد يكون لبعض مشروعات التعدين في الماضي القريب تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على صادرات كينيا.

تم إصلاح النظام التنظيمي للتعدين في كينيا مؤخرًا بعد سن قانون التعدين لعام ٢٠١٦، الذي ألغى قانون التعدين القديم (الفصل ٣٠٦ من قوانين كينيا)، وقانون التجارة في المعادن الثمينة غير المشغولة (الفصل ٣٠٩ من قوانين كينيا) وقانون حماية صناعة الماس (الفصل ٣١٠ من قوانين دولة كينيا)، حيث كانت هذه القوانين السابقة سارية لمدة ٧٠ عامًا واعتبرت قديمة وغير مناسبة للقطاع المتنامي.

السياحة

تمتلك كينيا واحدة من أكبر الصناعات السياحية وأكثرها تنوعًا في شرق أفريقيا. شهد قطاع السياحة في كينيا نموًا مطردًا في عام ٢٠١٦ بعد الركود في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. لا تزال السياحة واحدة من أكبر مصادر النقد الأجنبي في كينيا وهي محرك اقتصادي رئيسي. كان هناك ارتفاع في سياحة المؤتمرات في نيروبي بعد عدد من المؤتمرات الدولية رفيعة المستوى التي عقدت داخل المدينة.

الزراعة

أحد مصادر الدخل الرئيسية للبلاد خاصة في السنوات الأخيرة مع التوسع في قطاعي زراعة الأزهار والبستنة. ويعتبر الشاي والقهوة من المحاصيل الرئيسية.

علاقات العمل

شروط وأحكام العمل ينظمها قانون التوظيف وقانون المؤسسات العمالية قانون التوظيف والنقابات والعلاقات العمالية.

يحكم قانون المؤسسات العمالية وظائف وسلطات وتكوين مختلف الهيئات ذات الصلة بالعمل، مثل مجلس العمل الوطني، فضلاً عن تعيين ومهام وصلاحيات الموظفين المسؤولين عن شؤون العمل.

ينظم قانون والعلاقات العمالية إنشاء النقابات العمالية وتسجيلها وحلها وعملها ، واتحادات النقابات العمالية، ومنظمات أصحاب العمل واتحادات أصحاب العمل. ينظم قانون السلامة والصحة المهنية السلامة والصحة والرفاهية في مكان العمل.

ليسوتو

ويبر نيوديجيت

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.webbernew.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: باميلا بوب
هاتف: ١٣٤٠ ٤٣٠ ٥١ ٢٧+
العنوان: مبنى مترو بوليان لايف، الدور ٢، كينجسواي، ماسيرو، ليسوتو
بريد إلكتروني: pb@webberslaw.com

معلومات عن البلد

مملكة ليسوتو هي دولة غير ساحلية محاطة بالكامل بجمهورية جنوب أفريقيا. تبلغ مساحتها أكثر من ٣٠٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي مليوني نسمة. إنها الدولة المستقلة الوحيدة في العالم التي تقع بالكامل فوق ١٤٠٠ متر في الارتفاع. عاصمتها وأكبر مدنها ماسيرو.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ١,١٪ في عام ٢٠١٨. وقد نما تعدين الماس في ليسوتو في السنوات الأخيرة ووفقًا لوزير المالية ساهم بنسبة ٥,٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨. ليسوتو هي أيضًا أكبر منتج للماس في العالم من حيث متوسط قيمة الدولار الأمريكي للقيراط. تم قياس التضخم بنسبة ٤,٧٥٪ في عام ٢٠١٨.

النظام السياسي وبيئة الاستثمار

لدى ليسوتو نظام برلماني وملكية دستورية. رئيس الوزراء هو رأس الحكومة وله سلطة تنفيذية. يخدم الملك إلى حد كبير منصب شرفي.

ينص الدستور على نظام قضائي مستقل ويحمي الحريات المدنية مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الصحافة وحرية التجمع وحرية الدين. ليسوتو لديها نظام قانوني مزدوج يتكون من قوانين عرفية وعامة.

يعتمد اقتصاد ليسوتو على تصدير الماس، والمياه المباعة إلى جنوب أفريقيا، والتصنيع، والزراعة، والثروة الحيوانية، وإلى حد ما على أرباح العمال العاملين في جنوب أفريقيا. كما تصدر ليسوتو الصوف والموهير والملابس والأحذية.

تتكون الإيرادات الحكومية من إيرادات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (٤١٪)، والإيرادات الضريبية (٤٤٪)، والمنح (٦٪) وغيرها (٩٪).

دخل قانون الشركات الجديد حيز التنفيذ في مايو ٢٠١٢ وأدخل تغييرات كبيرة على بيئة الشركات. قدم سجل الشركات بوابة إلكترونية على الإنترنت حيث يتم التعامل مع جميع المسائل المتعلقة بالشركات، بما في ذلك تسجيل الشركات الجديدة.

أشكال الأعمال

- شركات خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركات مساهمة ذات سهم واحد.
- شركات غير هادفة للربح.
- شركات خارجية (كونها فروع لكيانات اعتبارية أجنبية).
- شراكات (التي تشمل الاتحادات والمشروعات المشتركة).
- الملكية الفردية.
- التعاونيات.
- الشركات النظامية أو الحكومية.
- صناديق ائتمانية.

شركات

الشركة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي الكيان الأكثر استخدامًا للأعمال التجارية. لم يعد هناك حد أدنى لرأس المال للشركات.

يسمح قانون الشركات بتسجيل شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة مع مساهم واحد فقط (بحد أقصى ٥٠ مساهمًا). وينص قانون الشركات أيضًا على الإيداع الإلكتروني للوثائق. بموجب قانون الشركات، يواجه أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية الشخصية عن الإخلال بالواجبات المستحقة للمساهمين، ويطلب من المساهمين الموافقة على أي معاملة كبرى بقرار خاص.

يجب تدقيق الحسابات المالية للشركة من قبل مدقق حسابات مسجل للممارسة في ليسوتو على الرغم من أن إدارة ضريبة الدخل لا تزال تقبل، دون استفسار، البيانات المالية من المراجعين الخارجيين في جنوب أفريقيا. تستغرق عملية تسجيل الشركة بضعة أيام بتكلفة تبلغ حوالي ٧٥٠ لوتي والتي تشمل جميع الرسوم المستحقة لـمسجل الشركات ولكنها لا تغطي ضريبة القيمة المضافة والترخيص والإجراءات ذات الصلة.

شركات خارجية

يجوز لشركة أجنبية التسجيل كـ "شركة خارجية" بموجب قانون الشركات ويجب أن تفعل ذلك في غضون ١٠ أيام بعد إنشاء مكان عمل في ليسوتو. سيتطلب ذلك تقديم (لدى مسجل الشركات في ليسوتو) النظام الأساسي للشركة الأجنبية، والأسماء الكاملة وعناوين شخص أو أكثر مقيم في ليسوتو، والمصرح لهم بقبول خدمة المستندات في ليسوتو، بالإضافة إلى عنوان مكان عمل الشركة الخارجية في ليسوتو.

الشراكة

يجب وضع اتفاقيات الشراكة كتابة وتوقيعها من قبل جميع الشركاء أمام الموثق، كما يجب أيضًا تسجيلها في سجل صكوك الملكية بموجب إعلان الشراكة لعام ١٩٥٧. كما يجب إلغاء اتفاقية الشراكة كتابيًا. تقتصر الشراكات على عشرين شخص. يسجل الإعلان بشكل أساسي القانون العام المطبق على الشراكات.

البنوك والمؤسسات الائتمانية

ينص قانون المؤسسات المالية لعام ٢٠١٢ على ترخيص المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات التي تقدم الائتمان. هناك متطلبات وشروط ترخيص

مختلفة موضوعة على أنواع مختلفة من البنوك أو مؤسسات الائتمان التي يحكمها القانون.

شركات التأمين

يخضع تأسيس شركات التأمين وتشغيلها لأحكام قانون التأمين لعام ٢٠١٤. وتحدد اللائحة النماذج الواجب استخدامها والرسوم المستحقة ومتطلبات رأس المال. هناك أيضًا متطلبات لمقدار رأس المال العامل وكذلك هوامش الملاءة.

تحصيل الضرائب

ينظم ذلك قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة القيمة المضافة واللوائح المصاحبة لهما. معدلات الضرائب، التي تخضع للتغيير، هي:

١. الأفراد

١,١ المقيمون: يتم فرض ضريبة على الدخل الأول من ١،٠٠ - ٤٨٨،٠٠ لوتي بنسبة ٢٠٪ وما يتجاوز ذلك يخضع لضريبة بنسبة ٣٠٪. يحق لدافع الضرائب أيضًا الحصول على ائتمان ضريبي غير قابل للاسترداد قدره ٥،٤٠٠ لوتي في السنة.

١,٢ غير المقيمين: بشكل عام، ٢٥٪ من إجمالي الدخل المستلم.

٢. تُفرض ضريبة دخل الشركات بمعدل ٢٥٪، بمعدل خاص قدره ١٠٪ على دخل التصنيع.

٣. يجب خصم الضريبة المقتطعة عند المصدر بمعدل ٢٥٪ على أرباح الأسهم والفوائد وحقوق الملكية ومدفوعات الموارد الطبيعية والرسوم الخاصة بالإدارة أو الخدمات الإدارية.

تُفرض الضريبة المقتطعة بنسبة ١٠٪ من المبلغ الإجمالي لأي دفعة إلى شخص غير مقيم بموجب عقد خدمات من مصدر من ليسوتو. قد يتم تطبيق معدل أقل في حالة وجود اتفاقية ازدواج ضريبي تنطبق على المدفوعات عبر الحدود.

لا توجد ضريبة استقطاع مفروضة على أرباح الأسهم التي يتلقاها دافعو الضرائب المقيمون.

٤. تخضع ضريبة أرباح رأس المال لبعض الإعفاءات.

٥. تُدفع ضريبة القيمة المضافة على معظم السلع المباعة والخدمات بمعدل ١٥٪. المواد الغذائية الأساسية خاضعة لنسبة الصفر بالمائة. عتبة التسجيل هي رقم الأعمال الذي يتجاوز ٨٥٠،٠٠٠ لوتي ليسوتو سنويًا.

اتفاقيات الازدواج الضريبي

وقعت ليسوتو معاهدات ثنائية تتعلق بالازدواج الضريبي مع المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وموريشيوس وبوتسوانا. وتتفاوض ليسوتو بشأن معاهدة ضريبية مع سيشيل. كما وافقت الحكومة على مفاوضات مع ناميبيا وسوازيلاند والهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.

ضوابط الصرف والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية وعضوية المنظمات الدولية والإقليمية

ليسوتو جزء من منطقة راند النقدية المشتركة. يتم قبول كل من الراند الجنوب أفريقي واللوتي كعملة على أساس نسبة ١: ١. تطبق ضوابط الصرف وتخضع لأحكام أمر مراقبة الصرف ولوائح مراقبة الصرف التي يديرها بنك ليسوتو المركزي، والذي يعمل جنبًا إلى جنب مع البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا.

يتم تعيين البنوك التجارية في ليسوتو بصفتها متعاملين معتمدين في النقد الأجنبي تخضع لقيود معينة. ولا تخضع حركة العملة بين ليسوتو وجنوب أفريقيا وإسواتيني لنفس تدابير مراقبة الصرف مثل البلدان الأخرى. ليسوتو عضو في منطقة التجارة التفضيلية، و مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية، والكومنولث والأمم المتحدة والجنوب الأفريقي، و منطقة العملة المشتركة للراند.

السياسة النقدية

يُعهد بتنفيذ السياسة النقدية إلى البنك المركزي في ليسوتو. استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية باستخدام أدوات السياسة غير المباشرة وإطار عمل للتنبؤ بالتضخم.

تراخيص التداول

حل قانون ترخيص وتسجيل الأعمال لعام ٢٠١٩ محل أمر المؤسسات التجارية اعتبارًا من ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠. ويحدد القانون الأنشطة التجارية التي لا يمكن القيام بها إلا بترخيص تجاري. ومع ذلك، فإن لوائح ترخيص الأعمال والتسجيل لعام ٢٠٢٠ تذهب إلى أبعد من ذلك وتقيد القيام ببعض الأنشطة التجارية على مواطني ليسوتو غير المتجنسين والشركات التي ليس لديها أي مساهمين أو مديرين أجانب.

الملكية الفكرية

تخضع الملكية الفكرية في ليسوتو لأمر حقوق النشر لعام ١٩٨٩ وأمر الملكية الصناعية لعام ١٩٨٩ واللوائح. بالإضافة إلى ذلك تستخدم ليسوتو تصنيف نيس الدولي للسلع والخدمات.

ليسوتو طرف في نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات التجارية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

النظام القانوني

النظام القانوني في ليسوتو هو مزيج من مبادئ القانون العام والقانون التشريعي. هناك أيضًا أنظمة محلية للقانون القبلي والعرفي في المناطق الريفية التي تحكم النزاعات اليومية وعلاقات الملكية ولكنها تخضع للقانون التشريعي. المحاكم العليا في ليسوتو هي محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

البنية التحتية

تقدر شبكة الطرق بحوالي ٦٠٠٠ كم مع ١٤٠٤ كم فقط من الطرق المعبدة. هناك عدة مشروعات جارية لتحديث الطرق والبنية التحتية الأخرى بما في ذلك محطات تنقية المياه. يحتوي المطار الدولي الوحيد في البلاد خارج ماسيرو على مدرجين أسفلتيين ويوفر رابطًا مباشرًا إلى المطارات الرئيسية في جنوب أفريقيا.

الاتصالات

يخضع قطاع الاتصالات للتنظيم وفقًا لقانون الاتصالات لعام ٢٠١٢، وكما هو الحال في البلدان الأفريقية الأخرى، تشهد ليسوتو نموًا سريعًا في سوق الهاتف المحمول.

التعدين

تشتهر ليسوتو عالميًا بألماسها المستخرج من الكمبرلايت والماس من بعض مناجمها ذات الجودة الاستثنائية. التعدين هو أيضًا مساهم رئيسي في الاستثمار الأجنبي المباشر. يخضع قطاع التعدين لقانون المناجم والمعادن لعام ٢٠٠٥.

الزراعة

الزراعة غير متطورة وتتكون إلى حد كبير من محاصيل الكفاف (بشكل

رئيسي الذرة والقمح). ساهمت بنسبة ٤,٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليسوتو في عام ٢٠١٩. ليسوتو ليست مكتفية ذاتيًا من حيث إنتاج الغذاء وتعتمد على الواردات الغذائية.

علاقات العمل

تقدر القوة العاملة بـ ٨٥٤٦٠٠، يعمل الغالبية العظمى منهم في زراعة الكفاف. معدل البطالة في ليسوتو مرتفع للغاية (يقدر بنحو ٤٥٪). تخضع علاقات العمل لقانون العمل لعام ١٩٩٢ ويحتاج العمال الأجانب إلى تصريح عمل قبل الالتحاق بالعمل في ليسوتو.

السياحة

تتمتع ليسوتو بجمال طبيعي لا مثيل له، ويوفر قطاع السياحة فرصًا للنمو في إنشاء أماكن الإقامة وإدارة الرحلات وشركات المغامرات على ارتفاعات عالية.

القنب

ليسوتو حاليًا في طليعة تقنين الحشيش للأغراض الطبية والبحثية. يخضع القطاع لقانون تعاطي المخدرات لعام ٢٠٠٨ ولوائح تعاطي المخدرات (القنب) لعام ٢٠١٨. وقد شهد السوق حركة مكثفة في هذا القطاع. أصدرت الحكومة عددًا محدودًا من تراخيص المشغلين.

بعض حاملي التراخيص هؤلاء في مراحل متقدمة من الزراعة. السوق الرئيسي لتصدير المنتج هو كندا ولكن في الوقت المناسب ستفتح أسواق أخرى حيث يصبح المنتج أكثر قبولًا في البلدان الأخرى.

مالاوي

ساكريني، جاو

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.fbladvogados.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: شبير لطيف
هاتف: ٣١١/٥٩٣/٦٧٨ ٨٤٠ ١ ٢٦٥
محمول: ١٣٨ ٨٢٥ ٨٨٨ ٢٦٥+
العنوان: رياليتي هتوس الدور ٢ طريق تشيرشل، ليمبي، مالاوي
بريد إلكتروني: Shabir.latifsc@sacgow.com , hamza.latif@sacgow.com , sgow@sacgow.com

النظام السياسي

تتمتع مالاوي بحكومة مستقرة وديمقراطية متعددة الأحزاب منذ عام ١٩٩٤ مع.

معدل النمو

بلغ معدل النمو ٥٪ عام ٢٠٢٠ ومن المتوقع أن يكون من ٤٪ إلى ٥٪ في عام ٢٠٢١.
(المصدر: بنك مالاوي الإحتياطي، التقرير الاقتصادي لعام ٢٠٢٠).

معدل التضخم

وصل معدل التضخم في عام ٢٠٢٠ إلى ٨,٦٤٪ أما حاليا فيبلغ ٩,٤٧٪ ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٪ أو أكثر نتيجة الإنفاق العام غير المنضبط، وزيادة تكاليف الوقود وتكاليف النقل الدولية، وعدم انتظام الإمداد بالسلع المستوردة، وزيادة تكلفة الأسمدة والمبيدات وأسعار السلع الأساسية مثل الذرة.

مناخ الاستثمار

حكومة مالاوي حريصة على جذب الاستثمار الأجنبي في كل من القطاعين الخاص والعام، ولهذا تبنت سياسة الاقتصاد الحر ،وأيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصا في مجالات: توليد الطاقة النظيفة(الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية) و التعدين وكذلك السياحة والإنتاج المحلي "لتصديره" وإضافة قيمة للمنتجات الزراعية التي يظل التبغ المحصول الرئيسي المصدر منها، وفي محاولة لتنويع مصادر عائدات الصادرات في أضفت الشرعية على زراعة القنب للأغراض الطبية والصناعية، وأيضا تدرس إنشاء مناطق اقتصادية صناعية جديدة لتشجيع الاستثمار في الصناعات، وتشجع على مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وتتبع سياسات اقتصاد كلي مستقرة ومنضبطة ماليا ونقديا فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية والحفاظ على استقرار أسعار الفائدة للحد من التضخم.
أما بخصوص عملة مالاوي "الكواشا" فهى تتعرض لضغوط مقابل العملات الدولية وقد انخفضت قيمتها بنحو ١٠٪ في عام ٢٠٢١ ومن المرجح أن تنخفض أكثر، أما النسبة المرجعية (معدلات الإقراض) للبنوك التجارية هي ١١,٥٪. وتنتهي البنوك التجارية عمومًا عند ٥٪ إلى ١٠٪ أعلى من معدلات الإقراض اعتمادًا على طبيعة المخاطر.

تداول الأسهم

يعتبر سوق الأسهم متواضعًا عام ٢٠٢١ مقارنة بالسنوات الماضية حيث أن عدد العدادات في بورصة ملاوي بلغ ١٦، ولكن من المرجح أن يتم إدراج العديد من الشركات الجديدة وكذلك السندات في عام ٢٠٢٢.

الأشكال القانونية للأعمال في قانون مالاوي

- شركة خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة خارجية (أي فرع لشركة أجنبية).
- شراكة.
- الصناديق الائتمانية.
- منشأة فردية.

تأسيس شركة

الشركات المحلية والأجنبية تؤسس عن طريق التسجيل لدى مسجل الشركات، و مدة تأسيس الشركات تصل إلى ٧ أيام، ومن الشروط الأساسية أن يكون للشركة المحلية مكتب مسجل في وأن يكون لدى الشركة الأجنبية وكيل موثق ، وأيضا أن يكون لدى الشركات مدير مقيم واحد على الأقل، ويتعين على الشركات التي لا تعمل كشركات أو صناديق ائتمانية أن تسجل أسماء أعمالها واسم (أسماء) مالك (مالكي) العمل.
وايضا لابد من استخراج التراخيص المطلوبة إذا تطلب نشاط الشركة أي منها، وهناك تسجيلات أخرى مطلوبة مثل ضريبة الدخل والخدمة والضرائب الأخرى.

ضوابط الصرف

ضوابط الصرف يديرها بنك الاحتياطي في ومن خلالها يتم تسجيل رأس المال الاستثماري الأجنبي في شكل أسهم أو قروض لدى ذات البنك، ولابد من الحصول على موافقة مسبقة من بنك الاحتياطي الملاوي لموافاة شروط وأحكام القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي في شكل حقوق ملكية وتحويل أرباح الأسهم (ورأس المال في حالة سحب الاستثمار) والعقود الفنية والإدارية والاستشارية مع غير المقيمين وترتيبات الترخيص وحقوق الامتياز والنقل والتكنولوجيا، ويتم منح هذه الموافقات فيما يتعلق بالمعاملات المبرمة وفقًا للشروط والأحكام والمعايير السائدة دوليًا.
تستغرق معالجة الطلبات مع بنك الاحتياطي حوالي ٤ أسابيع، ويمكن تحويل مدفوعات السلع والخدمات من خلال البنوك الوسيطة المعتمدة كوكلاء للبنك الاحتياطي في دون أي تأخير، ويطلب من المصدرين إعادة عائدات التصدير إلى الوطن في غضون ٩٠ يومًا وتحويل وبيع ٣٠٪ من عائدات صادراتهم إلى البنوك التجارية.

تحصيل الضرائب

تُفرض الضريبة على الدخل بالمعدلات التالية:

- ٣٠٪ للشركات (٣٥٪ للشركات الأجنبية)، ٢١٪ لشركات التأمين و ١٥٪ لصناديق التقاعد (دخل الاستثمار).
- ٢٥٪ للمؤسسات الكنسية أو الخيرية أو التعليمية ذات الطابع العام أو الصناديق الائتمانية.
- معدلات متدرجة من ٠٪ إلى ٣٥٪ (على أساس الدخل السنوي) للأفراد والشركاء.
- ضريبة الأرباح ١٠٪.
- الضريبة المقتطعة لغير المقيمين على الدخل الإجمالي بنسبة ١٥٪ (ما لم تحكمها اتفاقية إزدواج ضريبي).
- ٠٪ للشركات المعتمدة العاملة في منطقة تجهيز الصادرات.
- ٠٪ لفترة لا تزيد عن ١٠ سنوات أو ١٥٪ من عمر بعض المشروعات مثل مشروعات توليد الكهرباء التي تزيد عن ٣٠ مليون دولار أمريكي وغيرها من المشروعات المؤهلة في الصناعات ذات الأولوية (مثل الصناعات الزراعية) أو ٥٪ للشركات غير المسجلة في ملاوي وتمارس أحد الأنشطة السابقة.

يُطلب من جميع دافعي الضرائب الذين يقومون بتشغيل الشركات دفع ضريبة مقدّمة مقدرة على أساس ربع سنوي، و يمكن ترحيل خسائر التشغيل إلى أجل غير مسمى للصناعات الزراعية والتعدين ولمدة ست سنوات للصناعات التحويلية والتجارية.

الضرائب أخرى تشمل:

- ضريبة القيمة المضافة على المبيعات السنوية التي تزيد عن ٢٥ مليون كواشا (المعدل القياسي هو ١٦,٥٪).
- ضريبة مبيعات بنسبة ٢٪ لدافعي الضرائب الذين يتراوح حجم مبيعاتهم بين ٢ - ٦ ملايين كواشا
- رسوم على استيراد البضائع.
- تُدفع ضريبة إضافية على الواردات والخدمات والسلع المصنعة محليًا.
- ضريبة أرباح رأس المال مستحقة الدفع على أي مكسب من البيع أو التصرف الطوعي لأصل رأسمالي يجب إدراجه في الدخل القابل للتقييم.

يُسمح بإعفاء التمديد على مكاسب رأس المال المحققة من التخلص من أصول الأعمال إذا استحوذت الشركة على أصول بديلة مؤهلة في غضون ١٨ شهرًا. ايضا تحويلات الأسهم في الشركات المدرجة المحتفظ بها لمدة ١٢ شهرًا أو أكثر معفاة من ضريبة الأرباح الرأسمالية.

- الضرائب على الأراضي والمباني (بناءً على تقييمها والمعروفة بإسم الأسعار) واجبة السداد للسلطات المحلية.
- يُدفع واجب حقوق التعدين مقابل ترخيص التنقيب الحصري.
- تُدفع رسوم الدمغة بمعدل ١,٥٪ على نقل الأراضي والمباني وعقود الإيجار والأوراق المالية غير القادرة على التداول في سوق رأس المال.
- تبلغ رسوم الدمغة على السندات والرهون القانونية ٠,٦٠٪ من قيمة الضمان.
- ضريبة المزايا الإضافية على "الامتيازات" يدفعها صاحب العمل بنسبة ٣٠٪.
- ضريبة صندوق التدريب مستحقة الدفع بنسبة ١٪ من الرواتب الأساسية للموظفين.
- أدخلت ملاوي قواعد رسملة ضئيلة بناءً على معدل ١: ٣ من متطلبات نسبة رأس المال: نسبة المديونية.

يجب حجب الضريبة (وفقًا للمعدلات ذات الصلة) عند إجراء مدفوعات معينة مثل الإيجارات وحقوق الامتياز والرسوم والعمولات والمدفوعات مقابل أي توريدات للتجار والمؤسسات والنقل والشحن والتبغ والمنتجات الزراعية الأخرى والترفيه العام والدفع إلى المقاولون وصناعات البناء والفوائد المصرفية. ويجب تحويل الضريبة المقتطعة إلى هيئة الإيرادات في ملاوي.

و بخصوص الإزدواج الضريبي فقد دخلت ملاوي في معاهدات مع دول مختلفة بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وجنوب أفريقيا.

حوافز الاستثمار

فيما يلي بعض البدلات والحوافز المتاحة:

- مخصصات رأس المال معينة.
- يُسمح بمصاريف ما قبل العمل حتى ١٨ شهرًا.
- يمكن ترحيل الخسائر لمدة تصل إلى ٦ سنوات.
- مخصصات معينة للنفقات بما في ذلك بدل استثمار بنسبة ١٠٠٪ للشركة المصنعة للمباني الجديدة / آلات المصنع في السنة الأولى.
- مخصصات التعدين بنسبة ١٠٠٪ من نفقات التعدين المتكبدة في السنة الأولى من التقييم.
- بدل ٢,٥٪ للمباني التجارية المشيدة حديثًا بقيمة ١٠٠ مليون كواشا أو أكثر.
- مخصصات الديون السيئة أو المشكوك في تحصيلها، والإيجارات المدفوعة فيما يتعلق بالممتلكات المستخدمة في إنتاج الدخل والفوائد المتكبدة فيما يتعلق بالممتلكات المستخدمة في إنتاج الدخل.
- بدلات التصدير للصادرات غير التقليدية وخصم تكاليف النقل الدولي.
- علاوة بنسبة ٥٠٪ على المساهمات الاجتماعية التي تُدفع مباشرة لبناء مستشفى أو مدرسة عامة، أو رعاية أنشطة التنمية الرياضية للشباب.
- التبرعات للجمعيات الخيرية المعتمدة المسموح بها لأغراض ضريبية تصل إلى ٥ كواشا.

حوافز خاصة

تقدم ملاوي حوافز خاصة مثل إعفاء السلع المستوردة من الضرائب للمستثمرين تحديدا في مشروعات الصناعات ذات الأولوية مثل تأهيل شركات توليد الكهرباء والمعالجة الزراعية والسياحة وتربية الحيوانات و الري والبستنة وصناعة الصيد وتربية الدواجن والمشروعات في التعدين والنقل والتعليم والصحة.

قانون المنافسة

بموجب قانون المنافسة والتجارة العادلة، يتطلب الاندماج أو الاستحواذ على كيان من قبل كيان آخر الحصول على إذن مسبق من لجنة المنافسة والتجارة العادلة، حيث أن هذا الإندماج قد يؤدي إلى تقليل المنافسة بشكل كبير في أي سوق، وأي استيلاء مزعوم بما يخالف القانون ليس له أي أثر قانوني. يجب إخطار لجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بالمعاملات الإقليمية في الدول الأعضاء والتي تتجاوز حجم الأعمال الموجبة للتسجيل في غضون ٣٠ يومًا من إبرامها و في حالة الإخفاق في ينتفي أي أثر قانوني للصفقة، وإذا تم إخطار لجنة المنافسة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا بالاندماج، ليس من الضروري إخطار لجنة المنافسة والتجارة العادلة.

تغطي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ٢١ دولة أفريقية من بينها ملاوي. ويقع المقر الرئيسي للجنة المنافسة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في ملاوي.

الملكية الفكرية

توفر حماية براءات الاختراع وبعض العلامات التجارية والتصميم وحقوق التأليف والنشر بموجب القانون. ويوجد سجلات للعلامات التجارية والتصاميم وبراءات الاختراع و الشركات والأسماء التجارية وملكية العقارات أو الممتلكات العقارية، وقد انضمت ملاوي إلى المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية ومعاهدة التعاون بشأن البراءات.

النظام القانوني

النظام القانوني المالاوي مبني على القانون العام الإنجليزي.

نظام المحاكم

الهيئات القضائية في مالاوي مستقلة وتتألف من محكمة الاستئناف العليا ومحكمة العدل العليا، ومحكمة الصلح، ومحكمة العلاقات الصناعية. محكمة الاستئناف العليا في ملاوي هي أعلى المحاكم درجة وتختص بالنظر في الاستئنافات من محكمة العدل العليا، وينظر في جميع الاستئنافات الموضوعية من محكمة العدل العليا من قبل الهيئة الكاملة المكونة من ٩ قضاة استئناف من محكمة الاستئناف العليا، و تلتزم محكمة الاستئناف العليا في ملاوي بإصدار أحكامها في غضون ١٢٠ إلى ١٨٠ يومًا بعد سماع الاستئناف، وقد استحدث مؤخرًا محاكم الاستئناف المتعلقة بالإيرادات لتسريع إجراءات الاستئناف المتعلقة بالإيرادات التي ظلت معلقة لسنوات.

علاقات العمل والوافدين

يتم تنظيم علاقات العمل بموجب قانون العمل وممارسات منظمة العمل الدولية. من الممنوع قانونا عمالة الأطفال، والقوى العاملة وفيرة في ملاوي والأجور منخفضة نسبيًا مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى. أما تسوية النزاعات المتعلقة بمسائل العمل فتتم في محكمة العلاقات الصناعية، ويحتاج المقيم الأجنبي إلى تصريح للإقامة ولا يجوز له العمل أو الانخراط في أي عمل أو مهنة أو وظيفة أخرى ما لم يصرح له.

معالجة تصريح العمل تتم في غضون ٩٠ يوم فيما يتعلق بالموظفين الرئيسيين أو الخبرة غير المتاحة بشكل معقول في ملاوي. عندما يصل مستوى الاستثمار إلى ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، يمكن للمستثمر الحصول على تصاريح عمل لمنصبين رئيسيين فقط. أما الاستثمارات التي تزيد عن ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي، تتم الموافقة بشكل عام على متطلبات المستثمر للموظفين المغتربين. ويوافق على تصاريح العمل الأخرى بشكل عام في حالة عدم توفر المهارات المحلية.

مالي

شركاء ساتيس

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.satispartners.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية، الفولاني، بمبارا، الفرنسية
نقطة التواصل: مامادو كوليبالي
هاتف: ٢٢ ١١ ٢٣ ٤٤ ٢٢٣+
بريد إلكتروني: contact@satispartners.com

معلومات عن الدولة

مالي دولة غير ساحلية في غرب أفريقيا، تبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً عن ١٢٤٠٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠ مليون نسمة، عاصمتها باماكو. يتدفق نهر النيجر الذي يبلغ طوله أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر شمال شرق غينيا عبر قلب مالي إلى الصحراء الكبرى، ويتفرع نهر النيجر إلى بحيرات ومستنقعات مكونة دلتا ماسينا بين مدينتي سيجو وتمبكتو. يعتبر كل من النيجر ورافده الرئيسي، نهر باني، من العناصر الحيوية للنقل والري.

في الصيف، تتحرك الرياح البحرية الرطبة من خليج غينيا وفي الشتاء تهب رياح الهرماتان الجافة من الصحراء الكبرى في الشمال. يمتد حزام الساحل، الذي يحد الصحراء، من السنغال وموريتانيا عبر مالي.

يتحدث المانديّة عدة شعوب من البمبارا، المالينكي (ماندينكا أو ماندينكا) والسونينكي، ويمثلوا نصف السكان.

تشمل المجموعات المهمة الأخرى الفول (أو الفولاني)، والسينوفو، والدوجون، والسانجريا.

يتركز البدو الطوارق حول الواحات المتناثرة في الصحراء إلى الشمال من تمبكتو وجاو ويتحدثون اللغة الأمازيغية. حوالي ٩٠ ٪ من السكان مسلمون والباقي منقسمون بين المسيحية والمعتقدات المحلية.

اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ولغة البامبارا تعتبر لغة مشتركة. وفقًا لصحيفة الجارديان، كانت باماكو المدينة الأسرع نموًا في أفريقيا في عام ٢٠١٣.

النظام السياسي

ينص دستور عام ١٩٩٢ على انتخاب رئيس لمدة خمس سنوات، و يعين الرئيس رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، كما يعمل الأعضاء البالغ عددهم ١٤٧ في "الجمعية الوطنية" ذات مجلس واحد لمدة خمس سنوات. منذ سبتمبر ٢٠٢٠، تقود مالي حكومة انتقالية في أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتا.

إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٩ (المصدر: بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٩)

الناتج المحلي الإجمالي: ١٧,٢٨ مليار دولار أمريكي
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٨٧٩ دولارًا أمريكيًا
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية): ٢,٤٢٤ دولارًا أمريكيًا

معدل التضخم

٤,٣٪ (٢٠٢٠).

مناخ الاستثمار

معظم الإنتاج مملوك للدولة ولكن سياسة الخصخصة آخذة في الازدياد، و ينمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تدريجي بفضل شركات التعدين الكندية والجنوب أفريقية اللتان أصبحتا مشاركتين مهمين في قطاع تعدين الذهب. وايضا يجري التنقيب عن البترول والنحاس والليثيوم والماس، و تستثمر دول أمريكا الشمالية وآسيا ودول أفريقية أخرى بشكل مطرد في مالي لتكتسب حصة في السوق. وفي مجال إنتاج القطن وقطاع البترول تعتبر الشركات الفرنسية المهيمن الرئيسي.

توفر تشريعات مالي (قوانين الاستثمار والتعدين والتجارية) إعفاءات من الرسوم الجمركية للمعدات الرأسمالية للمشروعات الجديدة في الصناعات ذات الأولوية. و تم إنشاء مكتب "الشباك الواحد" (وكالة ترويج الاستثمار) لتمكين جميع المستثمرين من تنفيذ جميع الإجراءات لبدء عمل تجاري في موقع مركزي واحد، وتساعد غرفة التجارة والصناعة في هذه العملية. وقد اعتمدت مالي قانونًا جديدًا للاستثمار دخل حيز التنفيذ في سبتمبر ٢٠١٩ ليحل محل القانون السابق لعام ٢٠١٢.

أشكال الأعمال

لدى منظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا قانون موحد بشأن الشركات، يحدد أشكالًا مختلفة من الأعمال المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب مثل "شركة التضامن"، و"شركة التوصية البسيطة"، و"مجموعة المصالح الاقتصادية"، و"الشركة ذات المسؤولية المحدودة "و" الشركة المساهمة".

فيما يلي الأكثر جاذبية للمستثمرين:

الشركة المساهمة: وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تتكون من مجلس إدارة ومساهمين، والحد الأدنى لرأس المال هو ١٠٠٠٠٠٠٠ (عشرة ملايين) فرنك إفريقي أي حوالي ٢٠٠٠٠ (عشرون الف) دولار أمريكي.

ويتم تداول الأسهم عن طريق نقلها إلى طرف ثالث غير مقيد، ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على خلاف ذلك، وفي هذه الحالة يتطلب إما موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين.

الشركة ذات المسؤولية المحدودة: تدار من قبل مدير واحد أو أكثر، والحد الأدنى لرأس المال هو ١٠٠٠٠٠٠٠ (مليون) فرنك أفريقي أى حوالى ٢٠٠٠ (الفين) دولار أمريكي.

ويتم تنظيم عمليات تحويل الأسهم بموجب قوانين الشركة، ويمكن إجراء ذلك بحرية بين الشركاء ولكن عمليات التحويل إلى أطراف ثالثة تتطلب الموافقة المسبقة من غالبية الشركاء.

تشجيع الحكومة المشروعات المشتركة، وهناك العديد من المستثمرين في قطاعي التصنيع والخدمات الذين اختاروا نوعًا من عقود الشراكة مع الحكومة، وفي هذه الحالة تقتصر المساهمة الحكومية على ٢٠٪ من رأس مال الشركة.

تأسيس شركة

الإجراءات والمواعيد المقدرة للتأسيس هي كما يلي:

- إيداع رأس المال الأولي لدى أحد البنوك أو الموثق والحصول على شهادة تفيد الإيداع (يوم واحد).
- توثيق اللوائح والتوقيع على إفادة خطية للتصديق على عدم وجود سجلات جنائية ودفع رسوم التسجيل لدى الموثق (يوم واحد).
- شراء أختام قانونية من ممثل الضرائب في وكالة تشجيع الاستثمار للحصول على إذن بالعمل، وطلب إلى مصلحة الضرائب، و طلب إلى المحكمة التجارية، وطلب إلى مكتب الإحصاء واثبات دفع (رخصة تجارية) (يوم واحد).
- إيداع مستندات التسجيل لدى وكالة تشجيع الاستثمار (٣ أيام).

ضوابط الصرف

تخضع قضايا مراقبة الصرف المالي في مالي للوائح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

يتعين على البنك المركزي الإقليمي والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا مراجعة جميع التحويلات مصحوبة بوثائق داعمة، ولكن لا توجد قيود على إعادة رأس المال و / أو الأرباح و / أو الأصول.

تحصيل الضرائب

تم إصدار سندات الخزانة من قبل الحكومة ولها مزايا ضريبية للمستثمرين.

أما معدلات الضرائب ذات الصلة التالية في مالي هي كما يلي:

ضريبة دخل الشركات	٣٠٪
الحد الأدنى للضريبة	١٪ من إجمالي الإيرادات
ضريبة تدريب الأعمال	٢٪ من الأجور
ضريبة البطالة بين الشباب	٢٪
ضريبة الرواتب	٣,٥٪ من الأجور
ضريبة القيمة المضافة	١٨٪
ضريبة السكن	١٪ من الرواتب

الضرائب المقتطعة:	١٠٪
توزيع الأرباح	١٨٪
أرباح الفرع	٩-١٨٪
الفائدة	١٥٪
حقوق الامتياز	١٥٪
رسوم الخدمة ١٥٪	٣,٥٪
توريدات السلع ٣,٥٪	١٥٪
الرسوم الإدارية	

الرسوم الجمركية	٠-٢٠٪ لمعظم السلع.

الاستيراد والتصدير

ألغت الضرائب على الصادرات في عام ١٩٩٠ باستثناء ٣٪ تحصل على منتجات التصدير الرئيسية مثل القطن والذهب، كما خفضت رسوم الاستيراد.

تعد مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا ويمثل الذهب ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي عائدات التصدير. المنتجات الرئيسية المستوردة في مالي هي البترول والآلات ومواد البناء ومستحضرات التجميل والمواد المصنعة والمنسوجات ويتم توجيهها بشكل أساسي من خلال الموزعين المحليين. صادقت مالي أيضا على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

السياسة النقدية

العملة المشتركة لمالي مع الأعضاء الآخرين في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا هي الفرنك الأفريقي الصادر عن البنك المركزي لدول غرب افريقيا و الفرنك الأفريقي مرتبط باليورو. يشرف البنك المركزي لدول غرب أفريقيا أيضًا على القطاع المالي في مالي، ومع ذلك، تكافح البنوك المالية لتلبية مختلف النسب المطلوبة التي يفرضها البنك المركزي لدول غرب أفريقيا؛ علاوة على ذلك، يهدف البنك المركزي لدول غرب أفريقيا إلى السيطرة على التضخم في المنطقة، ويعد التضخم في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا منخفض بسبب السياسة النقدية الحكيمة للبنك، لكن التضخم في مالي أكثر تقلباً نتيجة تقلب أسعار المواد الغذائية، والتي تمثل ٥٠٪ من مؤشر الأسعار.

النظام القانوني

النظام القانوني في مالي مستمد من القانون المدني الفرنسي والقانون العرفي وينص على المراجعة القضائية للقوانين التشريعية في المحكمة الدستورية (التي تأسست رسميًا في ٩ مارس ١٩٩٤).

أما بخصوص المحاكم فقد أُنشئت محكمة عليا في باماكو في عام ١٩٦٩، وتتألف من ١٩ عضواً، يتم ترشيح كل منهم لمدة خمس سنوات، وتتمتع بصلاحيات قضائية وإدارية، ومحكمة الاستئناف موجودة أيضًا في باماكو.

توجد محكمتا صلح ابتدائيتين، محكمتان للنزاعات العمالية، ومحكمة خاصة لأمن الدولة، وتم إلغاء المحاكم العرفية. أنشأ دستور عام ١٩٩٢ محكمة دستورية منفصلة ومحكمة عدل عليا مكلفة بمحاكمة كبار المسؤولين الحكوميين المتهمين بالخيانة.

يضمن دستور عام ١٩٩٢ استقلال القضاء واحترام الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية الرأي والصحافة والتجمع وتأسيس الجمعيات والدين بشكل عام؛ ومع ذلك، فإن السلطة التنفيذية لها تأثير كبير على القضاء.

يرأس الرئيس مجلس القضاء الأعلى، وهو الهيئة التي تشرف على النشاط القضائي، وتعيين وزارة العدل القضاة وتشرف على إنفاذ القانون.

المحاكمات علنية وللمدعى عليهم الحق في توكيل محام من اختيارهم، والمحامون المعينون من قبل المحكمة متاحون للمتهم غير القادر في القضايا الجنائية. ومع ذلك، فإن النظام القضائي يعاني من تراكم كبير مما يؤدي إلى فترات طويلة من الاحتجاز السابق للمحاكمة في القضايا الجنائية.

الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية محمية حيث أن مالي من الدول الموقعة على الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية من قبل منظمة التجارة العالمية والتشريعات التي تحكم الملكية الفكرية في الدولة، شاملة اللوائح المطبقة على المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية والقوانين الخاصة بالمصنفات الفنية.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة و القطاع الخاص

بدأت الحكومة سلسلة من برامج التعديل والاستقرار في عام ١٩٨٢، وأدخلت تدابير لتقليل العجز في الميزانية، وخسائر تشغيل المؤسسات العامة، و متأخرات القطاع العام. كما اتخذت الحكومة، في إطار برنامج الإصلاح

الاقتصادي الموقع مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عددًا من الخطوات لتحرير البيئة التنظيمية وبالتالي جذب الاستثمار الخاص، وتم أيضًا إلغاء ضوابط الأسعار على السلع الاستهلاكية تدريجياً.

تم اختيار مالي في عام ١٩٩٩ كدولة مؤهلة لبرنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي تستفيد من البرنامج منذ ذلك الحين. في أبريل ٢٠٠٣، وصلت مالي إلى نقطة الإنجاز في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما أدى إلى استخدام مدفوعات الديون السابقة لتمويل برامج التخفيف من حدة الفقر. سيصل إجمالي الإعفاء من الديون في إطار المبادرة الأصلية والمعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى حوالي ٥٣٩ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل تخفيضًا بنسبة ٣٧٪.

باعتبارها واحدة من ١٤ دولة أفريقية وصلت إلى نقطة الإنجاز في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ستستفيد مالي من الإعفاء المتعدد الأطراف للديون بموجب اتفاقية مجموعة الثماني جلينديلز للإعفاء من الديون.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

انضمت مالي إلى اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في سبتمبر ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠٦ انضمت مالي إلى قانون لاهاي (نظام للتسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية) ووثيقة ستوكهولم التكميلية لاتفاق لاهاي . مالي أيضا عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ووقعت وصدقت على بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ في ٢٨ مارس ٢٠٠٢.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

مالي عضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والاتحاد النقدي، و المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، والاتحاد البريدي العالمي.

مالي تنتمي أيضًا إلى الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي. وقد أصبحت مالي - بفضل شراكتها الوثيقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - عضوًا في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

البنية التحتية للطرق والنقل

- الطرق: ١٩٩١٢ كم
- المعبدة: ١٣٧١٧ كلم
- غير المعبدة: ٦١٩٥ كم
- المطارات: ١٣
- المطارات الدولية: ٦
- المطارات الإقليمية: ٧
- مجموع السكك الحديدية ٦٤٢ كلم
- مجموع الممرات المائية: ١٥٠٠ كم.

المياه

على الرغم من صحرائها الشمالية، تمتلك مالي عددًا من الموارد المائية المهمة. بسبب مرور نهران رئيسيان، نهر النيجر ونهر السنغال، عبر مالي ويشكل هذان النهران غالبية موارد المياه السطحية الدائمة في مالي، مما يوفر للبلاد ٥٦ مليار متر مكعب من المياه. تقدر المياه السطحية الهامة غير المعمرة بحجم ١٥ مليار متر مكعب. يوجد في مالي أيضًا سبعة عشر بحيرة كبيرة تقع بالقرب من نهر النيجر، وقد تم تقييم موارد المياه الجوفية المتجددة من طبقات المياه الجوفية بنحو ٦٦ مليار متر مكعب. يبلغ حجم إعادة مصادر المياه المتجددة للفرد الواحد في السنة ١٠٠٠٠ متر مكعب.

ومع ذلك، فإن هذه الموارد المائية مشتتة جغرافيًا وليست متاحة دائمًا عند الحاجة، مما يحد بشكل كبير من استغلالها وتطويرها اقتصاديًا، و تستخدم ٠,٢٪ فقط من موارد المياه المحتملة في مالي. علاوة على ذلك، عانت البلاد من العديد من حالات الجفاف في الماضي مما أدى إلى تفاقم مشاكل نقص المياه.

التجارة والصناعة

يقتصر التصنيع بشكل أساسي على المعالجة الزراعية الصغيرة للاستهلاك المحلي والتصدير. تشمل الصناعات الأخرى المشروبات الغازية والمنسوجات والصابون والبلاستيك والسجائر والأسمنت والطوب والأدوات الزراعية، وتعتمد مالي بشكل كبير على المساعدات الخارجية وهي عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية للقطن وصادراتها الرئيسية هى الذهب.

على الرغم من سيطرة الفرنسيين على أسواق السيارات والسلع الاستهلاكية، إلا أن دول أمريكا الشمالية وآسيا ودول أفريقية أخرى تكتسب باستمرار حصتها في السوق، و توفر كوت ديفوار والسنغال مجموعة من السلع الاستهلاكية الأساسية. أما الشركاء التجاريون الرئيسيون فهم الصين وتايلاند وتايوان وبنجلاديش وفرنسا وكوت ديفوار وفرنسا.

التعدين

أصبح تعدين الذهب مساهماً هاماً في الناتج المحلي الإجمالي لمالي وجذب اهتمامًا أجنبيًا كبيرًا بما في ذلك شركات التعدين الرائدة في جنوب أفريقيا، و يمثل الذهب ثلث أرباح مالي من العملات الأجنبية، ويوجد في مالي أيضًا رواسب من البوكسيت خام الحديد والقصدير. وجاري التنقيب عن البترول والنحاس والليثيوم والماس. ولذلك تبنت مالي قانون تعدين جديد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر ٢٠١٩ واستبدل الكود السابق لعام ٢٠١٢.

الزراعة

على الرغم من أن ٣٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي صالحة للزراعة، فإن أكثر من ٨٠٪ من الناس يكسبون عيشهم من الزراعة التي تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي لمالي، تعتبر مالي رابع أكبر منتج للقطن في أفريقيا وأكبر منتج للقطن في أفريقيا جنوب الصحراء. النقدية الأخرى هي المكسرات المطحونة وقصب السكر والأرز. تشمل المحاصيل الغذائية الدخن والذرة الرفيعة والذرة. الثروة الحيوانية هي المسؤولة عن نصف نشاط القطاع الزراعي. تتمتع الدولة أيضًا بالاكتفاء الذاتي في أسماك المياه العذبة.

علاقات العمل

ينظم قانون العمل وقانون الطوارئ الاجتماعية العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين.

للموظفين الحق في الانتماء إلى النقابات، وعلى الرغم من أن القانون لا يقتضي ذلك، فإن المصالحة بين أطراف النزاع العمالي مطلوبة بشكل عام قبل الإضراب أو اتخاذ إجراء مماثل.

موريشيوس

إرياه تشامبرز

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.erriahchambers.com
اللغات المُتحدث بها: الانجليزية، والفرنسية
نقطة التواصل: ديف إرياه
هاتف: ٢٢٢٠ ٢٠٨ ٢٣٠+
العنوان: المستوى ٢، محكمة هينيسي، شارع بوب هينيسي، موريشيوس
بريد إلكتروني: deverriah@intnet.mu

معلومات عن البلد

موريشيوس جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ٧٢٠ ميلاً مربعاً، وتقع على بعد حوالي ٢٥٠٠ كيلومتر من ساحل أفريقيا. يبلغ عدد سكانها المتعدد الأعراق أكثر من مليون نسمة تتوزع بين ذوي الأصول الهندية والكريول والصينيين والفرنكويين الموريتانيين. وصل الهولنديون في عام ١٥٩٨ وهم أول من وصل من غير السكان الأصليين، أما الفرنسيون فقد وصلوا عام ١٧٢٣ واحتلوا الجزيرة حتى عام ١٨١٠.

قدم الفرنسيون نظامًا قانونيًا قائمًا على القانون المدني والجنائي الفرنسي، وفي عام ١٨١٠، استولى البريطانيون على موريشيوس بعد هزيمة الفرنسيين في معركة غراند بورت، وبعدها حكمت بريطانيا موريشيوس حتى ١٢ مارس ١٩٦٨ إلى أن عندما نالت الجزيرة استقلالها وأصبحت جمهورية.

تشمل أراضي موريشيوس جزيرة رودريجز (التي تبعد حوالي ٦٠٠ كيلومتر إلى الشرق) وتبلغ مساحتها ١١٩ كيلومترًا مربعًا. اثنين من التبعيات الصغيرة في شمال موريشيوس المعروفين باسم سانت براندون روكس غير مأهولة بالسكان، ومع ذلك، فإن موقعهم يسمح للمنطقة الاقتصادية الخالصة بتغطية حوالي ١,٩ مليون كيلومتر مربع من المحيط الهندي.

يقدر عدد سكان موريشيوس بـ ١٣٠٠٠٠٠ نسمة بكثافة سكانية تبلغ ٦٧٢ لكل كيلومتر مربع، وحولت موريشيوس اقتصادها من اقتصاد المحاصيل الأحادية، والركائز الأساسية للاقتصاد الآن هي السياحة والمنسوجات والتصنيع والزراعة والخدمات المالية.

النظام السياسي

موريشيوس ديمقراطية متعددة الأحزاب، وتنتخب الحكومة كل خمس سنوات، وجرت الانتخابات العامة الأخيرة في عام ٢٠١٩.

المؤشرات الاقتصادية

- الناتج المحلي الإجمالي: ١٤,١٨ مليار دولار أمريكي (٢٠١٩).
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ١٤,٢٪ التغير السنوي (٢٠٢٠).
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد: ٨٩٥١ دولاراً أمريكياً عام ٢٠٢٠.
- معدل التضخم: ٣,٠٪.

النظام القانوني

يتكون قانون موريشيوس الوضعي من كل من القوانين التشريعية، أي قوانين البرلمان، والقانون العام الذي يشمل القانون المدني والقانون العام الإنجليزي والسوابق القضائية.

تكون لتشريعات البرلمان قوة القانون بمجرد إعلانها في الجريدة الرسمية، ويتضمن القانون الأساسي اللوائح والأنظمة التي وضعها الوزراء بموجب قوانين البرلمان. النظام القانوني في موريشيوس هو مزيج من الأنظمة الإنجليزية والفرنسية. على سبيل المثال القانون الجنائي في موريشيوس، مستوحى من قانون العقوبات الفرنسي ولكن الإجراء المستخدم، وكذلك قانون الأدلة، هو القانون العام الإنجليزي.

قانون الشركات يعتمد على القانون العام الإنجليزي ولكن يتم استخدام قانون الشركات الفرنسي بالتساوي، أما صياغة الدعاوى والاستدعاءات والنداءات فتكون باللغة الإنجليزية بينما يمكن إجراء الفحص الرئيسي والاستجواب المتقاطع باللغتين الفرنسية والكريولية، بإذن من المحكمة.

موريشيوس لديها نظام قانوني مختلط يشمل القانون المدني الفرنسي و القانون العام الإنجليزي. القانون المدني الفرنسي، وقانون التجارة الفرنسي، وقانون العقوبات الفرنسي - بعد تعديله ليناسب السياق الموريشي - يطبق في موريشيوس جنبًا إلى جنب مع نظام القانون العام الإنجليزي.

تم استيراد قانون الشركات وقانون الائتمان والقانون الدستوري والإداري والقانون البحري وقانون العمل من النظام القانوني الإنجليزي، ومع ذلك، فإن القانون الدولي الخاص يستند إلى القانون الدولي الخاص الفرنسي.

هيكل المحكمة

يوجد بالمحكمة العليا رئيس قضاة وسبعة عشر قاضيًا يعملون أيضًا في محكمة الاستئناف الجنائي ومحكمة الاستئناف المدنية، ويعمل القضاة في المحكمة المتوسطة والمحكمة الصناعية وعشر محاكم محلية. ويوجد حق للإستئناف أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص في لندن (مجلس الملكة الخاص موجود أيضًا في موريشيوس من وقت لآخر). يعين رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء ورئيس القضاة، ويرشح الرئيس القضاة الآخرين بناءً على مشورة رئيس القضاة ولجنتي الخدمة القضائية والقانونية، وللمدعى عليهم الحق في الاستعانة بمحام بما في ذلك المحامي المعين من قبل المحكمة في حالة عدم المقدرة.

الأشكال القانونية للأعمال

- شركة ذات مسؤولية محدودة أو غير محدودة.
- شركة خاصة أو عامة
- شراكة ("Sociétés Civiles") و ("Sociétés Commerciale").
- شركة أجنبية (فرع).
- الأعمال العالمية (الرخصة التجارية العالمية والشركات المرخصة).
- شركة الخلايا المحمية.
- شركة محدودة الحياة.
- شركة / صناديق استثمار.
- شركات محدودة.

- المؤسسات.
- برامج المعاشات التقاعدية الخاصة.
- صناديق ائتمانية.
- منشأة فردية.

تأسيس شركة

الشكل الأكثر شيوعًا للعمل هو الشركة الخاصة المحدودة بالأسهم. يجب تقديم طلب تأسيس الشركة إلى مسجل الشركات.

الهياكل التالية متوفرة:

- الشركات المحلية (مقابل شركات الأعمال العالمية).
- الشركة العالمية إذا تم إصدار الشركة المقترحة برخصة أعمال عالمية من قبل لجان الخدمات المالية.

يجب أولاً حجز اسم الشركة لدى موثق الشركات (الذي يستغرق يومين) ويجب تقديم طلب التسجيل لدى موثق الشركات عند تأكيد توفر الاسم، ويمنح موثق الشركات عادة قبوله للتسجيل في غضون ثلاثة أيام عمل ويصدر شهادة تأسيس الشركة بعد دفع رسوم التسجيل.

حقائق مهمة أخرى هي:

- لا يوجد حد أدنى أو أقصى لرأس المال.
- يمكن إصدار الأسهم بمقابل آخر غير النقد.
- لا توجد قيود على الحقوق المرتبطة بالأسهم.
- لا توجد قيود على الكيانات الأجنبية أو الأفراد الذين يمتلكون أسهمًا في شركة في موريشيوس. ومع ذلك، فإن موافقة رئيس الوزراء مطلوبة للمساهمين الأجانب في الشركات التي تمتلك ممتلكات غير منقولة أو عقود إيجار طويلة الأجل للممتلكات غير المنقولة.
- أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إدارة الشركة ولكن يجب اعتماد المعاملات الرئيسية من قبل المساهمين، ويجب أن تستخدم الشركة العالمية إدارة للتأسيس والاحتفاظ بسجلات الشركة في مكتب مسجل في موريشيوس.
- يجب أن يكون هناك مدير مقيم واحد على الأقل للشركات المحلية ومديرين مقيمين على الأقل لحامل رخصة شركة عالمية.
- المديرون مسؤولون عن إدارة أعمال الشركة وشؤونها ويجب أن يتصرفوا بحسن نية وبما يخدم مصالح الشركة (القسم ١٤٣، قانون الشركات).
- يجب تقديم البيانات المالية السنوية وتقرير سنوي إلى موثق الشركات / لجنة الخدمات المالية في غضون ستة أشهر من إغلاق السنة المالية، وهذا ينطبق على الشركات الأخرى غير الشركات ذات الملكية الصغيرة.
- يجب على حامل رخصة شركة عالمية تقديم تقرير سنوي وبيانات مالية إلى لجنة الخدمات المالية.
- يجب إخطار لجنة الخدمات المالية إذا أصبح الشخص صاحب ٢٠٪ أو أكثر من أسهم الشركة أو حقوق التصويت لشركة ذات ترخيص شركة عالمية.

شركات الأعمال العالمية

تقدم موريشيوس نوعين من التراخيص الخارجية للمستثمرين الدوليين، وهما رخصة الشركات العالمية ورخصة الشركة المعتمدة.

تمت بعض التعديلات لهذه الأنواع من التراخيص الخارجية، في خطاب الموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧. لذلك، يتم إصدار ترخيص الأعمال التجارية العالمية بموجب المادة ٧١ من قانون الخدمات المالية أو التفويض بموجب القسم ٧١ أ من لجنة الخدمات المالية من قبل لجنة الخدمات المالية، وهي المسؤولة عن تنظيم جميع أشكال التجارية العالمية في موريشيوس. عادةً ما يستغرق تأسيس شركة تحمل رخصة شركة عالمية ١٠ - ١٤ يومًا، ويستغرق تأسيس شركة مرخصة ما بين ٥ - ٧ أيام.

الشروط المرفقة بترخيص الشركة العالمية

يجب على أي شركة (ما عدا البنوك المرخصة)، حيث حيث غالبية الأسهم أو حقوق التصويت أو المصلحة القانونية في شركة مقيمة، وكانت مملوكة أو تحت سيطرة، حسب ما تقتضي الحاجة، من قبل شخص غير مواطن، بينما تمارس هذه الشركة أعمال تجارية بشكل أساسي خارج موريشيوس، أن تتقدم بطلب إلى لجنة الخدمات المالية للحصول على ترخيص شركة عالمية.

يجب على حامل رخصة الشركات العالمية في جميع الأوقات:

- القيام بجميع أنشطتها الأساسية المدرة للدخل في موريشيوس أو منها.
- توظيف عدد معقول من الأشخاص المؤهلين تأهيلا مناسبا لتنفيذ الأنشطة الأساسية، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أن يكون لديه الحد الأدنى من الإنفاق الذي يتناسب مع مستوى الأنشطة.
- أن يدير أو ينظم العمل من موريشيوس، أو أن تدار من قبل شركة إدارة.

شروط أن تتم الإدارة والتنظيم من موريشيوس

عند تحديد ما إذا كان سير العمل يتم إدارته أو تنظيمه من موريشيوس، يتعين على لجنة الخدمات المالية أن تأخذ في الاعتبار استيفاء الشركة لهذه الشروط:

- أن يكون (أو سيكون) لديها ما لا يقل عن مديرين مقيمين في مورشيوس، مؤهلين بشكل مناسب ولديهما القدرة الكافية لممارسة استقلالية العقل والحكم.
- أن يكون (أو سيكون) لديها في جميع الأوقات حساب مصرفي رئيسي في موريشيوس.
- أن يكون (أو سيكون) لديها سجل محاسبات محفوظ في جميع الأوقات في المكتب المسجل في موريشيوس.
- أن يكون (أو سيكون) على استعداد بإعداد كافة البيانات المالية القانونية وأسباب الحصول على مثل هذه البيانات المالية للتدقيق في موريشيوس.
- أن يكون (أو سيكون) موفرًا لاجتماعات للمديرين لتشمل مديرين على الأقل من موريشيوس.

ترخيص الشركة العالمية

الشركة العالمية هي نظام متاح في موريشيوس للشركات المقيمة التي تقترح ممارسة الأعمال التجارية خارج موريشيوس، وتخضع للتنظيم بموجب القسم ٧١ (١) من هيئة الخدمات المالية. في الوقت الحاضر تم تأسيس أكثر من ١٠٠٠٠ شركة في موريشيوس. تم دمج معظمها للاستفادة من شبكة معاهدات الازدواج الضريبي .يجب توجيه طلب تأسيس الشركة العالمية إلى لجنة الخدمات المالية من خلال شركة الإدارة.

يجوز تأسيس شركة عالمية عن طريق التأسيس المباشر إما بالنظام الأساسي أو بدونه، أو عن طريق تسجيل فرع لشركة أجنبية أو عن طريق الاستمرار إذا كان القانون في بلد المنشأ يسمح بالاستمرار بعد إلغاء التسجيل.

يجب أن يكون طلب تأسيس شركة عالمية مصحوبًا بما يلي:

- خطة عمل للأنشطة المقترحة يقوم بها مقدم الطلب.
- رسوم المعالجة.
- شهادة قانونية موقعة من ممارس محاماة في موريشيوس.
- نسخ معتمدة من وثائق الفحوصات اللازمة تجاه العملاء.
- وثائق التأسيس بما في ذلك:
- نسخة من دستور الشركة (عند اعتماده) والشهادة القانونية المطلوبة بموجب قانون الشركات لعام ٢٠٠١.
- نسخ مصدقة من النماذج القانونية ذات الصلة المطلوبة بموجب قانون

الشركات لعام ٢٠٠١ لتأسيس شركة.

يتم تقديم الطلب إلى لجنة الخدمات المالية التي ستقوم بمعالجة طلب الترخيص للشركة العالمية وإرسال الطلب إلى مسجل الشركات لتأسيس الشركة كشركة عالمية.

أحدث التعديلات على قانون ضريبة الدخل

- تمت إعادة تسمية رخصة الأعمال العالمية من الفئة ١ إلى رخصة الأعمال العالمية.
- اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩، تم إلغاء نظام الائتمان الضريبي الأجنبي المتاح لشركات ترخيص الأعمال العالمية.
- بموجب النظام الضريبي الجديد، يسري الإعفاء الضريبي على الدخل بنسبة ٨٠٪ على:
- الأرباح الأجنبية، مع مراعاة المبلغ غير المسموح به كخصم في بلد المصدر.
- الدخل من الفوائد الأجنبية.
- الربح المنسوب إلى منشأة دائمة لشركة مقيمة في بلد أجنبي.
- دخل المصدر الأجنبي المستمد من نظام الاستثمار الجماعي، أو الصناديق المغلقة، أو مدير نظام الاستثمار الجماعي، أو مسؤول نظام الاستثمار الجماعي، أو مستشار الاستثمار أو مدير الأصول المرخص أو المعتمد من قبل لجنة الخدمات المالية.

وبالتالي، فإن الدخل الذي يحصل عليه مدير نظام الاستثمار الجماعي من تقديم خدمات إدارة الاستثمار إلى صندوق موريشيوس قد لا يكون مؤهلاً للإعفاء الجزئي.

- الدخل الذي تجنيه الشركات العاملة في تأجير السفن والطائرات.
- لن يُسمح بأي ائتمان فعلي على دخل المصدر الأجنبي إذا طالبت رخصة الشركات العالمية بالإعفاء بنسبة ٨٠ ٪.
- يتوفر الإعفاء بنسبة ٨٠٪ عند تلبية متطلبات المواد المحددة مسبقًا الصادرة عن لجان الخدمات المالية.
- لم تصدر لجان الخدمات المالية حتى الآن أي مبادئ توجيهية بشأن شروط المادة المحددة مسبقًا للتأهل للإعفاء بنسبة ٨٠٪. ومع ذلك، فقد تم تعديل لجان الخدمات المالية لتشمل الشروط الإضافية التي يجب أن تفي بها شركة ترخيص الأعمال العالمية في جميع الأوقات.

سيتعين تغيير تعريف مصدر الدخل الأجنبي إلى "الدخل الذي لا يأتي من موريشيوس"، وتطبيقًا لهذا التعريف، يبدو أن الدخل الناتج عن المعاملات بين كيانين حاصلين على تراخيص الأعمال العالمية ١ لن يكون مؤهلًا كدخل مصدر أجنبي.

وسيستمر تطبيق التعريف الحالي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ (الدخل الناتج من المعاملات مع غير المقيمين والشركات ذات ترخيص الأعمال العالمية الأخرى) على الشركات الصادرة بترخيص الأعمال العالمية ١ في أو قبل ١٦ أكتوبر ٢٠١٧.

وقد تم إلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات التي تحمل ترخيصًا للخدمات المصرفية الاستثمارية، ولكن، يستمر تطبيق الإعفاء للتراخيص الصادرة في ١ سبتمبر ٢٠١٦ أو بعده، ويعتبر الإعفاء ساري لهم لمدة ٥ سنوات.

معدل ضريبة الشركات ٣٪، للشركات العاملة في تصدير البضائع لتشمل البيع والشراء الدولي للبضائع، حيث يتم شحن البضائع مباشرة من الدولة المصدرة إلى البلد المستورد.

ستأخذ لجان الخدمات المالية في الاعتبار أيضًا ما إذا كانت الشركة تفي بواحد على الأقل من المعايير التالية:

- أن تكون (أو ستكون) مملوكة لمكاتب في موريشيوس، وتعمل (أو ستعمل) على توظيف - على أساس التفرغ الكامل على المستوى الإداري والفني - شخصًا واحدًا على الأقل ويجب أن يكون مقيمًا في موريشيوس.
- أن يحتوي النظام الأساسي للشركة على بند يتم بموجبه حل جميع النزاعات الناشئة عن طريق التحكيم في موريشيوس.
- أن تكون (أو ستكون) الشركة محتفظة داخل موريشيوس، خلال ال ١٢ شهر القادمة، بأصول (باستثناء الأموال النقدية المحتفظ بها في الحسابات المصرفية أو الأسهم / الفوائد في شركة أخرى تحمل ترخيصًا للأعمال العالمية) تبلغ قيمتها ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي على الأقل.
- أن يتم إدراج أسهم الشركة في بورصة أوراق مالية مرخصة من قبل لجنة الخدمات المالية.
- أن تكون (أو ستكون) لديها نفقات سنوية في موريشيوس والتي يمكن توقعها بشكل معقول من أي شركة مماثلة يتم تنظيمها وإدارتها من موريشيوس.

يتعين على الشركات التي تحمل تراخيص الأعمال العالمية ١ الامتثال لهذه المتطلبات من لجنة الخدمات المالية، وأن تظل مستوفية لالتزامات الموجبة بالترخيص، والامتثال لتوجيهات لجان الخدمات المالية لحل منظم لأعمالها والوفاء بالتزاماتها.

إلغاء تراخيص الأعمال التجارية العالمية للشركات من الفئة ٢

تم إلغاء تراخيص شركات الأعمال العالمية من الفئة ٢، اعتبارًا من يناير ٢٠١٩. في الحالات التي ترغب فيها الشركات ذات تراخيص الأعمال العالمية من الفئة ٢ في مواصلة نشاطها التجاري كشركة مسجلة في موريشيوس مع مكانها الفعلي خارج موريشيوس، يتعين عليها التقدم إلى لجان الخدمات المالية للحصول على تصريح للعمل كـ "شركة معتمدة" .

الشروط المرفقة للشركة المعتمدة

يجب على أى شركة (ما عدا البنوك المرخصة)، حيث غالبية الأسهم أو حقوق التصويت أو المصلحة القانونية في شركة مقيمة، وكانت مملوكة أو تحت سيطرة، حسب ما تقتضي الحاجة، من قبل شخص غير مواطن، اتباع الأتي:

- أن تكون (أو ستكون) ممارسة لأعمال تجارية بشكل أساسي خارج موريشيوس، أو مع فئة من الأشخاص كما هو محدد في قواعد لجان الخدمات المالية.
- أن يكون مكان إدارتها الفعالة خارج موريشيوس، ويجب أن تتقدم بطلب إلى لجان الخدمات المالية للحصول على إذن.

ولن يتم اعتبار الشركة المعتمدة شركة محلية مقيمة في موريشيوس لأغراض ضريبية، ولكن سيُطلب منها تقديم إقرار بالدخل إلى هيئة الإيرادات في موريشيوس في غضون ٦ أشهر من نهاية العام. ويجب تقديم الطلب من خلال شركة إدارة.

قطاع التمويل في موريشيوس

يمثل قطاع الخدمات المالية ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد ولكنه مع ذلك يتعرض لتحديات كبيرة في الآونة الأخيرة، من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد، تتطور باستمرار بإدخال التدابير التالية:

- إدخال نظام مالي منسق لشركات الأعمال المحلية والعالمية ونظام مالي محدد للبنوك.
- إلغاء نظام الائتمان الضريبي الأجنبي المتاح للشركات التي تحمل رخصة

تجارية عالمية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

• إدخال نظام الإعفاء الجزئي بنسبة ٨٠٪ من الدخل المحدد، ويمنح هذا الإعفاء لجميع الشركات في موريشيوس، باستثناء البنوك ويسري على:

١. توزيعات أرباح المصادر الأجنبية والأرباح العائدة إلى منشأة أجنبية دائمة.

٢. الفوائد وحقوق الامتياز.

٣. الدخل من تقديم خدمات مالية محددة.

يحتاج الإعفاء الجزئي الذي تطالب به الشركات إلى تلبية متطلبات الأنشطة الأساسية المحددة مسبقًا.

يتم تطبيق المادة المحسنة أيضًا على شركات التأمين لمقيدة.

• يستمر تطبيق نظام الائتمان الحالي لتخفيف الازدواج الضريبي في حالة عدم توفر الإعفاء الجزئي.

• توقف إصدار تراخيص الأعمال العالمية الجديدة من الفئة ٢ اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وقد تم استبدال هذا بإدخال "الشركة المعتمدة". سيتم تطبيق أحكام الجد حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ لشركات الأعمال العالمية من الفئة ٢ المرخصة قبل ١٦ أكتوبر ٢٠١٧.

• إزالة جميع القيود المطبقة على شركات الأعمال العالمية التي تتعامل في موريشيوس.

• إلغاء نظام الائتمان الضريبي الأجنبي المتاح للبنوك اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٩.

• على جميع الشركات المقيمة والشراكات المؤسسة / المسجلة بموجب قوانين موريشيوس التي تمتلك غالبية الأسهم / الأجزاء التي يمتلكها غير المقيم والتي تمارس أعمالها في الغالب خارج موريشيوس، الحصول على ترخيص أعمال عالمية أو ترخيص من لجان الخدمات المالية من خلال شركة إدارة.

• إنشاء إطار عمل جديد لإدارة وتطوير الرقابة على شركات الإدارة.

• تعديل قانون الإعسار للسماح للجنة المالية بتقديم التماس لإنهاء أحد المرخص لهم السابقين في الحالات التي تم فيها إنهاء التراخيص.

• تعديل التشريعات ذات الصلة لتلبية متطلبات الإفصاح عن معلومات الملكية النفعية وتوافرها لأغراض مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الصناديق الائتمانية

أدخلت موريشيوس قانون ائتمان لصالح كل من المقيمين بالداخل والخارج. قبل عام ٢٠٠١، سمح قانون الصناديق الائتمانية لعام ١٩٨٩ بإنشاء صناديق ائتمانية محلية على أساس النموذج الإنجليزي التقليدي، وسمح قانون الصناديق الائتمانية الخارجية لعام ١٩٩٢ بإنشاء الصناديق الائتمانية الخارجية.

تم إلغاء قانون الصناديق الائتمانية لعام ١٩٨٩ وقانون الصناديق الائتمانية الخارجية لعام ١٩٩٢ بموجب قانون الصناديق الائتمانية لعام ٢٠٠١ الذي تم تقديمه لدمج كلٍ من الصناديق الائتمانية الداخلية والخارجية في محاولة لتجنب المقاطعة. ومع ذلك، لا يزال التمييز واضحًا ويقع المقيمون في الخارج في موقع أكثر فائدة من المقيمين بالداخل. يجوز لأي شخص بالغ، سليم العقل ولديه الأهلية القانونية للتعاقد، أن ينشئ صندوق ائتمان أو أن يفوض الملكية لأي غرض قانوني بخلاف القيام بأي تجارة أو عمل.

من الممكن أن يكون المقيم في الخارج أيضًا وصيًا أو مستفيدًا أو حاميًا أو منفذًا ولكن لا يمكن أن يكون المستفيد الوحيد من صندوق الائتمان التي يكون المقيم بالخارج فيها.

أي ممتلكات يمكن أن تكون في حيازة أو تخويل وصي على أساس صندوق الائتمان. ويمكن للممتلكات الائتمانية أن تكون من أي ممتلكات منقولة أو غير منقولة وأي فائدة في هذه الممتلكات بما في ذلك، في حالة صندوق خيري، مثل التبرعات التي قد يتلقاها الأمناء ومع ذلك ، هناك عدد من القيود بموجب قانون صناديق الائتمان لعام ٢٠٠١ المتعلق بغير المقيمين في موريشيوس. تنص المادة ٢٢ من قانون صناديق الائتمان لعام ٢٠٠١ على أنه لا يجوز لأي شخص إنشاء ائتمان للممتلكات غير المنقولة الموجودة في موريشيوس لصالح شخص غير مواطن أو شخص غير مقيم في موريشيوس إلا بسلطة رئيس الوزراء ووفقًا للشروط والأحكام التي قد يحددها رئيس الوزراء. يتوافق هذا القيد المفروض على المالكين الأجانب مع قانون غير المواطنين الذي يحظر على غير مواطني موريشيوس حيازة ممتلكات في موريشيوس دون إذن صريح من مكتب رئيس الوزراء.

كما ينص قانون ا صناديق الائتمان لعام ٢٠٠١ على أن تعيين شخص غير مواطن كمستفيد من ائتمان يشمل ممتلكاته الائتمانية غير المنقولة الكائنة في موريشيوس، يعتبر باطلًا وبدون تأثير.

بموجب قانون صناديق الائتمان لعام ٢٠٠١، يجوز لغير المقيم إنشاء أي من الأنواع التالية من الصناديق الائتمانية:

صناديق الائتمان الوقائية أو صناديق الائتمان الموفرة، صناديق الادخار الائتمانية، صناديق الفائدة الائتمانية، صناديق ائتمانية تقديرية، و صناديق ائتمانية خيرية، صناديق ائتمانية لغرض، و صناديق ائتمانية للاتجار والتجارة. قد لا يكون صاحب الصندوق الائتماني الخارجي مقيمًا في موريشيوس، وعلى هذا يجب أن يكون للصندوق وصي مؤهل واحد على الأقل مقيمًا في موريشيوس أو شركة إدارة موريشيوسية أو بنكًا مرخصًا من قبل لجنة الخدمات المالية لتقديم خدمات الوصاية (وصي مؤهل).

تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار للسماح للغير مقيمين أو المستفيدين غير المقيمين من صندوق ائتماني بامتلاك العقارات غير المنقولة في موريشيوس فقط بموجب المخططات السكنية المتكاملة والمخطط العقاري، دون موافقة مكتب رئيس الوزراء بموجب قانون غير المواطنين (قيود الملكية) لعام ١٩٧٣ وتعديلاته.

يجوز لغير مواطني موريشيوس الذين يرغبون في الاستفادة من الممتلكات غير المنقولة في موريشيوس بموجب المخططات السكنية المتكاملة والمخطط العقاري استخدام صناديق الائتمان أو الشركات المحلية للقيام بذلك وفقًا لواجب التسجيل المطبق على المخططات السكنية المتكاملة والمخطط العقاري.

المؤسسات

سن برلمان موريشيوس في عام ٢٠١٢، قانون المؤسسات الذي يهدف إلى السماح بتأسيس المؤسسات.

المؤسسة هي أداة لإدارة الثروات لها جاذبية خاصة للبلدان التي ليست على دراية بمفهوم الصناديق الائتمانية، ولها بعض الميزات الممزوجة من كلٍ من صندوق الائتمان والشركة.

يمكن تأسيس مؤسسة في موريشيوس للأغراض المنصوص عليها في ميثاقها ويمكن تأسيسها من خلال وصية، ويمكن أن تكون من الأعمال الخيرية أو غير الخيرية (أو كليهما) لمصلحة شخص أو فئة من الأشخاص.

وتعتبر المؤسسات جاذبة للأفراد "أصحاب الثروات العالية" من سلطات القانون المدني الذين قد يجدون فيها منصة مثالية لتخطيط التعاقب وإدارة الثروات الخاصة.

يمكن للمؤسسة أن يكون لها شخصية قانونية بالانتخاب، من خلال التسجيل لدى مسجل الشركات (الذي يعمل أيضًا كمسجل للمؤسسات) ويمكن أن يتمتع وفقًا لذلك بالأهلية الكاملة للتعامل وبدء الإجراءات القانونية باسمه.

الميزة الأخيرة هي أنه في المؤسسة يتم نقل ملكية الأصول إلى المؤسسة نفسها من قبل المؤسس من أجل تحقيق أغراض أغراض المؤسسة.

ضوابط الصرف

تم تعليق ضوابط الصرف.

نظرة عامة على الضرائب

ينظم الضرائب في موريشيوس قانون ضريبة الدخل ولائحته، وهيئة الإيرادات في موريشيوس هي الجهة المنظمة. تقدم موريشيوس ولاية ضريبية منخفضة وتكاليف أعمال تنافسية. يعد نظام الضرائب في موريشيوس من أقل الأنظمة في العالم، وترجع الزيادة في الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي إلى عدة عوامل بما في ذلك البيئة الضريبية التوافقية والإطار التنظيمي القوي، والقوى العاملة الماهرة وثنائية اللغة، والتنوع الاقتصادي والامتثال للمعايير الدولية.

يمثل قطاع الخدمات المالية حاليًا ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل مباشرة لأكثر من ٨٠٠٠ شخص ووظائف غير مباشرة من خلال وسائل النقل أو صناعات الضيافة.

موريشيوس لديها نظام ضريبي توافقي، يطبق معدل ضريبة بنسبة ١٥٪ في جميع المجالات (الدخل والشركات وضريبة القيمة المضافة) وبالتالي فهو ليس ولاية قضائية ضريبية صفرية. على الرغم من أن مجموعة الحوافز التي تقدمها موريشيوس تقلل أو حتى تلغي معدلات الضرائب، فإنها تشكل جزءًا من تعزيز القدرة التنافسية للولاية القضائية مثل تسهيل الأعمال التجارية في البلاد، على سبيل المثال، أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة محلية في موريشيوس والمكاسب المحصلة من بيع الأوراق المالية أو التزامات الديون معفاة من ضريبة الدخل في موريشيوس، لا تحتاج الشركة المحلية في موريشيوس إلى اقتطاع الضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة.

الحوافز الضريبية التالية متاحة للمستثمرين المحليين والأجانب:

- إعفاء جزئي بنسبة ٨٠٪ من الأرباح الأجنبية والفوائد، والدخل الناتج عن استثمار جماعي، أو صندوق مغلق، أو مدير نظام استثمار جماعي، أو مسؤول نظام استثمار جماعي، أو مستشار استثمار أو مدير أصول، حسب الحالة، مرخصًا أو معتمدًا من قبل لجان الخدمات المالية.
- إعفاء ضريبي لمدة ٨ سنوات للمقر الرئيسي العالمي.
- إعفاء ضريبي لمدة ٣-٨ سنوات على الدخل الناتج عن تصنيع المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية ومنتجات التكنولوجيا الفائقة.
- إعفاء ضريبي لمدة ٨ سنوات على الدخل الناتج عن استغلال واستخدام مياه المحيطات العميقة لتوفير تركيبات ومرافق وخدمات تكييف الهواء.
- إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات على الدخل الذي تحصل عليه الشركة من الأنشطة التي تقوم بها كمطور مشروع أو مؤسسة لتمويل المشروع بالتعاون مع صندوق موريشيوس أفريقيا لغرض تطوير البنية التحتية في المناطق الاقتصادية الخاصة.
- إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات لرخصة أنشطة الخزانة العالمية؛ رخصة خدمات استشارية قانونية عالمية؛ ترخيص مكتب عائلي في الخارج (منفرد)؛ أو ترخيص مكتب عائلي في الخارج (متعدد).

الضريبة على الشركات

تخضع الشركة المقيمة في موريشيوس للضريبة على دخلها في جميع أنحاء العالم، ولكن تخضع الشركة غير المقيمة للضريبة على أي مصدر دخل في موريشيوس كما أنها تخضع لأي أحكام معاهدة ضريبية سارية.

تخضع الشركات لضريبة الدخل على صافي دخلها.

تبلغ معدلات الضريبة للشركات العاملة في سلع التصدير ٣٪ والبعض الآخر ١٥٪. تخضع جميع الهيئات الاعتبارية كمؤسسة في موريشيوس (باستثناء الشركات المرخصة وبعض الصناديق والجمعيات المعتمدة) لضريبة الدخل.

يتم تقاسم كلًا من الدخل الناتج عن الشركاء المحليين، والضرائب المفروضة بين الشركاء، وتخضع الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطًا تجاريًا في موريشيوس أيضًا لضريبة الدخل على الدخل المستمد من موريشيوس.

توقف تطبيق نظام الائتمان الضريبي الأجنبي الذي كان متاحًا للشركات التي تحمل رخصة الأعمال العالمية الفئة ١، اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقد تم تقديم نظام الإعفاء الجزئي بنسبة ٨٠٪ من الدخل المحدد من ضريبة الدخل.

يمنح الإعفاء لجميع الشركات في موريشيوس، باستثناء البنوك، ويسري على الدخل التالي:

- توزيعات الأرباح ذات المصدر الأجنبي و الأرباح العائدة لمنشأة أجنبية دائمة.
- الفوائد وحقوق الامتياز.
- الدخل من تقديم خدمات مالية محددة.

يتعين على الشركات المرخصة من قبل لجان الخدمات المالية، والتي تطالب بالإعفاء الجزئي أعلاه، أن تفي بمتطلبات الأنشطة الأساسية المحددة مسبقًا لهيئات الخدمات المالية.

يستمر تطبيق نظام الائتمان الحالي لتخفيف الازدواج الضريبي في حالة عدم توفر الإعفاء الجزئي، وتم إلغاء نظام لجان الخدمات المالية الذي يعتبر متاحًا للبنوك اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٩، على يتم تقديم نظامًا جديدًا خاص بالبنوك دون تمييز بين الدخل من الشريحة أ والشريحة ب.

ستكون معدلات الضرائب على النحو التالي:

- فرض ضريبة على الدخل القابل للتحصيل بقيمة تصل ١,٥ مليار روبي موريشي بنسبة ٥٪
- فرض ضريبة على الدخل القابل للتحصيل بقيمة أكبر من ١,٥ مليار روبي موريشي بنسبة ١٥٪.

يقدم أيضًا نظام حوافز للبنوك التي يزيد دخلها عن ١,٥ مليار روبي موريشي، حيث لأن أي دخل (خاضع للضريبة) يزيد عن الدخل المحدد لسنة الأساس يخضع للضريبة بمعدل مخفض بنسبة ٥٪ إذا تم استيفاء الشروط المحددة مسبقًا. تم الإبقاء على الضريبة الخاصة على البنوك حتى يونيو ٢٠١٩.

تتم إزالة الإعفاء الضريبي لمشغلي ومطوري الميناء الحر الخاصين عند تصدير البضائع، ويستمر تطبيق النظام الضريبي الحالي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ على الشركات التي تم إصدارها بشهادة الميناء الحر قبل ١٤ يونيو ٢٠١٨، ويعفى مشغلي ومطوري الميناء الحر الخاص من مساهمة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

سيتم توسيع معدل ضريبة الشركات البالغ ٣٪ المطبق على الأرباح التي تجنيها أي شركة من تصدير البضائع إلى أنشطة التجارة العالمية. بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويمكن الاحتفاظ بمبلغ يصل إلى ٢٥٪ - ٧٥٪ ليتم تحويلها إلى هيئة الإيرادات في موريشيوس إذا تم بالفعل بدء برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. لن يُسمح للشركات بتعويض أي ائتمان ضريبي غير مستخدم مثل الائتمان الضريبي الأجنبي مقابل المسؤولية الاجتماعية للشركات المستحقة الدفع.

سيُطلب من الشركات التي تم منحها إعفاءات ضريبية المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للشركات..

وسيمدد الخصم الضريبي عند المصدر إلى "دفع العمولة" بمعدل ٣٪. وسيتم أيضًا زيادة الخصم الضريبي عند المصدر المطبق على الإيجار المدفوع لغير المقيمين من ٥٪ - ١٠٪، ولن يتم تطبيق الخصم الضريبي عند المصدر على أتعاب المدير.

إعفاء ضريبة الدخل

تم تقديم إعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات لشركات موريشيوس المتعاونة مع

صندوق موريشيوس أفريقيا لتطوير البنية التحتية في المناطق الاقتصادية الخاصة، ويغطي الإعفاء الضريبي الاستثمارات في تطوير البنية التحتية للمناطق الاقتصادية الخاصة وسيفيد فئتين مؤهلتين من الشركات: مطورو المشروعات ومؤسسات تمويل المشروعات.

قانون الامتثال الضريبي للحساب الأجنبي

في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣، وقعت موريشيوس والولايات المتحدة اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية واتفاقية نموذجية ١ بين الحكومات فيما يتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحساب الأجنبي. تم نشر "اتفاقية تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب (الولايات المتحدة الأمريكية - تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحساب الأجنبي) لعام ٢٠١٤" في الجريدة الرسمية بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٤ وتم إصدارها بموجب القسم ٧٦ من قانون ضريبة الدخل إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الحكومي الدولي من قبل هيئة الإيرادات في موريشيوس.

على الرغم من أن قانون الامتثال لضريبة الحساب الأجنبي هو قانون أمريكي، فإنه يفرض على المؤسسات المالية الأجنبية المنشأة خارج الولايات المتحدة التزامات معينة بخصم الضرائب نيابة عن دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية والإبلاغ عنها والإفصاح عنها.

المؤسسات المالية الأجنبية هي كيانات غير أمريكية تأخذ ودائع في السياق العادي للأعمال المصرفية أو الأعمال المماثلة الأخرى، أو تحتفظ بأصول مالية لحساب الآخرين أو تشارك بشكل أساسي في أعمال الاستثمار، أو إعادة الاستثمار، أو المتاجرة في الأوراق المالية أو الشراكة أو السلع، أو القيام بأعمال معينة كشركات تأمين. يعتبر نوع الاتفاقية الحكومية الدولية الموقعة ذات أهمية قصوى لأنه يحدد ما إذا كانت المؤسسات المالية الأجنبية ستكون مطالبة إما بتقديم المعلومات مباشرة إلى خدمات الإيرادات المحلية، والتي بدورها ستوفر المعلومات المستلمة إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (نموذج ١ من الاتفاقية الحكومية الدولية)، أو لإبلاغ المعلومات مباشرة إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (نموذج ٢ من الاتفاقية الحكومية الدولية).

يتعين على المؤسسات المالية الأجنبية التي تدخل في نطاق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية تقديم تقارير مباشرة إلى هيئة الإيرادات في موريشيوس والتي ستنقل المعلومات بعد ذلك إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

يتعين على البنوك وشركات الإدارة وشركات الأعمال العالمية إتباع العناية الواجبة، وتوفر اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية قائمة بالمالكين المستفيدين المعفيين، والكيانات التي تعتبر متوافقة، مثل الكيانات الحكومية، والمنظمات الدولية، والبنوك المركزية، وبعض صناديق التقاعد، وبعض البنوك المحلية التي لديها قواعد عملاء محليين، ومصدري بطاقات الائتمان المؤهلين، والشركات الأجنبية الخاضعة للرقابة، ومستشارو الاستثمار ومديرو الاستثمار وبعض خطط الاستثمار الجماعي.

تنص اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية أيضًا على بعض المنتجات المعفاة، بما في ذلك بعض حسابات التقاعد والمعاشات التقاعدية، وعقود التأمين على الحياة لأجل محدد المدة، والحسابات التي تحتفظ بها العقارات، وحساب ضمان معين فيما يتعلق بأمر محكمة أو حكم.

الملكية الفكرية

توفر الحماية بموجب القانون، وبشكل أكثر تحديدًا بموجب قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وقانون حق المؤلف والنشر وقانون الجمارك.

الخدمات المالية / التأمين

تم إنشاء لجنة الخدمات المالية كمنظم لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بموجب قانون الخدمات المالية، لجنة الخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المتكاملة للصناعة و تشمل صلاحياتها تلك الهيئات التنظيمية السابقة للأوراق المالية (هيئة البورصة) والتأمين (قسم التأمين بوزارة التنمية الاقتصادية والخدمات المالية وشؤون الشركات) والأعمال التجارية العالمية (سلطة الأنشطة التجارية البحرية في موريشيوس). ومن ثم فإن اللجنة ترخص وتنظم وتشرف على المؤسسات المالية غير المصرفية في موريشيوس.

مناخ الاستثمار وحوافزه

وفقًا لتقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال التجارية، تقدمت موريشيوس من المركز ٢٠ في عام ٢٠١٩ إلى المركز الثالث عشر في عام ٢٠٢٠. وتتوافق موريشيوس أيضًا مع جميع المعايير الدولية، لا سيما تلك المنصوص عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي. امتثالاً للمركز المالي الدولي، عرضت موريشيوس حوافز للشركات الأجنبية، مع عدم وجود قيود على ملكية الشركات، تسمح موريشيوس بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪. ويسمح أيضًا للمستثمرين الأجانب بالتمتع بنظام قانوني مختلط ونظام تنظيمي ملائم للاستثمار. يخضع قسم الأعمال العالمية لرقابة ولوائح لجنة الخدمات المالية. إنها حجر الزاوية في الصناعة المالية التي ساعدت موريشيوس في التغلب على الأزمة المالية العالمية.

تشمل الحوافز الحكومية للاستثمار معدل ضريبي منخفض على الشركات بنسبة ١٥٪، وإعفاء من الجمارك ورسوم الإنتاج على واردات المعدات والمواد الخام، ومعدل منخفض قدره ٥٪ رسوم تسجيل لسندات التوثيق، وإعادة توطين مجانية للأرباح، وتوزيعات الأرباح ورأس المال، و تعريفات الكهرباء والمياه وإمكانية حصول المستثمرين الأجانب على العقارات غير المنقولة والحصول على الإقامة الدائمة في إطار مخطط السكني المتكامل والمخطط العقاري. بموجب مخطط السكن المتكامل، يُسمح لشركة أجنبية أو غير مقيم بشراء ممتلكات غير منقولة بحد أدنى ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (حوالي ٣٦٤٨٧٠ يورو) ويكون مؤهلاً للحصول على الإقامة. ويجوز أيضًا لشركة تحمل رخصة أعمال عالمية الحصول على ممتلكات غير منقولة تم التصريح بها بموجب شروط ترخيصها.

معاهدات تجنب الضرائب المزدوجة

أبرمت موريشيوس ٤٣ معاهدة بشأن الازدواج الضريبي وهناك عدة معاهدات قيد التفاوض. المعاهدات السارية حاليًا مع أستراليا (جزئيًا)، وبربادوس، وبلجيكا، بوتسوانا، والكونجو، وكرواتيا، وقبرص، وجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، ومصر، وفرنسا، وألمانيا، جيرنسي، والهند، وإيطاليا، والكويت، وليسوتو، ولوكسمبورج، ومدغشقر، وماليزيا، ومالطا، وموناكو، وموزمبيق، وناميبيا، ونيبال، وعمان، وباكستان، وجمهورية بنجلاديش الشعبية، وجمهورية الصين الشعبية، ورواندا، وسيشل، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، ودولة قطر، وسوازيلاند، والسويد، وتايلاند، وتونس، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وزامبيا (في طور إعادة التفاوض) وزيمبابوي. المعاهدات مع الجابون وروسيا والمغرب وكينيا ونيجيريا في انتظار التصديق والمعاهدات مع بوركينا فاسو والرأس الأخضر (كابو فيردي) وغانا في انتظار التوقيع.

المعاهدات قيد التفاوض مع الجزائر وكندا وجمهورية التشيك واليونان وهونج كونج وليسوتو وملاوي والجبل الأسود وشمال السودان والبرتغال وجمهورية إيران والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وسانت كيتس ونيفيس وتنزانيا وفيتنام واليمن.

تم توقيع اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية مع الهند لتعزيز التعاون الدولي والتبادل الفعال للمعلومات بين هيئة الإيرادات في موريشيوس ومجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند مع الحفاظ على سرية دافعي

الضرائب وحمايتها. اتفاقيات تبادل المعلومات الضريبية الأخرى سارية المفعول مع أستراليا والدنمارك وفنلندا والنرويج وولايات جيرنسي وأيسلندا والولايات المتحدة.

بعد إعادة التفاوض مؤخرًا بشأن معاهدة الضرائب بين موريشيوس والهند، فإن الاستثمارات التي قامت بها كيانات من موريشيوس بالفعل وتلك التي سيتم تكوينها حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ محمية بموجب البروتوكول وستستمر في جني مزايا من الإعفاء الضريبي على أرباح رأس المال.

يجب أن تقوم هذه الكيانات من موريشيوس، ولا سيما كبار المستثمرين الأجانب، الذين يتطلعون إلى الاستثمار بعد ١ أبريل ٢٠١٧ للتخلص النهائي بحلول ٣١ مارس ٢٠١٩، بمراجعة عملياتهم في موريشيوس وتعزيز الجوهر بهدف تلبية شرط تقييد المزايا. لا تزال موريشيوس ولاية قضائية مواتية لهيكلة الديون في الهند نظرًا لمعدل الضريبة المقتطع على الفائدة بنسبة ٧,٥٪ مقارنة بسنغافورة والهند (١٠٪ - ١٥٪)، وقبرص - الهند (١٠٪) وهولندا-الهند (١٠٪ - ١٥٪). وهي أيضًا أكثر ملاءمة بشكل عام مقارنة بمعدلات الضرائب المحلية في الهند.

في الآونة الأخيرة، بدأت مفاوضات بشأن اتفاقية جديدة لتجنب الازدواج الضريبي بين حكومتي زامبيا وموريشيوس. تم إنهاء اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الحالي عن طريق إشعار الإنهاء المقدم إلى موريشيوس في يونيو ٢٠٢٠.

ونتيجة لذلك، فإن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الحالية التي دخلت حيز التنفيذ منذ ١٥ يونيو ٢٠١٢ سوف تتوقف عن العمل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ في زامبيا و ١ يوليو ٢٠٢١ في موريشيوس. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الحالية التي تغطي الدخل من عدد من المصادر المحددة، تنص أيضًا على معدل مخفض لالضريبة المقتطعة على توزيعات أرباح الأسهم (٥٪ حيث يمتلك المالك المستفيد ٢٥٪ على الأقل من رأس مال الدافع)، والفائدة (١٠٪) وحقوق الامتياز (٥٪).

وبالتالي، هناك توقع بأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الجديدة ستزيد من هذه المعدلات وتنص على أحكام مكافحة إساءة الاستخدام لمنع استخدام فوائد اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي لتجنب الضرائب فقط.

تعد المفاوضات بشأن اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الجديدة بين موريشيوس وزامبيا فرصة لكلا الدولتين المتعاقدتين لتحديث ترتيباتهما الضريبية الحالية لتعكس المعايير الدولية الحالية.

اتفاقيات تعزيز وحماية الاستثمار

تم توقيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار وهي سارية المفعول مع الدول التالية:

الاتحاد الاقتصادي بربادوس وبلجيكا / لوكسمبورج وبوروندي والصين وجمهورية التشيك وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا ومدغشقر وموزمبيق وباكستان والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية.

تنتظر اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع البلدان التالية التصديق: بنين وبوتسوانا والكاميرون وجزر القمر وغانا وغينيا وموريتانيا ونيبال وجمهورية الكونجو ورواندا وسوازيلاند وتشاد وتنزانيا وزيمبابوي.

المعاهدات الثنائية - اتفاقية التجارة التفضيلية

هناك اتفاقية تجارة تفضيلية بين موريشيوس وباكستان واتفاقية شراكة اقتصادية مؤقتة بين منطقة شرق وجنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

ضمنت موريشيوس الوصول التفضيلي إلى الأسواق مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية كوتونو؛ مع الولايات المتحدة بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا ومع شرق وجنوب أفريقيا من خلال السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

الزراعة وتربية الأحياء المائية

تشكل المحاصيل الصناعية المكونة من قصب السكر والشاي والتبغ ٣٧٪ من الزراعة في موريشيوس بينما تمثل المحاصيل الغذائية ٢٢٪ والماشية ٢٣٪ والزهور والفواكه والغابات بنسبة ٤٪. تدعم الحكومة القطاع الزراعي من خلال استراتيجيات الأمن الغذائي التي بدأت تؤتي ثمارها.

تعد الزراعة المحلية للأرز بهدف إمداد السوق المحلي والتصدير خطوة مبتكرة. علاوة على ذلك، تحتل تنمية قطاع الأعمال التجارية الزراعية مكانة عالية في جدول أعمال مجلس موريشيوس للاستثمار. وتخطط لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في مجالات مثل الزراعة المائية على نطاق واسع، وإنتاج الأعلاف الحيوانية، وتربية الماشية، وتصنيع الأغذية ذات القيمة المضافة العالية للتصدير.

نفذت الحكومة خطة لتطوير موريشيوس كمركز عالمي للمأكولات البحرية. يتمتع هذا القطاع بإمكانيات تجارية هائلة بسبب المنطقة الاقتصادية الحصرية الواسعة التي تبلغ ١,٩ مليون كيلومتر مربع، ومرافق الموانئ وبيئة الأعمال الجاذبة. يركز تطوير صناعة المأكولات البحرية في موريشيوس على ما يلي:

(١) تعظيم القيمة من هبوط المصيد في المنطقة، وبالتحديد من خلال تطوير المزيد من أنشطة المعالجة للمنتجات عالية الجودة مثل تونة الساشيمي.

(٢) تطوير تربية الأحياء المائية المستدامة والصديقة للبيئة باتباع تشريعات جديدة تسمح بتربية الأسماك في البحر، و يتمتع الاستزراع المائي في موريشيوس بإمكانيات كبيرة، وقد حددت إحدى الدراسات المواقع المناسبة لتربية الأسماك.

تقع موريشيوس في واحدة من أنظف محيطات العالم وتوفر فرصًا استثمارية في:

- الصيد عن طريق الشباك في البحيرات بمعدل إنتاج ٣٠٠ – ٥٠٠ طن لكل وحدة إنتاج.
- الصيد عن طريق الشباك خارج البحيرات معدل تقريبي ٢٠٠٠ طن لكل وحدة إنتاج.
- مزارع الاستزراع المائي الداخلي.
- تربية وتسمين التونة.
- تقنيات الإنتاج المتطورة مثل الكبسولات البحرية.

تتمتع موريشيوس بوصول تفضيلي إلى الأسواق لمنتجاتها من المأكولات البحرية إلى السوق الأوروبية من خلال اتفاقية شراكة اقتصادية جزئية، وسوق الولايات المتحدة بموجب قانون الفرص والنمو الأفريقي، وكذلك بلدان السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي.

الضيافة وتطوير العقارات

قطاع التطوير العقاري، أو العقارات، هو سوق يجذب مجموعة من المستثمرين الدوليين والمقرضين والمقيمين والمطورين الباحثين عن فرص عبر الحدود.

تشمل القطاعات الفرعية مخطط المنتجع المتكامل، والمخطط العقاري، ومخطط الاستثمار الفندقي، والمجمعات التجارية والصناعية، ومراكز التسوق، ومباني المكاتب، وتطوير الشواطىء.

من الإجراءات التي تم الإعلان عنها في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٥ إعادة هيكلة مخطط المنتجع المتكامل والمخطط العقاري. ينص قانون تشجيع الاستثمار على إدخال مخطط المدينة الذكية ومخطط التطوير العقاري الذي يديره مجلس الاستثمار.

يعمل مخطط المدينة الذكية على تعزيز الأنشطة الاقتصادية المستهدفة مع تعزيز القاعدة الصناعية والخدمية في نفس الوقت. سيقوم مخطط تطوير العقارات بجذب الاستثمار من الخارج من خلال السماح لغير المواطنين بالحصول على عقارات سكنية في إطار البرنامج. تظل خطابات الموافقة أو الشهادات الصادرة للشركات لتطوير مخطط منتجع متكامل أو مشروع مخطط عقاري سارية المفعول، ويظل غير المواطنين الذين يكتسبون ممتلكات غير منقولة بموجب مخطط المنتجع المتكامل أو مخطط العقارات، مقابل أكثر من ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، مؤهلين للتقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة.

المدن الذكية

مخطط المدينة الذكية هو برنامج طموح للتنمية الاقتصادية يهدف إلى تعزيز مركز الأعمال والمال الدولي في موريشيوس من خلال خلق ظروف مثالية للعمل والمعيشة وتحفيز الاستثمار من خلال تطوير المدن الذكية في جميع أنحاء الجزيرة. هناك عدد من الحوافز الضريبية وغير المالية للمستثمرين لتطوير المدن الذكية. مشروع المدينة الذكية هو مبادرة جديدة لتحفيز الأنشطة العلمية و التكنولوجية المبتكرة، وتوفير مرافق تعتمد على التكنولوجيا لمجتمع الأعمال وخلق نمط حياة نابض بالحياة في المدينة. سيتم بناء هذه المدن الجديدة لتناسب الحياة العملية والعيش في بيئة نابضة بالحياة مع التكنولوجيا والابتكار في جوهرها. يمهد المفهوم الطريق للمستثمرين للتطوير والاستثمار في:

- مزيج من الاستخدامات التجارية والترفيهية والسكنية التي تحقق، ككل، التكامل المادي والوظيفي وتخلق بيئة حضرية.
- مزيج من التجمعات المكتبية والصناعية الخفيفة والتعليمية والطبية والسياحية.
- التكنولوجيا المتقدمة والابتكار.
- بنية تحتية لخدمة الحقول الخضراء بالطرق والمناظر الطبيعية الملهمة.
- التكنولوجيا النظيفة الهادفة إلى الحد من الكربون والنفايات، والنقل الفعال.
- المباني ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة.
- الحلول الرقمية وتقنيات الاستشعار الحضري و تحليلات البيانات الضخمة.
- إنتاج الطاقة وإدارة المياه والمرافق.
- عقارات سكنية راقية.
- إدارة الاستثمار العقاري.

حوافز للمدن الذكية

تُعفى الشركة المستثمرة في تطوير مدينة ذكية من دفع:

- ضريبة الدخل لمدة ٨ سنوات من إصدار شهادة مخطط المدينة الذكية، بشرط أن يكون الدخل ناتجًا عن نشاط يتعلق بتطوير وبيع أو تأجير أو إدارة ممتلكات غير منقولة بخلاف نشاط يتعلق بتوريد بضائع وخدمات.
- ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على السلع الرأسمالية (بناء، هيكل، مصنع، آلات أو معدات).
- الرسوم الجمركية على استيراد أو شراء أي سلع خاضعة للرسوم الجمركية، بخلاف الأثاث، لاستخدامها في أعمال البنية التحتية وتشييد المباني داخل النظام.
- ضريبة نقل ملكية الأرض ورسوم التسجيل على نقل ملكية الأرض إلى شركة ذات أغراض خاصة شريطة أن يمتلك المحول أسهمًا في الشركة ذات الأغراض الخاصة تعادل قيمة الأرض المحولة على الأقل.
- ضريبة تحويل الأرض فيما يتعلق بمساحة الأرض المخصصة لتطوير المكونات غير السكنية (المكاتب والمجمعات التجارية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجموعات الابتكار، المرافق السياحية والترفيهية بما في ذلك الفنادق وملاعب الجولف والطاقة المتجددة والمبادرات الخضراء).
- ضريبة الإلغاء لتقسيم الأرض.

حوافز ضريبية أخرى

- يتم إعفاء كلاً من المشترين من موريشيوس لأول مرة، والمشترين في إطار مخطط موريشيوس للشتات، من الحصول على وحدة سكنية من رسوم التسجيل.
- الاسترداد الكامل لضريبة القيمة المضافة من حيث ضريبة المدخلات المسموح بها من حيث السلع الرأسمالية (هيكل المبنى) والآلات والمعدات.
- البدل السنوي المعجل الممنوح بمعدل ٥٠٪ من التكاليف فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية التي تتكبدها أي شركة تعمل ضمن مخطط المدينة الذكية على المعدات الموفرة للطاقة والتكنولوجيا الخضراء.

شراء الأراضي

سيتم إنشاء مدينة ذكية على مساحة تزيد عن ٢١١٠٥ هكتار (٥٠ فدان). يمكن للشركات الأجنبية الحصول على الأراضي في إطار مخطط المدينة الذكية لتطوير المشروعات ومكوناتها الرئيسية.

الإقامة

- يمكن لأي شخص أو كيان بما في ذلك الشركات والصناديق الائتمانية الأجنبية الحصول على وحدات سكنية في مدينة ذكية.
- أي شخص غير مواطن يحصل على وحدة سكنية تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بموجب المخطط، مؤهل للحصول على تصريح إقامة له ولأسرته.
- لا قيود على تأجير أو إعادة بيع الوحدات السكنية.
- إمكانية حصول المتقاعد على حقوق الحياة بموجب مخطط المدينة الذكية.

الجنسية الموريشيوسية

يجوز لغير المواطن الذي حصل على تصريح إقامة لمدة لا تقل عن سنتين واستثمر أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي في موريشيوس التقدم بطلب للحصول على جنسية موريشيوس.

بيع الأرض المخدومة لمطورين من أطراف ثالثة

يجوز للمطور الرئيسي بيع أرض مخدومة لشركة أخرى لتطوير أحد مكونات مشروع المدينة الذكية.

تكنولوجيا المعلومات / تعهيد العمليات التجارية

تعتزم الحكومة جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعامة للاقتصاد وتحويل موريشيوس إلى مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع موريشيوس كوجهة رئيسية في المنطقة للاستثمارات في هذا القطاع.

تبرز موريشيوس كمركز إقليمي لتوفير خدمات الاستعانة بالمصادر الخارجية والاتصالات، من خلال بنية تحتية متطورة وموثوقة، ومرافق اتصالات ممتازة وإمكانية الوصول إلى شبكة كهرباء قابلة للتطوير ومستقرة. وقد وضعت حكومة موريشيوس أساسيات البناء لوضع موريشيوس كمركز عالمي لاستضافة البيانات والتعافي من الكوارث والخدمات المشتركة والحوسبة السحابية وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

تقوم موريشيوس بالبناء على البنية التحتية الحالية (مثل مدينة إيبين الرقمية ومجمعات المعلوماتية) وتستثمر أيضًا في إنشاء أعمدة تقنية المعلومات / تعهيد العمليات التجارية، وهي مجمع روز بيل للأعمال،

والمشروع القادم إيكو بارك الذي سيمكن مشروعات البنية التحتية لمركز البيانات.
بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء أكاديمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيلبي الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة لتقديم الخدمات القياسية الدولية في قطاع تكنولوجيا المعلومات / تعهيد العمليات التجارية. سوف يتسم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقديم خدمات معقدة ذات قيمة أعلى وهوامش ربح أعلى.
كما سيتم استكشاف قطاعات جديدة مثل الألعاب والوسائط عبر الإنترنت. ولتعزيز هذا القطاع ، تم تشغيل كابل الألياف الضوئية الثاني تحت سطح البحر، ليون ٢ في موريشيوس منذ مارس ٢٠١٢ ، وبالتالي ضمان استمرارية الخدمة في جميع الأوقات ومساعي الحكومة.

الميناء الحر (فري بورت)

يعد الميناء الحر (فري بورت) في موريشيوس قطاعًا يوفر إمكانات هائلة بمعدل نمو ٢٫٥٪ واتصال بأكثر من ٤٠٠ مليون مستهلك في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي. يساهم بنسبة ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وافق مجلس الاستثمار في موريشيوس على ٢٥ مشروعًا إضافيًا من مشروعات النقل الحر بقيمة استثمارية إجمالية تجاوزت ٧٠٠ مليون روبية موريشيوسية. ويستمر الآن الإعفاء الضريبي لمشغلي النقل الحر الذي كان من المقرر أن ينتهي في عام ٢٠١٣ إلى أجل غير مسمى وسيوفر معدل ضريبة الشركات بنسبة صفر في المائة اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٣ مزيدًا من اليقين لمشغلي النقل الحر ويعزز موريشيوس كمنصة إقليمية للتجارة والتسويق والتوزيع، وسيعطي هذا الإجراء دفعة قوية للقطاع ويساعد على زيادة التجارة عبر الحدود.

الطاقة المتجددة والبيئة

يعتبر مشروع جزيرة موريشيوس المعمرة أمرًا محوريًا لتطوير موريشيوس ويهدف إلى أن يصبح رائدًا في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في المنطقة.

رعاية صحية

موريشيوس لديها صناعة سريعة النمو في مجال الرعاية الصحية وعلوم الحياة، ومن المقرر أن تصبح مركزًا رئيسيًا للرعاية الصحية والعافية والاستعانة بمصادر خارجية طبية، مدعومة بصناعات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية والأجهزة الطبية القوية، مدفوعة بأبحاث وابتكار طبي حيوي متطور. موريشيوس هي وجهة رائدة في مجال السفر الطبي والسياحة العلاجية مع زيادة من ١٥٠٠ مريض أجنبي في عام ٢٠٠٧ إلى ما يقرب من ١٠٠٠٠ في عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٤، جاء ما يقرب من ١٥٠٠٠ زائر أجنبي للعلاج في عيادات موريشيوس الخاصة.

البنية الأساسية

تتمتع موريشيوس بشبكة متطورة من الاتصالات الداخلية والخارجية، وبنية تحتية واسعة وجيدة الصيانة للطرق، وميناء حديث وفعال قادر على إرساء سفن يصل ارتفاعها إلى ١٠٠ متر، وشبكة من الروابط البحرية والاتصالات الجوية المباشرة مع العديد من المدن في جميع أنحاء البلاد، واتصال عن طريق كبل ليفي عالي النطاق عالميًا وشبكة هاتفية ثابتة ومتنقلة موثوقة ومقدمي خدمات البريد السريع ووكلاء الشحن ومجمعات تجارية وصناعية كاملة الخدمات وميناء مجاني.

المياه

السلطة المركزية للمياه هي المسؤولة عن التحكم في الموارد المائية وتطويرها والحفاظ عليها ومعالجة المياه وتوزيعها للأغراض المنزلية والصناعية والتجارية في جميع أنحاء موريشيوس. تعمل سلطة المياه المركزية تحت إشراف وزارة المرافق العامة. يتم معالجة مياه الشرب التي توفرها سلطة المياه المركزية لتلبية المعايير التي تلتزم بها منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب. تجري وزارة الصحة وجودة الحياة اختبارات مستقلة للتأكد من امتثال سلطة المياه المركزية للمعايير التي وضعتها كل من منظمة الصحة العالمية ووزارة البيئة. تتم صيانة المياه وتوفيرها عبر الخزانات والسدود والينابيع والأنهار واستخراج المياه الجوفية. موريشيوس ايضا لديها وفرة من مياه الأمطار.

الطاقة

مجلس الكهرباء المركزي هيئة مملوكة بالكامل للحكومة، وهي تتبع وزارة الطاقة المتجددة والمرافق العامة. يتمثل عمل مجلس الكهرباء المركزي في "إعداد وتنفيذ مخططات التنمية بهدف عام هو تعزيز وتنسيق وتحسين توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها وبيعها" في موريشيوس.
ينتج مجلس الكهرباء المركزي حوالي ٤٠٪ من إجمالي احتياجات الدولة من الطاقة من ٤ محطات طاقة حرارية و ٨ محطات كهرومائية، ويتم شراء الـ ٦٠٪ المتبقية من منتجي الطاقة المستقلين. حاليًا مجلس الكهرباء المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن نقل وتوزيع وتزويد السكان بالكهرباء. وتعد إمدادات الكهرباء مستقرة في موريشيوس.

الاتصالات

تتيح شبكة اتصالات ممتازة ومجموعة جيدة من متخصصي تكنولوجيا المعلومات، استخدام أحدث منتجات البرامج. وقد فتحت بعض الشركات الرائدة مثل مايكروسوفت وهوليت-باكارد فروعًا لها في موريشيوس.
من المتوقع حدوث نمو وتوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وأعلنت موريشيوس تيليكوم عن الإطلاق التجاري لشبكات الإنترنت عالية السرعة من الألياف إلى المنزل والأعمال التجارية، والتي توفر اتصالاً يصل إلى ١٠٠ ميجابت في الثانية في مناطق محددة.

السياحة

تساهم السياحة بشكل كبير في النمو الاقتصادي وكانت عاملاً رئيسياً في التنمية الشاملة لموريشيوس. يساهم القطاع بحوالي ١٨٪ في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وفي العقدين الماضيين، زاد عدد السياح الوافدين بمعدل سنوي متوسط قدره ٩٪ مع زيادة مقابلة بنحو ٢١٪ في عائدات السياحة.

قطاع التصنيع

منذ إنشاء منطقة معالجة الصادرات، اجتذب قطاع التصنيع استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة من مختلف أنحاء العالم بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة والهند وهونج كونج وتايوان والصين واليابان وأستراليا وجنوب أفريقيا، وتنتج أكثر من ٨٠٠ شركة تصنيع، منها حوالي ٥٠٠ شركة موجهة نحو التصدير، مجموعة متنوعة من المنتجات عالية الجودة مثل المنسوجات والملابس ومنتجات الهندسة الخفيفة والبلاستيك الدقيق والإلكترونيات والمكونات الكهربائية والمجوهرات ومواد صناعة الساعات والمواد المطبوعة ولعب الأطفال، ونماذج السفن المصغرة.
التصنيع هو أحد الركائز الأساسية للاقتصاد ويظل مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية لموريشيوس. قطاع التصنيع الآن يمضي قدمًا في القيمة بالتعاون مع مؤثرين جدد، محليين وأجانب، في أنشطة جديدة، مع توفير المزيد من فرص العمل للخريجين والعمالة الماهرة. ويتم تطوير الأنشطة التي تتطلب

مهارات متخصصة في موريشيوس، وتشمل هذه الأنشطة عمليات الهندسة والإنتاج عالية الدقة على آلات التحكم العددي بالكمبيوتر.

المنسوجات

تشكل صناعة النسيج جزءًا كبيرًا من قطاع التصنيع وهي واحدة من الركائز الأساسية لاقتصاد موريشيوس. لقد مرت بالعديد من التغييرات في ما يقرب من ٣٠ عامًا من وجودها. مجهزة بقوة عاملة ذات مهارات عالية وممارسات إدارية فعالة تقوم موريشيوس بتصنيع منتجات متميزة مثل بوس ورالف لورين للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. يركز بشكل كبير على مراقبة الجودة، ولمواجهة الوضع الاقتصادي الحالي، يتم الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة بهدف جعل موريشيوس مركزًا للأنشطة كثيفة رأس المال مثل الغزل والنسيج والتصميم والتسويق والخدمات اللوجستية.

مكتب العائلة

يغطي "مكتب العائلة" جميع أشكال المنظمات والخدمات المشاركة في إدارة الثروات الخاصة الكبيرة التي يمكن تنظيمها إما كشركات مملوكة للعائلة، وتجمع فيها ثروة العائلة، أو كشركات أو إدارات مصرفية تقدم خدمات مالية لهؤلاء العملاء، بينما تحتفظ العائلة بصلاحيات اتخاذ القرار.

لا يوجد نموذج محدد لتنظيم مكتب العائلة وكل نموذج يتم ابتكاره وتنظيمه على أساس كل حالة على حدة.

يتم تحليل مكتب العائلة باعتباره آلية إدارة شؤون الأسرة. لكي تقترح العائلات إنشاء مكتب العائلة كهيكل لإدارة ثرواتهم، يجب أن تكون تلك الثروة كبيرة من أجل تبرير التكاليف والإدارة المباشرة المعنية.

مالكو مكتب العائلة هم أعضاء في عائلة تكون ثروتها نتيجة نجاح الأعمال التجارية والذين قرروا إدارة ممتلكاتهم والمشاركة في الأنشطة المشتركة. إن الابتكار في إدارة مكتب العائلة يعني أن هذه الكيانات، وإن لم تكن جديدة في حد ذاتها فقد أصبحت منظمات مهنية، وهناك اتجاه في السنوات الأخيرة بين الأفراد أصحاب الثروات الفائقة للجوء إلى مزودي خدمات متعددين بدلاً من شركة مصرفية خاصة فردية.

وبالتالي، فإن إنشاء مكتب العائلة ليس مجرد استجابة للظروف الحالية بل هو بالأحرى ظاهرة متنامية حيث أن العديد من الأفراد ذوي الثروات الفائقة هم أعضاء في عائلات ريادية تتناسب مع الملف الشخصي المستخدم لوصف العائلة المحتملة.

بصفتها مركزًا ماليًا دوليًا مرموقًا، أيدت موريشيوس العديد من الاتفاقيات الدولية للإدارة الجيدة، وتدرب العديد من المهنيين القانونيين في المملكة المتحدة وفرنسا من خلال انتماءات مهنية معترف بها دوليًا.

هيكل المحاكم في موريشيوس جنبًا إلى جنب مع العديد من المزايا المالية مثل عدم وجود ضريبة على أرباح رأس المال والقدرة على تنظيم الضرائب القائمة على المعاهدات من خلال شبكتها من معاهدات تجنب الازدواج الضريبي التي تتمتع بها موريشيوس دوليًا تجعل البلاد موطنًا مفضلاً لإنشاء مكاتب العائلة، حيث توفر فرصًا تنظيمية مثيرة للاهتمام للمكاتب العائلية التي قد يتم إنشاؤها كشركة أو ائتمان أو مؤسسة خاصة.

تكمن خصوصية موريشيوس في أنها تتمتع بمكانة مرموقة في صناعة الترفيه والسياحة، فضلاً عن برنامج المنتجع المتكامل الناجح للدعايا للعقارات الفاخرة. وتتضمن إدارة الميزانية فيما يتعلق بمكاتب العائلة:

إدارة الثروة

إجراءات الميزانية:

- تُمنح الشركات التي تحمل ترخيص "مؤسسة عائلية من الخارج" المقدم من لجنة الخدمات المالية إعفاءً ضريبيًا لمدة ٥ سنوات.
- يُمنح الأفراد الأجانب من أصحاب الثروات الفائقة ممن لهم استثمارات في موريشيوس بحد أدنى ٢٥ مليون دولارإعفاءً ضريبيًا لمدة ٥ سنوات.
- يمكن للعائلات الأجانب من أصحاب الثروات الفائقة من خلال تقديم ترخيص مؤسسة عائلية من الخارج، إدارة ثرواتها من موريشيوس من خلال إنشاء مكاتب عائلية في مركز موريشيوس المالي الدولي.

يسمح نظام مكتب العائلة الجديد للمركز المالي الدولي في موريشيوس بالاستفادة من الحركة الإقليمية والعالمية المتنامية للثروة ورأس المال بحثًا عن مركز إدارة ثروات مستقر وآمن.

تدابير ميزانية إدارة المقر والخزانة:

- تُمنح الشركات التي تحمل "رخصة إدارة مقر رئيسي عالمي" الصادرة عن المركز المالي الدولي إعفاء ضريبيًا لمدة ٨ سنوات.
- تُمنح الشركات الحاصلة على ترخيص "مركز إدارة الخزانة" التي يمنحها المركز المالي الدولي إعفاء ضريبيًا لمدة ٥ سنوات.

يعزز ترخيص مركز إدارة الخزانة مكانة موريشيوس كمركز مالي وتجاري إقليمي. وبالتالي، تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من إنشاء مكاتب الإدارة والمشتريات والمحاسبة الإقليمية الخاصة بها ، فضلاً عن إجراء أنشطة إدارة الخزانة في مركز موريشيوس المالي الدولي.

التأمين المقيد

يقوم كلاً من قانون التأمين لعام ٢٠٠٥ وقانون التأمين (المعدل) لعام ٢٠٠٧ بتنظيم تشريعات التأمين داخل موريشيوس. أما لجنة لجنة الخدمات المالية ، فهي الهيئة الإشرافية لجميع أعمال الخدمات المالية غير المصرفية، كما إنها أيضًا مسؤولة عن الترخيص، بموجب قانون التأمين لعام ٢٠٠٥ .

يهدف قانون التأمين المقيد لعام ٢٠١٥ إلى جعل موريشيوس وجهة جذابة لشركات التأمين المقيدة، وينطبق القانون فقط على "الشركة الحكر البحتة" أو "الشركات الأم الأحادية" الذين يؤمنون مخاطر الشركات الأم والشركات التابعة فقط.

تعد الشركة الحكر البحتة هى التي تتم رسملتها وتوطينها في ولاية قضائية، مع التشريعات التمكينية للقيد، مما يسمح للشركة بالعمل كشركة تأمين مرخصة.

أما الشركة الأم، فتحدد مخاطر الشركات التابعة لها التي تريد أن يضمنها القيد، ويقيم القيد المخاطر ويكتب السياسات ويحدد مستويات الأقساط ويقبل مدفوعات الأقساط. ثم تقوم الشركات التابعة بدفع مدفوعات أقساط القيد ليستثمر القيد، مثل أي شركة تأمين، مدفوعات الأقساط لمدفوعات المطالبات المستقبلية.

ويمكن في موريشيوس ترخيص شركات التأمين المقيد كشركات أعمال عالمية من الفئة ١ وتعمل تحت رعاية لجنة الخدمات المالية. كما أن شركات التأمين المقيد تستفيد أيضًا من العديد من اتفاقيات الازدواج الضريبي واتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة من قبل موريشيوس.

يتم ترخيص شركة التأمين المقيد بموجب قانون الخدمات المالية لعام ٢٠٠٧ لحمل رخصة الأعمال العالمية من الفئة ١ وإصدارها بترخيص "أعمال التأمين الخارجية" بموجب قانون التأمين ٢٠٠٥. بالإضافة إلى الامتثال لمتطلبات دمج رخصة الأعمال العالمية الفئة ١، يجب تقديم طلب للحصول على ترخيص أعمال التأمين المقيد إلى لجنة الخدمات المالية ويجب أن يكون مصحوبًا بما يلي:

- خطة عمل، متضمنة ما يتعلق بأعمال التأمين المقيد المقترحة جنبًا إلى جنب مع وصف من حيث الفئات المقصودة من الأعمال والغطاء، وحدود المسؤولية، وتفاصيل الاعتماد على معيدي التأمين، ومخطط الاستثمار واستراتيجيات توزيع الأرباح، ومقدار وسيولة أصولها بالنسبة للمخاطر التي سيتم تحملها، والسلامة العامة لخطة عملها، والميزانية العمومية المتوقعة وتوقعات الأرباح وبيان التدفقات النقدية.

- السياسة الاستثمارية لأعمال التأمين المقيد.
- معلومات عن مدى كفاية الخبرة والتجربة وشخصية الأشخاص ممن يديرون أعمال التأمين المقيد.
- معلومات عن مدى كفاية برامج منع الخسائر لحاملي وثائق التأمين لمقدم الطلب.
- نسخة مصدقة من وثائق التأسيس لمقدم الطلب.
- تفاصيل أي مساهم كبير أو مدير أو وكيل تأمين مقيد أو أي شخص مقترح للعمل كضابط في شركة التأمين المقيد.
- رسوم غير قابلة للاسترداد.

يجوز للجنة الخدمات المالية أن تطلب من مقدم الطلب أن يحتفظ، على نفقته الخاصة، بخدمات قانونية أو مالية أو فحص خارجية ومستقلة لمراجعة مؤهلات مقدم الطلب أو وكيل تأمينه المقيد وتقديم توصيات إلى اللجنة. يجب على شركة التأمين المقيد دفع الرسوم السنوية على النحو المنصوص عليه في قواعد لجنة الخدمات المالية.

علاقات العمل

تخضع علاقات العمل في موريشيوس الآن لقانون حقوق العمال لعام ٢٠١٩ الذي أتى بإلغاء قانون حقوق العمل وتعديل ودمج القانون المتعلق بالنقابات العمالية والحقوق الأساسية للعمال وأصحاب العمل والمفاوضة الجماعية والنزاعات العمالية والمسائل ذات الصلة. يُسمح الآن بإجراء الإضراب (الذي كان شبه مستحيل بموجب القانون السابق). تم إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة (محكمة علاقات العمل، ولجنة التوفيق والوساطة، ومجلس الأجور الوطني) لتسوية منازعات العمل.

تخضع علاقات العمل في موريشيوس الآن لحقوق العمال، ويتم تشجيع استخدام التحكيم والوساطة والمصالحة من أجل حل نزاعات العمل بكفاءة. تم إنشاء مجلس الفائض العمالي، بموجب المادة ٧٣ من قانون حقوق العمال لعام ٢٠١٩، ليتعامل مع جميع حالات تقليص القوى العاملة وإغلاق المؤسسات لأسباب اقتصادية أو مالية أو هيكلية أو تكنولوجية أو أي أسباب أخرى مماثلة. ويضم المجلس ممثلين عن الحكومة والموظفين وأصحاب العمل وخبير اقتصادي ومحاسب. ويجوز للمجلس إصدار أوامر فيما يتعلق بتخفيض القوة العاملة أو إغلاق المؤسسة وكذلك طلب حضور أي شخص لتوفير أي مستند كما يحدد. المجلس يأخذ الدليل على اليمين، وصاحب العمل الذي ينوي تقليل قوته العاملة أو إغلاق مؤسسته ملزم بإخطار المجلس.

المغرب

بناني وشركاه

معلومات عن المكتب

موقع الويب:/https://www.iilawfirm.ma
اللغات المُتحدث بها: الفرنسية ، الإنجليزية ، العربية
جهات الاتصال : غيثة عراقي، مريم أومنصور
الهاتف:73 04 47 22 05 (212+)
العنوان:3 شارع 2 مارس ، إقامة مور ة ، الطابق الرابع ، الدار البيضاء ، ، المغرب .
بريد إلكتروني: g.iraqi@iilawfirm.ma / m.oumensour@iilawfirm.ma

معلومات عن البلد

تعد المملكة المغربية ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا (بعد نيجيريا وجنوب أفريقيا). بفضل موقعها الاستراتيجي في الركن الشمالي الغربي من أفريقيا مع سهولة الوصول إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، تعد المملكة واحدة من أكثر الدول ديناميكية في القارة الأفريقية. يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٦ مليون نسمة، وتبلغ مساحتها ٤٤٦٥٥٠ كيلومتر مربع وتنقسم إلى اثنتي عشرة منطقة. كان النمو الاقتصادي للمملكة خلال العقد الماضي مرتفعاً نسبياً، حيث بلغ ٣٫٤٪ في المتوسط.

تمثل منطقة الدار"البيضاء - سطات"، التي تمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة ٣٢٫٢٪، القوة الاقتصادية الدافعة الرئيسية للمملكة ومركزًا إقليميًا رئيسيًا لأفريقيا. العربية والأمازيغية هما اللغتان الرسميتان.

ومع ذلك، يتم التحدث باللغة الفرنسية والإسبانية على نطاق واسع اعتمادًا على مناطق المملكة، ويتم التحدث باللغة الإنجليزية أيضًا ولكن بنسب أقل بكثير. العملة الرسمية هي الدرهم المغربي.

النظام السياسي

المغرب دولة ملكية دستورية منذ الأول عام ١٩٦٢، وأنشئ دستور ٢٠١١ الأخير بنية إحداث سياسي جديد في المملكة من خلال إرساء مبدأ الملكية الدستورية الديمقراطية والبرلمانية والاجتماعية، ويقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات، كما أنه يطور مبدأ المجتمع الواعي بالتضامن حيث يتمتع كل فرد بالأمن والحرية وتكافؤ الفرص واحترام كرامته والعدالة الاجتماعية في إطار مبدأ الارتباط بين حقوق المواطنين وواجباتهم.

مناخ الاستثمار

على مدى العقود الماضية، بذلت المملكة المغربية جهودًا كبيرة ليس فقط للحفاظ على نمو اقتصادي واضح ومتسق واستقرار سياسي وجيوسياسي وجيو-اقتصادي، ولكن أيضًا لفتح الاقتصاد المغربي والتجارة على نطاق عالمي. في عام ٢٠١٩، بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب ١٨,١٨٤ مليون درهم.

بصرف النظر عن قيود الصرف الأجنبي وحظر حيازة الأجانب للأراضي الزراعية، فإن الاستثمارات في المملكة مفتوحة للأجانب على غرار المغاربة. تتمتع الدولة بصلاحيات معينة في قطاعات معينة. على هذا النحو، في قطاع الفوسفات، تحتكر الحكومة المغربية الاستثمار في استخراج الفوسفات، وفي قطاع النفط والغاز، يمتلك (المكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم) حصة إلزامية تبلغ ٢٥٪ من أي تصريح اكتشاف أو استغلال في هذا القطاع.

تقدم المملكة فرصا استثمارية كبيرة في مجموعة واسعة من القطاعات وتخلق مناخًا استثماريًا ملائماً للأجانب من خلال العديد من الحوافز التي حددت مبادئها في ميثاق الاستثمار المغربي ١٩٩٥، بما في ذلك تطبيق الإعفاءات الضريبية القياسية وتنفيذ العديد من الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة.

يمكن منح مزايا مالية و ضريبية وجمركية إضافية للمستثمرين الأجانب بموجب اتفاقيات استثمار محددة يتم إبرامها مع الحكومة المغربية. ويتم تعزيز هذه الحوافز بشكل أكبر من خلال إنشاء العديد من مناطق التسريع (المناطق الحرة) والمراكز الاقتصادية والمالية مثل مدينة الدار البيضاء المالية، المعترف بها كمركز مالي رائد في أفريقيا، وتطوير البنية التحتية (الطرق والمجال الجوي والموانئ والقطارات عالية السرعة والبنية التحتية الصناعية).

أشكال الأعمال

الأشكال الرئيسية للأعمال في المملكة المغربية هي:

- شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة.
- شركة مساهمة.
- شركة مساهمة محدودة .
- مكتب تمثيلي.
- مكتب فرعي.

تأسيس الشركات

يجب أن تكون جميع الشركات مسجلة في السجل التجاري المغربي المختص وإدارة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي. ويتطلب ذلك تنفيذ العديد من الخطوات بما في ذلك التقدم للحصول على شهادة سلبية وإنشاء عقد التأسيس ووثائق التأسيس ذات الصلة (والتي تختلف حسب الهيكل المختار) واستكمال التوثيق من خلال الخدمات الرقمية لمراكز الاستثمار الإقليمية أو مباشرة مع كل منها السلطة المختصة.

وتستغرق عملية التأسيس عمليًا مع مراكز الاستثمار الإقليمية ٣ - ٢٠ يومًا حسب المنطقة وحجم عمل هذه المراكز.

تتطلب بعض الأنشطة الحصول على تراخيص من السلطات ذات الصلة، مثل خدمات النقل وشركات الطيران ووسطاء التأمين والمدارس والاتصالات ووكالات السفر وصادرات المنتجات السمكية والعيادات ومؤسسات الائتمان والمنظمات المندمجة.

التحكم في الصرف

يجب أن تكون جميع التحويلات النقدية من المملكة المغربية إلى بلد أجنبي مصرح بها بموجب لائحة الصرف الأجنبي المغربية. في هذا الصدد،

سنت المملكة قواعد الصرف الأجنبي المنصوص عليها في مجموعة من التعاميم الصادرة عن مكتب الصرف الأجنبي المغربي والموحدة في تعليمات واحدة، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر حتى ١ يناير ٢٠٢٠ (تعليمات المكتب المغربي للصرف الأجنبي). المكتب المغربي للنقد الأجنبي هو كيان عام أنشأته وزارة المالية وهو مسؤول عن:

- إصدار لوائح الصرف الأجنبي التي تمنح موافقتها المسبقة على بعض المعاملات غير المصرح بها صراحة بموجب تعليمات مكتب الصرف الأجنبي المغربي.
- مراقبة المعاملات بأثر رجعي التي تتم من خلال البنوك المعتمدة بموجب التفويضات العامة الممنوحة لها بموجب تعليمات المكتب المغربي للنقد الأجنبي.

تسمح تعليمات موظف الصرف الأجنبي للكيانات الأجنبية بما يلي:

- تحقيق الاستثمارات الأجنبية في المملكة المغربية وإعادة العائدات المتولدة عن مثل هذه الاستثمارات.
- منح قروض للشركات المغربية وتوجيه الإيرادات المتولدة عن هذه القروض.
- تقديم خدمات للشركات المغربية وإعادة المبالغ المكتسبة مقابل أداء مثل هذه الخدمات، دون الحصول على موافقة مسبقة من مكتب الصرف الأجنبي المغربي إلى الحد الذي يتوافق مع بعض التزامات الإبلاغ وطبيعة وشروط الاستثمارات أو القروض أو الخدمات كما هو منصوص عليه في تعليمات مكتب الصرف الأجنبي المغربي، فإن تعذر ذلك يمكن للمكتب المغربي للنقد الأجنبي الطعن في إعادة العائدات مجانًا.

يتم تنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة من خلال تعليمات مكتب الصرف الأجنبي المغربي ويتم تعريفها على أنها استثمارات تتم بالعملة الأجنبية في المملكة إما من قبل فرد أجنبي أو كيان قانوني (سواء كان هذا الفرد أو الكيان مقيمًا في المغرب أم لا) أو مواطنين مغاربة مقيمين خارج المملكة ويتم تمويله بأحد الأشكال التالية:

- إنشاء الشركات.
- الاكتتاب في أسهم في شركة مغربية.
- إنشاء فرع أو مكتب تمثيلي.
- شراء الأوراق المالية المغربية.
- المساهمة في حساب المساهمين نقدًا أو عن طريق تداول الذمم المدينة.
- تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل دون أي مقابل.
- تملك العقارات أو حقوق الانتفاع المرفقة بها.
- أعمال البناء / التطوير.
- إيداع طويل الأجل لدى أحد البنوك.

تستفيد مثل هذه الاستثمارات الأجنبية (بشرط أن يمتثل المستثمر الأجنبي للالتزامات المنصوص عليها في تعليمات مكتب الصرف الأجنبي المغربي) من نظام حرية التحويل الذي يسمح للمستثمر الأجنبي بإعادة الإيرادات المتأتية من استثماراته في المملكة، وعائدات التصفية المقابلة وعائدات التصرف في الاستثمار، بحرية إلى الوطن.

وفقًا لتعليمات مكتب الصرف الأجنبي المغربي، للاستفادة من نظام الإعادة المجاني هذا، يجب أن يكون المستثمرون الأجانب قد أخطروا مكتب الصرف الأجنبي المغربي باستثماراتها الأجنبية من خلال تقرير سنوي (بما في ذلك العديد من المستندات الداعمة) والذي يجب تقديمه في غضون ٤ أشهر من نهاية العام الذي تم فيه الاستثمار.

قد يؤدي عدم الامتثال لالتزام إشعار الاستثمار الأجنبي هذا إلى قيام البنك أو مكتب الصرف الأجنبي المغربي بالطعن في إعادة عائدات المستثمرين الأجانب في وقت الإعادة إلى الوطن.

الضرائب

تطبق ضريبة دخل الشركات على الشركات المقيمة في المغرب على دخولها الناشئة عن الأنشطة التي تتم في المملكة، ويتم احتساب مبلغ ضريبة دخل الشركات على أساس الدخل الخاضع للضريبة على الشركات بمعدل تصاعدي من ١٠٪ - ٣١٪. ولا يمكن أن يكون مبلغ ضريبة دخل الشركات أقل من الحد الأدنى للضريبة المحسوبة على أساس حجم الأعمال والعائدات الأخرى بمعدل ٠,٥٪.

يخضع مقدمو الخدمات غير المقيمين (المساعدة الفنية، والإيجار، والقروض التي تحمل فائدة الممنوحة من قبل المقرضين غير المقيمين، وما إلى ذلك) الذين يؤدون الخدمات في المملكة للضريبة المقتطعة بالمعدل القياسي البالغ ١٠٪ على أساس المكافأة التي يتم تحرير فواتير بها لهذا الغرض، وتحجب الخدمات والضرائب ذات الصلة من قبل العميل المغربي الذي يدفعها إلى السلطات الضريبية، وتطبق الضريبة المقتطعة بمعدل ١٥٪ على أرباح الأسهم المدفوعة لغير المقيمين.

تنطبق ضريبة القيمة المضافة على جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية التي تتم في المملكة وعلى معاملات الاستيراد.

المعدل القياسي هو ٢٠٪، وتنطبق معدلات أقل على عمليات محددة منصوص عليها في قانون الضرائب المغربي، وتُعفى الشركات الجديدة من دفع ضريبة القيمة المضافة على السلع الرأسمالية المشتراة والمسجلة في حساب الأصول الثابتة خلال الأشهر الستة والثلاثين الأولى من النشاط.

تُدفع الضريبة المهنية من قبل الشركات التي تمارس نشاطًا مهنيًا أو تجاريًا أو صناعيًا، وهي تتألف بشكل أساسي من ضريبة نسبية تستند إلى القيمة الإيجارية لعقود الإيجار والأصول الثابتة بحد أقصى ٥٠ مليون درهم. المعدلات هي ١٠٪ و ٢٠٪ و ٣٠٪ اعتمادًا على مستوى تصنيف النشاط المنفذ. يتم تحديد القيمة الإيجارية بناءً على الظروف السائدة في شهر يناير من كل عام، و تعفى الشركات الجديدة خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها، كما تُعفى أيضًا المشتريات الجديدة من المعدات أو الأدوات لنفس الفترة.

قد يتم تطبيق ضرائب أخرى من وقت لآخر مثل ضريبة الدخل وضريبة البلدية والإعفاء الضريبي الأجنبي.

صادق المغرب على ٧١ اتفاقية استثمار ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات ونحو ٦٠ اتفاقية اقتصادية تهدف إلى القضاء على الازدواج الضريبي مع بلجيكا وإيطاليا وكندا وإسبانيا وفرنسا والنرويج ولوكسمبورج وألمانيا والولايات المتحدة والسويد ومصر والمجر وروسيا وسويسرا وتونس وكوريا والإمارات العربية المتحدة والهند وبولندا والبرتغال.

البيئة التنظيمية

في أغسطس ٢٠١٤، نُشر القانون رقم ١٠٤-١٢ المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة وأحدث تغييرات كبيرة في مشهد المنافسة المغربي من خلال تعزيز دور مجلس المنافسة وتوسيع نطاق إيداعات مراقبة الاندماج بشكل كبير، ويتمتع مجلس المنافسة بصلاحيات صنع القرار والعقوبات والاستشارة، ويمكن لمجلس المنافسة أن يشرع من تلقاء نفسه في إجراء تحقيق أو دراسة تتعلق بالممارسات المانعة للمنافسة ومراقبة الاندماج.

وقد وضع القانون رقم ١٠٤-١٢ أيضًا خطوات محددة يؤدي الوصول إليها (في سياق الاستثمارات في شكل اندماج كيانين أو أكثر من الكيانات المستقلة سابقًا، أو الاستحواذ المباشر أو غير المباشر أو إنشاء مشروع مشترك) إلى إخطار إلزامي مسبق إلى مجلس المنافسة يسمح بتقييم تأثير هذا الاستثمار على السوق المغربي.

وقد أطلق المستهلكون المغاربة في أبريل ٢٠١٨، عبر الإنترنت، حملة

مقاطعة للمنتجات التي تعتبر باهظة الثمن، والأهم من ذلك أن الشركات المصنعة الكبرى تدر أرباحًا مفرطة على بيع هذه المنتجات، بما في ذلك الوقود والحليب ومنتجات المياه، وأدت هذه المقاطعة إلى تباطؤ كبير في الاستهلاك، وتراجع هوامش ربح الشركات المتضررة، وتدهور في بورصة الدار البيضاء في ٢٠١٨.

وبغض النظر عن التأثير الاقتصادي السلبي للمقاطعة فقد شددت هذه الحركة على الحاجة إلى زيادة المنافسة في السوق المغربية وأسفرت في النهاية عن تعيين رئيس وأعضاء جدد لمجلس المنافسة، وأصبح مجلس المنافسة منذ ذلك الحين نشطًا للغاية وأطلق العديد من التحقيقات بما في ذلك قطاع البترول.

المصادر الرئيسية للتشريع التجاري في المملكة هي قانون الالتزامات والعقود لعام ١٩١٣ والقانون رقم ١٥-٩٥ المنشئ لقانون التجارة.

يوفر القانون رقم ١٧-٩٥ (بشأن الشركات المساهمة والقانون ٥-٩٦ بشأن شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المساهمة المحدودة والشركات ذات المسؤولية المحدودة) إطارًا لأشكال الشركات الرئيسية في المملكة.

تتم مراجعة هذه القوانين على أساس منتظم لتتماشى مع سياسة المملكة لتشجيع الاستثمار، وبالتالي، توفر إطارًا مؤسسيًا أكثر أمانًا للمستثمرين، بما في ذلك تعزيز حماية المستثمرين الأقلية وإرساء مبدأ الشفافية والخير، والحكم على أساس المعايير الدولية في هذا المجال.

يوفر القانون رقم ٣١-٠٨ (بشأن حماية المستهلك) إطارًا قانونيًا راسخًا لحماية المستهلك ويهيئ بيئة مواتية لتعزيز دور جمعيات حماية المستهلك، ويحدد حقوق المستهلكين وينص على عدة تدابير تسمح بإعادة التوازن في العلاقات بين المستهلك والمورد بما في ذلك من خلال حظر الشروط غير العادلة وتنظيم ضمانات وائتمان المستهلكين.

قدم القانون رقم ٠٩-٠٨ (بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية) مجموعة من الأحكام القانونية التي تهدف إلى حماية هوية وحقوق موضوع البيانات.

قبل القيام بأنشطة معالجة البيانات، يتعين على الشركات الامتثال للمتطلبات المعمول بها، بما في ذلك ما يتعلق بالإعلان المسبق وطلبات التفويض التي سيتم تقديمها إلى منظم حماية البيانات المغربي.

حدد القانون رقم ٦٥-٩٩ والقرارات المنفذة له الأحكام الأساسية المتعلقة بقانون العمل في المملكة، وتنطبق هذه الأحكام على أي فرد مرتبط باتفاقية توظيف بصاحب عمل، مهما كان شكل وشروط أداء هذا العمل، وطبيعة ووسائل دفع الراتب وطبيعة الكيان الذي يتم تنفيذ العمل فيه.

الملكية الفكرية

المملكة المغربية عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وانضمت إلى العديد من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية الأخرى بشأن حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك اتفاقيات باريس للملكية الصناعية وحقوق النشر العالمية، ومعاهدة بودابست، وبروتوكول مدريد، واتفاقي نيس ولاهاي لحماية الملكية الفكرية، واتفاقية برن لحقوق النشر واتفاقية بروكسل للأقمار الصناعية.

الملكية الفكرية محمية أيضًا على المستوى الوطني من خلال أحكام القانون رقم ١٧-٩٧ وتعديلاته، والقانون رقم ٢-٠٠ بشأن حق المؤلف والحقوق المتعلقة بها، والقانون رقم ٩-٩٤ بشأن حماية الاصناف النباتية.

النظام القانوني والقضائي

يقوم النظام القانوني للمملكة المغربية على القانون المدني، ويتم تنظيم النظام القانوني المغربي على أساس التسلسل الهرمي لمبدأ القوانين، والدستور هو القانون الأعلى. بموجب مبدأ التسلسل الهرمي للقوانين المغربية، ووفقًا للدستور، تتمتع المعاهدات الدولية بأولوية على التشريعات المحلية، ويتكون النظام القضائي في المغرب من قبل المحاكم الابتدائية والاستئنافية، أعلى هيئة قضائية هي محكمة النقض. أما الأمور العامة فلا يجوز البت فيها إلا من قبل المحكمة الإدارية.

قرارات التحكيم الدولية معترف بها في المملكة شريطة أن يثبت وجودها من قبل الطرف المعني وأن هذا الاعتراف لا يتعارض مع النظام العام الوطني أو الدولي، والمملكة هي من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك، وقواعد التحكيم الوطنية والدولية منصوص عليها في المواد ٣٢٧-٣٩ من قانون الإجراءات المدنية.

مخطط المغرب الأخضر

تم إطلاق مخطط المغرب الأخضر في أبريل ٢٠٠٨، وهو عبارة عن استراتيجية تركز على القطاع الزراعي، ويهدف المخطط – الذي سيتم تنفيذه على مدى ١٠ – ١٥ عامًا – إلى استخدامه كرافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي وخلق حوالي ١,٥ مليون فرصة عمل إضافية، ومحاربة الفقر وتحسين الدخل من الزراعة بنسبة ٢ – ٣ مرات، وكذلك زيادة قيمة الصادرات بمقدار ٨ – ٤٤ مليار درهم للقطاعات التي تكون المملكة فيها تنافسية.

وفي هذا الصدد، فإن هدف وكالة التنمية الزراعية هو تشجيع الاستثمار ودعم المستثمرين وتوفير معلومات عن فرص الاستثمار ومناخ الأعمال في القطاع الزراعي في المغرب في إطار برنامج الرصد العالمي. كما تُطلع المستثمرين على فرص المشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومجموعة المساعدات المالية الحكومية لتعزيز الاستثمارات الزراعية.

مخطط التسريع الصناعي

تم تنفيذ أول مخطط تسريع صناعي للفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ وتهدف بشكل أساسي إلى بناء صناعات فعالة وتنافسية لتوليد فرص العمل، وزيادة الحصة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وتطوير جاذبية المملكة المغربية للاستثمارات من خلال تطوير القدرة التنافسية والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير الوصول إلى التمويل وتعبئة أكثر من ١٠٠٠ هكتار من الأراضي الصناعية المؤجرة.

وقد سمح مخطط التسريع الصناعي ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ بإنشاء ٥٤ نظامًا صناعيًا بالشراكة مع ٣٢ جمعية وجامعة مهنية في مختلف القطاعات، وهي السيارات والمنسوجات والطيران وصناعة مواد البناء والتعدين والهندسة الميكانيكية والنقل إلى الخارج والأدوية والأغذية والفوسفات.

سيتم تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التسريع الصناعي خلال الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ و ستركز أولاً على تعزيز إنجازات المرحلة الأولى وتوسيع هذه الإنجازات لتشمل جميع المناطق المغربية ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتركز المرحلة الثانية أيضًا على تطوير البحث والابتكار بالإضافة إلى تعزيز القدرات التكنولوجية من خلال إطلاق أنظمة جديدة موجهة نحو المستقبل واعتماد أساليب إنتاج جديدة، كما ستكون حماية الموارد الطبيعية المغربية إحدى أولويات مخطط التسريع الصناعي في الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٥.

التوظيف

لا تزال البطالة واحدة من المشاكل الرئيسية في المملكة المغربية، وفقًا للأرقام الحكومية، تباينت المعدلات الوطنية خلال الـ ١٠ - ١٥ سنة الماضية بين ٨,٥٪ و ١٠,٦٪. ومع ذلك، تقوم الحكومة بتنفيذ مبادرات متعددة ذات

أهداف طموحة لتعزيز التشغيل وتقوية سوق العمل المغربي.
ويجري حاليًا تنفيذ خطة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ لتعزيز التوظيف وتهدف إلى خلق حوالي ١,٢ مليون وظيفة جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومعالجة المستويات المرتفعة لبطالة الشباب والنساء، وتتمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة في ربط الإعانات الحكومية والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين بالعدد الفعلي للوظائف التي تم إنشاؤها.

موزمبيق

JLA Advogados

معلومات عن المكتب

عنوان موقع الويب: www.jlaadvogados.com
اللغات المُتحدث بها : البرتغالية والإنجليزية
جهات الاتصال: زارا جمال Zara Jamal
الهاتف المحمول: 0001 010 85 (258+)
الهاتف : 159 317 21 (258+)
العنوان: Rua dos Desportistas, nº691 Edifício JAT 6.1 13º Piso, Fracção Norte, Maputo, Mozambique
عنوان البريد الإلكتروني: zara.jamal@jlaadvo

معلومات عن البلد

موزمبيق لديها خط ساحلي ٢٤٧٠ كيلومترًا ومساحة إجمالية قدرها ٨٠١٥٩٠ كيلومترًا مربعًا، وهي دولة استوائية ذات موسمين: موسم حار ورطب من أكتوبر إلى مارس، وموسم جاف من أبريل إلى سبتمبر، واللغة الرسمية للبلاد هي البرتغالية. يقدر عدد سكانها بحوالي ٣٠ مليون نسمه، العملة الرسمية هي المتكال الموزمبيقي، وقد تم تقييد استخدام الدولار الأمريكي والراند الجنوب أفريقي واليورو في المعاملات التجارية منذ يناير ٢٠١٦.

النظام السياسي

الديمقراطية التعددية.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

مشروعات الغاز البحرية، من المتوقع أن توسع الاقتصاد بشكل كبير، مما قد يؤدي إلى تحقيق أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد يصل النمو إلى رقمين بعد عام ٢٠٢٢، بافتراض أن مشروعات الغاز ستصبح قيد التشغيل في عام ٢٠٢٣.

وصلت جائحة فيروس كوفيد ١٩ موزمبيق في وقت كان فيه ضعف كبير في تاريخها الاقتصادي، عندما كانت البلاد تحاول التعافي من موقفين رئيسيين، وهما أزمة الديون الخفية والآثار المدمرة لإعصار إيداي وكينيث في عام ٢٠١٩، وسيكون لأزمة الجائحة تأثير كبير على النشاط الاقتصادي بالأخذ في الاعتبار التباعد الاجتماعي وقيود السفر (المحلية والعالمية) التي تؤثر على الطلب على السلع والخدمات. في الوقت نفسه، أدى انخفاض الطلب وأسعار المواد الخام إلى تباطؤ وتيرة الاستثمار في الغاز والفحم، وهما مصنعان لموزمبيق، وبالتالي، من المتوقع أن ينخفض النمو إلى ١,٣٪ في عام ٢٠٢٠.

معدل التضخم

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى ٦,١٪ في المتوسط في عام ٢٠٢٠ من متوسط قدره ٢,٨٪ في عام ٢٠١٩ مع ضعف القياس، سينخفض معدل التضخم بعد ذلك في عام ٢٠٢١ مع حدوث انخفاض في قيمة العملة، قبل أن يرتفع باطراد خلال بقية فترة التوقعات، بمتوسط ٧,٨ ٪ في عام ٢٠٢٤، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي الأوسع الذي تولده صناعة الغاز.

مناخ الاستثمار

تشجع موزمبيق بشدة الاستثمار الأجنبي المباشر ولديها فرص استثمارية هائلة في قطاعات مثل الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصناعة والسياحة والبنية التحتية العامة والموارد المعدنية والطاقة.

في السنوات الأخيرة، كان هناك تدفق للاستثمار الأجنبي في مجالات البنية التحتية العامة والموارد الطبيعية والطاقة، لا سيما فيما يتعلق ببناء الجسور والطرق ومرافق توليد الطاقة وتطوير موارد الفحم والغاز الطبيعي الواسعة في موزمبيق.

يضمن دستور جمهورية موزمبيق الاستثمار الأجنبي الذي يتم تنفيذه من حيث سياستها الاقتصادية، ويسمح بالاستثمار الأجنبي في جميع القطاعات الاقتصادية. تضمن الدولة أيضا حق الملكية، ولا يجوز نزع الملكية إلا إذا كان للمصلحة العامة وبعد دفع تعويض عادل.

يشكل قانون الاستثمار ولوائحه ومدونة المنافع المالية الإطار التنظيمي العام للاستثمارات الوطنية والأجنبية المؤهلة للحصول على ضمانات حكومية وحوافز مالية، وتشمل الضمانات:

- الحماية القانونية للملكية والحقوق الخاصة، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.
- الحق في تحويل أرباح الأسهم والأموال من موزمبيق التي ترتبط ب:

١. أرباح الاستثمارات المؤهلة للتصدير بموجب قوانين الاستثمار.
٢. حقوق الامتياز أو المكافآت الأخرى للاستثمار غير المباشر المتعلق بنقل التكنولوجيا.
٣. إهتلاك القروض ودفع الفوائد على القروض الممنوحة في السوق المالية الدولية لمشروعات الاستثمار في الدولة.
٤. أي تعويض تدفعه الحكومة.
٥. رأس المال الأجنبي المستثمر والقابل لإعادة التصدير.

- تسوية المنازعات من قبل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار أو غرفة التجارة الدولية.
- تأمين مخاطر الاستثمار من البنك الدولي متعدد الأطراف، ووكالة ضمان الاستثمار ومؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (وكيل مستقل لحكومة الولايات المتحدة).

مشروعات الاستثمار المعتمدة بموجب التشريع المطبق على الاستثمار في موزمبيق، مؤهلة للحصول على المزايا التالية، بناءً على موقعها و / أو نشاطها:

١. ضمان حماية حقوق الملكية.
٢. ضمان تحويل الأموال (الأرباح أو حصص الأرباح وحقوق الامتياز والإهتلاك والفوائد من القروض ورأس المال الأجنبي المستثمر والقابل لإعادة التصدير) إلى الخارج.
٣. منح المزايا الضريبية.

معلومات الشركة

تشمل المزايا الضريبية ما يلي:

١) الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على استيراد السلع

الرأسمالية من الفئة "K" من التعريفة الجمركية.
٢) الائتمان الضريبي للاستثمار.
٣) الاستهلاك والإهتلاك المعجل.
٤) خصومات من الدخل الخاضع للضريبة للاستثمار في تحديث وإطلاق تكنولوجيا جديدة.
٥) الخصومات من الدخل الخاضع للضريبة للاستثمار في التدريب المهني.

يتم تصنيف المزايا الضريبية على أنها عامة أو محددة ومعظم الاستثمارات تندرج تحت فئة عامة.
يخضع ما يلي لمزايا ضريبية محددة:
١- إنشاء البنى التحتية الأساسية.
٢- التجارة والصناعة في المناطق الريفية.
٣- الصناعات التحويلية والتجميع.
٤- الزراعة ومصايد الأسماك.
٥- النشاط الفندقي والسياحي.
٦- المجمعات العلمية والتكنولوجية.
٧- المشروعات الكبيرة التي تمثل استثمارًا لأكثر من ١٢٥٠٠٠٠٠٠٠ متكال موزمبيقي.
٨- المشروعات المنفذة في مناطق التنمية السريعة.
٩- المشروعات المنفذة في المناطق الصناعية الحرة.
١٠- المشروعات المنفذة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

تشمل الإصلاحات الأخرى مراجعة قوانين العمل والقانون التجاري، والإصلاح القضائي الشامل وإنشاء محكمة تجارية لتسهيل تسوية المنازعات التجارية، وتحرير القطاع المالي (بما في ذلك إنشاء بنك مركزي مستقل، وبنك موزامبيق)، وإصلاح الخدمة المدنية وتحسين وضع الميزانية الحكومية ومراجعتها.

على الرغم من أن معظم قطاعات اقتصاد موزمبيق مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي وأن المستثمرين الأجانب يتلقون عمومًا نفس المعاملة مثل المستثمرين المحليين، إلا أن بعض القيود لا تزال قائمة، حيث لا تزال الملكية الخاصة للأرض مقيدة وتخضع عقود التعدين والإدارة لمتطلبات أداء محددة، ومع ذلك، فإن الملكية الأجنبية أو السيطرة على الشركات ليست مقيدة، فقد أنشأت الحكومة وكالة الاستثمار وترويج الصادرات من اندماج ثلاث مؤسسات؛ مركز ترويج الاستثمار، ومكتب مناطق التنمية الاقتصادية المتسارعة، ومعهد ترويج الصادرات.

وكالة الاستثمار وترويج الصادرات هي مؤسسة عامة هدفها تعزيز وتسهيل الاستثمار والصادرات العام والخاص (بما في ذلك مساعدة المستثمرين في الحصول على الموافقات الحكومية)، وتحسين الموارد وخلق المزيد من التآزر في اقتصاد الدولة.
يخضع كلٍ من قطاعي التعدين والنفط والغاز لنظام استثماري محدد يسمح بالمزايا الضريبية، وتخضع التعهدات التي يغطيها قانون المشروعات الضخمة (الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمشروعات الكبيرة وامتيازات الأعمال) لمتطلبات استثمارية وتشغيلية ومالية محددة.

أشكال الأعمال

شركة خاصة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة مساهمة غير مسجلة.
- شركات مملوكة للدولة.
- منشأة فردية.
- شركة أجنبية عن طريق فرع تجاري أجنبي أو مكتب تمثيلي لشركة أجنبية.

تأسيس شركة

يجب على الشركات في طور التاسيس القيام بالتالي:
- حجز اسم الشركة في مكاتب تسجيل الكيانات القانونية.
- إعداد مسودة موحدة للنظام الأساسي للشركة.
- طلب إذن مسبق لاستيراد الأموال من البنك المركزي الموزمبيقي.
- فتح حساب مصرفي مع أحد البنوك المحلية لإيداع رأس المال.
- تنفيذ سند تأسيس شركة عام أو سند خاص.
- إضفاء الطابع الرسمي على تسجيل الشركة في مكاتب تسجيل الكيانات القانونية.
- نشر تأسيس الشركة ونظامها الأساسي في الجريدة الرسمية.
- تسجيل الشركة لدى دائرة الضرائب ذات الصلة للحصول على رقم تسجيل ضريبي.
- الحصول على تراخيص من السلطات المختصة بمجال النشاط التجاري المعني.
- تقديم إعلان بدء العمل أمام دائرة الضرائب ذات الصلة.

إجراءات التأسيس للشركات الأجنبية في موزامبيق (فرع)

- طلب رأي من الجهة أو السلطة التي تشرف على النشاط الذي سيتم تنفيذه.
- تقديم طلب إلى وزير الصناعة والتجارة للترخيص والتفتيش على الفرع.
- الإخطار بموعد المعاينة.
- المعاينة.
- اصدار الرخصة.
- تسجيل الفرع في مسجل الكيانات القانونية.
- التسجيل الضريبي لدى الدائرة الضريبية المختصة.
- الحصول على الترخيص المختص من الجهة المشرفة على النشاط، إن أمكن.
- إعلان بدء النشاط أمام الدائرة الضريبية المختصة.

ضوابط الصرف

وافق مجلس وزراء موزمبيق في ١٥ أغسطس ٢٠١٧، على اللوائح بموجب قانون مراقبة الصرف وألغى اللوائح الحالية. وضع البنك المركزي - من خلال رقم إشعار البنك المركزي ٢٠ / GBM / ٢٠١٧ في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، القواعد والإجراءات الواجب اتباعها بموجب قانون مراقبة الصرف، وألغيت جميع التشريعات المخالفة للمرسوم.
كان الغرض الرئيسي من اللوائح هو السماح للبنك المركزي بممارسة سلطات "سلطة مراقبة الصرف من قبل مصرف موزامبيق المركزي" على النحو المنصوص عليه في الدستور، والتي تشمل:
- الموافقة المسبقة من قبل البنك المركزي مطلوبة لقائمة المعاملات.
- يخضع تدفق العملات الأجنبية وتدفقها إلى الداخل لشروط وقيود يحددها البنك المركزي.
- يخضع تحويل عائدات الصادرات من السلع والخدمات ودخل الاستثمار المتولد أو المحتفظ به في الخارج للشروط والأحكام التي يحددها البنك المركزي.
- إنشاء حساب معين لتلقي أرباح التصدير مسموح.
- مطلوب الاستخدام الإلزامي وإعطاء الأولوية للرصيد في مثل هذه الحسابات

المحددة للمدفوعات في الخارج، ولا يجوز إجراء التحويلات إلا إلى حسابات من نفس الطبيعة بالعملة الأجنبية، على مستوى النظام المصرفي الوطني.

- لم يعد مسموحًا بالدفع بالعملة الأجنبية للمقيمين غير المصدرين.
- يتم تقديم طلبات الترخيص للمعاملات الرأسمالية من قبل الطرف المعني من خلال بنك وسيط يجب عليه التحقق من الوثائق وتنفيذ التوصيف والتأطير المناسبين لعملية الصرف الأجنبي.
- يجوز للمقيمين الذين لديهم علاقة مثبتة خارج موزمبيق أو مع شخص غير مقيم فتح حساب بالعملة الأجنبية
- فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر:
- يتم السماح بالاستثمار الأجنبي المباشر تلقائيًا، بشرط وحيد هو التسجيل لدى البنك الوسيط.
- يجب تسجيل إدخال العملة الأجنبية لدى البنك الوسيط في الوقت الفعلي ويصنف حسب الأصول.
- التسجيل لدى البنك المركزي مطلوب في غضون ٩٠ يومًا إذا كان الأمر يتعلق بآلات أو معدات أو سلع مادية أخرى.
- يُسمح تلقائيًا بالاستثمارات من خلال قروض المساهمين أو ائتمان الشركة ذي الصلة عندما:
- معدل الفائدة ٠٪ والمدة ٣ سنوات فأكثر ولا توجد رسوم وعمولات.
- معدل الفائدة أعلى من ٠٪ (ولكن أقل من المعدل المرجعي لعملة الائتمان)، والمدة تساوي أو تزيد عن ٣ سنوات، بدون عمولات ورسوم، حتى مبلغ ٥ مليون دولار أمريكي.
- في قطاع النفط والغاز، يجب أن تتم جميع المدفوعات في مرحلة الإنتاج من قبل البنوك الوسيطة المصرح لها بالعمل في موزمبيق.

تتطلب معظم الأشكال الأخرى لاستيراد أو تصدير رأس المال، فضلاً عن المعاملات الأخرى بين المقيمين وغير المقيمين، أو بين غير المقيمين، فيما يتعلق بالأصول الموجودة في موزمبيق، إذنًا مسبقًا من بنك موزمبيق ويجب أيضًا تسجيلها.

يؤدي عدم الامتثال لأحكام ولوائح مراقبة الصرف إلى منع أي تدفق خارجي للأموال من موزمبيق وقد يؤدي إلى عقوبات وغرامات تتراوح من عشرة آلاف متكال إلى مليون متكال بالإضافة إلى مصادرة الأصول أو القيم المتضمنة في المعاملة غير القانونية.

يُسمح باستيراد وتصدير السلع والخدمات وبعض المدفوعات الخارجية بشرط عدم تأجيل المدفوعات لأكثر من عامين وأن يتم تسجيل المعاملة.

تحصيل الضرائب

ضريبة دخل الشركات هي ضريبة مباشرة تُفرض على الدخل الذي يحصل عليه الأشخاص الاعتباريون خلال الفترة الضريبية ذات الصلة (عادةً السنة التقويمية) على القيمة السنوية العالمية للدخل (إذا كان دافع الضرائب مقيماً) أو الدخل المستمد من الأنشطة في موزمبيق (إذا كان دافع الضرائب غير مقيم). المطلب الأساسي للإقامة هو أن يكون لدافعي الضرائب مقر أو إدارة فعالة في أراضي موزامبيق.

تخضع الشركات التجارية التي يوجد بها مكتب رئيسي أو إدارة فعالة في موزمبيق لمعدل ضريبة دخل الشركات العام بنسبة ٣٢٪.

قد يخضع غير المقيمين الذين يحصلون على دخل في موزمبيق، أو المرتبطين بالأنشطة في موزمبيق، لضريبة دخل الشركات، ويتم تحصيل هذه الضريبة عن طريق اقتطاعها عند المصدر بمعدل ثابت قدره ٢٠٪ من الدخل (باستثناء تلك المداخيل المؤهلة كأرباح رأسمالية والتي يتم تحصيلها على أساس معدل الضريبة العام لضريبة دخل الشركات البالغ ٣٢٪) أو ١٠٪ في ما يلي من حالات:

- الدخل من الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الدولي، وكذلك الدخل الناتج عن تجميع وتركيب المعدات المتعلقة بهذه الخدمات وصيانة الطائرات والشحن.
- الدخل من بناء وتجديد البنية التحتية لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في المناطق الريفية فيما يتعلق بالمشروعات العامة لإمداد الريف بالكهرباء.
- الدخل من تأجير السفن البحرية لصيد الأسماك أو أغراض الملاحة الساحلية.
- الدخل من الأوراق المالية المدرجة في بورصة موزمبيق.

فيما يتعلق بفرض الضرائب على الدخل الذي تتلقاه في موزامبيق من قبل الكيانات التي ليس لديها مكتب مسجل أو إدارة فعالة في موزامبيق، أو منشأة دائمة في موزامبيق، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أحكام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات منع التهرب الضريبي والتهرب عن طريق تحديد مكان فرض الضرائب على الدخل، وفي بعض الحالات، إمداد معدلات أقل من تلك المحددة في التشريع الوطني.

وقد دخلت موزمبيق في مثل هذه الاتفاقيات مع البرتغال وموريشيوس والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا وماكاو وجنوب أفريقيا وبوتسوانا والهند وفيتنام، ولا تنطبق هذه الاتفاقيات تلقائيًا وتتطلب شهادة إقامة للمستفيد من الدخل الصادر عن إدارة الضرائب في البلد المعني، لتأكيدها من قبل مصلحة الضرائب الموزمبيقية، ويجب تعبئة النماذج المناسبة المعتمدة من قبل وزارة المالية لهذا الغرض.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل ثابت قدره ١٧٪ على بيع السلع والخدمات في موزمبيق وعلى السلع المستوردة، أما الصادرات تعفى من ضريبة القيمة المضافة.

تنطبق أنظمة ضريبية محددة على قطاعات اقتصادية معينة مثل التعدين والنفط والغاز، وتنص القوانين التي تحكم هذه القطاعات على دفع ضريبة أرباح رأس المال على تحويل الفوائد المشاركة في النفط والتعدين والأصول الأخرى من قبل المقيمين وغير المقيمين ، بمعدل ٣٢٪.

تتعلق القواعد المحددة بحساب المكاسب والدخل الخاضع للضريبة و التكاليف القابلة للخصم والإهلاك. يخضع الدخل من تقديم الخدمات التي تقدمها كيانات غير مقيمة لشركات النفط والتعدين في موزمبيق للضريبة المقتطعة بمعدل ١٠٪ من إجمالي المبلغ المدفوع.

- التعدين - من تاريخ الإنتاج أو الموافقة على خطة التطوير (دون التأثير على افتراضات الجدوى والربحية) ويمكن تمديدها حتى إنهاء الامتياز الأساسي، مع مراعاة دفع ٢٪ إضافية من ضريبة الإنتاج،ويسري هذا من خلال الاستثمار المثبت بمبلغ يعادل ٥ ملايين دولار أمريكي.
- النفط والغاز - من تاريخ الإنتاج أو الموافقة على خطة التطوير (دون التأثير على افتراضات جدوى وربحية المشروع) ويمكن تمديدها حتى إنهاء الامتياز الأساسي، مع مراعاة دفع ٢٪ إضافية ضريبة الإنتاج من السنة الحادية عشرة للإنتاج، ويصبح هذا ساري المفعول من خلال الاستثمار المثبت بمبلغ يعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي.

يتم احتساب التزام ضريبة دخل الشركات للشركات التي لديها عقود امتياز بشكل منفصل لكل عقد امتياز، وهذا يعني أنه يجب تقديم إقرار ضريبي منفصل لكل امتياز (تخضع أنشطة النفط والتعدين لمبدأ قصر الاستخدام).

تُمنح الإعفاءات من الرسوم الجمركية لمدة خمس سنوات مالية لاستيراد المعدات والسلع لعمليات النفط والتعدين (إلى الحد الذي لا يتم فيه استبعادها في السوق المحلية)، ولا يتم منح الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة في استيراد المعدات والسلع، وتلتزم شركات التعدين والزيوت والغاز العاملة بموجب عقد امتياز بتدقيق حساباتها من قبل مدققين مستقلين معتمدين.

ينص قانون التعدين صراحة على أن عمليات النقل غير المباشرة للمصالح المشاركة و حقوق الملكية وحقوق التعدين، عن طريق تغيير السيطرة على أي صاحب ترخيص، تعتبر بمثابة نقل للحقوق والالتزامات بموجب ترخيص التعدين وبالتالي تتطلب موافقة حكومية مسبقة، ويؤدي عدم الامتثال لأي متطلبات نقل إلى إلغاء أي عمليات نقل من هذا القبيل.

تخضع المعاملات بين غير المقيمين - بموجب قانون ضريبة دخل الشركات - فيما يتعلق بمصالح الأسهم أو الحقوق المتعلقة بالأصول في موزامبيق، للضريبة، إذا كانت هذه المعاملات تتعلق مباشرة بشركات موزمبيق بغض النظر عن مكان حدوث المعاملة.

قانون المنافسة - الإطار القانوني لمراقبة عمليات الاندماج

ينطبق قانون المنافسة على جميع الأنشطة الاقتصادية (في كل من القطاعين العام والخاص) في موزمبيق أو التي لها تأثير في موزمبيق، ويركز القانون في المقام الأول على تنظيم السلوك المحظور والممارسات المناهضة للمنافسة، وكذلك تركز الشركات من أجل تجنب التشوهات أو القيود على المنافسة الصحية والعادلة.

تخضع جميع المعاملات (التي تؤدي إلى تركز الشركات) لرقابة هيئة تنظيم المنافسة، بموجب قانون المنافسة، ويعد التقديم لدى هيئة تنظيم المنافسة أمرًا إلزاميًا لتلك المعاملات التي تتجاوز حصة معينة في السوق أو حجم الأعمال (بناءً على حجم الأعمال العالمي) أو حجم الأعمال السنوي، ويجب أن يتم هذا الإيداع في غضون ٧ أيام عمل بعد إبرام اتفاقية المعاملة أو المشروع الذي أدى إلى التركيز.

حدود حصص السوق هي:

- إذا نتج عن تنفيذ هذه الصفقة اقتناء أو إنشاء أو تعزيز حصة تزيد عن ٥٠٪ في السوق الوطنية لسلع أو خدمات معينة أو جزء كبير منها.
- إذا نتج عن تنفيذ هذه المعاملة حصة تساوي أو تزيد عن ٣٠٪ ولكن أقل من ٥٠٪ يتم الحصول عليها أو إنشائها أو تعزيزها في السوق الوطنية لسلع أو خدمات معينة، أو جزء كبير منها، طالما أن حجم الأعمال بشكل فردي في موزمبيق من قبل اثنتين على الأقل من الشركات المشاركة في الصفقة أكثر من ١٠٠ مليون متكال، صافي الضرائب المرتبطة مباشرة بمثل هذه الأعمال.
- إذا كانت الشركات المشاركة في صفقة التركيز قد أنجزت بشكل مشترك في موزمبيق، حجم أعمال يقارب ٩٠٠ مليون متكال، صافي الضرائب المرتبطة مباشرة بهذه الأعمال.

يعد تقديم طلبات الاندماج الأجنبية إلزاميًا إلى الحد الذي يكون له تأثير في موزامبيق ويتجاوز الحدود المذكورة أعلاه حتى لو لم يتم إنشاء أي من الشركات المشاركة في الصفقة في موزامبيق.

السيد جوليو جواو بيو، الذي تم تعيينه في أبريل ٢٠٢٠، بموجب مرسوم مجلس الوزراء رقم ٢٠٢٠/٢٤ الصادر في ٢١ أبريل، هو أول شخص يتم تعيينه رئيسًا لمجلس إدارة هيئة تنظيم المنافسة في جمهورية موزمبيق.

السياسة النقدية

الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في موزمبيق هو الحفاظ على معدل تضخم مستقر، ونفذ بنك موزمبيق منذ عام ٢٠٠٤، إصلاحات لتعزيز الإدارة النقدية من خلال التنبؤ بالسيولة اليومية واستخدام النقد الأجنبي ومبيعات أذون الخزانة، ونجحت الرقابة الحكومية المشددة على الإنفاق وعرض النقود جنبًا إلى جنب مع إصلاح القطاع المالي، في خفض التضخم من ٧٠٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٤,٢١٪ في عام ٢٠٠٩.

في أبريل ٢٠١٧، قدم البنك المركزي السعر النقدي وسعر الصرف بين البنوك وهو الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة للتدخل في السوق والتحكم في معدل التضخم.

اعتبارًا من يوليو ٢٠٢٠، بلغ معدل التضخم السنوي ٢,٨٠٪، ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٦,١٪ في المتوسط في عام ٢٠٢٠، وهو أعلى قليلاً من هدف بنك موزمبيق البالغ ٥ إلى ٦٪ ومن المتوقع أن ينخفض في عام ٢٠٢١ مع تباطؤ انخفاض قيمة العملة المحلية قبل أن يستأنف قليلاً في عام ٢٠٢٢.

النظام القانوني

يعتمد النظام القانوني في موزمبيق على القانون الروماني الجرماني (أي نظام القانون المدني)، وهناك نوعان من الهيئات التنظيمية الرئيسية: البرلمان (الذي يوافق على القوانين) ومجلس الوزراء (الذي يصادق على المراسيم)، وللمحاكم الاختصاص الحصري لتسوية المنازعات بالوسائل القضائية ما لم يتفق الأطراف على عرض النزاع للتحكيم.

تعمل المحاكم وفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات وتصنف على أنها هيئات ذات سيادة بموجب الدستور، ويفرق القانون بين المحاكم القضائية والمحاكم الإدارية والمحاكم الخاصة الأخرى مثل محكمة الجمارك ومحكمة الضرائب، وتشمل المحاكم المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف العليا ومحاكم المقاطعات ومحاكم الأقاليم.

وتتمتع المحكمة الإدارية بولاية قضائية خاصة للنظر في النزاعات في العلاقات الإدارية القانونية وطعون التقاضي المرفوعة ضد قرارات هيئات ووكلاء الدولة و الطعون المرفوعة ضد قرارات محاكم الضرائب والجمارك،و ينص قانون التحكيم صراحةً على أن قرارات التحكيم الصادرة في موزمبيق وفقًا لقانون التحكيم يجب أن تُعامل وتُنفَّذ بنفس طريقة حكم المحاكم الموزمبيقية، في حالات عدم الامتثال لأي قرار تحكيم، يجب الشروع في إجراءات الإنفاذ في محاكم موزامبيق.

صدقت موزامبيق على اتفاقية نيويورك في ١١ يونيو ١٩٩٨ (رهنا بالمعاملة بالمثل)، ودخل هذا حيز التنفيذ في ٩ سبتمبر ١٩٩٨. والمحاكم الموزمبيقية مطلوبة من حيث الظاهر لإنفاذ اتفاق التحكيم والاعتراف وإنفاذ قرارات التحكيم الصادرة في دول أخرى أعضاء في اتفاقية نيويورك ضد أصول طرف موجود في موزامبيق. يخضع تنفيذ الأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية في موزامبيق للنظر والاعتراف من قبل المحكمة العليا في موزامبيق.

الملكية الفكرية

في موزامبيق، تتم حماية الملكية الفكرية وإنفاذها بشكل أساسي من خلال قانون حق المؤلف الصادر بموجب القانون رقم ٢٠٠١/٤ في ٢٧ فبراير ٢٠٠١ وقانون موزمبيق للملكية الصناعية الصادر بموجب المرسوم رقم ٢٠١٥/٤٧ في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، وتستخدم موزامبيق استراتيجية تُعرف باسم "استراتيجية الملكية الفكرية ٢٠٠٨-٢٠١٨" والتي تم إقرارها في الاجتماع الثالث والعشرين لمجلس الوزراء في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ والتي تحدد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها موزامبيق على النحو التالي:

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (١٨٨٦).
- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (١٩٩٤).
- بروتوكول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية بشأن الملكية الفكرية.
- اتفاقية باريس لعام ١٨٨٣ لحماية الملكية الصناعية الصادرة بالقرار رقم ٩٧/٢١ في ١٢ أغسطس ١٩٩٧.
- اتفاق مدريد (١٨٩١) وبروتوكول (١٩٨٩) بشأن التسجيل الدولي للعلامات الصادر بالقرار رقم ٩٧/٢٠ في ١٢ أغسطس ١٩٩٧.
- اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (١٩٥٧) الصادر بالقرار ٢٠٠١/٣٨ في ١٢ يونيو ٢٠٠١.

- معاهدة التعاون بشأن البراءات (١٩٧٠) للتسجيل الدولي للبراءات ونماذج المنفعة.
- بروتوكول بانجول بشأن الانضمام للعلامات الصادر بالقرار رقم ٢٠١٧/٥٢ اعتبارًا من ١٥ أغسطس ٢٠٢٠.
- بروتوكول هراري بشأن البراءات والرسوم والنماذج الصناعية في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية الصادر بموجب القرار ٩٩/٣٤ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٩.
- بروتوكول سواكوبموند بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية المعتمد في ٩ أغسطس ٢٠١٠.

موزمبيق ايضا عضو في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

وقعت موزمبيق اتفاقيات لتشجيع الاستثمار والحماية المتبادلة مع الجزائر وبلجيكا ولوكسمبورج والصين وكوبا والدنمارك ومصر وفنلندا وفرنسا والهند وإندونيسيا وإيطاليا وموريشيوس وهولندا والبرتغال وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام وزيمبابوي واليابان.

كما وقعت موزمبيق معاهدات ثنائية لمنع الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي على ضريبة الدخل مع البرتغال وموريشيوس والإمارات العربية المتحدة وماكاو وإيطاليا وبوتسوانا والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا. أصبحت موزامبيق في ١٠ يونيو ١٩٩٨، من الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

موزمبيق عضو في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والكومنولث البريطاني، والبلدان الأفريقية ذات اللغة البرتغالية الرسمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، منظمة السياحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، الملكية الفكرية العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة التجارة العالمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، مبادرة حافة المحيط الهندي ورابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة التعاون الإسلامي.

الطاقة

تتمتع موارد الطاقة الهائلة في موزمبيق بالقدرة على تلبية معظم احتياجاتها المحلية من الطاقة، وهي تشمل الطاقة المائية (سد كاهورا باسا) والغاز الطبيعي والفحم والكتلة الحيوية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتتمتع الدولة بإمكانيات كبيرة للطاقة الكهرومائية (خاصة في حوض نهر زامبيزي في مواقع مثل كاهورا باسا ومفاندا نكوا) بسعة تقديرية تبلغ ١٢٥٠٠ ميجاوات مع إمكانية توليد طاقة سنوية تبلغ ٦٠٠٠٠ جيجاوات ساعة.

قامت الدولة بتوسيع قدرتها على توليد الطاقة إلى أكثر من ١٦٠٠٠ ميجاوات، نتيجة لاستخراج التجاري للغاز الطبيعي (حقول غاز باندي)، وإعادة تأهيل وبناء سدود كهرومائية جديدة واستغلال الطاقات البديلة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية و الأوليك والوقود الحيوي (الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي والغاز الحيوي).

موزمبيق لاعب رئيسي في تطوير البنية التحتية الإقليمية للطاقة، وتوفر التوصيلات البينية لتجميع الطاقة في الجنوب الأفريقي في موزمبيق، فرصًا لتجارة الكهرباء على المستوى الإقليمي، لكن لاتزال هناك حاجة ملحة على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز بناء مصادر إضافية وبديلة للطاقة وإنشاء بنى تحتية لنقل الطاقة لمراكز التحميل بمعدلات فعالة من حيث التكلفة.

يتطلب إنتاج ونقل وتوزيع وبيع واستيراد وتصدير الكهرباء، وكذلك بناء وتشغيل وإدارة المرافق الكهربائية، من قبل الأفراد أو الكيانات الخاصة والعامة، بموجب تشريعات الكهرباء، كقاعدة عامة، منح امتياز من قبل الحكومة. كما يجب أيضًا تنفيذ مشروعات الطاقة في ظل نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

التعدين والنفط والغاز

تتمتع موزمبيق بفرص استثمارية كبيرة لاستكشاف واستخراج ومعالجة واستخدام الغاز الطبيعي والفحم والذهب والتيتانيوم والإلمنيت والزركون والروتيل والتانتاليت والرخام والجرافيت والأحجار الكريمة.

تنص الخطة الإستراتيجية لامتياز مناطق العمليات البترولية، المنشورة في ٨ يونيو ٢٠٠٩، على أن الأحواض الرسوبية لموزمبيق لديها إمكانات كبيرة للنفط. تبلغ كثافة حوض موزمبيق، الذي تبلغ مساحته ٣٠٠٠٠٠ كيلومتر مربع، حوالي بئر واحد لكل ٨٠٠٠ كيلومتر مربع على الشاطئ وبئر واحد لكل ١٧٠٠٠ كيلومتر مربع قبالة الشاطئ، في حين أن حوض روفوما، الذي تبلغ مساحته ٦٠ ألف كيلومتر مربع، به كثافة بئر واحد لكل ١٧٠٠٠ كيلومتر مربع على الشاطئ ولا يوجد شيء في الخارج، وفي عام ٢٠١٢، برزت موزمبيق كعملاق جديد في مجال الغاز الطبيعي مع اكتشافات تزيد عن ١٠٠ تريليون قدم مكعب في المنطقتين ١ و ٤ من حوض روفوما البحري، وبموجب قانون التعدين، يجوز للمستثمر المحتمل الحصول على تراخيص الاستكشاف وامتيازات التعدين وشهادات التعدين وتراخيص معالجة التعدين وتراخيص تسويق منتجات التعدين.

تحكم تراخيص الاستكشاف أي أنشطة استكشاف وتنقيب وستكون صالحة لـ:

- سنتان بالنسبة للموارد المعدنية التي يتم توريدها لصناعة البناء، ويجوز تجديدها مرة واحدة لنفس الفترة.
- ٥ سنوات بالنسبة للموارد المعدنية الأخرى، بما في ذلك المياه المعدنية، ويمكن تجديدها مرة واحدة لمدة ٣ سنوات إضافية.

تمنح امتيازات التعدين لصاحب الامتياز (الذي يجب أن يكون شخصًا اعتباريًا مؤسسًا ومسجلًا بموجب قوانين موزامبيق) الحق في استخراج وتطوير ومعالجة الموارد المعدنية المكتشفة بموجب ترخيص التنقيب، وتصلح امتيازات التعدين لمدة تصل إلى ٢٥ عامًا ويمكن تمديدها لمدة ٢٥ عامًا أخرى.

تنظم تراخيص تسويق منتجات التعدين، بيع وشراء المنتجات المعدنية التي يتم الحصول عليها من خارج موزمبيق، ويمكن منح هذه التراخيص لمواطني موزمبيق بالإضافة إلى الكيانات القانونية.

يجب منح جميع عقود الامتياز الخاصة بأنشطة التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما عن طريق مناقصة عامة، بينما قد تنتج عقود الامتياز لأنشطة بترولية أخرى (مثل عقد امتياز البنية التحتية) عن مناقصة عامة أو مفاوضات مباشرة.

أنواع عقود الامتياز الأربعة المنصوص عليها في قانون البترول هي:

- عقود امتياز الاستطلاع.
- عقود امتياز التنقيب والإنتاج.

- عقود امتياز أنظمة خطوط أنابيب النفط أو الغاز.
- عقود امتياز البنية التحتية.

يحتوي قانون البترول أيضًا على بند يتعلق بإسالة الغاز، ويجوز للحكومة أن تفوض أصحاب الامتياز الذين اكتشفوا رواسب من النفط والغاز غير المصاحب لتطوير مشروعات برية أو بحرية، للتصميم والبناء والتركيب والملكية والتمويل والتشغيل، وصيانة واستخدام الآبار والمنشآت والمعدات المساعدة، لمعالجة إنتاج الغاز وتسييله وتسليمه وبيعه في الأسواق المحلية أو الخارجية.

لذلك أصبح من الواضح الآن أن أنشطة التسييل سواء على الشاطئ أو في الخارج، يمكن القيام بها بموجب عقود الهندسة والمشتريات والبناء والتشغيل، رهنًا بموافقة الحكومة ولكن دون الحاجة إلى اتفاقية منفصلة، وتحتفظ الحكومة بالحق في المشاركة في العمليات البترولية التي يشارك فيها أي كيان قانوني، وقد تقرر أيضًا المشاركة في أي مشروع في أي مرحلة بموجب الشروط التي يتم وضعها بموجب عقد بين الحكومة وأصحاب الحقوق.

الاتصالات

على الرغم من أن الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة في موزامبيق لا تزال تحت الاحتكار، فقد تم تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ٢٠٠٤ وشهد القطاع الفرعي للهاتف المحمول نموًا كبيرًا، ودخل قانون الاتصالات الحالي حيز التنفيذ في ٣ أغسطس ٢٠١٦ ويسري على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المرخص لهم بإنشاء وإدارة وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات، وأدخل القانون ابتكارًا من خلال تحديد الشروط التي بموجبها يجوز للبعثات الدبلوماسية إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة ومعدات الراديو.
يجب على المرخص لهم في مجال الاتصالات، متى طلبت هيئة تنظيم الاتصالات، التعاون وتقديم جميع المعلومات المتعلقة بأنشطتهم (بما في ذلك المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بالتطورات المستقبلية في شبكاتهم وخدماتهم). يجوز للمرخص لهم تصنيف المعلومات التي يعتبرونها سرية، ويحظر على هيئة تنظيم الاتصالات إفشاء مثل هذه المعلومات السرية.

يسمح قانون الاتصالات لمالك الشبكة الخاصة بإعادة بيع السعة الحالية المتاحة لمنشآتها وتخصيص أو نقل أو التصرف في حقوق استخدام هذه المرافق لصالح مشغل اتصالات. ينص القانون أيضًا على أن إنشاء الشبكات وإدارتها وتشغيلها وتوفير خدمات الاتصالات يخضع لتخصيص ترخيص موحد أو ترخيص حسب الفئة وأن استخدام طيف ترددات الراديو يخضع للترخيص. أصبحت عملية الترخيص أكثر تعقيدًا.
يخضع منح تراخيص الاتصالات أو الاتصالات اللاسلكية التي تنطوي على استخدام الترددات اللاسلكية أو الترقيم أو الموارد النادرة الأخرى لعملية مناقصة عامة أو مزاد على الشروط التي تحددها الحكومة.

تقاسم البنية التحتية للاتصالات بين المشغلين إلزامي، إلى تعزيزًا للمنافسة وتقليلًا للاستثمار المطلوب لبناء وصيانة الشبكات (كان القانون السابق يتطلب فقط من المشغلين السماح بالوصول إلى بنيتهم التحتية). يجب على مشغلي الشبكات أو مقدمي خدمات الاتصالات العامة الاتصال ببعضهم البعض.
يُعرَّف الاتصال بأنه الاتصال المادي لشبكات الاتصالات التي يستخدمها نفس المشغلين أو مختلفون من أجل السماح بالوصول والاتصالات بين مختلف مستهلكي الخدمات المقدمة.

يفرض قانون الاتصالات أيضًا التزامات على مشغلي الاتصالات الذين يقدمون خدمات التجوال والتجوال الدولي أن عليهم إبلاغ العملاء بالأسعار والتعريفات المطبقة، وتوفير تعرفة الصوت والبيانات والرسائل الخاصة لخدمات التجوال والتجوال الدولي، وإعلام العملاء بخدمات التجوال والتجوال الدولي من خلال الرسائل المجانية، وتقديم فواتير تفصيلية لخدمات التجوال والتجوال الدولي كلما طلب العميل ذلك.
كما ينص القانون على أن كل مشغل اتصالات يجب أن يكون لديه نظام عملي وفعال للاعتراض القانوني للاتصالات لأغراض التحقيقات الجنائية، ومع ذلك، لا يجوز الاعتراض إلا من قبل قاضي محكمة الجنايات.

ينص القانون على نظام البوابة (نظام أو عقدة الشبكة المتوسطة تستخدم لتحويل تدفقات المعلومات من شبكات اتصالات مختلفة) بحيث يمكن للمشغلين تنفيذ وإنشاء وتشغيل شبكات لخدمات الاتصالات المحلية والدولية والحكومة، وقد تستخدم أجهزة التحكم في حركة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وقد تمت الموافقة على قانون المعاملات الإلكترونية بموجب القانون رقم ٢٠١٧/٣ في ٩ يناير ٢٠١٧ ويضع الإطار القانوني لـ
(١) المعاملات الإلكترونية (أي اتصال أو نشاط بين طرفين يتم إجراؤه بالوسائل الإلكترونية).
(٢) التجارة الإلكترونية (النشاط الاقتصادي حيث يقوم الشخص - من خلال وسيلة إلكترونية - بتوفير أو ضمان السلع أو الخدمات).
(٣) الحكومة الإلكترونية (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت من قبل الحكومة لتوفير المعلومات والخدمات للمواطنين).
القانون واجب التطبيق على الأشخاص الطبيعيين والقانونيين والعامة والأفراد، ويعتبر اعتماد هذا القانون في غاية الأهمية بالنظر إلى الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات.
يضع القانون إطارًا عامًا لحماية مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتجارة والاستثمار، ويخلق، من بين أمور أخرى، آليات أمنية قانونية في إبرام العقود، ومعايير حماية حقوق المستهلك وتخصيص قيمة ثبوتية إلى المعاملات الإلكترونية وإنشاء إطار عمل للجرائم الإلكترونية.

الزراعة

الزراعة هي أحد القطاعات التي يمكن تطويرها بسهولة في موزمبيق حيث أن البلاد لديها الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن استخدامها مع إمكانية الوصول إلى مياه الأنهار للري في العديد من المناطق، لا سيما في وسط وشمال موزمبيق، وبالتالي فإن الأعمال التجارية الزراعية هي فرصة استثمارية محتملة مهمة في موزمبيق، وتصدر موزمبيق الذرة الصغيرة والزهور والحمضيات والكاجو والفواكه المختلفة والفلفل والفلفل الحلو، كما توجد فرص لإنتاج الحبوب والفاكهة والزهور والخضروات للسوق المحلي وللتصدير.
تقوم موزامبيق حاليًا بمراجعة سياستها الوطنية للأراضي، وكانت هناك عملية تشاور عامة حول مراجعة السياسة الوطنية للأراضي، والتي ستبلغ ذروتها في مراجعة القانون رقم ٩٧/١٩ في ١ أكتوبر ١٠٠٧. ينبغي مراجعة السياسة الوطنية للأراضي الاستجابة لتحديات تعزيز هياكل اقتصاد السوق، مع مراعاة التحديات التي تفرضها الزيادة العامة في عدد السكان، والنمو المتسارع لسكان المدن، والتغيرات المناخية وظهور المشروعات الضخمة.
ومن المتوقع أن تقدم المراجعة إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا تم تعديله وفقًا للحركة الاجتماعية والاقتصادية الجديدة للبلد وسيعزز الحق في استخدام

الأراضي والتمتع بها.

علاقات العمل

هناك قوانين تنظم علاقات العمل وتوظيف العمال الأجانب. أدخل قانون العمل لعام ٢٠٠٧ إصلاحات مهمة، على الرغم من استمرار وجود بعض الصعوبات خاصة فيما يتعلق بإجراءات الفصل، وتسجيل الموظفين وأصحاب عملهم في نظام الأمن القومي إلزامي، ويجب أن يخصم صاحب العمل مساهمات الضمان الاجتماعي من أجر الموظفين.

يدفع الموظف ٣٪ وصاحب العمل ٤٪ من اشتراكات الضمان الاجتماعي، ويجوز إعفاء العمال الأجانب من دفع مدفوعات الضمان الاجتماعي الموزمبيقي شريطة أن يتمكنوا من إثبات أنهم يدفعون مدفوعات الضمان الاجتماعي في وطنهم.

تنص اللوائح الخاصة بتوظيف العمال الأجانب (المرسوم ٢٠١٦/٣٧ في ٣١ أغسطس ٢٠١٦) على أنه، كقاعدة عامة، يتمتع العمال الأجانب بالحق في نفس المعاملة التي يتمتع بها العمال الموزمبيقيين، ومع ذلك، هناك حصص معينة تنطبق على عدد العمال الأجانب الذين يمكن لشركة (سواء موزمبيقية أو أجنبية) توظيفهم في موزمبيق:

- النسبة القصوى للعمال الأجانب هي ٥٪ للمؤسسات الكبيرة التي توظف أكثر من ١٠٠ موظف.
- النسبة القصوى للعمال الأجانب ٨٪ للمنشآت المتوسطة.
- النسبة القصوى للعمال الأجانب هي ١٠٪ للمؤسسات الصغيرة.

ناميبيا

كويب، وشركاه

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.koep.com.na
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية، الفرنسية، الأفريكانة
نقطة التواصل: إرفن تاتوس، بيات لوك
هاتف: ٨٠٠ ٣٨٢ ٦١ ٢٦٤+
العنوان: ٣٣ ش شانزن، ويندهوك، ناميبيا
بريد إلكتروني: irvin@koep.com.na beate@koep.com.na

معلومات عن البلد

ناميبيا بلد شاسع ولكنه قليل السكان ويبلغ إجمالي عدد سكانه حوالي ٢,٢ مليون نسمة موزعين على مساحة تبلغ حوالي ٨٢٤٢٩٢ كيلومترًا مربعًا. يقيم معظم السكان في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد التي تحتضنها صحراء ناميب الممتدة على طول المحيط الأطلنطي البارد في الغرب وشبه صحراء كالاهاري على طول الحدود الشرقية مع بوتسوانا. كما أن المناطق الجنوبية المتاخمة لجنوب أفريقيا قاحلة. ويقدر عدد سكان العاصمة ويندهوك بحوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة.

النظام السياسي

ديمقراطية ذات تعددية حزبية.

الناتج المحلي الإجمالي

- الناتج المحلي الإجمالي: ١١,٥ مليار دولار أمريكي
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: ١,١٪
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية): ٤٩٥٧,٤٦ دولارًا أمريكيًا.

معدل التضخم

٢,٣٣٪ ديسمبر ٢٠٢٠.

مناخ الاستثمار

تمتلك الحكومة حصصًا (ملكية بنسبة ١٠٠٪ في بعض الأحيان) في شركات في القطاعات التالية: الاتصالات (خدمات الصوت والبيانات الثابتة والمتنقلة)، والطاقة، والمياه، والنقل (الجوي والسكك الحديدية، والطرق)، والخدمات البريدية، وصيد الأسماك، والتعدين، والنفط و السياحة.

ترحب ناميبيا بالاستثمار الأجنبي وجميع الأنشطة التجارية تقريبًا مفتوحة للمستثمرين الأجانب.

أدخلت ناميبيا قانون الاستثمار الأجنبي في عام ١٩٩٠ الذي يوفر الحماية للاستثمار الأجنبي وأنشئ مركزًا للاستثمار في وزارة التجارة والصناعة لتبسيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي، ويتمتع الرعايا الأجانب بالحماية بموجب هذا التشريع الذي يضمن إعادة الأموال والفوائد المستثمرة في ناميبيا إلى الوطن، ومع ذلك، تم إلغاء هذا القانون بموجب قانون تشجيع الاستثمار في ناميبيا رقم ٩ لعام ٢٠١٦ والذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد محاولًات فرض لوائح صارمة على الاستثمار.

يمكن للشركات الجديدة التي تصدر إلى دول خارج الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي التقدم بطلب للحصول على معالجة الصادرات للحصول مزايا مؤسسة منطقة معالجة الصادرات وهي:

- الإعفاء من ضريبة دخل الشركات ورسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة ورسوم الدمغة (ولكن ليس على ضريبة دخل الموظفين و الضريبة المقتطعة على أرباح الأسهم).
- منح تدريبية بنسبة ٧٥٪ من تكاليف التدريب.
- الحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية الخالية من ضوابط الصرف.
- الإعفاء من بعض أحكام قانون العمل.

يتم تنظيم الملكية الأجنبية للأراضي الزراعية، وتتشكل سياسة الحكومة لإصلاح الأراضي من خلال تشريعين رئيسيين، قانون الإصلاح الزراعي (التجاري) للأراضي رقم ٦ لعام ١٩٩٥ وقانون إصلاح الأراضي المجتمعية رقم ٥ لعام ٢٠٠٢، وقد نُشر مؤخرًا مشروع قانون خاص بالأراضي يحاول توحيد القانونين الحاليين.

سيكون لمشروع قانون الأراضي (عندما يتم إقراره كتشريع) تأثير كبير على الأجانب الذين يستثمرون في الأراضي الزراعية في ناميبيا.

لا يوجد حاليًا أي تشريع بشأن التمكين الاقتصادي للسود في ناميبيا، وفي يوليو ٢٠٠٤، أعلن مكتب رئيس الوزراء أنه كان يتشاور حول محتوى سياسة التمكين الاقتصادي للسود وإطارها التشريعي للبلاد، وذكر أنه بمجرد الانتهاء من المشاورات، سيُعرض مشروع وثيقة السياسة على مجلس الوزراء للموافقة عليه وبعد ذلك سيُعرض مشروع قانون على البرلمان، وقد تم إعداد إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي التحويلي في مايو ٢٠٠٦، وكانت أهداف إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي التحويلي تهدف إلى تمكين النامبيبيين المحرومين سابقًا و "ناميبية الاقتصاد"، لكن لازال إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي التحويلي خارج حيز التنفيذ.

في عام ٢٠١١، اعتمد مجلس الوزراء إطار التمكين الاقتصادي العادل الجديد ليحل محل إطار التمكين الاقتصادي والاجتماعي التحولي، ويهدف إطار التمكين الاقتصادي العادل الجديد إلى معالجة أوجه عدم المساواة السابقة وتوفير تدابير للتمكين.

يدور التمكين من حيث إطار التمكين الاقتصادي العادل الجديد حول خمس ركائز والتي تقاس باستخدام نهج بطاقة الأداء، وهي الملكية والرقابة الإدارية والمساواة في التوظيف والموارد البشرية وتنمية المهارات وتطوير ريادة الأعمال والاستثمار المجتمعي.

كما يتعامل إطار التمكين الاقتصادي العادل الجديد مع آليات التمويل التي تهدف إلى إيجاد حلول لمواجهة تحديات التنمية وتوسيع نطاق ريادة الأعمال في ناميبيا، والخيارات المقترحة هي المنح والحوافز، والإقراض الذي تيسره الدولة، وتمويل المشروعات، ورأس المال الاستثماري، والاستثمار

المستهدف.

وقد أعد مكتب رئيس الوزراء – في ضوء إطار السياسة الذي وضعه إطار التمكين الاقتصادي العادل الجديد – مشروع قانون التمكين الاقتصادي العادل الجديد، والذي تم تعميمه خلال عام ٢٠١٦ للتعليق العام، ويحدد القانون، بمجرد صدوره كقانون برلماني، الإطار التنظيمي العام للتمكين لناميبيا، ويجري حاليًا توزيع أحدث نسخة من مشروع القانون (نوفمبر ٢٠٢٠) للتعليق العام.

يوفر بنك التنمية في ناميبيا التمويل للشركات الناشئة والتوسعات في القطاع الخاص، وصفقات الأسهم، والتمويل المرحلي، وتمويل تنمية المشروعات، وتمويل التجار ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسط ، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والبنية التحتية للقطاع العام، والسلطات المحلية، والتمويل بالجملة للمسؤولين مقدمي التمويل الأصغر. ويمول بنك التنمية الناميبي فقط مشاركة ناميبيا في المشروعات.

أشكال الأعمال

- شركة خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة مغلقة.
- شركة أجنبية (فرع شركة أجنبية).
- شراكة.
- الصندوق الائتماني.
- التداول الفردي.
- الجمعيات.
- التعاونيات.

تأسيس شركة

يجب أن تكون الشركات والمؤسسات المحلية والشركات الخارجية (فروع الشركات الأجنبية) مسجلة لدى هيئة الأعمال والملكية الفكرية في ويندهوك.

لا يحتاج أمناء الصناديق التجارية إلى أي إذن قبل أن يتمكنوا من بدء واجباتهم، ويعتبر تنظيم الصناديق الائتمانية محدودًا، لكن، يجب تقديم سند ائتمان إلى رئيس المحكمة العليا والموافقة عليه والذي يجب أن يوافق أيضًا على الأمناء.

يتعين على النشاط التجاري بشكل عام التسجيل لأغراض ضريبية مختلفة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة القيمة المضافة على الواردات وضريبة كسب العمل وتعويضات العمال وكذلك لدى لجنة الضمان الاجتماعي. أما التراخيص التجارية فهي غير مطلوبة.

ضوابط الصرف

بعد الاستقلال، ظلت ناميبيا جزءًا من منطقة النقد المشتركة للراند الجنوب أفريقي، والتي تضم جنوب أفريقيا وليسوتو وسوازيلاند. على الرغم من تقديم الدولار الناميبي كعملة رسمية للبلاد في عام ١٩٩٣، إلا أن الراند الجنوب أفريقي يظل العملة القانونية لفترة غير محددة، ويمكن استبدال العملتين بحرية على أساس ١:١ في ناميبيا.

وطالما ظلت ناميبيا جزءًا من منطقة النقد المشتركة، لذلك إجراء معاملات الصرف الأجنبي تتم وفقًا لسياسات وأنظمة مراقبة الصرف في جنوب أفريقيا. إذا انسحبت ناميبيا من منطقة النقد المشتركة فمن المحتمل أن يتم إدخال أحكام مراقبة الصرف مماثلة لتلك الموجودة في جنوب أفريقيا، وتدار مراقبة الصرف في ناميبيا من قبل بنك ناميبيا (البنك المركزي لناميبيا) بالاشتراك مع بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا ومن خلال التجار المعتمدين والبنوك التجارية والتجارية.

الموافقة على مراقبة الصرف مطلوبة لجميع المعاملات من قبل المقيمين في ناميبيا (سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين) والتي تنطوي على نقل الأصول إلى دول خارج المنطقة النقدية المشتركة، ولا يُسمح للمقيمين بممارسة الأعمال التجارية بالعملات الأجنبية. قد يتم إصدار فواتير للمعاملات بالعملات الأجنبية ولكن يجب أن يتم الدفع بالعملة المحلية. هناك أيضًا قيود معينة على مقدار العملات الأجنبية المتاح للمقيمين كل عام فيما يتعلق بالسفر إلى الخارج والدراسة، أما القواعد بالنسبة لغير المقيمين كالاتي:

- لا توجد قيود عند إدخال الأموال الأجنبية إلى ناميبيا كرأس مال أسهم.
- يجب تصديق شهادات الأسهم "غير المقيمين".
- يجب على الشركات المملوكة لغير المقيمين مراعاة نسبة رأس المال إلى الأصول الثابتة ١ : ١.
- إدخال أموال القروض من الخارج يخضع لموافقة الصرف المحددة.

تحصيل الضرائب

يتم فرض الضريبة العادية على الدخل الخاضع للضريبة المتراكم على الشركات والصناديق الائتمانية والأفراد من مصادر داخل ناميبيا أو تعتبر داخل ناميبيا، ومعدل الضريبة القياسي على الشركات هو معدل ثابت قدره ٣٥٪.

يتم فرض الضرائب على الأفراد على نطاق متدرج؛ الحد الأقصى لمعدل الضريبة للأفراد ٣٧٪. ويتم فرض ضرائب على شركات التأمين بنسبة ١٢,٨٪ من دخل الاستثمار وشركات التعدين بنسبة ٣٧,٥٪ (على الرغم من أن مناجم الماس تخضع فعليًا للضرائب بنسبة ٥٥٪).

لا توجد ضريبة على أرباح رأس المال أو رسوم عقارية، كما أنه لا توجد ضرائب على أرباح الأسهم المحلية من الشركات والتوزيعات من الشركات القريبة المدفوعة للمقيمين ولكن الأرباح المستحقة للمقيمين الأجانب تخضع لضريبة المساهمين غير المقيمين. معدل هذه الضريبة هو ١٠٪ إذا كان المالك المستفيد من الأسهم شركة تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ٢٥٪ على الأقل من رأس مال الشركة التي تدفع توزيعات الأرباح. في جميع الحالات الأخرى يكون المعدل ٢٠٪. تخضع حقوق الإمتياز المدفوعة لغير المقيمين لضريبة استقطاع بنسبة ١٠٪.

دخل قانون التعديل الثالث لضريبة الدخل رقم ١٥ لعام ٢٠١١ حيز التنفيذ في ٣٠ ديسمبر ٢٠١١. وقد أدخل ضريبة استقطاع بنسبة ١٠٪ على الفوائد المكتسبة من قبل الأجانب في البنوك الناميبية أو مخططات ائتمان الوحدات و ١٠٪ ضريبة مقتطعة على بعض الخدمات وأتعاب الإدارة والاستشارات قدمها أجانب.

قد تتجاوز اتفاقيات الضرائب المزدوجة ضرائب الاستقطاع الناميبي بالإضافة إلى فرض الضرائب على دخل المصدر المقدر.

ناميبيا لديها معاهدات إزدواج ضريبي مع بوتسوانا وفرنسا وألمانيا والهند وماليزيا وموريشيوس ورومانيا وروسيا وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة. تتفاوض ناميبيا حاليًا بشأن معاهدات مع بلجيكا وسيشيل وسنغافورة وزامبيا وزيمبابوي.

يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة بمعدل فعال ١٥٪. يخضع استيراد السلع أو الخدمات لضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥٪ ما لم يتم إعفاء السلع أو الخدمات. الواردات حسب المناطق المعلنة كمناطق معالجة الصادرات معفاة من ضريبة القيمة المضافة. لا يخضع تصدير البضائع لضريبة القيمة المضافة. الرسوم الجمركية مستحقة الدفع أيضًا.

النظام القانوني

يستند القانون الناميبي إلى القانون الروماني والروماني-الهولندي، وبسبب تاريخ البلد، يتأثر بقانون جنوب أفريقيا وإلى حد ما بالقانون الألماني والإنجليزي.

نظرًا لأن النظام القانوني الناميبي يشترك في جذوره مع النظام القانوني لجنوب أفريقيا وقد تطور بشكل وثيق مع النظام القانوني لجنوب أفريقيا، فقد تمت الاستفادة كثيرًا من السوابق القضائية والسلطات في جنوب أفريقيا عند تفسير وتطبيق القانون الناميبي. تلتزم ناميبيا بمبادئ سيادة القانون وسيادة الدستور واستقلال القضاء.

الملكية الفكرية

دخل قانون الملكية الصناعية الناميبي رقم ١ لعام ٢٠١٢ حيز التنفيذ في ١ اغسطس ٢٠١٨، وينص على تسجيل وحماية وإدارة براءات الاختراع وشهادات نماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والعلامات الجماعية وعلامات التصديق والأسماء التجارية. كما أنه يلغي قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج والعلامات التجارية وحقوق النشر لعام ١٩١٦ وإعلان براءات الاختراع والتصميمات لعام ١٩٢٣ وقانون العلامات التجارية في جنوب غرب أفريقيا لعام ١٩٧٣ ويهدف إلى ضمان توافق القوانين الوطنية مع الإطار القانوني الدولي. ينص قانون الملكية الفكرية على حماية العلامات التجارية المشهورة في ناميبيا بموجب المادة ٦ مكرر من اتفاقية باريس، وهي وسيلة فعالة لتوفير الحماية للعلامات التجارية العالمية التي لم تدخل السوق الناميبي بعد.

كان هناك قدر كبير من عدم اليقين في ناميبيا فيما يتعلق بصحة وإمكانية إنفاذ التسجيلات المودعة بموجب أنظمة دولية وإقليمية، مثل بروتوكول مدريد وبروتوكول بانجول الذي وقعت عليه ناميبيا. يعترف قانون الملكية الفكرية بالتزامات ناميبيا فيما يتعلق بهذه الأنظمة ويوفر وضوحًا تشريعيًا بشأن الطريقة التي تُدار بها داخل حدود ناميبيا. ومن التطورات الأخرى الجديرة بالملاحظة النص المتعلق بإلحاق العلامات التجارية لأغراض توفير الضمان للدائنين وتأكيد الولاية القضائية. هذه أداة مفيدة عند رفع دعوى قضائية في ناميبيا ضد أجانب.

يتم الآن عرض إجراءات التعديل بموجب قانون الملكية الفكرية على محكمة الملكية الصناعية، التي تتألف من أكاديميين مختلفين بالإضافة إلى ممارسين قانونيين ناميبيين على دراية بمجال الملكية الفكرية. يجب أن ينتج عن ذلك قرارات مستنيرة وفي الوقت المناسب. يمكن استئناف قرارات المحكمة أمام المحكمة العليا في ناميبيا.

هناك حكم آخر جدير بالملاحظة وهو فترة عدم الاستخدام التي تم تعديلها من ٥ إلى ٣ سنوات، مما يسهل فعليًا إزالة العلامات التجارية غير المستخدمة في ناميبيا.

فيما يتعلق بالبراءات، ألغى قانون الملكية الفكرية إعلان البراءات والرسوم لعام ١٩٢٣ وينص على الفحص الموضوعي للبراءات، في حين أن التشريع السابق كان ينص فقط على إجراء فحص رسمي بدائي للغاية. كما أدخل قانون الملكية الفكرية فترة ممتدة لبراءات الاختراع تصل إلى ٢٠ عامًا.

تظل أي براءة اختراع أو تصميم تم تسجيله قبل بدء قانون الملكية الفكرية ساريًا خلال الجزء غير المنتهي من فترة الحماية.

وأخيراً، تنص اللوائح الخاصة بقانون الملكية الفكرية على نماذج منقحة محددة وزيادة في الرسوم الرسمية الواجب دفعها فيما يتعلق بجميع أشكال الملكية الفكرية.

لا تزال حماية حقوق النشر محكومة بشكل منفصل بموجب قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة رقم ٦ لعام ١٩٩٤. أي من الأعمال المدرجة في قانون حماية حقوق النشر والحقوق المجاورة مؤهلة لحماية حقوق النشر.

يأتي حق المؤلف إلى حيز الوجود دون تسجيل ويحظر القانون النسخ غير المصرح به أو النشر أو البث أو الأداء أو النقل أو تكييف العمل الأدبي أو الدرامي أو الموسيقي. تم توفير أحكام خاصة لحماية المصنفات الفنية والتسجيلات الصوتية وأفلام التصوير السينمائي والبث التلفزيوني والصوتي والطبعات المنشورة من المصنفات وبرامج الكمبيوتر.

الخدمات المالية / التأمين

ناميبيا لديها صناعة تأمين راسخة وهي إلى حد كبير موروثة ومترابطة مع صناعة التأمين في جنوب أفريقيا. ينقسم التأمين إلى تأمين طويل الأجل (يتعلق بوثائق التأمين على الحياة، والصحة، والعجز، والجنازة أو صندوق الغرق) وتأمين قصير الأجل (يتعلق بالحرائق، و التأمين البحري، والطيران، والمركبات، والضمان، والحوادث الشخصية، والمرض، والمسؤولية العامة، والأضرار التي لحقت بالممتلكات، و البضائع أثناء النقل، والائتمان، وعربات السكك الحديدية، والمصروفات القانونية، ونزع أو مصادرة الممتلكات، والأعمال الشخصية والتأمين المشترك).

يتم تنظيم التأمين طويل الأجل وقصير الأجل والتسجيل والإلغاء ومتابعة الأعمال المتعلقة بهما بموجب قانون التأمين طويل الأجل وقانون التأمين قصير الأجل. يمكن التأمين على معظم أنواع المخاطر في ناميبيا وقد اكتسبت أعمال إعادة التأمين مكانة في البلاد في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ تقديم الشركة الوطنية لإعادة التأمين المملوكة للدولة وهيئة الإشراف على المؤسسات المالية في ناميبيا.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

صادقت ناميبيا على معاهدات واتفاقات دولية مختلفة أو انضمت إليها أو هي عضو فيها. بموجب المادة ١٤٤ من دستور جمهورية ناميبيا، يشكل الاتفاق الدولي الملزم لناميبيا جزءًا من القانون الناميبي.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

ناميبيا عضو كامل العضوية في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية المنظمات بما في ذلك: الأمم المتحدة ووكالاتها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأفريقي، مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والكومنولث،و اتفاقية لومي.

الطرق والمواصلات

ناميبيا لديها مرافق طيران مدني حديثة، وشبكة نقل بري واسعة جيدة الصيانة وميناء بحري مهم في خليج والفي. تستمر أعمال البناء في توسيع شرياني طريق رئيسيين، طريق ترانس كابريفي وطريق ترانس كالاهاري السريع، مما سيفتح الطريق أمام المنطقة للوصول إلى خليج والفيس.

للأسف، تخضع شركة طيران ناميبيا، شركة الطيران الوطنية، لإجراءات التصفية في المحكمة العليا بناميبيا اعتبارًا من فبراير ٢٠٢١.

المياه

تنص المادة ١٠٠ من الدستور الناميبي على أن جميع الموارد الطبيعية (بما في ذلك المياه) مسؤولية الدولة. ينظم القانون مراقبة وحفظ واستخدام المياه للأغراض المنزلية والزراعية والحضرية والصناعية. شركة ناميبيا للمياه المحدودة (ناموتر) هي شركة مملوكة للدولة تتعامل مع إمدادات المياه بكميات كبيرة وتوفر الخدمات والمرافق المتعلقة بالمياه.

الطاقة

خلال فترة ما قبل الاستقلال، تم تأجير مساحات كبيرة من ناميبيا، بما في ذلك في الخارج، للتنقيب عن النفط. تم اكتشاف الغاز الطبيعي في عام ١٩٧٤ في حقل كودو قبالة مصب نهر أورانج. يُعتقد أن الحقل يحتوي على احتياطيات تزيد عن ١,٣ تريليون قدم مكعب من الغاز. اعتبارًا من عام ٢٠٢١، تمتلك كل من بي دبليو والمؤسسة الوطنية للبترول في ناميبيا ٥٦٪ و ٤٤٪ حصة مشاركة في ترخيص إنتاج البترول رقم ٠٠٣ على التوالي. كما أن الخطط جارية أيضًا لبناء أول محطة طاقة تعمل بالدورة المركبة في البلاد بالقرب من أورانجموند.

ناميبيا لديها إطار تشريعي متطور يحكم أعمال النفط في المنبع والمصب. يوجد حاليًا أكثر من ٣٠ ترخيص للتنقيب عن البترول تم إصدارها لشركات استكشاف النفط والغاز.

توفر شبكة الكهرباء في ناميبيا حاليًا حوالي ٤٠ ٪ فقط من سكانها. يتم توليد الكهرباء في ناميبيا بشكل رئيسي من محطات الطاقة الحرارية والكهربائية المائية. تم إصدار عدد من التراخيص الجديدة فيما يتعلق بتوليد الطاقة المتجددة، وخاصة توليد الطاقة الكهروضوئية. وقد تم إصدار أربعة عشر من هذه التراخيص في إطار مشروع تعرفة الطاقة المتجددة التابع لهيئة التحكم في الكهرباء.

الاتصالات

تنظم وزارة الأشغال والنقل والاتصالات صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في ناميبيا. بشكل عام، ناميبيا لديها نظام تردد جيد للهاتف والراديو وتستفيد من قنوات البث المحلية واتصالات الإنترنت السلكية واللاسلكية. تيليكوم ناميبيا المحدودة هي شركة اتصالات وطنية تأسست في أغسطس ١٩٩٢ ومملوكة بالكامل للحكومة ولكنها تعمل كشركة تجارية.

السياحة

ناميبيا هي وجهة سياحية ممتازة مع ارتفاع شعبية بين السياح الدوليين والمسافرين سنويا. يزور غالبية السائحين منتزه إيتوشا الوطني ووادي نهر الأسماك وسيسريم كانيون وساحل الهيكل العظمي و صحراء ناميب ومنطقة محمية ترانزفرونتير زامبيزي كافانجو والعديد من المتنزهات الوطنية الأخرى والمدن الساحلية سواكوبموند وخليج والفيس ولوديريتز. هناك العديد من النزل ومؤسسات الضيافة والمحميات عالية المستوى لاستيعاب السياح. نتيجة لتأثير جايحة كوفيد ١٩، عانى قطاع السياحة بشدة، مما أدى بدوره إلى ظهور فرص لشراء الأصول المتعثرة.

التعدين

انكمشت صناعة التعدين بنسبة ١١,١٪ خلال عام ٢٠١٩ بسبب الانخفاض الكبير في إنتاج الماس، الذي يمثل ٩,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٩) ولكنه يوفر أكثر من ٥٠٪ من أرباح النقد الأجنبي. تجعل رواسب الماس الطينية من ناميبيا مصدرًا أساسيًا للماس بجودة الأحجار الكريمة. ناميبيا هي رابع أكبر مصدر للمعادن غير الوقودية في أفريقيا، وهي واحدة من أكبر منتجي اليورانيوم في العالم ومنتجة لكميات كبيرة من الرصاص والزنك والقصدير والفضة والتنجستن. يعمل في قطاع التعدين حوالي ٩٠٠٠ فرد دائم و ٦٥٠٠ مقاول.

الزراعة

على الرغم من أن الزراعة (باستثناء صيد الأسماك) ساهمت بما يزيد قليلاً عن ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لناميبيا خلال السنوات الخمس الماضية، فإن حوالي ٤٧٪ من السكان يعتمدون على زراعة الكفاف لكسب عيشهم.

تساهم تربية الماشية في ما يقرب من ثلثي الإنتاج الزراعي، وتشكل زراعة المحاصيل والغابات الثلث المتبقي من الإنتاج. تساهم معالجة اللحوم (التي تعتبرها الحكومة الناميبية تحت التصنيع) في ٠,٢٪ - ٠,٤٪ أخرى من الناتج المحلي الإجمالي. ساهم تصدير الحيوانات الحية (معظمها من الماشية والأغنام) تاريخياً في حوالي ثلثي الصادرات الزراعية من حيث القيمة. في عام ٢٠١٩، صدرت ناميبيا حوالي ١٢٤٠٠ طن متري من اللحوم. يتم تصدير معظم اللحوم إلى الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب أفريقيا والصين. في مارس ٢٠٢٠،

أصبحت ناميبيا الدولة الإفريقية الأولى والوحيدة التي تصدر لحوم البقر إلى الولايات المتحدة.

لدى وزارة الزراعة والمياه وإصلاح الأراضي مبادرتان، المخطط الأخضر والمبادرة الوطنية لتنمية البستنة، تهدفان إلى زيادة الإنتاج المحلي وتسهيل تسويق الفاكهة والخضروات وعلف الماشية ومنتجات البستنة الأخرى.

علاقات العمل

علاقات العمل ينظمها قانون العمل رقم ١١ لعام ٢٠٠٧ (الذي ينطبق على جميع الموظفين، بما في ذلك الموظفين الأجانب). انضمت ناميبيا إلى اتفاقيات مختلفة لمنظمة العمل الدولية. وفقًا للدستور الناميبي، يتمتع جميع الأشخاص بالحق في حرية تكوين الجمعيات، والتي تشمل حرية تكوين الجمعيات أو النقابات والانضمام إليها. لا يجوز فصل أي موظف دون سبب وجيه ومنصف ودون اتباع إجراءات عادلة. ليس من العدل فصل الموظف بسبب جنسه أو عرقه أو لونه أو أصله العرقي أو دينه أو عقيدته أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الحالة الاجتماعية للموظف.

يحتاج الموظفون الأجانب إلى تأشيرة عمل إذا كانوا ينوون البقاء لفترة قصيرة في ناميبيا (حوالي ٣ – ٦ أشهر). عادة ما تكون صالحة لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تجديدها ثلاث مرات كحد أقصى.

نيجيريا

جيوا أوساجي، وشركته

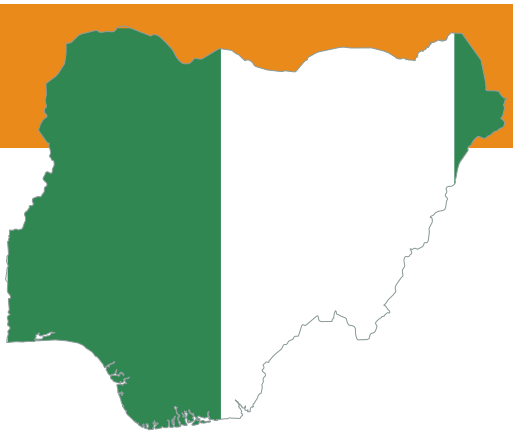

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.giwa-osagie.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: أوسايابا جيوا أوساجي وبوسي جيوا أوساجي
هاتف: ٦٩٤١/٢ ٢٨٠ ٠٦٤٤ , ٢٧٩ ٧٤٣٣ ٢٧٠ ١ ٢٣٤+
العنوان: ١ ش آديولا أوديكو الدور ٢ أ ابراج سابترو بترول جنوب الأطلنطي، جزيرة فكتوريا، لاجوس
بريد إلكتروني: Paulette.lopes@fbladvogados.com

معلومات عن البلد

تبلغ مساحة نيجيريا ٩٢٣,٧٦٨ كيلومتر مربع. يبلغ عدد سكانها الأكبر في أفريقيا أكثر من ١٨٢ مليون نسمة بمعدل نمو ٣,٥٪ سنويًا وفقًا للجنة الوطنية للسكان.

النظام السياسي

ينص دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام ١٩٩٩ على ديمقراطية متعددة الأحزاب ونظام حكم رئاسي يشمل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. يرأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية وتنقسم إلى وزارات اتحادية يرأس كل منها وزير يعينه الرئيس ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

يتكون الذراع التشريعي من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بينما يتكون الذراع القضائي بشكل أساسي من المحكمة العليا لنيجيريا ومحكمة الاستئناف والمحاكم الفيدرالية العليا ومحاكم الولاية العليا والمحاكم العرفية والمحاكم الشرعية. يعمل كل ذراع بمثابة فحص وتوازن على قوى الأسلحة الأخرى.

ينص الدستور على تشغيل ثلاثة مستويات من الحكومة على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والمستوى المحلي. لكل ولاية هيئتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. تضع حكومة الولاية القوانين وفقًا للصلاحيات المخولة لها بموجب الدستور.

مناخ الاستثمار في نيجيريا

جذبت نيجيريا كلا من المستثمرين المحليين والأجانب. وقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا ٣,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، مما يدل على انخفاض بنسبة ٤٨,٥٪ مقارنة بالعام السابق (٦,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨) في ظل آثار تدابير التقشف. تلقت نيجيريا ٥,٨٥ مليار دولار من واردات رأس المال (تدفقات) في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، مقابل ٨,٥١ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠١٩. ويقيس مؤشر أسعار المستهلك التضخم وزاد بنسبة ١٢,٢٦٪ (على أساس سنوي) في مارس ٢٠٢٠.

الحد الأدنى لرأس المال للشركات الأجنبية هو ١٠٠٠٠٠٠٠ نايرا (عشرة ملايين نايرة). قد يكون الاستثمار في شكل رأس المال العامل أو المعدات التي تم شراؤها لعملياتها في نيجيريا، وقد تحصل الشركة أيضًا على قرض من الشركة الأم لزيادة رأسمالها العامل.

وقد عادت نيجيريا مؤخرًا لتكون ملاذًا آمنًا للاستثمار، حيث أنها تتمتع ببيئة سياسية واقتصادية مستقرة. تحرز الحكومة تقدمًا في حل القضايا الأمنية في منطقتي الشمال الشرقي و دلتا النيجر في البلاد.

و، تكثر فرص الاستثمار على الرغم من الانخفاض العالمي في أسعار النفط، فهناك فرص استثمارية غير مستغلة في القطاعات غير النفطية. تلتزم الحكومة بتنفيذ إطار سياسي مناسب لتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية للاقتصاد.

تمتلك نيجيريا رواسب كبيرة من الموارد الطبيعية مثل الذهب والزنك والحجر الجيري والملح والقصدير واليورانيوم والرخام والتانتاليت والبيتومين والفحم والكولومبايت والجرانيت والقطن والطين والرمل الزجاجي وخام الحديد والجبس والكاولين.

يعد السوق النيجيري ضخمًا بسبب عدد سكانه الكبير مع نسبة عالية من الشباب ذوي المهارات غير المستغلة، لذلك، يخلق عدد السكان الكبير في نيجيريا فرصة كبيرة للمستثمرين لتسويق سلعهم وخدماتهم واستخدام العمالة المحلية الماهرة لغرض استثمارهم. توجد عوامل جذابة أخرى لجعل البيئة مناسبة للأعمال.

وتشمل هذه الأسواق الحرة والحوافز الضريبية والسياسات النقدية المفضلة وسيادة القانون والإطار القانوني والتنظيمي المستقر لممارسة الأعمال التجارية .يُسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك ١٠٠ ٪ من استثماراتهم، باستثناء بعض المناطق المحظورة حيث يتم تشجيع مشاركة السكان الأصليين. يُسمح بإعادة رأس المال والأرباح إلى الوطن وتكون العملية سهلة. نيجيريا لديها قطاع مالي متنام ومستقر وقطاع خاص قوي. السياسات واللوائح المعمول بها مواتية لضمان حماية الاستثمارات في البلاد. تشمل الواردات الرئيسية الآلات والكيماويات والنقل والمعدات والسلع المصنعة والحيوانات الحية.

أشكال الأعمال

الشركة المساهمة

يتم تشكيل الشركة المساهمة بموجب اتفاقية مبرمة بين طرفين أو أكثر لغرض تنفيذ مشروع تجاري معين. يتفق جميع الأطراف على المشاركة في أرباح وخسائر المشروع.

الشراكة

عادة ما يتم إنشاء شراكة بين المالكين المشتركين للأعمال التجارية الذين يتحملون مسؤولية شخصية عن التزامات وديون الشراكة.

الشركات المؤسسة

يجوز تأسيس شركة تضامن بمسؤولية غير محدودة أو محدودة بالأسهم أو محدودة تضامن، وبالنسبة للشركة المحدودة بالأسهم، فقد تكون شركة خاصة أو عامة. يجب على الشركات الأجنبية التي تعتزم القيام بأعمال تجارية في نيجيريا أن تؤسس شركة محلية. يقرب الإطار الزمني لتأسيس

شركة لأسبوع واحد من تاريخ تقديم جميع المستندات المطلوبة ودفع جميع الرسوم. رسوم تسجيل الشركات ليست مادية وتعتمد على رأس المال المقترح للشركة، مما يعني أنه كلما ارتفع رأس المال، انخفضت النسبة المئوية المفروضة كرسوم إيداع. يتم الآن تسجيل وتأسيس الشركات عبر الإنترنت، كجزء من الإصلاحات الأخيرة مما أدى إلى رفع ترتيب نيجيريا بشكل كبير في تصنيفات سهولة ممارسة الأعمال التجارية التي أعدها البنك الدولي، من ضمن نتائج أخرى.استبدل قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها الجديد لعام ٢٠٢٠ مصطلح "رأس المال المصرح به" بحد أدنى لرأس المال المصدر والذي لا يجوز أن يقل عن ١٠٠،٠٠٠ نيرة نيجيرية (بدلًا من ١٠،٠٠٠ سابقًا). أما في حالة الشركات العامة، فيجب ألا يقل رأس المال المصدر عن ٢،٠٠٠،٠٠٠ نيرة (بدلًا من ٥٠٠،٠٠٠ سابقًا). مما يعني أن ما هو ذو صلة لم يعد رأس مال الشركة ولكن عدد الأسهم المخصصة.

الشركات المحدودة والشركة ذات المسؤولية المحدودة

يقدم قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها لعام ٢٠٢٠ الجديد مفهوم الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المحدودة. الشركاء في الشركة ذات المسؤولية المحدودة ليسوا مسؤولين بشكل شخصي عن المطالبات ضد الشركات ذات المسؤولية المحدودة، خلاف الوضع في الشركات المحدودة، التي يجب أن تتكون من شخص واحد أو أكثر، ويجب أن يتحمل أحدهم على الأقل مسؤولية غير محدودة.

يجمع هذا بين المرونة التنظيمية والحالة الضريبية للشراكة والمسؤولية المحدودة لأعضاء الشركة.

لم يكن هناك حكم من هذا القبيل في القانون السابق. قد يكون التسجيل مع الهيئات الأخرى (أي المنظمين والوكالات الحكومية) مطلوبًا اعتمادًا على مجال عمل المستثمر الأجنبي.

قد يتم تسجيل المنظمات غير الحكومية كشركة تضامن أو كمجلس أمناء (حيث يحصل الأمناء بدلاً من المنظمة غير الحكومية نفسها، على وضع هيئة اعتبارية).

لا يمكن أن يكون لشركة التضامن أسهم رأس مال ولا يمكن أن يكون هدفها ممارسة الأعمال التجارية لغرض تحقيق أرباح لتوزيعها على أعضائها.

بموجب قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها ، يلزم الحصول على موافقة النائب العام للاتحاد ويجب على النائب العام للاتحاد إعطاء موافقته أو رفع الاعتراضات أو أسباب حجب الموافقة في غضون ٣٠ يوم من تلقيه طلب الموافقة.

في حالة عدم استجابة النائب العام للاتحاد في غضون ٣٠ يوم، يجوز للمروجين وضع إعلان في ٣ صحف يومية وطنية ودعوة الاعتراضات في غضون ثمانية وعشرين يوم. في حالة عدم وجود اعتراضات يخول قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها، لجنة شؤون الشركات الموافقة على الطلب وتسجيل الشركة دون موافقة النائب العام للاتحاد.

كما أدخل قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها حكمًا جديدًا لضمان الشفافية في مجلس الأمناء، حيث تتمتع لجنة شؤون الشركات الآن بالسلطة في ظروف معينة لتعليق أمناء جمعية ما وتعيين مدير (أو مديرين) مؤقتين لإدارة شؤون تلك الجمعية.

إعفاء الشركات الأجنبية

على الشركات الأجنبية التي تعتزم القيام بأعمال تجارية في نيجيريا، أن تقوم بالتأسيس في نيجيريا، ولكن يجوز (بموجب القسم ٨٠ الجديد من قانون الشركات والمسائل المرتبطة بها) التقدم بطلب للحصول على إعفاء إلى وزير التجارة والاستثمار، إذا كانت الشركة تندرج تحت أي من هذه الفئات:

- الشركات الأجنبية (بخلاف تلك في ٤ أدناه) التي تمت دعوتها إلى نيجيريا من قبل أو بموافقة الحكومة الفيدرالية لتنفيذ مشروعات محددة.
- الشركات الأجنبية الموجودة في نيجيريا لتنفيذ مشروعات قروض فردية محددة نيابة عن دولة مانحة أو منظمة دولية.
- الشركات الأجنبية المملوكة للحكومة فقط والتي تعمل في أنشطة ترويج الصادرات.
- المستشارون الهندسيون والخبراء الفنيون في أي مشروع متخصص فردي متعاقد مع الحكومة الفيدرالية أو أي من حكومات الولايات أو أي من وكالاتها أو مع أي هيئة أو شخص آخر حيث تمت الموافقة على هذا العقد من قبل الحكومة الفيدرالية.

كان يتعين على الشركات الأجنبية سابقًا التقدم بطلب للحصول على إعفاء إلى الرئيس من خلال مجلس الوزراء القومي ولكن الآن يمكن تقديم الطلب مباشرة إلى الوزير.

ضوابط الصرف

هناك تدابير شاملة لمراقبة الصرف معمول بها. وقد تم تحرير أنظمة مراقبة الصرف لضمان التدفق الحر للتمويل الدولي. هناك الآن حركة غير مقيدة لرأس المال الاستثماري. بموجب قانون الصرف الأجنبي (المراقبة والأحكام المتنوعة)، يُطلب من فرد أو هيئة اعتبارية ترغب في الاستثمار في أي مؤسسة نيجيرية برأس مال مستورد إلى نيجيريا القيام بذلك من خلال تاجر معتمد.

مع مراعاة التقديم المسبق للوثائق المنصوص عليها، يصدر البنك المرخص له "شهادة استيراد رأس المال" في غضون ٢٤ ساعة من استلام أموال مستثمر أجنبي.

تمكن هذه الشهادة الشركات الأجنبية من تحويل أرباح الأسهم والأرباح من الاستثمارات خارج نيجيريا. كما أنه يمكّن من تسوية التزامات القروض الأجنبية وفي حالة بيع الشركة أو تصفيتها، فإنه يسمح للمستثمر بتحويل عائدات البيع / التصفية خارج نيجيريا.

التسجيل لدى اللجنة النيجيرية لترويج الاستثمار

اللجنة النيجيرية لترويج الاستثمار هي وكالة تابعة للحكومة الفيدرالية أنشئت في المقام الأول لتعزيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا. وهي بمثابة وكالة تنظيمية للمستثمرين الأجانب العاملين في نيجيريا وتتطلب من جميع المستثمرين الأجانب التسجيل بها قبل بدء العمليات التجارية. يوفر هذا "متجرًا شاملاً" للمستثمرين الأجانب مما يبسط الإجراءات الإدارية لإصدار الموافقات التجارية والتصاريح والتراخيص وتأسيس الشركة، وبالتالي إزالة العقبات التي يواجهها المستثمرون في تأسيس الأعمال وإدارتها.

تصاريح العمل

موافقة وزير الداخلية مطلوبة لأي شركة قبل توظيف شخص أجنبي، لأى شخص أجنبي قبل تأسيس أو تولي أي تجارة أو عمل. تأخذ هذه الموافقة شكل "تصريح عمل".

موقف حصة الوافدين

يتعين على أي شركة ترغب في توظيف شخص غير مواطن في نيجيريا، التقدم إلى وزارة الداخلية الفدرالية لشغل وظائف "حصة الوافدين"، وهو تصريح رسمي يسمح بتوظيف الأفراد الوافدين في التعيينات الوظيفية المعتمدة على وجه التحديد.

يجب أن يكون طلب حصة الوافدين مصحوبًا بدليل على أن الخبرة المطلوبة غير متوفرة في نيجيريا، وعادةً ما تُمنح وظائف حصص الوافدين لمدة ٢ – ٣ سنوات و تخضع للتجديد.

البطاقة المجمعة لتصريح الإقامة وبطاقة الأجانب

يلزم الحصول على البطاقة المجمعة لتصريح الإقامة وبطاقة الأجانب لجميع المقيمين الأجانب في نيجيريا. تصدر وزارة الداخلية الاتحادية البطاقة عند الطلب. تسمح البطاقة للأجانب بالإقامة والتنقل داخل نيجيريا دون عوائق.

تحصيل الضرائب

الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن تحصيل ضريبة دخل الشركات و الضريبة المقتطعة وضريبة القيمة المضافة وضريبة التعليم وضريبة الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة من الهيئات الاعتبارية وضريبة الدخل الشخصي من الأفراد المقيمين في منطقة العاصمة الفيدرالية والأشخاص المقيمين خارج نيجيريا الذين يحصلون على دخل من نيجيريا. يتعين على جميع الشركات في نيجيريا، دفع ضريبة دخل الشركات على جميع الأرباح التي تم الحصول عليها داخل نيجيريا أو تم استخراجها منها أو التي يتم جلبها إليها أو التي تم استلامها فيها. معدل ضريبة دخل الشركة في نيجيريا هو ٣٠٪ من الربح الخاضع للتقييم، لكن قام قانون التمويل الجديد لعام ٢٠٢٠ بإدخال معدلات ضريبة دخل شركات جديدة، بناءً على إيرادات الشركات.

وعليه، تدفع الشركات الصغيرة (التي يقل حجم مبيعاتها عن ٢٥ مليون نيرة) ٠٪، وتدفع الشركات المتوسطة (التي يبلغ حجم مبيعاتها ٢٥ مليون – ١٠٠ مليون نيرة) ٢٠٪، بينما تدفع الشركات الكبيرة (التي يزيد حجم مبيعاتها عن نيرة ١٠٠ مليون نيرة) ٣٠٪ ضريبة دخل.

يهدف هذا الحكم إلى توفير إعفاء ضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

على جانب آخر، عدل قانون المالية الجديد لعام ٢٠٢٠ جداول قانون ضريبة دخل الشركات لعام ٢٠٠٤ بحيث لم يعد هناك إعفاء ضريبي بنسبة ١٠٠٪ على الفائدة على القروض الأجنبية، وأصبح أعلى إعفاء ضريبي مسموح به هو ٧٠٪ والذي ينطبق على القروض ذات فترة السداد التي تزيد عن ٧ سنوات مع تأجيل لا يقل عن سنتين، و ٤٠٪ للقروض التي تتراوح فترة السداد بين ٥ – ٧ سنوات، و ١٠٪ للقروض ذات فترة السداد بين ٢ – ٤ سنوات، و ٠٪ للقروض مع فترة سداد أقل من سنتين.

يتم أيضًا فرض ضريبة التعليم (ولكن فقط على الشركات النيجيرية) بمعدل ٢ ٪ من الربح الخاضع للتقييم لكل سنة من التقييم. يتم فرض رسوم الدمغة على الاتفاقيات المكتوبة والمستندات الأخرى ذات الصلة التي تكون الشركة طرفًا فيها، وقد تكون ثابتة أو بناءً على طبيعة وقيمة المعاملة.

تُدفع ضريبة القيمة المضافة على توريد جميع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة بمعدل ثابت قدره ٧,٥٪. تم تغيير معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ - ٧,٥٪ بموجب قانون المالية الجديد لعام ٢٠٢٠.

تعد الضريبة المقتطعة قابلة للخصم بمعدل يتراوح بين ٥٪ - ١٠٪ (اعتمادًا على طبيعة الخدمات المقدمة أو المعاملات المنفذة) من المدفوعات المستحقة لشخص / كيان خاضع للضريبة.

ضريبة الأرباح الرأسمالية مستحقة الدفع بمعدل ١٠٪ على المكاسب الناتجة من التخلص من الأصول. ولا تنطبق ضريبة أرباح رأس المال على بيع أو نقل الأصول بين الشركات ذات الصلة لإعادة التنظيم، حسب القسم ٤٩ من قانون المالية ٢٠٢٠، ولكن، للتمتع بالإعفاء، يجب أن تكون الشركات ذات الصلة مرتبطة بذلك لمدة ٣٦٥ يوم على الأقل قبل تاريخ المعاملة. في حالة أن الشركة قامت بتحويل الأصول خلال فترة أقل من ٣٦٥ يوم من تاريخ التحويل، يتم إلغاء الإعفاء ودفع ضريبة أرباح رأس المال بنفس وضع عدم الإعفاء. تخضع الشركات العاملة في العمليات البترولية لضريبة الأرباح البترولية بنسبة ٨٥٪ من الدخل الخاضع للتقييم. هناك أيضًا ضرائب على مستوى الولاية / الحكومة المحلية مثل رسوم الدمغة ورسوم التطوير ورسوم الأراضي معدلات الإيجار ومعدلات المتاجر والأكشاك.

هناك حزمة شاملة من الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات، متضمنة إعفاء ضريبي لمدة ٣ – ٥ سنوات للشركات التي تندرج ضمن القطاعات المحددة على أنها مجالات ذات أولوية / صناعات رائدة من قبل الحكومة. قدمت الحكومة الفيدرالية مؤخرًا قائمة تضم ٤٤ صناعة ومنتجات مؤهلة للحصول على مكانة رائدة. تتوفر حوافز أخرى في قطاع التعدين مشروعات الغاز الطبيعي المسال والشركات الموجهة للتصدير.

نيجيريا لديها اتفاقيات ازدواج ضريبي مع المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وباكستان وكندا ورومانيا وهولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وبولندا والفلبين واليابان والصين وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا (الشحن والنقل الجوي فقط) .في عام ٢٠١٥، صدقت نيجيريا على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التي تيسر التعاون الإداري بين البلدان في تقدير الضرائب وتحصيلها، و تساعد في مكافحة التهرب الضريبي والتحايل الضريبي خاصة مع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في نيجيريا.

وقعت نيجيريا وسنغافورة اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل وضريبة أرباح رأس المال بين البلدين، لكن لم يتم توطينها من قبل الجمعية الوطنية بعد.

قد يتم تخفيض الضريبة المقتطعة على الإيجارات أو الأرباح أو العمولات أو رواتب أعضاء مجلس الإدارة أو المعدلات أو أي دخل آخر تحصل عليه الشركة (والذي يتم احتسابه عادةً بمعدل ١٠٪) إلى ٧,٥٪ بموجب معاهدة الازدواج الضريبي المعمول به، وهي التي تغطي عمومًا ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات وضريبة أرباح البترول وضريبة أرباح رأس المال.

النظام القانوني النيجيري

تتكون نيجيريا من ٣٦ ولاية وتقع العاصمة في أبوجا. يتم تجميع هذه الولايات في ٦ مناطق جيوسياسية وهي: الشمال الشرقي والشمال الغربي والشمال الأوسط والجنوب الشرقي والجنوب الغربي والجنوب الجنوبي.

يعتمد النظام القانوني النيجيري على القانون العرفي والقانون العام الإنجليزي، الذي له تأثير قوي ويشكل جزءًا كبيرًا من القانون النيجيري.

الدستور النيجيري هو دستور فيدرالي ينص على تقسيم السلطات بين مكونات الحكومة الاتحادية، وهو القانون الأعلى وملزم لجميع السلطات والأشخاص في جميع أنحاء البلاد.

يُقبل مبدأ السوابق القضائية ويمكن تطبيق القانون العرفي إذا لم يكن مخالفًا لمبادئ العدالة الطبيعية والإنصاف والضمير الصالح. تم وضع الشريعة الإسلامية كهيئة رئيسية للقانون المدني والجنائي في ١٢ منطقة ذات أغلبية مسلمة وفي بعض أجزاء الدول ذات الأغلبية المسلمة.

نظام المحاكم النيجيري

يتكون نظام المحاكم النيجيرية من المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف والمحكمة الفيدرالية العليا ومحاكم الولاية العليا ومحاكم الصلح والمحاكم العرفية. هناك أيضا المحكمة الصناعية الوطنية التي لها اختصاص أصلي في قضايا العمل المدني، فضلًا عن الاختصاص القضائي للبت في الاستئنافات من قرارات هيئات التحكيم، بالإضافة إلى قبول الاستئنافات منها إلى محكمة الاستئناف.

للمحاكم العليا في الولايات الولاية القضائية في كل من الإجراءات المدنية والجنائية وسماع الطعون المقدمة من محاكم الصلح. تتمتع المحكمة الفدرالية العليا بولاية قضائية منسقة مع المحاكم العليا للولاية ولكنها ملزمة فقط بقرارات المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف.

تتمتع المحكمة الفيدرالية العليا بسلطة قضائية على مسائل الإيرادات

والمصاريف والمسائل المالية وشؤون الطيران والبحرية والعملات الأجنبية والمسائل المتعلقة بالحكومة الفدرالية أو وكالاتها. المحكمة العليا هي أعلى محكمة في النظام القضائي النيجيري.

الملكية الفكرية في نيجيريا

يوفر قانون الملكية الفكرية النيجيري حماية واسعة لحقوق الملكية الفكرية لكل من النيجيريين والأجانب، شاملًا حقوق المؤلف والنشر وبراءات الاختراع وحقوق الصناعة والتصميم.

يمنع القانون الآخرين من نسخ عمل أو استغلال سمعة شخص آخر بشكل غير عادل، ويوفر سبل الانتصاف عند حدوث ذلك.

الخدمات المالية في نيجيريا

البنك المركزي النيجيري مسؤول عن ضمان الاستقرار النقدي والأسعار وتعزيز نظام مالي سليم في نيجيريا، ضمن أمور أخرى، كما ينظم مكاتب صرف العملات من أجل التحقق من الأنشطة مثل البحث عن الريع بين المشغلين، واستنفاد الاحتياطيات الأجنبية للبلاد، والمعاملات المالية غير المصرح بها و دولرة الاقتصاد (تحويله بالكامل إلى الدولار).

كما اتخذ البنك المركزي النيجيري إجراءات لتقوية سوق الصرف الأجنبي من خلال إغلاق نافذة نظام المزاد الهولندي للبيع بالتجزئة / نظام المزاد الهولندي للبيع بالجملة، مما ساعد في التحقق من المزيد من الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي المتضائلة في البلاد، وتجنب ظهور أنظمة أسعار صرف متعددة والحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي لنيجيريا.

قدم البنك المركزي النيجيري أيضًا بنك التنمية النيجيري، بالشراكة مع الحكومة الفيدرالية، من أجل معالجة قضية الفائدة العالية والتمويل طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا.

كما قدم البنك المركزي النيجيري أيضًا مبادرات تمويل التنمية مثل صندوق دعم القطاع الحقيقي بقيمة ٣٠٠ مليار نيرة ومرفق استقرار سوق الكهرباء النيجيري بقيمة ٢١٣ مليار نيرة، وتمت مراجعة الدلائل الإرشادية لنظام الإقراض الزراعي التجاري.

كما أجرى البنك المركزي النيجيري، في يناير ٢٠١٥، فحصًا لأصول المخاطر في ٢٤ بنك، استمرارًا لجهود ضمان الإشراف المناسب على الصناعة المصرفية.

كما بدأ البنك المركزي النيجيري في تنفيذ اتفاقية بازل ٢ بهدف تعزيز الاستقرار المالي من خلال ضمان حصول البنوك على رأس المال الكافي وتعزيز نظام إدارة المخاطر.

تعد البنوك النيجيرية حاليًا من اللاعبين الرئيسيين في الأسواق المالية العالمية مع تصنيف عدد من البنوك ضمن أفضل ٢٠ بنكًا في أفريقيا ومن بين أفضل ١٠٠٠ بنك في العالم. تمت إزالة الرسوم المفروضة على الودائع المصرفية وتم تقديم نظام إدارة شكاوى المستهلكين الموجه نحو حل شكاوى المستهلكين.

يواصل البنك المركزي النيجيري اتخاذ خطوات لضمان الاستخدام الحكيم لموارد النقد الأجنبي والقضاء على حالات الإفراط في الفواتير و تسعير التحويلات ومضاعفة رسوم التداول والتكاليف التي يمكن تجنبها والتي يتم تمريرها في النهاية إلى متوسط المستهلكين النيجيريين.

التأمين

تخضع صناعة التأمين في نيجيريا لقانون التأمين لعام ٢٠٠٣ مع لجنة التأمين الوطنية كهيئة تنظيمية لها. يتوافق قانون التأمين مع المبادئ الأساسية للرابطة الدولية لمشرفي التأمين. تهدف الإصلاحات الحكومية في صناعة التأمين، من خلال عملية إعادة الرسملة والدمج، إلى استعادة ثقة الجمهور في السوق وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشغلين المحليين، وفي هذا الصدد قامت لجنة التأمين الوطنية بتقديم مبادرة تطوير السوق وإعادة هيكلته، وهي خطة إصلاح متوسطة الأجل تركز على إنفاذ التأمين الإجباري في ستة مجالات: التأمين على الحياة للمجموعات، وتأمين المسؤولية الأصحاب العمل، والمباني قيد الإنشاء، وتأمين المسؤولية على شاغليها، والتأمين الطرف الثالث للسيارات، والتأمين الصحي المهني وتأمين التعويض.

كما تركز على إنفاذ منتجات التأمين الإجباري في نيجيريا، وتحديث نظام وكالة التأمين وإزالة مؤسسات التأمين الاحتيالية وإدخال الإشراف على أساس المخاطر. وقد ساعد دخول البنوك في صناعة التأمين على تعزيز نمو القطاع.

أصدرت لجنة التأمين الوطنية، في ٢٠ مايو ٢٠١٩، تعميماً استعرض الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين وإعادة التأمين في نيجيريا، وتحدد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لشركات التأمين على الحياة بقيمة ٨ مليون نيرة (٢ مليون نيرة سابقًا)، ولشركات التأمين العام بقيمة ١٠ مليون نيرة (٣ مليون نيرة سابقًا) ولشركات إعادة التأمين بقيمة ٢٠ مليون نيرة (١٠ مليون نيرة سابقًا).

مبادرات النمو الاستراتيجي من قبل الحكومة / القطاع الخاص

لدى نيجيريا قطاع خاص ديناميكي. تلتزم الحكومة بتحسين اقتصاد الدولة وتتمثل استراتيجيتها طويلة المدى في بناء اقتصاد مستقر يقوده قطاع خاص قوي ومسؤول للحد من معدل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي.

نظرًا للانخفاض الأخير في أسعار النفط، ينصب التركيز الرئيسي للحكومة ،على تنويع اقتصاد الدولة بعيدًا عن الاعتماد على النفط.

وفي هذا الصدد تم إنشاء الوزارة الفيدرالية للتجارة والاستثمار، للمساعدة في تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز التجارة والاستثمار وخلق بيئة مواتية لتحفيز التصنيع وتسريع الاستثمار المحلي والأجنبي وخلق فرص العمل ودفع النمو الشامل بالإضافة إلى ترويج دمج الشركات التي تتخذ من نيجيريا مقراً لها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

نيجيريا عضو في الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، والكومنولث البريطاني، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، و الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومجموعة بنك التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغرفة التجارة الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، والرابطة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للأقمار الصناعية المتنقلة، واللجنة الأولمبية الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية، وآخرين.

قطاعات الصناعة الرئيسية

النفط والغاز

تهيمن صادرات النفط الخام على الاقتصاد النيجيري ممثلة نحو ٩٠ ٪ من أرباح النقد الأجنبي و ٦٥ ٪ من إيرادات الميزانية، حيث اجتذب قطاع النفط والغاز في نيجيريا أكبر قدر من اهتمام المستثمرين في الاقتصاد النيجيري.

تعمل الشركات الأجنبية في قطاع النفط والغاز كمقاولين للحكومة النيجيرية في أغلب الأحيان، وتنشط شركات النفط الكبرى في قطاع التنقيب في صناعة النفط. وبجانب الاستثمار المباشر في قطاع التنقيب، يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في الصناعات التحويلية المربحة مثل تكرير النفط الخام والنقل والتخزين وإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

توليد الطاقة

بدأت الحكومة الفيدرالية النيجيرية، في ٢٠٠٥، برنامج إصلاح قطاع الطاقة الكهربائية، وقد كان أحد الجوانب الرئيسية للبرنامج هو حل الشركة القابضة للطاقة في نيجيريا، وهى الخطوة التي أدت إلى إنشاء ثماني عشرة شركة، بما في ذلك ١١ شركة توزيع و٦ شركات توليد. وقد تم تسليم ١٥ من هذه الشركات الصغيرة إلى ملاك جدد.

وحاليًا وصلت الحكومة الفيدرالية لتجريد حصتها بالكامل من الست شركات لتوليد الطاقة، و تم بيع ٦٠٪ من أسهمها في الإحدى عشر شركة توزيع إلى مشغلين من القطاع الخاص.

ولا تزال شركة النقل تحت ملكية الحكومة، وتخضع حاليًا للتنظيم من قبل لجنة تنظيم الكهرباء النيجيرية التي تصدر تراخيص التوليد والتوزيع لمشغلي القطاع الخاص، وتحدد رموز ومعايير التشغيل، وتحدد حقوق العملاء والتزاماتهم، وتضع تعريفات صناعية عاكسة للتكلفة.

كما يوفر هذا القطاع فرصًا استثمارية للمستثمرين الأجانب في توليد ونقل وتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى التصنيع المحلي للكابلات والمحولات وغيرها من المعدات والأجهزة الكهربائية وأجزاء المكونات.

الأعمال المصرفية والمالية

تتمتع الدولة بقطاع خدمات مالية متطور للغاية مع مزيج من البنوك المحلية والدولية وشركات إدارة الأصول وشركات السمسرة وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الأسهم الخاصة والبنوك الاستثمارية.

العقارات

أدى النمو السريع للاقتصاد النيجيري، مثله مثل الأسواق الناشئة الأخرى، إلى نمو سريع في الطلب على العقارات مع اتجاهات إيجابية في الاستثمار في هذا القطاع.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمتلك نيجيريا واحدة من أكبر أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية وأسرعها نموًا في العالم، حيث يعد هذا القطاع أحد أكثر أسواق الاتصالات جاذبية للمستثمرين.

نمت صناعة الاتصالات النيجيرية بشكل كبير مع دخول العديد من المشغلين إلى السوق. وفقًا للجنة الاتصالات النيجيرية، فإن كثافة الاتصالات في نيجيريا هي الأعلى مرتبة في أفريقيا.

التعدين

يعتمد تركيز سياسة الحكومة على قطاع التعدين، على الحاجة إلى تطوير صناعة تعدين يقودها القطاع الخاص مع قيام الحكومة بتقييد دورها في دور المنظم.

وتنعم نيجيريا بـ ٣٤ نوع مختلف من المعادن، لكن الحكومة أعطت الأولوية لتطوير ٧ معادن فقط، وهم الفحم والبيتومين والحجر الجيري وخام الحديد والباريت والذهب والرصاص والزنك، مما يعكس أهميتها الاستراتيجية لاقتصاد الدولة وتوفرها بكميات يمكن أن يستمر تعدينها لسنوات عديدة.

في محاولة لتنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد، أدخلت الحكومة إطارًا تنظيميًا للتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها من خلال سن قانون المعادن والتعدين النيجيري لعام ٢٠٠٧ الذي يخول وزير المناجم وتطوير الصلب بمنح التنقيب أو عقود إيجار التعدين على أساس عملية العطاءات التنافسية.

توجد الآن فرص لاستغلال وتصدير الغاز الطبيعي والقار والحجر الجيري والفحم والقصدير والكولومبايت والذهب والفضة والرصاص والجبس والرمال الزجاجية والطين والأسبستوس والجرافيت وخام الحديد.

الزراعة

تشغل الزراعة بشكل أساسي إنتاج ومعالجة الكاكاو، والفول السوداني، والقطن، وزيت النخيل، والذرة، والأرز، والذرة الرفيعة، والذرة البيضاء، والكسافا (المنيهوت، والتابيوكا)، والبطاطا، والمطاط، والماشية، والأغنام والماعز، والخنازير، والأخشاب، والأسماك، إلخ.

أدى اكتشاف النفط الخام في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات إلى التخلي عن الصادرات الغذائية كأولوية حكومية، وتعتمد نيجيريا الآن إلى حد كبير على الواردات الغذائية.

ومع ذلك، فقد بذلت الحكومة جهودًا لتنشيط القطاع الزراعي وخلقت العديد من الحوافز لتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع.

مع انكماش الاقتصاد النيجيري في عام ٢٠١٦، أخذ القطاع الزراعي في البلاد أهمية أكبر. وُصفت الزراعة منذ فترة طويلة على أنها علاج لاعتماد الأمة على النفط، ويُنظر إليها الآن على أنها منقذ اقتصادي محتمل.

ساهم القطاع الزراعي بنسبة ٢٤٫٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وتركز الصادرات الزراعية على الكاكاو وزيت النخيل والفول السوداني والقطن والخشب والمطاط.

سوق العمل النيجيري

مع قوة عاملة تبلغ حوالي ٥٥ مليون شخص، تتوفر العمالة الماهرة وغير الماهرة في نيجيريا بسعر رخيص نسبيًا مقارنة بأجزاء أخرى من العالم.

أصدر المكتب الوطني للإحصاء تقريرًا يفيد بأن معدل البطالة في نيجيريا في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بلغ ٢٧٫١٪. هناك العديد من قوانين العمل مثل قانون المصنع وقانون العمل وقانون المنازعات التجارية.

تمت زيادة الحد الأدنى للأجور في نيجيريا حسب قانون الحد الأدنى الوطني للأجور لعام ٢٠١٩ من ١٨،٠٠٠ نيرة إلى ٣٠،٠٠٠ نيرة شهريًا. تتمتع المحكمة الصناعية الوطنية بسلطة قضائية حصرية في المسائل المتعلقة أو المتصلة بأي مسألة تتعلق بالعمل أو التوظيف والنقابات والعلاقات الصناعية وغيرها من المسائل المتعلقة بمكان العمل بما في ذلك الصحة والسلامة والرفاهية والمسائل الأخرى ذات الصلة.

السنغال

مامي جوي، والشركاء

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.magp.sn
اللغات المُتحدث بها: الفرنسية والإنجليزية، والمحلية
نقطة التواصل: مامي أداما جوي
هاتف: ٦٦٨٦ ٩٢٢ ٣٣ ٢٢١+
العنوان: سكن كور ديابا، تقاطع شارع ام زد ٨١ مع شارع ام زد ٩٤ مرموز بيروتكي، داكار، السنغال
بريد إلكتروني: mmbaye@magp.sn / magueye@magp.sn

النظام السياسي

ديمقراطية ذات تعددية حزبية.

أشكال الأعمال

- تاجر بمفرده.
- شركة ذات مسئولية محدودة.
- شركة عامة ذات مسؤولية محدودة.
- مجموعات المصالح الاقتصادية.
- فروع الشركات الأجنبية.
- شركة مساهمة.
- شركة مساهمة بسيطة.
- مكتب تمثيلي.

مناخ الاستثمار

يوفر كل من البيئة السياسية المستقرة للسنغال، والموقع الجغرافي الملائم، والنمو القوي والمستدام، والاقتصاد المفتوح بشكل عام، فرصًا جاذبة للاستثمار الأجنبي.

تم إصدار قوانين لتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي في السنغال. يمنح قانون الاستثمار إعفاءات ضريبية ويسمح بتحويل الأرباح إلى الخارج. يوفر قانون التصدير الضريبي المجاني مزايا وحوافز معينة للمستثمرين.

الضرائب على الشركات

تُفرض الضرائب التالية في السنغال (يختلف الحد الأدنى لمعدل الضريبة حسب حجم مبيعات الشركة):

- الضريبة على الشركات والمؤسسات الأخرى ٣٠٪.
- ضريبة القيمة المضافة ١٨٪ لجميع المنتجات والخدمات.
- ضريبة ثابتة قدرها ٣٪ من الرواتب.
- ضريبة التجارة.

ضرائب الافراد

يخضع الأفراد لضريبة الدخل على الإيرادات التي يتم تحديدها من صافي الدخل الإجمالي لدافع الضرائب. يتكون صافي الدخل الإجمالي مما يلي:

- دخل الممتلكات.
- أرباح صناعية وتجارية.
- أرباح غير تجارية والدخل المماثل.
- الدخل من رأس المال المنقول.
- الرواتب والأجور والتعويضات والمكافآت والمزايا العينية.
- معاشات التقاعد والمزايا الأخرى والمعاشات السنوية على الحياة.
- الأرباح من عمليات الزراعة.

معاهدات ضريبية مزدوجة

وقعت السنغال اتفاقيات ازدواج ضريبي مع فرنسا وبلجيكا وكندا والنرويج والكاميرون وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وتونس وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وبنين والجابون وبوركينا فاسو ومدغشقر والنيجر ورواندا وتوجو وموريتانيا. ومالي وتشاد والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ولوكسمبورج.

تم إنهاء المعاهدة مع موريشيوس في عام ٢٠٢٠.

ضوابط الصرف والمنظمات الإقليمية

السنغال هي عضو في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

تنتمي السنغال إلى منطقة الفرنك الأفريقي حيث تحويل الأموال غير مقيد. الفرنك الأفريقي هو عملة الاتحاد ويرتبط باليورو بسعر ثابت ٦٥٥,٩٥٧ فرنك أفريقي مقابل ١ يورو، ولا توجد ضوابط على التبادل بين السنغال والدول الأخرى التي تنتمي إلى منطقة الفرنك الأفريقي، وهي بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا الاستوائية ومالي والنيجر وتوجو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل والجابون وتشاد.

يُسمح بشكل عام بتحويل الأموال للعمليات التجارية ولكن قد تكون هناك قيود على مراقبة الصرف فيما يتعلق بالأموال المحولة خارج منطقة الفرنك الأفريقي وتحويل العملة.

إذا تم فتح حساب مصرفي بإسم كيان أجنبي وتم استلام الأموال بالعملة الأجنبية في هذا الحساب، يمكن أيضًا إجراء التحويلات بتلك العملة الأجنبية دون أي قيود. يمكن أن يتم ذلك بشكل عام من قبل البنك التجاري ذي الصلة، ولكن قد تختلف القدرة على تحويل العملة، اعتمادًا على عملة الحساب المصرفي وإذا كان صاحب الحساب مقيمًا أو غير مقيم.

السنغال هي إحدى الدول الموقعة على معاهدة منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا التي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٨. تضع المعاهدة معايير لقانون الأعمال في الدول السبع عشرة الموقعة وتنشئ محكمة عدل وتحكيم مشتركة. الدول الموقعة على منظمة مواءمة قانون الأعمال في أفريقيا هي بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر ، الكونغو برازافيل، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والغابون، وغينيا الاستوائية، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتشاد، وتوجو، وغينيا بيساو، وغينيا كوناكري.

الملكية الفكرية

السنغال عضو في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وهي الهيئة الحكومية الدولية المكونة من سبع عشرة دولة أفريقية، وهي مسؤولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل موحد في أراضي هذه الدول.

الأعضاء الآخرون في هذه المنظمة هم بنين وبوركينا فاسو والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر والكونغو وكوت ديفوار والغابون وغينيا كوناكري والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال وتشاد وتوجو وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو.

جنوب أفريقيا

محامون ويركسمانس

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.werksmans.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية والألمانية والفرنسية والزولو والتسوانية والخوسا والسوتو والأفريكانية
نقطة التواصل: بيتر ستاين
هاتف: ٨٢٩٦ ٥٣٥ ١١ ٢٧+
العنوان: : سنترال، ٩٦ طريق ريفونيا ساندتون ، ٢١٩٦
بريد إلكتروني: psteyn@werksmans.com

معلومات عن البلد

تعد جنوب إفريقيا ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا (بعد نيجيريا)، وتساهم بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا و ٤٠٪ من ناتجها الصناعي و ٥٠٪ من إمدادات الكهرباء.

لدى جنوب أفريقيا قطاعات مصرفية ومالية وتعدين واتصالات وزراعية وتكنولوجيا المعلومات وقطاعات تجارية وصناعية متطورة وطرق وسكك حديدية ومطارات وبنية تحتية متطورة.تم تصنيفها على أنها الأعلى من حيث اقتصاد الدخل المتوسط، من قبل البنك الدولي.

يبلغ عدد سكان جنوب أفريقيا حوالي ٥٥ مليون نسمة (على الرغم من أنه من المقدر أن يكون هناك عدة ملايين من المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين) وتضم مجموعة متنوعة غنية من الثقافات والأديان (بما في ذلك المسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والأعراف الأفريقية). لديها ١١ لغة رسمية بما في ذلك الإنجليزية الأفريكانية وتسع لغات أفريقية. تبلغ مساحتها حوالي ١٢١٩٠٩٠ كيلومترًا مربعًا وهي مقسمة إلى تسع مقاطعات بها ثلاث عواصم، بريتوريا (العاصمة الإدارية)، كيب تاون (العاصمة التشريعية) وبلومفونتين(العاصمة القضائية).

لا يزال الفقر والجريمة والبطالة (حوالي ٣٤,٤٪) من المشاكل الرئيسية.

النظام السياسي

ديمقراطية ذات تعددية حزبية. يعد الدستور من أكثر الدساتير تقدمًا في العالم ويكرس شرعة الحقوق التي تضمن حقوق الملكية والمساواة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والحريات الفردية والقضاء المستقل والصحافة الحرة.

يقتصر منصب الرئيس على فترتين مدتهما خمس سنوات.

مناخ الاستثمار

ترحب جنوب أفريقيا عمومًا بالاستثمار الأجنبي، وتفتح جميع الأنشطة التجارية تقريبًا للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، لا يجوز للأجانب أن يتحكموا بشكل مباشر أو غير مباشر أو يكون لديهم مصلحة أكبر من ٢٠٪ في عمل بترخيص بالبث التجاري ولا يجوز للمقيمين الأجانب امتلاك أكثر من ٢٥٪ من حقوق التصويت في عمل بترخيص بالخدمات الجوية (على الرغم من أن وزير النقل قد يمنح الإعفاء في هذا الصدد).

يتطلب إنشاء فروع للبنوك الأجنبية موافقة مسجل البنوك (تعمل العديد من البنوك الأجنبية في جنوب أفريقيا بما في ذلك بنك سيتي بنك، بنك التعمير الصيني، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك الصين، وجي بي مورجان، والبنك المركزي الهندي، والمصرف الملكي الاسكتلندي.

كان هناك عدم يقين في السياسة خاصة في قطاع التعدين بسبب النزاعات القانونية المستمرة بين القطاع والحكومة فيما يتعلق بجزئية التعدين لبعض أهداف التمكين الاقتصادي للسود لشركات التعدين. تظل الاضطرابات العمالية والتكاليف و مشاكل الإنتاجية في قطاع التعدين مصدر قلق للمستثمرين.

اقترحت الحكومة فرض حظر على الملكية الأجنبية للأراضي الزراعية وفرض قيود على حيازات الأراضي بحد أقصى ١٢٠٠٠ هكتار. أقر البرلمان في عام ٢٠١٤ قانونًا يتطلب ملكية محلية بنسبة ٥١٪ لشركات الأمن الخاصة، لكنه لا يزال ينتظر توقيع الرئيس حتى يدخل حيز التنفيذ.

دعا حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم إلى تعديل دستوري للسماح بمصادرة الأراضي دون تعويض (يسمح الدستور بتعويض "عادل ومنصف") وتجري مناقشة اقتراح في البرلمان، ولكن يبدو أن الحكومة لن تكون قادرة على تحقيق الأغلبية المطلوبة في البرلمان لتعديل الدستور لكنها قدمت مشروع قانون جديد لنزع الملكية. وقد تسبب هذا في إثارة قلق المستثمرين بالإضافة إلى فضائح الفساد الخطيرة، وسوء الإدارة ومديونية الشركات المملوكة للدولة، وخفض تصنيف وكالات التصنيف الدولية، وانخفاض معدلات النمو السنوي.

يُمنح المستثمرون الأجانب عمومًا نفس المعاملة التي يتمتع بها المستثمرون المحليون مع بعض الاستثناءات، مثل أنه يخضع المقيمون فقط لنظام مراقبة الصرف في جنوب أفريقيا أدناه.

قررت الحكومة، خلال عام ٢٠١٣، إنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية لجنوب أفريقيا من جانب واحد مع بلجيكا، ولوكسمبورج، وإسبانيا، وهولندا، وألمانيا، وسويسرا، وأعلنت أنه سيتم التخلص التدريجي من جميع اتفاقيات الاستثمار الثنائية القائمة الأخرى واستبدالها بقانون حماية الاستثمار الجديد. يوفر القانون حماية للاستثمار الأجنبي، مثال، للمستثمرين الحق في معاملة إدارية عادلة، والحق في الملكية بموجب الدستور والحق في عدم المعاملة بشكل أقل تفضيلًا من السكان المحليين. ومع ذلك، يحتفظ القانون بالحقوق السيادية لحكومة جنوب أفريقيا للتشريع من أجل "المصلحة العامة" ويقيد لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي (كما هو منصوص عليه في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية).

يعتبر التعويض عن مصادرة الملكية "عادلًا ومنصفًا" على النحو الذي يقتضيه الدستور، مثل، و على عكس معظم معاهدات الاستثمار الثنائية، ليس من المضمون أن يكون التعويض بقيمة سوقية عادلة). ومع ذلك، فإن معظم معاهدات الاستثمار الثنائية (بما في ذلك تلك التي تم إنهاؤها بالفعل من قبل الحكومة) تحتوي على أحكام البقاء لفترات مدتها ١٠ سنوات أو أكثر بعد الإنهاء ويظل المستثمرون من تلك البلدان قادرين على الاعتماد على

الحماية في معاهدات الاستثمار الثنائية (بما في ذلك اللجوء إلى التحكيم الدولي وتعويض القيمة السوقية العادلة لنزع الملكية) عن فترة البقاء هذه.

توصف جنوب أفريقيا أحيانًا بأنها "بوابة إلى أفريقيا" وقد أقامت العديد من الشركات الأجنبية عملياتها جنوب الصحراء الكبرى في جنوب أفريقيا نظرًا لبنيتها التحتية المتقدمة واقتصادها (خاصة مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى)، والاستقرار السياسي وقوة الأعمال والحكومة في جنوب أفريقيا العلاقات مع بقية القارة.
ومن المزايا الأخرى شبكة معاهدات الازدواج الضريبي في جنوب أفريقيا (انظر تحت بند الضرائب أدناه) واتفاقيات حماية الاستثمار بالإضافة إلى "نظام الشركة الرئيسي" (انظر تحت حوافز الاستثمار أدناه). لدى وزارة التجارة والصناعة برنامج تعزيز تنافسي في التصنيع يوفر حوافز متنوعة لقطاع التصنيع.

يعد برنامج تحسين القدرة التنافسية التصنيعية حافزًا على السداد ويوفر منحًا تصل إلى ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ راند. كما نفذت الحكومة سياسات توطين في قطاعات معينة (مثل السكر والمنسوجات) لتقييد الواردات (بما في ذلك الواردات من البلدان المجاورة مثل ليسوتو وإيسواتيني) بما في ذلك عن طريق الحفاظ على التعريفات الجمركية على بعض الواردات (مثل الصلب) لحماية المنتجين المحليين.
طورت الحكومة مناطق تنمية صناعية في شرق لندن وكويجا بالقرب من بورت إليزابيث (كلاهما في مقاطعة كيب الشرقية)، وميناء خليج سالدانها في مقاطعة كيب الغربية، وميناء دوبى التجاري في ديربان، وميناء خليج ريتشاردز في كوازولو ناتال. تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في مالوتي إيه فوفنج في الولاية الحرة، ومطار أو آر تامبو الدولي في جوهانسبرج، وموسينا / ماخادو في مقاطعة ليمبوبو الشمالية.
تسببت أزمة إمدادات الكهرباء في عام ٢٠٠٨ في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، كما تسببت أيضًا في الاضطراب الاقتصادي (بما في ذلك في صناعة التعدين) بسبب الفساد والفشل في الحفاظ على البنية التحتية للكهرباء. أصبح انقطاع التيار الكهربائي أمرًا شائعًا وزادت تكاليف الكهرباء بشكل كبير، وتقوم الحكومة ببناء محطات كهرباء جديدة تعتمد على الفحم لزيادة السعة ولكن هذه المشروعات شهدت تأخيرات متكررة وتجاوزات في التكاليف.

لدى الحكومة برنامج طاقة نووية قائم في كويبرج بالقرب من كيب تاون لكن خطط توسيع البرنامج تم تأجيلها بسبب مخاوف تتعلق بالتكاليف.
يجري تطوير مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من مشروعات الطاقة المتجددة البديلة في إطار مبادرة شراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحكومة.
تتزايد المخاوف بشأن تأمين إمدادات المياه بسبب الجفاف وسوء التخطيط والفشل في صيانة البنية التحتية، وقد نفدت المياه من مدينة كيب تاون تقريبًا في عام ٢٠١٨.

تمتلك الحكومة ما يقرب من ٢٥ ٪ من مساحة البلاد، ومن خلال مختلف الشركات المملوكة للدولة، حيث تمتلك المطارات والموانئ وشركة الطيران الوطنية (الخطوط الجوية الجنوب أفريقية التي تم إنقاذها مؤخرًا من الإفلاس من قبل الحكومة) وخطوط أنابيب النفط والسكك الحديدية والكهرباء ومنشآت التوليد والتوزيع و التنقيب عن النفط والغاز والصناعة الدفاعية.
تم الإعلان عن تشكيل شركة تعدين مملوكة للدولة بالإضافة إلى شركة أليكسور القائمة المملوكة للدولة، والتي تشارك في تعدين الماس. تعاني العديد من الشركات المملوكة للدولة (مثل شركة إكسوم شبه الحكومية للكهرباء، ومكتب البريد، وبيتروسا، وهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا، والخطوط الجوية لجنوب أفريقيا) من مشاكل تمويل حادة. اقترح الحزب الحاكم إنشاء بنك مملوك للدولة ونظام تأمين صحي وطني من المرجح (إذا تم تنفيذه) أن يعطل بشكل خطير قطاع الرعاية الصحية الخاص.
يمكن توفير التمويل لمشروعات مختلفة من خلال مؤسسة التنمية الصناعية المملوكة للدولة، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي، وللشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من مؤسسة خولا لتمويل المشروعات ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة. تم إنشاء صندوق التمكين الوطني لتمويل معاملات التمكين الاقتصادي للسود ولكنه يتطلب حاليًا إعادة الرسملة.
تُحدد السياسة النقدية من قبل بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي المستقل عن الحكومة والذي يتبع سياسة نقدية متحفظة بشكل عام تنطوي على استهداف التضخم. على عكس العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، كانت معدلات النمو في جنوب أفريقيا بطيئة منذ عام ٢٠٠٨. وقد أضرت جائحة كوفيد-١٩ بشدة باقتصاد جنوب أفريقيا، حيث انخفض في عام ٢٠٢٠، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٦،٩٦٪ مقارنة بالعام السابق. يبلغ معدل التضخم حوالي ٣،٢٪.
لم يتم الانتهاء بعد من عملية المطالبة بالأرض (السماح بإعادة أو منح تعويض إلى السود في جنوب أفريقيا المحرومين من الأرض نتيجة لسياسات الفصل العنصري).

التمكين الاقتصادي للسود

يعد الترويج للتمكين الاقتصادي للسود ذو القاعدة العريضة إحدى السياسات الحكومية الرئيسية لمعالجة عدم المساواة العرقية والجنسانية لإرث الفصل العنصري في البلاد (الذي قيّد واستبعد غير البيض في جنوب أفريقيا من المشاركة في الاقتصاد)، ويقوم بتنظيمه قانون التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق، السنن التشريعية العامة للممارسات الجيدة التي أصدرتها الحكومة.
تم تطوير مواثيق وتشريعات عملية التحول للتمكين الاقتصادي للسود على نطاق واسع لقطاعات معينة من الاقتصاد بما في ذلك التعدين والخدمات المالية والبناء. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد (بخلاف ما هو موجود في قطاعات معينة مثل التعدين حيث تتضمن شروط الترخيص متطلبات ملكية التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق) أي متطلبات قانونية عامة بأن الشركة يجب أن يكون لها مساهم في التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق، ولكن تتأثر أى شركة بدون نقاط ملكية التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق سلبًا، فيما يتعلق بتصنيف التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق.
استندت سياسة الحكومة بشكل عام إلى مبدأ أن الطريقة التي تطبق بها الشركة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق يجب أن تقررها الشركة الفردية، وأن إطار العمل الخاص بالتمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق يوفر ببساطة منهجية قياس وتصنيف الشركة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق الخاص بالشركة.
ومع ذلك فإن الهيئات التنظيمية الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية والكيانات العامة الأخرى ملزمة بأخذ الشركة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق في الاعتبار عند منح المناقصات والتراخيص (مثل تراخيص التعدين والمقامرة) عمليًا، من غير المرجح أن تُمنح الشركات ذات التصنيف المنخفض من حيث الشركة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق، هذه المناقصات والتراخيص.

يتم تنظيم المشتريات الحكومية وشبه الحكومية من خلال قانون إطار سياسة المشتريات التفضيلية الذي يمنح التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق، ترجيحًا بنسبة ١٠٪ و ٢٠٪ اعتمادًا على حجم العطاء.

قد تحاول شركات القطاع الخاص أيضًا زيادة درجات مشتريات التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق، من خلال الشراء من شركات القطاع الخاص الأخرى ذات التصنيف العالى من حيث التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق.

هناك إعفاء خاص يسمح للشركات متعددة الجنسيات أن تظل مملوكة للأجانب بنسبة ١٠٠٪ ولا تزال تكسب نقاط ملكية التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق عن طريق ما يسمى ببرامج "مكافئ الأسهم".

تم تعديل قانون التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق في عام ٢٠١٤ لتجريم "المواجهة" (تحريفًا فعليًا لحالة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق أو السلوك الذي يقوض أو يحبط تحقيق أهداف القانون).

قد تؤدي المخالفات إلى غرامات (في حالة الشركات، تصل إلى ١٠٪ من رقم أعمالها السنوي) و / أو السجن لمدة تصل إلى ١٠ سنوات. يتم أيضًا منع الشخص المذنب من التعاقد أو التعامل مع أي شركة مع أي جهاز من أجهزة الدولة و / أو الكيان العام ويتم تسجيله في سجل الخزانة الوطنية للمتخلفين عن العطاء. يجوز إلغاء أي عقد أو تصريح ممنوح بسبب معلومات خاطئة عن حالة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق من قبل جهاز تابع للدولة أو كيان عام. تم إنشاء لجنة واسعة للتمكين الاقتصادي للسود تتمتع بصلاحيات واسعة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق و "المواجهة".

تعد المؤسسة صغيرة الحجم المعفاة من الضرائب هي شركة يبلغ إجمالي مبيعاتها السنوية أقل من ١٠ ملايين راند. والمؤسسات الصغيرة المؤهلة هي شركات يبلغ إجمالي مبيعاتها السنوية ما بين ١٠ ملايين و ٥٠ مليون راند. تعتبر المؤسسات الصغيرة المعفاة من حالة التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق. تعتبر المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة المؤهلة المملوكة بنسبة ١٠٠٪ من أصحاب البشرة السمراء حاصلة على تصنيف المستوى الأول من التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق (أعلى تصنيف ممكن) وتلك التي تمتلك نسبة ٥١٪ من السود تُعتبر حاصلة على تصنيف المستوى الثاني من التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق.

يجب على قطاعات معينة من الاقتصاد اتباع التشريعات الخاصة لها (وليس التشريعات العامة) إن كانت من القطاعات التي لديها تشريعاتها الخاصة. وقد تم إصدار التشريعات الخاصة لقطاعات السياحة، والبناء، والتسويق/ الاعلان، والغابات، والنقل، والدفاع، والممتلكات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والزراعة، والمالية. تشير التعديلات التي تم إجراؤها على القانون والتشريعات "العامة" للتمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق إلى سياسة حكومية أكثر صرامة لتعزيز التمكين الاقتصادي للسود واسع النطاق.

أشكال الأعمال

- شركة خاصة أو عامة ذات مسئولية محدودة.
- مؤسسة مغلقة (كيان قانوني منفصل "يديره الأعضاء" بدون مجلس إدارة بهدف تسهيل الأعمال التجارية الصغيرة / متوسطة الحجم).
- شركة خارجية (فرع لشركة أجنبية تمارس أنشطة تجارية أو أنشطة غير ربحية في جنوب أفريقيا).
- الشراكة (بما في ذلك الشراكة المحدودة).
- صندوق تداول ائتماني.
- تاجر بمفرده.
- التعاونيات.

وفقًا لقانون الشركات، لا يجوز تأسيس شركات وثيقة جديدة. ومع ذلك، يُسمح للشركات المغلقة الموجودة قبل دخول القانون حيز التنفيذ في ١ مايو ٢٠١١ بالاستمرار في الوجود وممارسة الأعمال التجارية ويمكن تحويلها إلى شركات.

تأسيس شركة

الشركات والمؤسسات المغلقة مسجلة لدى لجنة الشركات والملكية الفكرية في بريتوريا. يجب تسجيل الشركات الأجنبية المؤسسة (ما يسمى "الخارجية") في غضون ٢٠ يوم عمل من بدء الأعمال التجارية أو الأنشطة غير الهادفة للربح في جنوب أفريقيا.

من الشائع الاستحواذ على "شركة خاملة" (أي شركة مسجلة بالفعل ولم تتداول مطلقًا وليس لها أصول أو التزامات) كبديل لتأسيس شركة جديدة مع لجنة الشركات والملكية الفكرية.

تتضمن عملية التأسيس حجز اسم الشركة لدى لجنة الشركات والملكية الفكرية، وتقديم بعض النماذج والوثائق المحددة ودفع رسوم معينة محددة إلى لجنة الشركات والملكية الفكرية. لا يلزم أن يكون المديرون مقيمين في جنوب أفريقيا ولا يوجد حد أدنى لمتطلبات رأس المال. يجب أن يكون الموظف العام للشركة (الشخص المسؤول عن الاتصال بالسلطات الضريبية) مقيمًا في جنوب أفريقيا.

وقد واجهت لجنة الشركات والملكية الفكرية تأخيرات خطيرة (في بعض الحالات تصل إلى عدة أشهر) وعدم الكفاءة في تأسيس الشركات الجديدة وتحديث سجلاتها الخاصة بالشركات القائمة، ولكنها تتخذ خطوات لحل هذه المشاكل.

يجب أن تسجل الشركة عمومًا لأغراض ضريبية مختلفة (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة ودافع الضرائب) لأغراض ضريبة تنمية المهارات ومع صندوق التأمين ضد البطالة. التراخيص التجارية مطلوبة لأنشطة معينة (على سبيل المثال مبيعات الخمور).

ضوابط الصرف

يتم إدارة نظام مراقبة الصرف من قبل إدارة الرقابة المالية في بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي والعديد من "التجار المعتمدين" المعينين من قبل بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي (والتي تشمل البنوك التجارية الرئيسية).

لا توجد قيود على مراقبة الصرف على غير المقيمين الذين يمكنهم تحويل رأس المال بحرية داخل وخارج جنوب أفريقيا، ولكن توجد بعض ضوابط الصرف بالنسبة لسكان جنوب أفريقيا، وقد يؤثر بعضها على غير المقيمين (انظر أدناه).

يتم التعامل مع الشركات الفرعية والشركات الخارجية في جنوب أفريقيا (المكاتب الفرعية للشركات الأجنبية) كمقيمين، وبالتالي فهي تخضع لأنظمة مراقبة الصرف.

يجب على المساهمين غير المقيمين في شركة مقيمة تصديق شهادات أسهمهم على أنها "غير مقيم"، ولكنها (المصادقة) إجراء شكلي بشكل عام (يلزم إثبات دفع سعر الشراء أو الاشتراك في جنوب أفريقيا) ويسهل مدفوعات الأرباح من قبل الشركة المقيمة، فضلاً عن تحويل عائدات البيع إلى المساهم غير المقيم.

لا توجد قيود على مراقبة الصرف بين جنوب أفريقيا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند بسبب عضويتها في منطقة العملة المشتركة.

جميع المدفوعات من قبل المقيمين لغير المقيمين تنطوي على إجراءات مراقبة الصرف و / أو الموافقات. لا تثير مدفوعات السلع المستوردة أي قضايا بشكل عام. يجوز للشركات المقيمة (بما في ذلك الشركات الخارجية) بشكل عام تحويل أرباح الأسهم وأرباح الفروع إلى غير المقيمين شريطة أن تكون من أرباح التداول والأموال المتاحة. قد يتعين تقديم شهادات المدققين والوثائق الأخرى. ويتم أيضًا تنظيم حيازة المقيمين للأصول خارج منطقة

العملة المشتركة بدرجة أكبر أو أقل.

الموافقة على التحكم في الصرف (والتي قد يتم منحها من قبل تاجر معتمد بدلاً من تقديم طلب إلى بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي) مطلوب من أجل:

- قرض من غير مقيم إلى مقيم في جنوب أفريقيا. لن يسمح بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي عمومًا بمعدل فائدة يتجاوز معدل السحب على المكشوف من البنك الرئيسي المحلي للقروض المقدمة من المساهمين غير المقيمين لشركاتهم التابعة المحلية ولكن قد يسمح بمعدل فائدة يصل إلى ٣٪ أعلى من السعر الأساسي للقروض المقدمة من غير المقيمين الآخرين.
- دفع رسوم الإدارة والخدمات والرسوم الأخرى من قبل مقيم إلى غير مقيم. المعيار المستخدم لتقييم هذه المدفوعات هو ما إذا كانت "بحتة".
- دفع حقوق الامتياز والتراخيص والرسوم المماثلة لغير المقيمين مقابل حق استخدام المعرفة أو براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو حقوق النشر أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى.

يتم منح الموافقة بشكل عام على حقوق الامتياز من ٢ ٪ - ٤ ٪ من حجم التداول للسلع المصنعة و ٢ ٪ - ٦ ٪ من مبيعات السلع الرأسمالية.

- بيع الملكية الفكرية لملكية جنوب أفريقية إلى غير مقيم.

في عام ٢٠٢١، تم تخفيف نظام مراقبة الصرف بشكل أكبر للسماح بهياكل "الحلقة" حيث يحتفظ سكان جنوب أفريقيا بأصول جنوب أفريقيا بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال غير مقيمين، وإزالة القيود المفروضة على المهاجرين الجنوب أفريقيين الذين هاجروا من جنوب أفريقيا.

تحصيل الضرائب

يتم فرض ضريبة الدخل (بما في ذلك ضريبة الأرباح الرأسمالية) على الدخل العالمي لسكان جنوب أفريقيا الخاضعين لإعفاءات معينة. ومع ذلك، يتم فرض ضرائب على غير المقيمين فقط على دخلهم من جنوب أفريقيا. ولا يوجد مخصص للضرائب الجماعية.

معدل الضريبة القياسي على الشركات هو ٢٨٪ للشركات المقيمة والشركات المغلقة والشركات الخارجية. ويتم تخفيض المعدل إلى ٢٧٪ اعتبارًا من ١ أبريل ٢٠٢٢. نظرًا لأن توزيعات الأرباح تخضع للضريبة المقتطعة على توزيعات الأرباح بمعدل ٢٠٪ (يتم تخفيضها عند الاقتضاء باتفاقية ضريبية مزدوجة)، فقد يفضل المستثمرون الأجانب العمل من خلال شركات خارجية. ولا توجد ضريبة إضافية عندما يتم تحويل أرباح الفروع إلى الخارج. تنطبق قواعد خاصة على شركات تعدين الذهب وشركات التأمين طويل الأجل وشركات الأعمال الصغيرة والشركات الصغيرة.

يدفع الأفراد ضريبة على مقياس متدرج بحد أقصى ٤٥٪. تدفع الصناديق ضريبة بنسبة ٤٥ ٪ من الدخل المحتفظ بها ولا يتم توزيعها على المستفيدين. وقد تخضع أرباح الأسهم الأجنبية المدفوعة للمقيمين لضريبة الدخل بحد أقصى ٢٠٪.

هناك ضريبة مقتطعة قدرها ١٥٪ من إجمالي مدفوعات حقوق الامتياز لغير المقيمين على الرغم من أن معاهدات الازدواج الضريبي قد توفر إعفاءً في الحالات المناسبة.

هناك ضريبة مقتطعة بنسبة ١٥٪ على الفائدة المدفوعة لغير المقيمين، وتخضع لبعض الإعفاءات (بما في ذلك الديون الحكومية وفوائد الديون المدرجة) والإعفاء بموجب اتفاقية ضرائب مزدوجة ذات صلة. لا توجد ضريبة مفروضة على رسوم الخدمة المدفوعة لغير المقيمين. ومع ذلك، عندما تتجاوز الرسوم أو من المتوقع أن تتجاوز ١٠ ملايين راند ويكون ممثلو مزود الخدمة الأجنبية موجودين في جنوب أفريقيا، يتعين على العميل الإبلاغ عن الترتيب إلى دائرة الإيرادات بجنوب أفريقيا بالتنسيق المحدد.

تُفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥٪ (تُطبق إعفاءات معينة وتصنيفات صفرية). يتم فرض ضريبة أرباح رأس المال بمعدل فعال قدره ٢٢,٤٪ لجميع الشركات. عادة لا يتحمل غير المقيمين هذه الضريبة.

هناك عدد من الضرائب والرسوم المحددة الأخرى بما في ذلك ضريبة التبرعات (٢٥/٢٠٪)، ورسوم التركات (٢٥/٢٠٪)، ورسوم التحويل على نقل الممتلكات غير المنقولة (ما لم تكن خاضعة لضريبة القيمة المضافة)، وضريبة تحويل الأوراق المالية والمهارات ضريبة التنمية.

هناك العديد من مخصصات رأس المال بالإضافة إلى القواعد التي تنظم تسعير التحويل ورسملة ضئيلة.

لدى جنوب أفريقيا اتفاقيات ازدواج ضريبي مع أكثر من ٨٠ دولة بما في ذلك هولندا وكندا والهند وإندونيسيا وإيران وإيطاليا واليابان وكينيا وملاوي وجمهورية الصين الشعبية وسنغافورة وتايوان وتونس وأوغندا وزامبيا وأيرلندا وباكستان وروسيا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا وإسرائيل وفرنسا وليسوتو وبوتسوانا وموريشيوس وناميبيا وزيمبابوي.

هناك أيضًا ٢١ من المعلومات الضريبية واتفاقيات التبادل سارية المفعول، مع إمكانية اتباع المزيد، خاصة مع الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة أو الولايات القضائية غير الضريبية.

جنوب أفريقيا هي أيضا من الدول الموقعة على الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الضريبية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية وكذلك على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ التدابير المتعلقة بالمعاهدة الضريبية لمنع تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (ما يسمى الصك متعدد الأطراف).

البيئة التنظيمية

تتعامل لجنة المنافسة ومحكمة المنافسة ومحكمة استئناف المنافسة مع مراقبة الاندماج والممارسات التجارية التقييدية والتجاوزات والتمييز في الأسعار من قبل الشركات المهيمنة. وقد نجحت لجنة المنافسة في مقاضاة العديد من الاحتكارات بفرض عقوبات مالية شديدة.

لدى اللجنة سياسة تساهل مع الاحتكارات وقد نشرت مبادئ توجيهية للعقوبات للتعليق العام، وقد بدأ تجريم سلوك الاحتكارات حيز التنفيذ اعتبارًا من ١ مايو ٢٠١٦. تنظم لجنة تنظيم الاستحواذ من عمليات الاستحواذ والاستملاك على جميع الشركات العامة والشركات المملوكة للدولة وبعض الشركات الخاصة. ويحدد قانون الشركات الواجبات الائتمانية للمديرين، وقواعد إدارة الشركات، وعمليات الدمج، والاندماج، والعروض العامة، وخطط الترتيب، والحماية المهمة للمساهمين من الأقلية، و"إنقاذ الأعمال" (على غرار الفصل ١١ في الولايات المتحدة الأمريكية).

بورصة جوهانسبرج المحدودة هي أكبر بورصة أوراق مالية في أفريقيا، ولديها لوائح تحكم الشركات المدرجة فيها. ويشرف مجلس الخدمات المالية على أنشطة المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المالية.و تخضع البنوك للتنظيم من قبل مسجل البنوك.

يتم تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإذاعي والخطط الطبية والتأمين قصير وطويل الأجل وصناديق المعاشات التقاعدية والأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمقامرة واليانصيب بموجب تشريعات ومنظمين منفصلين.

هناك أيضًا تشريعات بيئية تفرض المسؤولية الشخصية على مديري الشركات المخالفة في ظروف معينة.

يوفر قانون حماية المستهلك واللجنة الوطنية للمستهلك حماية كبيرة للمستهلكين (يُعرّفون على أنهم أفراد وكيانات ذات مبيعات أو أصول تقل عن ٢ مليون راند) وأصحاب الامتياز. كما يحمي قانون الائتمان الوطني المستهلكين من خلال تنظيم تمديد الائتمان وإنفاذ الديون في ظروف معينة. يسمح قانون تعزيز الوصول إلى المعلومات، بالوصول إلى معلومات الشركات الحكومية والخاصة في ظروف معينة. كما يتم حاليًا عرض تشريع حماية البيانات الشخصية على البرلمان.
هناك قوانين صارمة لمكافحة الفساد بالإضافة إلى متطلبات جمع المعلومات "اعرف عميلك" بموجب قانون مركز الاستخبارات المالية الذي أنشأ مركز الاستخبارات المالية للمساعدة في مكافحة غسيل الأموال.

الملكية الفكرية

يتم توفير الحماية بموجب القانون الأساسي والقانون العام لبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر والتصاميم والملكية الفكرية الأخرى.
ويوجد سجلات عامة للعلامات التجارية والتصاميم وبراءات الاختراع وتعد جنوب أفريقيا من الدول الموقعة على اتفاقيتي برن وباريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات وعضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
أصدرت وزارة التجارة والصناعة مشروع سياسة وطنية بشأن الملكية الفكرية للتعليق العام في سبتمبر ٢٠١٣ والذي يتضمن اقتراحات لتعزيز معايير الأهلية للبراءات، والسماح بمعارضة البراءات قبل منحها والتوصية بنظام فحص البراءات.
كما اقترحت الحكومة تغييرات لحماية المعارف التقليدية والأصلية في جنوب أفريقيا.

التعرفة والتجارة

تشمل الصادرات بشكل رئيسي الذهب والماس والبلاتين ومعادن ومعادن أخرى والآلات والمعدات وبعض المنتجات الزراعية. وتشمل الواردات بشكل رئيسي الآلات والمعدات والمواد الكيميائية والمنتجات البترولية والأدوات العلمية وبعض المواد الغذائية.

تعد الصين حاليًا أكبر شريك تجاري فردي لجنوب أفريقيا (لكلٍ من الواردات والصادرات) على الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة يمثلون شريك تجاري أكبر من الصين. شركاء التصدير الرئيسيون الآخرون هم اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا، أما شركاء الاستيراد الرئيسيون الآخرون هم ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان والمملكة العربية السعودية (النفط).

توجد رسوم جمركية وضوابط مباشرة مثل تصاريح الاستيراد، وهناك تبادل مجاني وبلا عوائق فعليًا للبضائع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وجنوب أفريقيا وسوازيلاند).
أبرمت جنوب أفريقيا اتفاقية تجارية مع الاتحاد الأوروبي من أجل منطقة تجارة حرة بين جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. اختتم الاتحاد الأوروبي المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة الاقتصادية في ١٥ يوليو ٢٠١٤ مع مجموعة اتفاقية الشراكة الاقتصادية لأفريقيا الجنوبية التي تضم بوتسوانا وليسوتو وموزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وسوازيلاند.

تم إطلاق منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية وجماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا لخفض الحواجز التجارية وإنشاء منطقة التجارة الحرة التي تمتد من جنوب أفريقيا إلى مصر.

استفادت جنوب أفريقيا من قانون النمو والفرص الأفريقي للولايات المتحدة الأمريكية والذي يسمح لبعض منتجات جنوب أفريقيا بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية. تم إبرام اتفاقية بين أعضاء مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (جنوب أفريقيا وأنجولا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وليسوتو ومالاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسيشيل وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي) تنص على تحرير التجارة وخفض الحواجز الجمركية مع التأسيس النهائي لمنطقة التجارة الحرة.

صادقت جنوب أفريقيا على المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وقدمت اقتراحًا للتعريفة كجزء من الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية.

حوافز الاستثمار

هناك برامج حكومية لدعم البحث والتطوير، والشركات الصغيرة / والمتوسطة المملوكة للسود، وأبحاث سوق التصدير، والبعثات التجارية ومبادرات تسويق الصادرات الأخرى، ودراسات الجدوى، ومشروعات التصنيع وبعض الحوافز الخاصة بالصناعة (مثل في صناعة السيارات، والسياحة و صناعات الأفلام).

نفذت جنوب أفريقيا نظام "الشركة الرئيسية" لتحفيز الشركات على استخدام جنوب أفريقيا لإجراء استثمارات في بلدان أفريقية أخرى (أو في أي مكان آخر).

هناك بعض المتطلبات المعقدة نسبيًا للتأهل، بما في ذلك:
- يجب أن يتم تأسيس الشركة أو أن يكون لها مكان لإدارتها الفعالة في جنوب أفريقيا في كل عام.
- يجب أن يمتلك كل مساهم ١٠٪ أو أكثر من الأسهم وحقوق التصويت في الشركة (الحد الأقصى لعدد المساهمين هو ١٠).
- يجب أن يُعزى ٨٠٪ أو أكثر سنويًا من تكلفة إجمالي أصول الشركة إلى مصلحة في حقوق الملكية و / أو قرض لشركة أجنبية تمتلك فيها الشركة الرئيسية ١٠٪ على الأقل من حقوق الملكية وحقوق التصويت و / أو الملكية الفكرية المرخصة لمثل هذه الشركة الأجنبية.
- يجب أن يشمل (في أي سنة، وإذا تجاوز إجمالي الدخل ٥ ملايين راند) ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من إجمالي دخل الشركة الإيجار، أو توزيعات الأرباح، أو الفوائد، أو حقوق الامتياز، أو رسوم الخدمة مستحقة الدفع من قبل هذه الشركة الأجنبية أو أن تشتمل على عائدات التخلص من الفائدة فيه.

تخضع الشركة التي يقع مقرها الرئيسي للضريبة على دخلها في جميع أنحاء العالم (مثل المقيمين الآخرين في جنوب أفريقيا) ولكن مساهميها لن يخضعوا لضريبة الأرباح على أي توزيعات أرباح تعلن عنها.
يتم إعفاء أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة لمساهميها من ضريبة الدخل في أيديهم. وبالمثل، تُعفى أرباح الأسهم التي تتلقاها الشركة الرئيسية من الضرائب حيث تمتلك على الأقل ١٠٪ من حقوق الملكية وحقوق التصويت في الشركة الأجنبية. لن يتم أيضًا تطبيق الضريبة المقتطعة على الفائدة، والتي تسري اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠١٣، على الفائدة التي تدفعها شركة المقر إلى مقرض غير مقيم.

لا تنطبق قواعد التحويل والرسملة الدقيقة على:

- قروض من الشركة الرئيسية إلى الشركات المستثمر فيها (إذا كانت تمتلك على الأقل ١٠٪ من حقوق الملكية وحقوق التصويت في الشركة المستثمر

فيها).
- القروض المقدمة من غير المقيمين والتي يتم إقراضها من قبل شركة المقر الرئيسي لهذه الشركات المستثمر فيها.
- حقوق ملكية فكرية مرخصة للشركة المقر ومرخصة من قبلها لهذه الشركات المستثمر فيها.
- الفوائد على القروض وحقوق الامتياز على الملكية الفكرية المرخصة من شخص غير مقيم من قبل شركة المقر الرئيسي، قد يتم خصمها، إلى الحد الذي تحصل فيه على الفوائد وحقوق الامتياز على التوالي من شركة غير مقيمة تمتلك فيها نسبة ١٠٪ على الأقل من حقوق الملكية / التصويت. .

تشمل المزايا الأخرى الإعفاء من ضريبة أرباح رأس المال على مبيعات الأسهم التي تمتلكها شركة المقر الرئيسي، وكذلك الأسهم في شركة المقر الرئيسي. إذا تم استخدام شركة مؤسسة جنوب إفريقية كشركة مقر رئيسي، يمكن أيضًا تسجيل الشركة لدى سلطات مراقبة الصرف كشركة مقر رئيسي بموجب قواعد مراقبة الصرف (التي تشبه إلى حد كبير القواعد الضريبية)، يؤدي هذا التسجيل إلى إعفاء شركة المقر الرئيسي من قواعد مراقبة الصرف. يتعين على شركة المقر الرئيسي، إجراء انتخابات سنوية لتكون شركة المقر الرئيسي لأغراض ضريبية، كما يتعين عليها أيضًا تقديم تقرير سنوي (لن يكون مرهقًا أو طويلاً) إلى الخزانة.

تم إنشاء مناطق التنمية الصناعية في موانئ شرق لندن وكويجا (بالقرب من ميناء إليزابيث) في مقاطعة كيب الشرقية، وخليج سالدانها في كيب الغربية، وميناء دوبى التجاري بالقرب من مطار ديربان، و خليج ريتشاردز في كوازولو ناتال.
كما تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة مع حوافز مختلفة للشركات في مالوتي إيه فوفنج في الولاية الحرة، ومطار أو آر تامبو الدولي في جوهانسبرج، وموسينا / ماخادو في مقاطعة ليمبوبو بالقرب من الحدود مع زيمبابوي. يمكن الحصول على التمويل بأسعار فائدة مخفضة من مؤسسة التنمية الصناعية المملوكة للدولة.
كما يتوفر التمويل والمساعدات الأخرى للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من وكالة تمويل المشروعات وتنمية المشروعات الصغيرة المملوكة للدولة في الخلع.
تم قبول جنوب أفريقيا في برنامج شركاء الاستثمار الأوروبي. قد تحصل المشروعات أيضًا على تمويل من بنك التنمية لجنوب أفريقيا، علماً بأنه لدى العديد من الممولين والمانحين الأجانب بما في ذلك البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة الكومنولث للتنمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجود في جنوب أفريقيا.

النظام القانوني

يعتمد النظام القانوني على القانون العام الروماني الهولندي مع تأثيرات مهمة من القانون الإنجليزي. الدستور هو القانون الأعلى ويكرس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان واستقلال القضاء. يتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح ومحاكم عليا. يمكن مراجعة القرارات الإدارية من قبل المحاكم. يتم التعامل مع المسائل الدستورية من قبل المحكمة الدستورية التي تتمتع بصلاحية إلغاء التشريعات التي تتعارض مع الدستور.
تنظر محكمة الاستئناف العليا في بلومفونتين في الاستئناف في المسائل غير الدستورية، ويمكن تنفيذ الأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية في جنوب أفريقيا.
وقعت جنوب أفريقيا على اتفاقية نيويورك (على الرغم من أن قانون التحكيم لعام ١٩٦٥ يحتاج إلى إصلاح) وأصبح التحكيم شائعًا خاصة بالنسبة للنزاعات التجارية.

اتخذت مؤسسة التحكيم في جنوب أفريقيا – و هيئة محلية مستقلة – سمعة طيبة وسجل حافل، حيث شاركت في حل النزاعات البديلة في أفريقيا، وهي هيئة بديلة لحل المنازعات التجارية الأفريقية توفر بديلاً محليًا أرخص للتحكيم خارج أفريقيا بموجب قواعد غرفة التجارة الدولية ولندن على سبيل المثال.
يعد قانون التحكيم الدولي الجديد قيد الانتظار والذي يهدف إلى جنوب أفريقيا كمنتدى لتسوية المنازعات الأفريقية. تم إنشاء مركز تحكيم لحل النزاعات الأفريقية التي تشمل مستثمرين صينيين في جوهانسبرج.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

جنوب أفريقيا عضو في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، منطقة العملة المشتركة، مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل التنمية الأفريقية، والأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمة التجارة العالمية، والكومنولث البريطاني ومجموعة العشرين (الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) و (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

علاقات العمل

هناك العديد من القوانين التي تنظم علاقات العمل والشروط الأساسية للتوظيف والصحة والسلامة المهنية، وتحمي حقوق الموظفين.
كما يعزز قانون المساواة في العمل العمل الإيجابي للسود والنساء من جميع الأجناس والأشخاص ذوي الإعاقة. يدفع أرباب العمل رسوم المهارات (تساوي نسبة مئوية من قيمة رواتبهم) بموجب قانون رسوم تنمية المهارات. تتعامل لجنة التوفيق والوساطة والتحكيم ومحكمة العمل ومحكمة الاستئناف العمالية مع المنازعات العمالية. يتطلب عمل المغتربين تصاريح العمل.

تنزانيا

محامون إف بي

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.fbattorneys.co.tz
اللغات المُتحدث بها: السواحيلية والإنجليزية والألمانية والغوجاراتية والهندية
نقطة التواصل: فيزين أملاني، فافاز يوجانجي
هاتف: ٢١٣٥٩٩٤/٥ ٢٢ ٢٥٥+
العنوان: الدور ٨ ، مكان أماني ، شارع أوهايو ، دار السلام بتنزانيا
بريد إلكتروني: fbhojani@fbattorneys.co.tz , famlani@fbattorneys.co.tz

معلومات البلد

تشكلت جمهورية تنزانيا المتحدة أكبر دولة في شرق أفريقيا، في أبريل ١٩٦٤ من اتحاد تنجانيقا وزنجبار، الذين مُنحوا الاستقلال في عام ١٩٦١ و ١٩٦٣ على التوالي.

تبلغ مساحة الدولة أكثر من ٩٤٥٢٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥٩,٧٣ مليون نسمة (وفقًا لمراجعة ٢٠١٩ للتوقعات السكانية في العالم التي أعدتها شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة) ينتمون إلى مجموعة متنوعة من المجموعات القبلية، منهم ٥٩٠٥٧٢١٨ يقيمون في البر الرئيسي التنزاني و ٦٧٧٠٠٠ في زنجبار.

تبلغ مساحة البر الرئيسي التنزاني ٩٤٥٨٧٧ كيلومتر مربع وزنجبار ١٦٥٨ كيلومتر مربع. عاصمتها دودوما (تشريعية) بينما دار السلام هي المدينة التجارية الرئيسية. المراكز الحضرية الأخرى هي أروشا وموانزا ومبيا ومتوارا وكليمنجارو. بناء على أوامر من الرئيس، انتقل رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين إلى دودوما من دار السلام.

النظام السياسي

البلد جمهورية وحدوية من دولتين على أساس ديمقراطية برلمانية متعددة الأحزاب. و الدولتان هما جمهورية تنزانيا وجمهورية زنجبار الثورية (تشكلان معًا جمهورية تنزانيا المتحدة).

تمارس جميع سلطات الدولة في تنزانيا وتسيطر عليها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وحكومة زنجبار الثورية.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

أصدرت الحكومة في يونيو ٢٠٢٠، تقديرات منقحة للناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا للربع الأول من عام ٢٠١٥. وفقًا للناتج المحلي الإجمالي المعدل، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام المطلقة بالأسعار الجارية ١٥,٨٦ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ١٤,٤٤ مليار دولار أمريكي في الربع المماثل لعام ٢٠١٩.

علاوة على ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٥ إلى ١٣,٦٢ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ من ١٢,٨٩ مليار دولار أمريكي في الربع المقابل من عام ٢٠١٩ بما يعادل نموًا بنسبة ٥,٧٪.

تُظهر الأنشطة الاقتصادية الواسعة التي تغطي الأنشطة الأساسية والأنشطة الثانوية والأنشطة الجامعية أن الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ كانت من الأنشطة الجامعية التي شكلت ٤٢٪، تليها الأنشطة الأولية بنسبة ٣٣,٢٪ والأنشطة الثانوية بنسبة ٢٤,٧ ٪.

خلال الفترة قيد الاستعراض، سجل نشاط التعدين واستغلال المحاجر أعلى نمو قدره ١٥,٣٪ (يُعزى إلى زيادة إنتاج الذهب) يليه نشاط صحة الإنسان والعمل الاجتماعي (١٠,٢٪)، والنشاط المهني والعلمي والتقني(٨,٩) ٪ والنقل والتخزين والمعلومات والاتصالات (٨,٣٪) والبناء (٨٪) والخدمات الإدارية والدعم (٨٪) والخدمات الاجتماعية الأخرى (٧,٨٪).

معدل التضخم

بلغ متوسط معدل التضخم في عام ٢٠٢٠، في تنزانيا حوالي ٣٪ مقارنة بالعام السابق.

مناخ الاستثمار

لدى الحكومة سياسة مُستحسنة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وبذلت جهودًا كبيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من انخفاض عدد الحوافز الضريبية التي تم منحها، ولا تنطبق إلا على المشروعات الاستراتيجية الكبيرة الحجم. بشكل عام ، يحصل المستثمرون الأجانب على نفس الشيء

المعاملة كمستثمرين محليين.

يوفر قانون الاستثمار التنزاني رقم ٢٦ لعام ١٩٩٧ بعض الشروط المواتية للمستثمرين، كما ينشئ مركز الاستثمار التنزاني باعتباره الوكالة الحكومية بهدف تعزيز الاستثمار وتسهيله. تشمل المزايا المتاحة بموجب قانون مركز الاستثمار في تنزانيا إعادة مضمونة للأرباح وعائدات بيع الاستثمار، وضمان ضد المصادرة، وحصص دنيا مضمونة تصل إلى خمسة موظفين مغتربين، وبعض المزايا الضريبية (التي تم تخفيضها مما كان متاحًا سابقًا) . ينطبق قانون مركز الاستثمار في تنزانيا على جميع الأعمال التجارية بخلاف التعدين والتنقيب عن النفط واستغلاله، أما بالنسبة للفوائد المتعلقة بالعودة المضمونة لأرباح الأسهم ورأس المال والضمان ضد المصادرة (المتاحة طبقًا لقانون مركز الاستثمار في تنزانيا)، فهى تمتد أيضًا إلى المستثمرين في التعدين والتنقيب عن النفط واستغلاله.

علاوة على ذلك ،يضمن دستور جمهورية تنزانيا المتحدة الحق في الملكية الخاصة للممتلكات وحماية الدولة لتلك الممتلكات ويحظر تأميم الملكية الخاصة دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة التي تضمن التعويض العادل والسريع، ويتم تقديم حوافز مماثلة للمستثمرين في زنجبار من خلال وكالة تشجيع الاستثمار في زنجبار.

جميع الأراضي في تنزانيا أراضي عامة مخولة للرئيس الذي يمنح حقوق الإشغال على أساس الإيجار (وليس التملك الحر) لفترات محددة مدتها ٣٣ عامًا و ٦٦ عامًا و ٩٩ عامًا. يوجد سجل الأراضي المركزي الذي يتم فيه تسجيل

جميع سندات ملكية الأراضي، ويتم يتم الاحتفاظ بنسخة واحدة من سند الملكية في سجل الأراضي وتظل النسخة الأخرى في حوزة المالك.
أي رهن عقاري أو رسوم أو حقوق أخرى مماثلة ضد الملكية أو نقل حق الإشغال يتم إثباتها على نسختين من سندات الملكية كدليل على وجودها.
توجد مكاتب تسجيل الأراضي التابعة للمناطق وهي مسؤولة إدارياً أمام سجل الأراضي المركزي. ومفوض الأراضي هو المسؤول الإداري الرئيسي والمستشار للحكومة فيما يتعلق بمسائل الأراضي وهو معين من قبل الرئيس.
الاستثمارات في بورصة دار السلام مفتوحة للمستثمرين الأجانب ولكن ضخ رأس المال الأجنبي محدود بنسبة ٦٠٪ من الأسهم المدرجة. ولكن يجوز للمُصدر في حالة الإصدار العام (وبموافقة خطية مسبقة من هيئة أسواق المال والأوراق المالية)، تخصيص أوراق مالية تتجاوز الحد المنصوص عليه للمقيمين في جماعة شرق أفريقيا والمستثمرين الأجانب، وفقًا لترتيب الأولوية، إذا لم يأخذ التنزانيون الأوراق المالية.

أشكال الأعمال

الأشكال الرئيسية لتنظيم الأعمال هي المالك الوحيد والشراكة والشركة والفرع المسجل لشركة أجنبية.

تأسيس الشركات

يجب أن تكون الشركات والفروع ذات المسؤولية المحدودة مسجلة لدى وكالة التسجيل والتراخيص التجارية. ويجب أن تكون الشركات والتجار الوحيدون (إذا كانوا يتداولون بأسماء أخرى غير أسماءهم) مسجلين لدى وكالة تسجيل وترخيص الأعمال. يمكن للمستثمر الأجنبي إنشاء مكان عمل في تنزانيا إما عن طريق تسجيل فرع لشركة أجنبية أو عن طريق تأسيس شركة محلية، ويمكن تأسيس شركة ككيان مستقل أو شركة تابعة لشركة أم تأسست في ولاية قضائية أجنبية.
تتطلب الشركات ما لا يقل عن اثنين من المساهمين ولكن قد تكون مملوكة لأجانب بنسبة ١٠٠ ٪ باستثناء قطاعات معينة مثل وكالات الشحن والتأمين والاتصالات ومحطات التلفزيون والراديو وبعض تراخيص التعدين الصغيرة التي تقتصر على مواطني تنزانيا أو تتطلب مشاركة نسبة مئوية محددة من السكان المحليين.
يجب الحصول على تراخيص الأعمال لجميع أشكال الأعمال التي يتم القيام بها لتحقيق مكاسب، وأن يكون لدى بعض الشركات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولين ومنظمي الرحلات السياحية والفنادق والتعدين والنفط والغاز والمهنيين تراخيص قطاع محددة صادرة عن السلطات التنظيمية المعنية بالإضافة إلى التراخيص التجارية.

ضوابط الصرف

تتمتع تنزانيا بنظام ليبرالي لمراقبة الصرف الأجنبي حيث يمكن للمقيمين إنشاء حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية والاحتفاظ بها مع البنوك المحلية مع تنظيم محدود للتحويلات الدولية.
يتطلب تحويل الأموال إلى الخارج إثباتًا لسبب التحويل، وفي بعض الأحيان، إثبات دفع الضرائب ذات الصلة على الأموال. ينظم بنك تنزانيا إنشاء حسابات بالعملات الأجنبية في الخارج والمعاملات المتعلقة بالذهب.

تحصيل الضرائب

ينظم قانون ضريبة الدخل المراجع، طبعة ٢٠١٩، تقييم وتحصيل ضريبة الدخل، وتشمل القوانين الضريبية الأخرى قانون ضريبة القيمة المضافة لعام ٢٠١٤، وقانون إدارة الجمارك لجماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٠٤ وقانون رسوم الدمغة، الإصدار المراجع لعام ٢٠١٩. والضرائب الرئيسية هي:

- ضريبة دخل الشركات – ٣٠٪ (٢٥٪ للشركات المدرجة حديثاً لمدة ثلاث سنوات).
- ضريبة الدخل الفردي – أقصى معدل ٣٠٪.
- ضريبة القيمة المضافة – ١٨٪.
- ضريبة على التصرف في الأصل الاستثماري من قبل فرد مقيم – ١٠٪ وغير مقيم – ٢٠٪.
- رسوم الدمغة على النقل – ١٪.

هناك خصومات رأسمالية مختلفة على المباني والمصانع والآلات والزراعة أو تربية المواشي والتصنيع والسياحة والتنقيب عن المعادن وكذلك التنقيب عن النفط والغاز.
تنزانيا لديها معاهدات ازدواج ضريبي سارية المفعول حاليًا مع كندا والدنمارك وفنلندا وإيطاليا والنرويج وجنوب أفريقيا والسويد وزامبيا. وتم التوقيع على اتفاقيات مع كينيا وأوغندا لكنها تنتظر التصديق.

السياسة النقدية

تتم صياغة السياسة النقدية في تنزانيا من قبل بنك تنزانيا باستخدام أدوات مثل سياسة إعادة التمويل وسياسة الحد الأدنى للاحتياطي وسياسة السوق المفتوحة وتدخلات الصرف الأجنبي وغيرها. يتم تسهيل تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التطبيق المستمر للسياسات الموجهة نحو السوق في القطاع المالي والقطاع العام والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي ونظام المدفوعات الخارجية.

نظام قانوني

يُستمد النظام القانوني في تنزانيا من القانون العام الإنجليزي، والتشريعات، والسوابق القضائية، والشريعة الإسلامية، والقانون العرفي. ينطبق القانون العام الإنجليزي فقط في حالة عدم وجود قانون تشريعي، وحيثما تم سن القانون التجاري، لا ينطبق القانون العام.
يتم تطبيق الشريعة الإسلامية فقط في مسائل الزواج والوراثة على التنزانيين من ذوي العقيدة الإسلامية بينما ينطبق القانون العرفي بشكل عام على مسائل ملكية الأرض والميراث. يتكون النظام القضائي من محكمة الاستئناف في تنزانيا التي تمتد إلى زنجبار والمحكمة العليا في تنزانيا و محاكم القضاة المقيمين ومحاكم المقاطعات والمحاكم الابتدائية والمحاكم الخاصة. زنجبار لديها المحكمة العليا الخاصة بها والمحاكم الفرعية.
تم إنشاء محكمة تجارية كقسم في المحكمة العليا في تنزانيا في عام ١٩٩٩ للبت بسرعة في المنازعات التجارية. وقد حققت هذه المحكمة نجاحًا معقولاً في حل النزاعات التجارية على وجه السرعة.
تنزانيا لديها قوانين تجارية وتجارية داعمة، مثل القانون الذي يضمن حقوق الملكية الخاصة (المنصوص عليها أيضًا في الدستور)، والقوانين التي تجيز المؤسسات التجارية (قانون الشركات ٢٠٠٢ وقانون تسجيل الأسماء التجارية)، والقوانين التي تحكم العقود ، وبيع البضائع وعقود الإيجار وأدوات الدفع والائتمان والمعاملات المضمونة والإفلاس والممارسات التجارية غير العادلة، من بين أمور أخرى.
تؤيد المحاكم التنزانية أحكام المحاكم الأجنبية أو قرارات التحكيم الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل. ولدى تنزانيا اتفاقيات إنفاذ متبادلة للأحكام مع المملكة المتحدة وسوازيلاند وزيمبابوي والصومال وسيشيل وزامبيا ونيو ساوث ويلز وموريشيوس وسريلانكا وبوتسوانا وليسوتو.

الملكية الفكرية

ينص قانون حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة رقم ٧ عام ١٩٩٩ على حماية حق المؤلف والحقوق الأخرى في الأعمال الأدبية والفنية والفولكلور

والمسائل الأخرى ذات الصلة. كما ينص قانون العلامات التجارية والخدمية رقم ١٢ عام ١٩٨٦ على تسجيل وحماية العلامات التجارية وعلامات الخدمة والمسائل ذات الصلة. ينص قانون (تسجيل) البراءات رقم ١ عام ١٩٨٧ على حماية الاختراعات والابتكار لتسهيل الحصول على التكنولوجيا بشروط عادلة من خلال منح وتنظيم براءات الاختراع وشهادات المنفعة وشهادات الابتكار.

الخدمات المصرفية

بنك تنزانيا مسؤول عن وضع سياسات نقدية مواتية لضمان تضخم منخفض ومستقر. يوحّد قانون المؤسسات المصرفية والمالية رقم ٥ عام ٢٠٠٦ القانون المتعلق بالمصارف ويهدف إلى مواءمة عمليات جميع المؤسسات المالية في تنزانيا، لتعزيز الأنشطة المصرفية السليمة، وتنظيم عمليات الائتمان، وتوفير الأمور الأخرى المتعلقة بهذه الأغراض أو المرتبطة بها.

التأمين

دخل قانون التأمين رقم ١٠ عام ٢٠٠٩ حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٠٩ وأنشأ هيئة تنظيم التأمين في تنزانيا والتي تم منحها صلاحيات تنظيم سوق التأمين في تنزانيا وتعزيز والحفاظ على سوق تأمين فعال وعادل وآمن ومستقر لمصلحة وحماية حاملي وثائق التأمين.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

حددت الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، تنمية القطاع الخاص كمصدر مهم للنمو الاقتصادي في تنزانيا. وتنص الاستراتيجية على أن يتم دعم الشركات المحلية (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة) وتشجيعها على الابتكار، والاهتمام بتطوير المنتجات والجودة واستراتيجيات التسويق التي تجعلها قادرة على المنافسة والاستجابة لمتطلبات السوق العالمية.
يجب شراء جميع مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (سواء المطلوبة منها أو غير المطلوبة) من خلال عملية مناقصة مفتوحة وتنافسية.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعزز قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة من خلال مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تشمل رأس المال الاستثماري والمهارات الإدارية والتكنولوجيا.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

دخلت تنزانيا في معاهدات ثنائية لتعزيز وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر مع الدنمارك وفنلندا وألمانيا والهند وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وزامبيا.
تنزانيا هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، ومركز تسوية منازعات الاستثمار ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

تنزانيا عضو في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

الطرق والمواصلات

يتم النقل في تنزانيا بشكل أساسي عن طريق البر تكملة سلسلة من شبكات السكك الحديدية. تتمتع شبكة الطرق في تنزانيا حاليًا بجودة أفضل من خلال الطرق المعبدة التي تربط جميع المناطق الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. ولدى تنزانيا العديد من الممرات المائية الساحلية والبحيرات حول حدودها. الموانئ النشطة هي دار السلام وتانجا ومتوارا. هناك أيضًا الموانئ الثانوية لكلوة، ليندي ومافيا على المحيط الهندي.

المياه

تمتلك تنزانيا موارد مائية كافية لتلبية معظم احتياجاتها الحالية. وتشمل المصادر السطحية والجوفية.

الطاقة والغاز

يتم توفير توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في تنزانيا من خلال شركة إمدادات الكهرباء في تنزانيا. على الرغم من تحرير توليد الكهرباء وتوزيعها، فإن شركة تنزانيا لتزويد الكهرباء (وهي كيان مملوك للحكومة بنسبة ١٠٠٪)، مسؤولة عن ٩٠٪ من إمدادات الكهرباء.
يمثل الوقود القائم على الكتلة الحيوية، وخاصة خشب الوقود (الفحم الحجري والحطب) أكثر من ٩٠ ٪ من إمدادات الطاقة الأولية. تمثل مصادر الطاقة التجارية، أي البترول والكهرباء، حوالي ٨٪ و ١,٢٪ على التوالي من الطاقة الأولية المستخدمة، ويمثل الفحم والطاقة الشمسية وطاقة الرياح أقل من ١٪ من الطاقة المستخدمة.

الاتصالات

تنزانيا لديها ثاني أكبر سوق للاتصالات السلكية واللاسلكية في شرق أفريقيا بعد كينيا. ارتفعت كثافة الاتصالات من ١٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٦١٪ في سبتمبر ٢٠١٣ مما يمثل قاعدة مشتركين تبلغ ٢٧٣٩٥٦٥٠ مليون مشترك في الهاتف المحمول.

ينظم قانون الاتصالات الإلكترونية والبريدية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ إجراءات صناعة الاتصالات، كما يتطلب تسجيل جميع بطاقات التعريف المشترك (SIM card) القابلة للفصل، والهواتف المحمولة ذات البطاقات المدمجة، بهدف تعزيز الأمن القومي، وحماية المستهلكين من إساءة استخدام خدمات الاتصال وتمكين المستهلكين من التعرف عليهم عند استخدامهم لخدمات ذات قيمة مضافة مثل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول (خدمة متنقلة أخرى تنمو بشكل مطرد).

كما يتطلب القانون أيضًا من المرخص لهم لمرافق الشبكة أو خدمات الشبكة أو خدمات التطبيقات أو خدمات المحتوى تقديم أسهمهم للجمهور وإدراجها لاحقًا في بورصة دار السلام في غضون ثلاث سنوات من بدء النظام الأساسي، ولكن يجب أن يتوافق إدراج هذه الأسهم مع متطلبات الإدراج الخاصة بهيئة أسواق المال والأوراق المالية، حيث لم يتم بعد إصدار اللوائح التي تحكم إدراج شركات الهاتف المحمول.

اعتبارًا من يوليو ٢٠١٦، يجب على جميع مشغلي شبكات الهاتف المحمول (بما في ذلك شركات وموردي الاتصالات السلكية واللاسلكية) طرح ٢٥٪ من رأسمالها المدفوع للتنزانيين المحليين في بورصة دار السلام، ولكن عدل قانون المالية لعام ٢٠٢٠ من قانون الاتصالات الإلكترونية والبريدية وألغى شرط إدراج الأسهم في بورصة دار السلام لبعض الكيانات، بما في ذلك تلك المملوكة للحكومة.

لا يُطلب من المرخص لهم الحاصلين على التراخيص التالية (على وجه التحديد) تقديم أسهمها للجمهور:
- ترخيص مرافق الشبكة أو خدمات الشبكة مملوك بالكامل للحكومة.
- ترخيص مرافق الشبكة أو خدمات الشبكة التي تمتلك فيها الحكومة ٢٥٪ من الأسهم أو أكثر.

• ترخيص مرافق الشبكة لاستئجار الأبراج.

الزراعة

تنزانيا لديها زراعة جيدة للأراضي الصالحة للزراعة هي أهم قطاع في الاقتصاد حيث تمثل أكثر من ٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تمثل القهوة والشاي والقنب والقطن والتبغ الصادرات الرئيسية التي تمثل ما يصل إلى ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات. يلعب كلٌ من التعدين والسياحة والنقل والتصنيع وصيد الأسماك دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد، ولا تزال تعتمد الزراعة على زراعة الكفاف، وتشكل المحاصيل الغذائية حوالي ٨٥٪ من هذا القطاع وتشكل الثروة الحيوانية ٣٪ منه.

تشمل المحاصيل الغذائية الرئيسية الكسافا والدخن والذرة والذرة الرفيعة والأرز و القمح والبقول (الفاصوليا بشكل رئيسي) البطاطس والموز والموز.

السياحة

كانت هناك زيادة كبيرة في السياحة حيث تجاوز عدد الوافدين مليون سائح سنويًا. تشمل الوجهات السياحية الشهيرة منتزهات نجورونجورو كارتر وحدائق كليمنجارو الشهيرة وسيرينجيتي وبحيرة مانيارا الوطنية وزنجبار. أصبحت الوجهات السياحية الجنوبية أيضًا مشهورة بما في ذلك محمية سيلوس جيم ومتنزهات رواها وكتافي الوطنية.

وتشمل الحدائق الوطنية الأصغر حديقة ميكومي الوطنية، وحديقة جومبي ستريم الوطنية ومنتزه تارانجيري.

تشكل المتنزهات والمحميات الوطنية في تنزانيا حوالي ٢٥٪ من مساحة أراضي تنزانيا.

التعدين

التعدين هو قطاع مهم في الاقتصاد، وتنزانيا هي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا ويقدر أن لديها احتياطيات من الذهب بأكثر من ١٠٠٠ طن. تفتخر تنزانيا بمجموعة متنوعة من المعادن الأخرى بما في ذلك التنزانيت والفضة والنحاس والماس والياقوت والياقوت والمعادن الأساسية والبلاتين والفحم واليورانيوم والمعادن الزراعية والكيماويات والجرافيت والمعادن الصناعية الأخرى بما في ذلك رماد الصودا والكاولين والجرانيت والرخام و الكوارتزيت.

يوجد الملح على طول الساحل والبحيرات الداخلية، جنبًا إلى جنب مع الفيرميكيولايت والحجر الجيري و رمال السيليكا والفوسفات الجبس والميكا.

ينظم قانون التعدين رقم ١٤ لسنة ٢٠١٠ التنقيب عن المعادن، والتعدين، والمعالجة، والتعامل في المعادن، ومنح وتجديد وإنهاء حقوق التعدين ودفع حقوق الامتياز وغيرها من الرسوم. مدة رخصة البحث ٩ سنوات.

وقد أصدرت الحكومة في فبراير ٢٠١٧، لوائح بموجب قانون التعدين تطالب جميع شركات التعدين التي تحمل تراخيص التعدين الخاصة، بتعويم ٣٠ ٪ من رأسمالها المدفوع التنزانيين المحليين في بورصة دار السلام.

تم تعديل قانون التعدين في يوليو ٢٠١٧، وينص الآن على أنه بالنسبة لأي عمليات تعدين بموجب ترخيص تعدين أو ترخيص تعدين خا ، يجب ألا تقل حصة الحكومة عن ١٦٪ غير قابلة للتخفيض في رأس مال شركة شركة تعدين حسب نوع المعادن ومستوى الاستثمار. كما تتطلب ايضًا لوائح التعدين (المحتوى المحلي) أن يكون لدى الشركة التنزانية الأصلية مشاركة بنسبة ٥ ٪ على الأقل في رأس المال في شركة أجنبية لهذه الشركة الأجنبية للتأهل لمنح ترخيص التعدين.

تلزم لوائح المحتوى المحلي للتعدين (١٩/٢٠١٨) الشركات التنزانية المحلية بإعطاء الأولوية الأولى في توفير السلع والخدمات في قطاع التعدين.

يجب على الشركة التنزانية غير الأصلية التي تعتزم تقديم سلع أو خدمات لمقاول أو مقاول من الباطن أو مرخص له أو شركة أو كيان آخر متحالف داخل تنزانيا أن تدمج شركة مشروع مشترك مع شركة تنزانيا أصلية وتمنح تلك الشركة التنزانية الأصلية مشاركة في رأس المال في ٢٠٪ على الأقل.

النفط والغاز

لفتت تنزانيا الانتباه بشكل متزايد كوجهة رائدة من حيث استكشاف النفط والغاز الطبيعي في شرق أفريقيا. ينص قانون البترول لعام ٢٠١٥ على تنظيم أنشطة التنقيب والإنتاج والتكرير، وإنشاء هيئة تنظيم التنقيب والإنتاج البترولية وشركة النفط الوطنية وتأمين مساءلة الكيانات البترولية.

وقد قادت تنزانيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، المنطقة في الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي مع ٤٣,١ تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في أغسطس ٢٠١٣. بعد هذه الاكتشافات، هناك زيادة في توقع اكتشاف النفط ولكن الحكومة تركز حاليًا على الغاز الطبيعي و استغلاله.

وتشمل الفرص التجارية في مجال الاستكشاف تقديم العطاءات للكتل التي تعلن عنها وزارة الطاقة والمعادن من وقت لآخر، والتطبيق المباشر للكتل، والزراعة في القائمة.

هناك حاجة إلى اتفاقيات الإنتاج والمشاركة وتوليد الطاقة وخدمات المنبع وكذلك موردي المواد والخدمات لهذا القطاع المتنامي. هناك أنشطة المصب النشطة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي والنفط. تشمل المناطق المفتوحة التي تروج لها مؤسسة تنمية البترول في تنزانيا حوض روفيجي وأحواض الصدع الداخلية لبحيرة تنجانيقا بحيرة روكوا وبحيرة نياسا وحوض روهوهو كارو.

تم إنشاء خط أنابيب رئيسي للغاز الطبيعي من حقول الغاز الطبيعي في متوارا إلى دار السلام من قبل الحكومة.

يؤدي ذلك إلى زيادة وصول الصناعات والمكاتب والمنازل إلى الغاز الطبيعي.

كما يتم حاليًا النظر في إنشاء خط أنابيب لتصدير النفط يزيد عن ١٤٠٠ كيلومتر من كابالي أوغندا إلى تانجا تنزانيا.

سيكون هذا أحد أكبر المشروعات في البلاد التي تشارك فيها حكومة أوغندا والقطاع الخاص.

تونس

ميدلار - محامون ومستشارون قانونيون

بيانات المكتب

اللغات المُتحدث بها: العربية، الإنجليزية، الفرنسية.

جهة الإتصال: أمينة العربي

هاتف: +٢١٦ ٧٠ ٢٥٦ ٠٩٧

الجوال: +٢١٦ ٢٠ ٣٤١ ٩٨٩ / +٢١٦ ٢٠ ٣٧٧ ٧٨٥

العنوان: ٦٧ شارع آلان سافاري، بلوك ب، الطابق الخامس، البلفدير، ١٠٠٢ تونس العاصمة.

البريد الإلكتروني: a.larbi@medlar.tn و contact@medlar.tn

معلومات الدولة

تقع تونس على ساحل البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي رئيسي نظرًا لقربها الجغرافي من أوروبا وروابطها التاريخية مع بعض البلدان المجاورة بالإضافة إلى قارات أخرى مثل آسيا والولايات المتحدة الأمريكية. يبلغ عدد سكان البلاد حوالي ١٢ مليون نسمة اعتبارًا من عام ٢٠٢١، من الشباب نسبيًا والمتعلمين على نطاق واسع، ويمثل السكان النشطون ما يزيد قليلاً عن ٤ ملايين شخص من بينهم حوالي مليون امرأة نشطة. تونس معروفة كبلد يتم فيه حماية حقوق المرأة. النساء متعلمات تعليماً عالياً، ووصلت نسبة نجاحهن إلى ٦١,٤٩٪ في امتحان البكالوريا الوطنية لعام ٢٠٢٢ (ما يعادل الامتحان الوطني للمدرسة الثانوية للقبول في التعليم العالي). المرأة في تونس ممثلة بشكل جيد في الخدمات المهنية (مثل الأطباء والقضاة والمحامين وأساتذة الجامعات) بالإضافة إلى كبار المسؤولين العموميين ومثلت ٢٦,٣٪ من إجمالي أعضاء مجلس النواب في انتخابات ٢٠١٩ الماضية. جدير بالذكر أن رئيسة وزراء تونس هي التي عينت في ١١ أكتوبر ٢٠٢١، وهي الأولى عربياً. اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتستخدم الفرنسية على نطاق واسع في التعليم والصحافة والأعمال. اللغة الإنجليزية منتشرة على نطاق واسع خاصة في مجال الأعمال. العملة التونسية هي الدينار التونسي (TND). بسبب لوائح الصرف الأجنبي (انظر أدناه)، فإن العملة المحلية ليست قابلة للتحويل بالكامل بعد.

النظام السياسي

تمر تونس بمرحلة انتقالية ديمقراطية منذ ١٤ يناير ٢٠١١. أصدرت البلاد دستورين. أعد المجلس الأول المجلس الوطني التأسيسي في ٢٧ يناير ٢٠١٤ وأسس نظامًا برلمانيًا غير مستقر أدى إلى أزمة سياسية. في يوليو ٢٠٢١، أصدر الرئيس (الذي انتخب في ٢٠١٩ بأغلبية أكثر من ٧٠٪) مراسيم رئاسية بناءً على المادة ٨٠ من دستور ٢٠١٤ السابق الذي يخول الرئيس بموجبه اتخاذ جميع الإجراءات التي تصبح ضرورية من خلال "الوضع الاستثنائي". من خطر وشيك ... لضمان العودة، في أقرب وقت ممكن إلى العمل المنتظم للسلطات العامة ". من خلال هذه المراسيم، علق الرئيس البرلمان ورفع الحصانة عن أعضاء البرلمان. تم تعيين رئيس وزراء جديد من قبل الرئيس وتشكيل حكومة جديدة. انتقلت السلطة التشريعية إلى الرئيس الذي سن القوانين بمرسوم بعد مداولات مجلس الوزراء.

تمثل الصادرات حوالي نصف مبيعات الشركات المبتدئة التي تحققت في الغالب في أوروبا وأفريقيا.

كما تشجع الحكومة بنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة الرئيسية مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة (لا سيما الطاقة المتجددة) والسيارات والطيران والملاحة الجوية وتصنيع المنسوجات والسياحة. في هذا السياق، تناول المرسوم رقم ٤١٧ - ٢٠١٨ المؤرخ ١١ مايو ٢٠١٨ القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة للترخيص والتفويضات الإدارية لتنفيذ المشاريع (المعدلة بالمرسوم الرئاسي رقم ٣١٧ - ٢٠٢٢ المؤرخ ٨ أبريل ٢٠٢٢):

- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإطلاق المشاريع في العديد من القطاعات الحيوية مثل الإقامة والمشاريع التي تشمل الفنادق السياحية والشقق الفندقية وقرى العطلات والموتيلات وبيوت الضيافة).
- ألغت التراخيص في العديد من القطاعات الأخرى مثل مشاريع الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة والمشاريع العقارية .

تهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل الاستثمار وتقليل الأعمال الورقية والروتين. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، تم نشر القانون عدد ٤٧ لسنة ٢٠١٩ المؤرخ في ٢٩ مايو ٢٠١٩ والمتعلق بتحسين مناخ الاستثمار لتوحيد القواعد لقطاعات اقتصادية معينة. ألغى هذا القانون الشرط المرهق للحصول على بطاقة تجارية («Carte de Commerce») للشركات التابعة التي توزع حصريًا منتجات الشركة الأم شريطة أن يتم تصنيع هذه المنتجات الموزعة في تونس. أيضًا، من أجل تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة، وعلى الرغم من أن الأراضي الزراعية محمية للغاية بموجب التشريع التونسي، فإن هذا القانون يسمح بتنفيذ المشاريع المتعلقة بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة على الأراضي الزراعية ولم يعد يتطلب تغيير الأرض «المهنة» («تغيير مهنة الأرض الزراعية» وهو إجراء طويل ومتوافق) من زراعي إلى صناعي قبل تنفيذ المشروع.

هناك أيضًا أحكام تتعلق بحوكمة الشركات لحماية مساهمي الأقلية والسماح لهم بحقوق مثل السماح لمساهم واحد أو أكثر يمثلون ٥٪ على الأقل من رأس المال، بطلب إدراج تعيين مدقق واحد أو أكثر في جدول أعمال الاجتماع العام العادي للمساهمين، حتى لو لم تكن الشركة مطالبة بموجب القانون بتحديد مثل هذا التعيين. كما قام القانون بتبسيط إجراءات عقد الاجتماعات العامة للمساهمين حيث اقتصر النشر على الجريدة الرسمية للدولة (JORT) والنشرة الرسمية للسجل الوطني للمؤسسات (BORNE).

لكن حتى بعد إصلاح قانون الاستثمار التونسي، لم يتم إلغاء التمييز بين المشاريع الخارجية والداخلية (المحلية). في جميع الأحوال، تسري أحكام قانون الاستثمار على المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في جميع الأنشطة الاقتصادية بناءً على تصنيف أنشطتهم التونسية («التسمية التونسية للأنشطة»). كما أرسى قانون الاستثمار التونسي قاعدة المعاملة الوطنية بحيث لا يُعامل المستثمرون الأجانب معاملة أفضل من المستثمرين التونسيين. يتم تصنيف الاستثمارات على أنها إما:

[1] الضبط، 11935764 استنادًا إلى إحصائيات البنك الدولي المتاحة للجمهور على: https://donnees.banquemondiale.org/pays/tunisie

[2] المرسومان 2021-117 و2021-80 المؤرخان في 29 يوليو 2021.

- في الخارج: عندما يكون ٦٦٪ على الأقل من رأس المال مملوكًا لتونسيين أو أجانب غير مقيمين عن طريق استيراد عملة قابلة للتحويل وتكون الشركة مركزة بالكامل خارج الميناء. يمكن للمقيمين في تونس الاستثمار فيما يصل إلى ٣٤٪ من رأسمال الشركات المؤسسة في تونس والمُنشأة بشكل صحيح بموجب الوضع الخارجي.
- الداخلية (المحلية): جميع الشركات الأخرى التي لا تفي بمتطلبات الوضع الخارجي الموضحة أعلاه.

يستفيد جميع المستثمرين غير المقيمين تلقائيًا من ضمان التحويل إذا استوفوا الشرطين التاليين:

- يجب أن يتم الاستثمار وفقًا للوائح المنظمة للنشاط الذي استثمر فيه المستثمر.
- يجب أن يتم تمويل الاستثمار عن طريق استيراد العملة من خلال إنشاء نموذج استثمار رقمي عبر المنصة الإلكترونية التي يستضيفها البنك المركزي التونسي («صحيفة الاستثمار»).

يظل القطاع الزراعي محميًا للغاية من قبل الدولة ولا تزال الملكية الأجنبية الكاملة للأراضي الزراعية محظورة على الرغم من أن الحكومة تشجع إنشاء بعض مشاريع الطاقة المتجددة على الأراضي الزراعية و (كما ذكر أعلاه) يسرت تغيير «مهنة» الأراضي الزراعية في المشاريع الاستثمارية من خلال طلب يجب مراجعته من قبل الجهات المختصة خلال ٣ أشهر.

منذ صدور قانون الامتياز ولوائح التنفيذ في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، تم إعفاء قطاعات مختلفة (مثل قطاع التجزئة) من شرط الحصول على موافقة إدارية مسبقة لفتح امتيازها في تونس بناءً على المرسوم ٢٠١٨-٤١٧. نتيجة لذلك، أصبح لدى العديد من أصحاب الامتياز الآن القدرة على تأسيس أنفسهم مثل أي عمل آخر.

كما سمحت الدولة بالاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات التي تحتكرها الدولة تقليديًا (مثل إنتاج الكهرباء وتوزيعها). يسمح القطاع الخاص الآن بإنجاز مشاريع طاقة متجددة ذاتية التوليد مرتبطة بالشبكة الوطنية للجهد العالي والمتوسط بأقل من ١ ميجاواط. أيضًا، يمكن للكيانات العامة والخاصة العاملة في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لأغراض الاستهلاك الذاتي، ويمكن إنشاء الشركات لغرض إنتاج وبيع الكهرباء من الطاقات المتجددة ضمن حدود معينة. تستفيد هذه الجهات العامة والخاصة من حق بيع الكهرباء المنتجة للمستهلك الذاتي أو المستهلكين الذين تتجاوز طاقتهم الاشتراكية الحد الأدنى الذي حدده وزير الطاقة وكذلك الحق في نقل الكهرباء المنتجة عن طريق شبكة الكهرباء الوطنية لمراكز الاستهلاك والحق في بيع الفوائض للهيئة العامة الخاضعة للمعدلات القصوى وفي إطار عقد موحد يوافق عليه وزير الطاقة.

حوافز الاستثمار

نص قانون الاستثمار الصادر في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ على العديد من المكافآت والأقساط والحوافز الاستثمارية («العلاوات والحوافز»). ينص قانون الاستثمار على مكافآت مثل المكافأة على زيادة القيمة المضافة والقدرة التنافسية، علاوة التنمية الإقليمية على أساس مؤشر التنمية الإقليمية في بعض الأنشطة لتحقيق عمليات الاستثمار المباشر أو الإنفاق على أعمال البنية التحتية ومكافأة التنمية المستدامة على الاستثمارات التي تتم ضمن مكافحة التلوث وحماية البيئة.

ينص القانون نفسه على حوافز معينة للمشاريع ذات المصالح الوطنية مثل خصم الأرباح من القاعدة الضريبية للشركات لمدة تصل إلى عشر سنوات، علاوة استثمار تصل إلى ثلث تكلفة الاستثمار، بما في ذلك نفقات أعمال البنية التحتية داخل المباني. مشاريع المصالح الوطنية هي المشاريع التي تحقق أحد الأهداف الأربعة لقانون الاستثمار وبتكلفة استثمارية تزيد أو تساوي خمسين (٥٠) مليون دينار أو التي تخلق ٥٠٠ فرصة عمل على الأقل على مدى ثلاث سنوات.

أشكال الأعمال

الكيانات التجارية الرئيسية في تونس هي شركات محدودة (تسمى société responsabil-ité Limitée à (التي يمكن أن يؤسسها الآن مساهم واحد) والشركات المساهمة تسمى (société anonymes) ((SA.

تأسيس الشركة

تعمل الحكومة بنشاط على تسهيل إنشاء الشركات في تونس. تم نشر قانون جديد يتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات المشار إليها في تونس باسم RNE (القانون رقم ٢٠١٨-٥٢ المؤرخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨). كل شركة لديها رقم تعريف فريد يتوافق مع رقم التعريف الضريبي الخاص بها. لا توجد أرقام أخرى مستخدمة لتعريف الشركات في تونس. الخطوة الأولى لإنشاء شركة هي حجز اسم مع RNE، والذي يمكن القيام به عبر الإنترنت. لا يمكن قبول إنشاء شركة دون استكمال استمارة المستفيد الفعلي وهي فكرة جديدة أدخلت في النظام القانوني التونسي للشركات. يلزم اتباع خطوات إضافية أخرى مع الإدارة الضريبية والاجتماعية، ولكن وجود نافذة فريدة («Gui-chet الفريدة») للتعامل بشكل أساسي مع جميع خطوات إنشاء شركة، يسهل العملية إلى حد كبير.

لوائح مراقبة الصرف الأجنبي

تخضع معاملات رأس المال الأجنبي للقانون رقم ٧٦-١٨ المؤرخ في ٢١ يناير ١٩٧٦ (بصيغته المعدلة لاحقًا) ونشرات البنك المركزي التونسي التي تصدر من وقت لآخر (يشار إليها مجتمعة باسم «لوائح الصرف الأجنبي أو فوركس»). تمارس هذه الرقابة على الاستثمارات التي تتم في الشركات العاملة في القطاعات الخاضعة للتنظيم. كذلك، تخضع المعاملات التي تتضمن دفع عملات صعبة في الخارج للوائح فوركس ما لم يتم تصنيفها على أنها «معاملات جارية». من المتوقع إصدار قانون جديد قبل نهاية عام ٢٠٢٢ من أجل توحيد جميع الاستثناءات والتحرير التدريجي للوائح الفوركس على وجه الخصوص لتسهيل استثمارات الكيانات الأجنبية في تونس في مختلف القطاعات وتوسيع أو تطوير أنشطة المشغلين المحليين في الخارج.

الضرائب

الضريبة على الشركات

كقاعدة عامة، تخضع الشركات لمعدل ضريبة ثابت بنسبة ١٥٪ على صافي الأرباح. النسبة ١٠٪ لشركات الزراعة وصيد الأسماك. تخضع الأرباح المتأتية من الصادرات لضريبة دخل الشركات بمعدل ١٠٪ للكيانات القانونية ويتم خصمها جزئيًا من الأرباح الخاضعة للضريبة للأشخاص الطبيعيين. تخضع الأرباح الموزعة من قبل الشركة لغير المقيمين للضريبة بمعدل ١٠٪ (٢٥٪ لبعض المقيمين). علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات التي تقوم بها شركة. في بعض فئات الكيانات التي تتمتع بحوافز ضريبية قابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة. منذ عام ١٩٩٤، تخضع المكافآت التي تدفعها الشركة لمديريها للضريبة. الشركات المصدرة بالكامل معفاة من رسوم التسجيل.

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة (VAT) هي ضريبة غير مباشرة تم فرضها في تونس عام ١٩٨٨، وتنطبق على جميع الأعمال الصناعية والحرفية والخدمية باستثناء الزراعة. يتم خصم ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على المشتريات من ضريبة القيمة المضافة المحصلة على معدل دوران المبيعات. المعدلات هي:

- ٧٪ على المنتجات الحساسة ذات الطبيعة الاجتماعية والطبية والتعليمية.
- ١٣٪ على السلع الرأسمالية التي ليس لها نظائر محلية الصنع وبعض الصناعات الخدمية مثل النقل والسياحة، وطاقة الجهد المنخفض للاستخدام المنزلي وطاقة الجهد المتوسط والمنخفض لتشغيل ضخ المياه للري الزراعي وخدمات التدريب واشتراكات الإنترنت.
- ١٩٪ على السلع الرأسمالية مع مثيلاتها محلية الصنع والمواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

الضرائب العقارية والتركات والتبرعات

يخضع نقل ملكية العقارات الموجودة في تونس إلى رسوم تسجيل مختلفة:

- ٥٪ ضريبة على التحويل.
- ٣٪ ضريبة على الممتلكات غير المسجلة.
- ١٪ واجب سلطة المحافظة على الأراضي.

ضريبة تسجيل الأراضي هي ضريبة أخرى غير مباشرة تُفرض بمعدل ٥٪ من قيمة الممتلكات العقارية المكتسبة. يتم احتساب ضريبة الميراث والتبرعات بمعدلات تتراوح من رسم ثابت إلى ٣٥٪ حسب الظروف.

الضرائب على أرباح الأسهم

تخضع الفائدة لضريبة استقطاع بنسبة ٢٠٪ عند دفعها إلى شخص غير مقيم، و١٠٪ ضريبة محتجزة عند دفعها إلى بنك غير مقيم (ما لم يتم تخفيض السعر بموجب اتفاقية ضريبية). تخضع العائدات لضريبة استقطاع بنسبة ١٥٪ عند دفعها إلى شخص غير مقيم (ما لم يتم تخفيض السعر بموجب اتفاقية ضريبية).

الضرائب الأخرى

يتم فرض رسوم الدمغة على معظم العقود والاتفاقيات والمستندات الخاضعة للتسجيل. تخضع المستندات الإدارية والخاصة المتعلقة بالأعمال لهذه الضريبة أيضًا. يعتمد سعرها على طبيعة المعاملة ذات الصلة. حُدِّدت اشتراكات الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٥,٧٥٪ من الراتب الإجمالي الشهري للموظف مقسمة على النحو التالي:

- ٩,١٨٪ يدفعها صاحب العمل نيابة عن الموظف، و
- ١٦,٥٧٪ يدفعها صاحب العمل.

تختلف ضرائب الاستهلاك حسب العنصر. على سبيل المثال، تبلغ ضريبة استهلاك الوقود ٨,١٩٠ دينار / ١٠٠ كجم وتتراوح ضريبة البلدية المحلية (TCL) من ٠,١٪ إلى ٠,٢٪ اعتمادًا على النشاط. تُدفع ضريبة التدريب المهني بنسبة ١٪ من جميع الرواتب المدفوعة لموظفي الصناعات التحويلية و٢٪ للصناعات الأخرى.

الصادرات والواردات

في عام ٢٠٢٠، تجاوزت الصادرات السلعية ١٣,٧ مليار دولار أمريكي بينما ارتفعت الواردات السلعية إلى ١٦,٥ مليار دولار أمريكي. في عام ٢٠٢٠، بلغت صادرات الخدمات التجارية ٣,٨٥ مليار دولار أمريكي. تشمل سلع التصدير الأساسية في تونس الأسلاك المعزولة (١,٨٣ مليار دولار أمريكي)، وزيت الزيتون النقي (٨٦١ مليون دولار أمريكي)، وبدلات الرجال غير المنسوجة (٨١١ مليون دولار أمريكي)، وبدلات النساء غير المنسوجة (٥٣٧ مليون دولار أمريكي)، والسيارات وقطع الغيار والكماليات (٤٠١ مليون دولار أمريكي)، تصدر معظمها إلى فرنسا (٤,٠٣ مليار دولار أمريكي)، إيطاليا (٢,٣٦ مليار دولار أمريكي)، ألمانيا (١,٩٥ مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (٧١٦ مليون دولار أمريكي) والولايات المتحدة (٥٦٥ مليون دولار أمريكي).

أهم واردات تونس هي البترول المكرر (١,٠٣ مليار دولار أمريكي)، والسيارات (٤٦٧ مليون دولار أمريكي)، والقمح (٤٦٧ مليون دولار أمريكي)، ومعدات حماية الجهد المنخفض (٤٤٨ مليون دولار أمريكي)، والأسلاك المعزولة (٣٩٦ مليون دولار أمريكي)، ومعظمها مستورد من فرنسا (٢,٩ مليار دولار أمريكي)، وإيطاليا (٢,٧٢ مليار دولار أمريكي)، والصين (١,٤٣ مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (١,٤ مليار دولار أمريكي)، وتركيا (٩١٧ مليون دولار أمريكي).

النظام القانوني وفض المنازعات

تونس لديها نظام قضائي متأثر بالقانون المدني الفرنسي. يتم الاستماع إلى المنازعات المدنية من قبل المحاكم الإبتدائية، ويمكن استئنافها أمام محاكم الاستئناف، ثم رفعها لاحقًا إلى «النقض» في محكمة النقض (المحكمة العليا). من المهم ملاحظة أن النقض ليس درجة ثالثة من التقاضي. تضمن أعلى محكمة أن القرارات تتوافق مع القانون. يعتبر التقاضي القضائي أكثر شيوعًا في المنازعات التجارية المحلية خاصة عندما يكون الأطراف من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعندما لا يكون هناك اتفاقية تحكيم مبرمة بين الطرفين. في المعاملات المعقدة التي تنطوي على معلومات تجارية سرية، يميل الأطراف إلى اعتماد آليات تسوية المنازعات التحكيمية لتجنب عرض قضاياهم أمام المحاكم. حتى لو كانت هذه الأطراف تونسية الجنسية، فغالبًا ما يتفقون على التحكيم المؤسسي مثل غرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس، أو في تونس (مع ملاحظة أن مقر التحكيم سيحدد محكمة الاستئناف المختصة).

يتم الاستماع إلى نزاعات العمل من قبل غرف العمل التي لا تتطلب حضور محامي ولديها إجراءات مبسطة.

إذا كانت الدولة طرفًا في عقد تجاري دولي لا يتضمن أصولًا تتعلق بممارسة الدولة لسيادتها، فيحق للدولة قبول شروط التحكيم الواردة في العقد.

حقوق الملكية الفكرية

تغطي حقوق حماية الملكية الفكرية براءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وحقوق التأليف والنشر (الملكية الأدبية والفنية) وتصميمات تخطيط الدوائر المتكاملة.

منذ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥، أصبحت تونس عضوا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو). تونس من الدول الموقعة على عدد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالملكية الفكرية مثل:

- اتفاقية برني لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- اتفاقية اليونسكو لحقوق التأليف والنشر.
- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة.
- اتفاقية جنيف العالمية لحقوق المؤلفين.
- الاتفاقية العربية لحماية حقوق الملكية الفكرية.
- اتفاقية شراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

تتوافق قوانين الملكية الفكرية التونسية مع المعايير الدولية وتهدف إلى توفير الحماية الكافية لأصحابها.

حماية البيانات

يخضع قانون حماية البيانات الصادر في ٢٠٠٤ لمشروع تعديل (القانون رقم ٢٠٠٤-٦٣) منذ عام ٢٠١٦. وقد تكون التغييرات السياسية الأخيرة هي الأسباب الرئيسية للتأخير. ومع ذلك، تظل السلطة التنظيمية نشطة بشكل كبير في هذا المجال وتقدم مشورتها على أساس منتظم لتوضيح الجوانب العملية للقانون مع مراعاة التقنيات الجديدة والقائمة.

قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مثل فرنسا في أوروبا أو جيبوتي في القارة الأفريقية، سنت تونس مؤخرًا قانونًا (القانون رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٠ المؤرخ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠) مخصصًا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (قانون SSE) لوضع نموذج اقتصادي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأغراض الاجتماعية. والغرض من هذا التشريع الجديد هو تعزيز الاستقرار الاجتماعي والإقليمي وتوفير ظروف حياة وعمل لائقة من خلال منح الحوافز للشركات التعاونية الزراعية أو الهياكل المماثلة العاملة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك. لا يزال يتعين سن اللوائح التنفيذية لقانون قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

تونس عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO)، والأمم المتحدة (UN)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، والاتحاد الأفريقي (AU)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، أحد المساهمين في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، من بين المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. انضمت تونس أيضًا إلى الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا) في يوليو ٢٠١٨ وأصبح هذا الالتزام ساريًا عند الموافقة عليها بموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٩ المؤرخ في ١٠ أبريل ٢٠١٩.

علاقات العمل

تخضع علاقات العمل في تونس لقانون الشغل لعام ١٩٥٦، واتفاقيات المفاوضات الجماعية. قد تكون عقود العمل لفترة زمنية محددة أو غير محددة. قد يحدد عقد محدد المدة أنه صالح إما لفترة زمنية محدودة أو لمهمة محددة. إذا كان عقد العمل محدد المدة لا يزال ساري المفعول بعد تاريخ انتهاء الصلاحية المتفق عليه، يصبح عقدًا لمدة غير محددة. يجوز إنهاء عقد العمل بالاتفاق بين الأطراف المتعاقدة أو نتيجة لاستقالة أو فصل الموظف. في الحالة الأخيرة، يحق للموظف حزمة إنهاء الخدمة التي تختلف على أساس كل حالة على حدة.

يحدد قانون العمل المعايير المتعلقة بظروف العمل الأخرى، مثل الحد الأدنى لسن العمل (١٦ عامًا) والحد الأقصى لعدد ساعات العمل في الأسبوع (٤٨ ساعة)، ومستوى الحد الأدنى للأجور (يتم تحديده بمرسوم سنويًا - اعتبارًا من عام ٢٠٢٢، الحد الأدنى الأجر المطبق على ساعات العمل الأسبوعية ٤٨ ساعة هو ٤٢٩,٣١٢ دينار تونسي، ومعدل العمل الإضافي والإجازة السنوية. مفتشو العمل الإقليميون مسؤولون عن إنفاذ مثل هذه اللوائح. يتم تنظيم وتنفيذ معايير صحة العمال وسلامتهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. يتم دفع أقساط الضمان الاجتماعي للموظفين التونسيين من قبل صاحب العمل الذي يساهم بنسبة ٢٥,٥٧٪ من أجر العامل ويقتطع ٩,١٨٪ من أجور الموظف ليتم دفعها نيابة عن الموظف.

الموظفون الأجانب

يحتوي القانون الذي يوفر الحوافز للمستثمرين الأجانب على أحكام واسعة تسمح للموظفين المغتربين. على سبيل المثال، لا يُطلب من المديرين الأجانب الذين يعملون بصفتهم أرباب عمل عقد عمل ويمكن لشركتهم أو مؤسستهم، بإعلان بسيط إلى السلطات المختصة، توظيف ما يصل إلى أربعة فنيين مغتربين قد يختارون إما نظام ضمان اجتماعي أجنبي أو النظام التونسي.

النقابات العمالية

تضمن المادة ٤١ من الدستور المعتمد حديثًا لعام ٢٠٢٢، وقانون العمل حق العمال في تكوين النقابات العمالية والقيام بإضرابات عن العمل. مع العلم بأن حق النقابات في الإضراب مشروط باستيفاء شروط معينة، مثل إعطاء إشعار مسبق بعشرة أيام وتلقي الدعم من اتحاد العمال المركزي (UGTT). ومع ذلك، لا يُسمح للجيش وجميع سلطات إنفاذ القانون (مثل الشرطة والجمارك ومسؤولي حماية الحدود) وكذلك القضاة بالإضراب بموجب الدستور. يحمي القانون التونسي الحق في التنظيم والمفاوضات الجماعية. يتم تحديد ظروف العمل (مثل الأجور) من خلال التفاوض على ما يقرب من خمسة وأربعين اتفاقية مفاوضات جماعية، والتي حددت المعايير المطبقة على القطاعات الاقتصادية بأكملها. يجب على الحكومة تأكيد اتفاقيات المفاوضات الجماعية ولا يمكنها تعديلها. بعد تأكيد الحكومة يتم نشر هذه الاتفاقيات.

أوغندا

كاتندي، سيمبيبوا، ومحامون الشركة

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.kats.co.ug
اللغات المُتحدث بها: اللغة الإنجليزية والسواحيلية
نقطة التواصل: أ. سيم ك. كاتتنجي
هاتف: ٩٠٨ ٧٧٠/٢٣٣ ٢٣٣ ٤١٤ ٢٥٦+
فاكس: ٥٤٤ ٢٥٧ ٤١٤ ٢٥٦+
العنوان: ص.ب. ٢٣٤٤، كمبالا اوغندا
بريد إلكتروني: sim@kats.co.ug

معلومات عن البلد

تبلغ المساحة الإجمالية لأوغندا حوالي ٢٤١٠٠٠ كيلومتر مربع، منها حوالي ٤٤٠٠٠ تغطيها مسطحات مائية عذبة. يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٧,٥٨ مليون نسمة. اللغة الرسمية هي اللغة الإنجليزية، ويتم التحدث باللغات السواحيلية واللوغندية. العاصمة ومقر الحكومة هي كمبالا، وتشمل المدن الرئيسية الأخرى عنتيبي وجينجا، المدينة الصناعية الثانية في أوغندا ومصدر نهر النيل.

النظام السياسي

ديمقراطية متعددة الأحزاب منذ عام ٢٠٠٦.

أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي

٢٧,٦ مليار دولار أمريكي.

معدل التضخم

٣,٨٪.

مناخ الاستثمار

تشجع أوغندا بشدة الاستثمار الخاص، الاجنبي والمحلي. اتبعت الحكومة سياسة ثابتة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال الحد من البيروقراطية، وتبسيط الإطار القانوني، ومكافحة الفساد، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. أصبحت النقطة الأخيرة على وجه الخصوص علامة تجارية لأوغندا. اقترب عدد قليل من اقتصادات جنوب الصحراء الكبرى من نجاح أوغندا في استقرار اقتصاداتها وتحفيز النمو. على الرغم من أن البلاد لا تزال فقيرة، فمن غير المرجح أن يجد المستثمرون الأجانب بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية في أفريقيا. على الرغم من صغر حجمها، إلا أن السوق الأوغندي ينمو.

تتمثل استراتيجية حكومة أوغندا فيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي في تحديث الاقتصاد من خلال الاعتماد على الأسواق وجهود رواد الأعمال من القطاع الخاص، بينما توفر الحكومة البنية التحتية القانونية والسياسية والمادية اللازمة لازدهار الاستثمارات الخاصة.

أقر المانحون هذه الاستراتيجية وهي تظهر بالفعل نتائج إيجابية. الهدف الرئيسي هو توفير نمو مستدام وسريع وواسع القاعدة من خلال ضمان الأمن وسيادة القانون والإصلاح الهيكلي.

توفر حزمة الحوافز المالية في أوغندا شروطًا سخية لاسترداد رأس المال، لا سيما للمستثمرين الذين تنطوي مشروعاتهم على استثمارات كبيرة في المصانع والآلات واستثماراتهم متوسطة / طويلة الأجل. كما تقدم أوغندا أيضًا معدلًا صفريًا لرسوم الاستيراد على المصانع والآلات بالإضافة إلى ضريبة موحدة على الشركات تبلغ ٣٠٪. تسمح المخصصات بترحيل الخسائر المقدرة الناتجة عن عمليات الشركة (بما في ذلك الخسارة من مخصص الاستثمار).

يُسمح بمثل هذه الخسائر كخصم في تحديد الدخل القابل للتحصيل على دافعي الضرائب في السنة التالية للدخل.

لدى أوغندا أيضًا نظام صرف أجنبي محرّر بالكامل مع عدم وجود قيود على حركة رأس المال داخل وخارج البلاد. مع اكتشاف النفط، هناك العديد من الفرص في الصناعات المتعلقة بالنفط في أسواق المنبع والمصب والتكرير.

أشكال الأعمال

- شركة خاصة أو عامة ذات مسؤولية محدودة.
- شركة أجنبية (أي فرع شركة أجنبية).
- شراكة (محدودة).
- صناديق ائتمانية.
- التاجر بمفرده.

تأسيس شركة

يجب أن تكون الشركات المحلية والأجنبية مسجلة. الشركة المحلية هي الشركة التي تم تأسيسها وتسجيلها في أوغندا أو الشركة التي يمتلك الأوغنديين مساهمتها الرئيسية ويتم إجراء غالبية أعمالها في أوغندا. يتعين على الشركات الأجنبية والمكاتب الفرعية التسجيل كشركات أجنبية.

في ضوء جائحة كوفيد-١٩ مؤخرًا، اتخذ مكتب خدمات التسجيل الأوغندي تدابير لحماية موظفيهم وكان أحد الإجراءات هو إجراء بعض الخدمات إلكترونياً/ مثل عمليات البحث عن الأسماء التجارية وحجوزات الأسماء، والشهادات، وإيداع العوائد السنوية، وتسجيل الشركة، وتسجيل الاسم التجاري والتحقق من حالة الطلب.

متطلبات تأسيس شركة محلية

الشركة المحلية هي الشركة التي تم تأسيسها وتسجيلها في أوغندا.

المعلومات المطلوبة لتأسيس شركة محلية هي كما يلي:

- الاسم المقترح لنشاط الشركة ومكان العمل الرئيسي المقترح. بالنسبة للشركات الجديدة التي ليس لديها مكتب مسجل، يمكن أن تحل مكاتب محاميها كمكاتب أولية للشركة.
- الاسم الكامل والعنوان والعمر والجنسية والوظيفة والمهن الأخرى لجميع الأعضاء. الحد الأدنى القانوني لعدد الأعضاء المطلوب لشركة ذات مسؤولية محدودة هو واحد.

• الأهداف الأساسية أو الرئيسية للشركة. هذا مطلب لأنه من الناحية القانونية لا يمكن للشركة الانخراط في أي عمل خارج نطاق عقد التأسيس. ومع ذلك، فإن هذا الشرط سيتغير مع بدء قانون الشركات الجديد.
• رأس مال الشركة ومساهمة كل عضو في رأس مال الشركة. تم تحديد رسوم الدمغة الرسمية بنسبة ٠,٥٪ من رأس المال الاسمي.
نوصي عادةً بأن يكون رأس المال الأولي مليون شلن أوغندي (حوالي ٦٠٠ دولار أمريكي) فقط لأن هذا يقلل بشكل كبير من تكلفة التأسيس من خلال تقليل رسوم الدمغة. يمكن زيادة رأس المال عند ظهور المتطلبات.
• اسم اثنين مديرين على الأقل للشركة. يمكن تعيين المديرين الآخرين في الوقت المناسب بقرارات الشركة.

تسجيل شركة أجنبية

يتعين على الشركات الأجنبية التي تنشئ مكان عمل في أوغندا، التسجيل كشركات أجنبية بموجب قانون الشركات الأوغندي. المعلومات المطلوبة لتسجيل شركة أجنبية كالتالي:
• عدة نسخ مصدقة من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
• قائمة كاملة بجميع أعضاء مجلس الإدارة وسكرتير الشركة وأسمائهم وعناوينهم البريدية وجنسياتهم ومهنهم.
• بيان بجميع رسوم الاشتراك التي أنشأتها الشركة.
• قائمة بمساهمي الشركة.
• خطاب من مسجل الشركات في موطن الشركة يؤكد أن الشركة مسجلة في البلد الأم.
• الاسم والعنوان البريدي لشخص مقيم في أوغندا مخول له القبول (بالإنابة عن الشركة) في إجراءات المحكمة وأي إخطارات مطلوبة لتقديمها إلى الشركة.
• العنوان الكامل للمكتب الرئيسي / المسجل للشركة.
• رسوم التسجيل والمعالجة الرسمية.

متطلبات التأشيرة

بموجب لوائح الهجرة الأوغندية يختلف شرط الحصول على تأشيرة لزيارة أوغندا وفقًا لبلد الزائر الأصلي. تعتمد سياسة التأشيرات الأوغندية على مبدأ المعاملة بالمثل، أي أن جميع البلدان التي تتطلب تأشيرات للأوغنديين تخضع أيضًا لمتطلبات التأشيرة في أوغندا.

• الزوار من البلدان التالية لا يحتاجون إلى تأشيرات:
مواطنو شرق أفريقيا مواطني الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، أنجولا، جزر القمر، إريتريا، كينيا، ملاوي، موريشيوس، مدغشقر، رواندا، سيشيل، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، أنتيجوا، فانواتو، قبرص، تونجا، سانت فنسنت وجزر جرينادين، جزر سليمان، سنغافورة، سيراليون، مالطا، ليسوتو، جامايكا، جرينادا، جامبيا، فيجي، بليز، بربادوس، جزر البهاما، إيطاليا (جوازات السفر الدبلوماسية فقط).
يجب على الزوار من البلدان الأخرى الحصول على تأشيرات من البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأوغندية في الخارج. يمكن أيضًا الحصول على التأشيرات عند الوصول إلى مطار عنتيبي أو أي نقطة دخول أخرى في الحالات التي لا يستطيع فيها الرعايا الأجانب الوصول إلى البعثة الدبلوماسية والقنصلية الأوغندية في الخارج، وبشرط استيفاء متطلبات الدخول، ولكن يُنصح بالحصول على تأشيرة قبل الشروع في رحلة إلى أوغندا لتجنب الأعمال الورقية غير الضرورية عند نقطة الدخول.

بدأت الحكومة في إصدار جوازات السفر الإلكترونية الدولية للمواطنين في ٧ ديسمبر ٢٠١٨، ونتيجة لذلك توقفت عن إصدار جوازات السفر المقروءة آليًا. أصدرت الحكومة إخطارًا بفترة انتقالية مدتها سنتان للتخلص التدريجي من جوازات السفر المقروءة آليًا بحلول ٣١ يناير ٢٠٢١، ولكن نظرًا للقيود الناجمة عن جائحة كوفيد – ١٩،أصبح الموعد النهائي صعبًا دون إزعاج الجمهور وتم تمديده من ٣١ يناير ٢٠٢١ إلى ٤ أبريل ٢٠٢٢.

فئات الضرائب في أوغندا

تطبق الضرائب المباشرة وغير المباشرة في أوغندا. يتم فرض الضرائب المباشرة على دخل الأفراد والشركات، ويتم فرض الضرائب غير المباشرة على معاملات معينة مثل بيع وشراء الأراضي والسلع والخدمات.

ضرائب الافراد

يتم احتساب ضريبة الدخل، على صافي الدخل، القابل للتقييم، للفرد، بعد تخصيص مخصص للمصروفات القابلة للخصم. وتشمل مصادر الدخل القابل للتقييم للأفراد، العمالة والأعمال والممتلكات.
الحد الأدنى للدخل السنوي هو ٢٨٢٠٠٠٠ شلن أوغندي (حوالي ١٠٠٠ دولار أمريكي) والتي لا يتم تحصيل ضريبة دخل منها على أي فرد أقل من ذلك.
يتم تطبيق معدلات ضريبية مختلفة اعتمادًا على ما إذا كان الفرد مقيمًا أو غير مقيم في أوغندا لأغراض ضريبية.

المعدلات السنوية لضريبة الدخل للمقيمين ((شلن أوغندي لكل عام)

• ٠ إلى ٢٨٢٠٠٠٠ شلن أوغندي – لا ضريبة.
• ٢٨٢٠٠٠٠ – ٤٠٢٠٠٠٠ – ضريبة ١٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز فيه الدخل المحمّل ٢٨٢٠٠٠٠ شلن أوغندي.
• ٤٠٢٠٠٠٠ – ٤٩٢٠٠٠٠ – ضريبة ١٢٠٠٠٠ شلن أوغندي بالإضافة إلى ٢٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز الدخل المحمَّل به ٤٠٢٠٠٠٠ شلن أوغندي.
• أكثر من ٤٩٢٠٠٠٠ – ضريبة ٣٠٠٠٠٠ شلن أوغندي بالإضافة إلى ٣٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز فيه الدخل المحمّل ٤٩٢٠٠٠٠ شلن أوغندي، عندما يتجاوز الدخل الخاضع للتحصيل للفرد ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ شلن أوغندي، يتم خصم ١٠٪ ضريبة إضافية على المبلغ الذي يتجاوز الدخل الخاضع للتحصيل ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ شلن أوغندي

المعدلات السنوية لضريبة الدخل لغير المقيمين ((شلن أوغندي لكل عام)

• ٠ - ٤٠٠٠٠ شلن أوغندي – ضريبة ١٠٪.
• ٤٠٢٠٠٠٠ - ٤٩٢٠٠٠٠ – ضريبة ٤٠٢٠٠٠ شلن أوغندي بالإضافة إلى ٢٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز الدخل المحمَّل به ٤٠٢٠٠٠٠ شلن أوغندي.
• أكثر من ٤٩٢٠٠٠٠ – ضريبة ٥٨٢٠٠٠ شلن أوغندي بالإضافة إلى ٣٠٪ من المبلغ الذي يتجاوز فيه الدخل المحمّل ٤٩٢٠٠٠٠ شلن أوغندي، عندما يتجاوز الدخل الخاضع للتحصيل للفرد ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ شلن أوغندي، يتم خصم ١٠٪ إضافية على المبلغ الذي يتجاوز الدخل الخاضع للرسوم ١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ شلن أوغندي.

ضريبة الدفع كما تكسب وضريبة مزايا العمل

الدفع كما تكسب ليس ضريبة منفصلة، بل إنها نظام ضريبة دخل على أقساط يُطلب من أصحاب العمل بموجبه خصم أقساط الضريبة من رواتب موظفيهم أو دخل عمل آخر.
يتم تحويل الأقساط المقتطعة إلى هيئة الإيرادات الأوغندية وبناءً على الإقرار الضريبي المقدم من صاحب العمل. يقوم صاحب العمل بتعويض المبلغ الإجمالي المخصوم من الموظف الفردي مقابل الالتزام الضريبي للموظفين في نهاية السنة الضريبية، لذلك يجب على كل صاحب عمل التسجيل في "الدفع كما تكسب" بالإضافة إلى التعرف على القواعد المتعلقة بتقديم عوائد "الدفع كما تكسب" وحساب "الدفع كما تكسب".

ضرائب الشركات والكيانات التجارية الأخرى

يتم فرض ضريبة الشركات على الشركات والشراكات والملكيات الفكرية. يخضع أي دخل ناتج عن أي تجارة أو مهنة أو حرفة لها طابع تجاري، للضريبة بموجب قواعد خاصة مطبقة على الكيانات التجارية ما لم ينص على خلاف ذلك على أنه معفى بموجب قانون الضرائب.

يخضع دخل جميع الشركات المستحقة أو المتأتية من أوغندا للضريبة. الشركة مسؤولة عن دفع الضريبة بشكل منفصل عن مساهميها. تشمل مصادر دخل الشركة التي يمكن فرض الضرائب عليها الأرباح والمكاسب من أي عمل يتم تنفيذه لأي فترة زمنية. تشمل المصادر الأخرى أرباح الأسهم من الأسهم في الشركات الأخرى والفوائد من استخدام ممتلكات الشركة. معدلات ضريبة الدخل هي:

- الشركات المقيمة – ٣٠٪
- ضريبة الفرع – ٣٠٪
- ضريبة تحويل أرباح الفروع – ١٥٪
- ضريبة أرباح رأس المال – ٣٠٪
- شركات التعدين – ٢٥-٤٥٪.
- شركة غير مقيمة تقدم خدمات الشحن أو النقل الجوي أو الاتصالات السلكية واللاسلكية في أوغندا –٢٪.

ضرائب الشركات

يمكن إجراء تقييمات ضريبة الدخل للشراكة إما فيما يتعلق بالشركاء الأفراد أو باسم الشراكة.

تخضع أرباح الشراكة، بما في ذلك الشركة التي تمارس تجارة أو مهنة، للضريبة بمعدل ٣٠٪.

ضرائب الملكية الفردية

يخضع المالك الوحيد للضريبة بنفس الطريقة التي يخضع بها الفرد.

ضرائب صناديق الائتمان

معدل ضريبة الدخل المطبق على صناديق الائتمان هو ٣٠٪ من دخل الصندوق القابل للتحصيل عن سنة الدخل ذات الصلة.

يُعفى صندوق الائتمان من ضريبة الدخل حين يتم دفع دخل الصندوق مباشرة إلى المستفيد، دون المرور من أيدي أمين الصندوق، أو حين يرجع أمين الصندوق إلى أن جزء من الدخل القابل للتقييم يتراكم أو ينشأ لصالح المستفيد.

ضريبة القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة إنفاق استهلاكي، ومستحقة الدفع من قبل الأفراد والكيانات الاعتبارية والشركات والمؤسسات الأخرى على حد سواء.

ويعد سقف ضريبة القيمة المضافة هو ١٥٠،٠٠٠،٠٠٠ شلن أوغندي (حوالي ٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي) سنويًا أو ٣٧٥٠٠٠٠٠ شلن أوغندي (حوالي ١٠٠٠٠ دولار أمريكي) لكل ثلاثة أشهر متتالية.

لا يُطلب من الأفراد والشركات التي يكون حجم مبيعات أعمالها التجارية أقل من العتبات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة. يجب على الأفراد والشركات مع معدل مبيعات الأعمال التجارية أعلى من قيمة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة.

لا يهم ما إذا كان العمل مربحًا أم لا. يحق لجميع الأشخاص المسجلين في ضريبة القيمة المضافة الحصول على اعتماد ضريبي للمدخلات، أي استرداد ضريبة القيمة المضافة المنفقة على جميع المدخلات (المواد الخام) المستخدمة لتوليد الدخل من قبل الشركة.

رسوم الدمغة

رسوم الطوابع هي ضريبة مباشرة تُفرض على مستندات ومعاملات محددة بموجب قانون الطوابع. وتشمل هذه الوثائق القانونية والتحويلات والاتفاقيات المحددة.

الضريبة على دخل الإيجار

يتم فصل الدخل الإيجاري للفرد عن الدخل الآخر ويتم فرض ضريبة عليه بمعدل ٢٠٪ من إجمالي دخل الإيجار الذي يزيد عن ٢٨٢٠٠٠٠ شلن أوغندي سنويًا.

رسوم الإنتاج

تُفرض ضريبة الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة في أوغندا والتي تعتبر فاخرة مثل المشروبات الغازية والسجائر والمشروبات الكحولية والمشروبات الروحية. لا يوجد معدل موحد لرسوم الإنتاج؛ و ينص القانون على معدلات ضريبية مختلفة للسلع والخدمات المختلفة القابلة للانتقاص، كبديل.

الرسوم الجمركية

يتم فرض الرسوم الجمركية على سلع محددة منشؤها بلد غير دولة عضو في منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا والتي يتم استيرادها إلى جمهورية أوغندا.

تختلف معدلات رسوم الاستيراد هذه حسب طبيعة البضائع المقدمة، ولكن تختلف معدلات الرسوم الجمركية من ٠٪ - ٦٠٪ حسب الصنف المستورد.

الضريبة الافتراضية

تُطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح إجمالي مبيعاتها السنوية بين ٥٠ مليون و ١٥٠ مليون شلن أوغندي، مع مراعاة قيم معينة. تعتمد معدلات الضرائب المستحقة على موقع العمل، لكن قد يخضع دافع الضرائب المقيم الذي يقل رقم مبيعاته عن ١٥٠ مليون شلن أوغندي، للضريبة بنسبة ٣٠٪ على الدخل الخاضع للتحصيل بناءً على طلب يقدم إلى المفوض.

تجميد الضرائب

تخضع توزيعات الأرباح والفوائد (باستثناء الفائدة على الأوراق المالية الحكومية) لضريبة مقتطعة بنسبة ١٥٪ لكل من المقيمين وغير المقيمين. يتم احتساب مدفوعات الفائدة على الأوراق المالية الحكومية لشخص مقيم بنسبة ٢٠٪، ويتم تحصيل مدفوعات أرباح الأسهم من الشركات المدرجة في البورصة للأفراد بنسبة ١٠ ٪.

ومع ذلك، تُعفى الفائدة التي يدفعها المقيم في الخارج فيما يتعلق بالسندات الصادرة عن شركة أجنبية لأغراض زيادة رأس مال القروض لممارسة الأعمال التجارية في أوغندا. تُفرض ضريبة مقتطعة بنسبة ٦٪ على أي مدفوعات لشخص في أوغندا من حكومة أوغندا أو مؤسسة حكومية أو سلطة محلية أو أي شركة تسيطر عليها حكومة أوغندا أو أي شخص محدد في إشعار صادر عن وزير المالية من مبلغ إجمالي يتجاوز مليون شلن أوغندي لتوريد سلع أو مواد من أي نوع أو أي خدمة.

يتمتع وزير المالية بصلاحيات إعفاء الشركات من دفع ضريبة الاستقطاع، ويخضع غير المقيمين لضرائب مقتطعة بنسبة ١٥٪ على حقوق الامتياز ورسوم الإدارة ودخل الفنانين والرياضيين ومدفوعات الموارد الطبيعية وتأجير المعدات على الدخل المكتسب من أوغندا.

قطاعات الصناعة الرئيسية

تتوفر فرص الاستثمار التالية:

- قطاع النفط. أوغندا لديها قطاع نفط مزدهر، حيث أن لديها ما يقرب من ٣,٥ مليار برميل من النفط و ٣٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز في منطقة ألبرتين جرابين في الجزء الغربي من البلاد. هناك العديد من الفرص في الصناعات المساعدة.
- الزراعة. تعتبر الزراعة من القطاعات الرائدة، وتعد أوغندا من المنتجين الرئيسيين للبن والموز والشاي والخضروات والفواكه.
- الطاقة. لا يزال استهلاك الطاقة في أوغندا أكبر من إنتاجها مما يؤدي إلى عدم كفاية الطاقة في العديد من المناطق.
- التعدين. أوغندا لديها العديد من المناطق ذات الإمكانات المعدنية العالية التي لم يتم استكشافها بشكل كافٍ. المعادن مثل الحجر الجيري للأسمنت والذهب والقصدير والتنغستن متاحة للتعدين.
- الأسماك. تعتبر تربية الأسماك من أهم مصادر الدخل بالعملات الأجنبية في أوغندا. وتشمل الفرص تجهيز الأسماك المعلبة وتربية الأحياء المائية ومعالجة جلود الأسماك.
- صناعة البناء والتشييد. هو قطاع مليء بالفرص. بالنظر إلى المعدل الذي يتزايد به عدد سكان أوغندا، هناك حاجة إلى مساكن ميسورة التكلفة. تشمل الفرص توفير مساكن منخفضة التكلفة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية و تمويل الإسكان والرهن العقاري ومعدات البناء ومواد البناء.
- الأطعمة والمشروبات. الفرص متاحة بشكل رئيسي في استخدام المواد الخام الزراعية المحلية لتصنيع المنتجات الزراعية المجهزة مع إمكانات التصدير. توجد فرص إضافية من خلال الصناعات الداعمة للقطاع مثل التعبئة والتغليف والمعالجات التي ترفع القيمة والتخزين البارد في نقاط التصدير.
- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أوغندا لديها إطار تنظيمي داعم لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- قطاع السياحة. يشمل هذا القطاع الرحلات والرياضات المائية والأنشطة ذات الصلة والإقامة والمؤتمرات والسفر الحوافز وامتيازات المنتزهات الوطنية والخصخصة والمشروعات المشتركة مع اللاعبين الحاليين.
- الخدمات المالية والمصرفية. هناك إمكانات كبيرة في مجالات الخدمات المالية التالية: البنوك التجارية، وبنوك تنموية، والبنوك التجارية، وبيوت الخصم، وخدمات التأمين، والتأجير، والتمويل العقاري، وجمعيات البناء، وخدمات تمويل المشروعات الصغيرة، ومؤسسات التدريب المتخصصة.

الملكية الفكرية

الملكية الفكرية محمية في أوغندا. العلامة التجارية المسجلة صالحة لمدة سبع سنوات من تاريخ إيداع الطلب ويمكن تجديدها لمدة عشر سنوات أخرى عند دفع رسوم التجديد المقررة.

يجوز منح براءة اختراع لاختراع جديد ومبتكر وقابل للتطبيق الصناعي. مدة حماية براءات الاختراع ٢٠ سنة. لكي تظل براءة الاختراع سارية المفعول، يتعين على صاحب البراءة دفع رسوم الصيانة السنوية.

بالنسبة للأشخاص الطبيعيين حقوق التأليف والنشر محمية مدى الحياة للمؤلف وبعد ٥٠ عاما من وفاته. بالنسبة للشركات والمؤسسات، فإن حقوق الطبع والنشر محمية لمدة ٥٠ عامًا بعد تاريخ النشر الأول. الأعمال المجهولة أو أعمال المؤلفين المجهولين محمية لمدة ٥٠ عامًا. برامج الكمبيوتر محمية لمدة ٥٠ عامًا بعد أن يصبح البرنامج متاحًا للجمهور.

تُمنح حقوق التصميم الصناعي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لفترتين متتاليتين لمدة خمس سنوات. لا تحمي حماية التصميم الصناعي الميزات التقنية للمنتج.

معاهدات الملكية الفكرية الدولية:

أوغندا مشتركة في مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما في ذلك:

- معاهدة بيجين بشأن حماية الأداء السمعي البصري ٨ أكتوبر ٢٠١٢
- معاهدة نيروبي بشأن حماية الرمز الأولمبي (٢١ أكتوبر ١٩٨٣)
- اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (١٨ أكتوبر ١٩٧٣)
- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (١٤ يونيو ١٩٦٥)
- اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (يناير ١٩٩٥)
- بروتوكول بانجول بشأن العلامات في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (٢١ نوفمبر ٢٠٠٠)
- بروتوكول هراري بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية في إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (٢٥ أبريل ١٩٨٤)
- اتفاقية لوساكا بشأن إنشاء المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (٨ أغسطس ١٩٧٨)
- اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لعام ١٩٥٧ (أوغندا ليست طرفًا في هذه الاتفاقية، لكنها فقد اعتمدت استخدام تصنيف نيس)
- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية لعام ١٨٨٦
- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (٢٣ يوليو ٢٠١٨)
- معاهدة التعاون بشأن البراءات (٩ فبراير ١٩٩٥)
- معاهدة قانون البراءات (٢ يونيو ٢٠٠٠).

النظام القانوني

يعتمد النظام القانوني الأوغندي على القانون العام الإنجليزي مع دستور مكتوب يضمن حقوق الإنسان الأساسية. محكمة الاستئناف العليا هي أعلى محكمة، وتتمتع المحكمة بولاية قضائية أصلية غير محدودة للاستماع إلى أي إجراءات قضائية والبت فيها بموجب أي قانون.

المنظمات والاتفاقيات الدولية

تشمل عضوية المنظمات الدولية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومنطقة التجارة التفضيلية وجماعة شرق أفريقيا ولجنة تعاون شرق أفريقيا (التي تضم كينيا وأوغندا وتنزانيا). بالإضافة إلى اتفاقيات الازدواج الضريبي، وقعت أوغندا اتفاقيات ثنائية للتجارة وتشجيع الاستثمار مع المملكة المتحدة وإيطاليا وكينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا ومصر والهند والصين وألمانيا وهولندا.

الاتصالات

يوجد حاليًا أكثر من عشرة مشغلين للهاتف المحمول في البلاد بما في ذلك شركة أوغندا تيليكوم المحدودة وشبكة الهاتف المحمول في أوغندا وأفريسيل أوغندا المحدودة وإيرتيل أوغندا. يتوفر الوصول إلى الفاكس والبريد الإلكتروني على نطاق واسع في جميع أنحاء كمبالا والمدن الرئيسية الأخرى.

يشترط قانون الاتصالات الأوغندي لعام ٢٠١٣ على أي شخص يرغب في إنشاء محطة اتصالات أو تقديم خدمات اتصالات أو إنشاء أو صيانة أو تشغيل جهاز اتصالات عن بُعد للحصول على ترخيص من هيئة الاتصالات الأوغندية.

علاقات العمل

هناك العديد من قوانين العمل في أوغندا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون العمل ولوائحه، وقانون نقابات العمال، وقانون نزاعات العمل (التحكيم والتسوية)، وقانون السلامة والصحة المهنية، وقانون تعويض العمال. يوجد في أوغندا مركزان نقابيان وطنيان، وهما المنظمة الوطنية

لنقابات العمال والمنظمة المركزية لنقابات العمال الحرة. ينص النظام القانوني في أوغندا على تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل عن طريق مكتب العمل والمحكمة الصناعية.

زامبيا

ممارسو كوربس للمحاماة

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.corpus.co.zm
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: تشارلز مكوكويزا
هاتف: ٣٠٠/٠١/٠٤ ٣٧٢ ٢١١ ٢٦٠+
العنوان: بيزيا أوفيس بارك ، جناح رقم ٢٣٧٤ طريق تابو مبيكي ، ماس ميديا ، لوساكا ، زامبيا
بريد إلكتروني: cmkokweza@corpus.co.zm

معلومات عن البلد

يبلغ عدد سكان زامبيا حوالي ١٨,٣ مليون نسمة (تقديرات عام ٢٠٢٠). لوساكا هي العاصمة، وتشمل المدن الرئيسية الأخرى كيتوي وندولا وليفينجستون وشباتا.

إجمالي الناتج المحلي

انخفض النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٩ إلى ٢٪ مقابل ٤٪ المدرجة في الميزانية مع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٤,٥٪ المتوقعة لعام ٢٠٢٠.

معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم إلى ١٥,٥٪ بحلول أغسطس ٢٠٢٠ من ٧,٤٪ في سبتمبر من عام ٢٠١٩. وتستهدف الحكومة الحفاظ على معدل التضخم الأحادي في حدود ٦ – ٨٪ في عام ٢٠٢٠.

النظام السياسي

تتمتع زامبيا ديمقراطية متعددة الأحزاب، وهى دولة موحدة يرأسها رئيس يتم انتخابه بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات. يختار مجلس وزرائه من البرلمان. تخضع جميع القوانين للدستور الذي يحتوي على جميع الحريات الأساسية للديمقراطية الحديثة.

مناخ الاستثمار

تتمتع زامبيا بواحدة من أكثر بيئات الأعمال ليبرالية في جنوب أفريقيا، وتشجيع الاستثمار الخاص في جميع القطاعات الإنتاجية الرئيسية بما في ذلك الزراعة والتعدين والتصنيع والسياحة والطاقة. وقد أدخلت تدابير جديدة للسياسة الاقتصادية وحررت التجارة وظروف الاستثمار. تم إنشاء مناطق تجهيز الصادرات ويتم تشجيع الطلبات الخاصة بتقسيمات المناطق.
لا يوجد حاليا أي ضوابط صرف، حيث شملت الإصلاحات التي تم إجراؤها في العقد الماضي إلغاء ضوابط الصرف، وتحرير الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، وإزالة ضوابط الأسعار وإعانات المستهلكين، وإصلاح حيازة الأراضي، وتخفيض التعريفات، وبرنامج الخصخصة للعديد من الشركات المملوكة للدولة و وتقوية الأسواق المالية من خلال الخدمات المصرفية التجارية وإدخال سوق الأوراق المالية

يمكن أعادة توزيعات الأرباح، بعد الضرائب ، كما يمكن أيضاً إعادة رأس المال دون قيود.
تشجع الحكومة الاستثمار الأجنبي من خلال وكالة التنمية في زامبيا، التي تفحص جميع الاستثمارات التي تُطلب حوافز لها وعادة ما تتخذ قرارها في غضون ٣٠ يوم. تتمثل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي حاليًا في التعدين والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات وخدمات الأعمال والتصنيع والسياحة والزراعة.

توجد فرص استثمارية في مختلف القطاعات بما في ذلك مصانع النسيج والمناجم والخدمات والأسمدة وتصنيع المواد الكيميائية. تمتلك زامبيا أيضًا فرصًا للاستثمار في الصناعة الزراعية وصناعة السياحة.
تتوفر حوافز الاستثمار اعتمادًا على الفئة التي يقع فيها المستثمر، وهم خمس فئات من المستثمرين اعتمادًا على حجم استثماراتهم في صناعة معينة. تقدم الحكومة حوافز من حيث قانون وكالة التنمية في زامبيا في شكل علاوات و إعفاءات وامتيازات تهدف إلى زيادة مستويات الاستثمار والتجارة الدولية وكذلك زيادة التجارة المحلية.
توفر المشاركة النشطة لزامبيا في بروتوكول التجارة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (مع أربعة عشر دولة إفريقية) وكذلك السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا التي تضم ٢١ دولة أفريقية، وصولًا تفضيليًا للتعريفات الجمركية إلى سوق إجمالي يزيد عن ٥٨٠ مليون شخص.

وقد تقدمت زامبيا، بصفتها عضو في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، على الدول الأعضاء الأخرى في اعتماد تخفيضات جمركية تصل إلى ٨٠٪ على معظم السلع التجارية. كما أبرمت زامبيا اتفاقيات تجارية ثنائية مع جنوب أفريقيا وزيمبابوي.
تتمتع زامبيا بمناخ سياسي مستقر يعزز الأمن والاستقرار للمستثمرين. وجود ثمانية بلدان مجاورة يجعلها نقطة محورية لتصدير السلع الصناعية والزراعية داخل المنطقة. بحكم موقعها المركزي، تعد زامبيا مركزًا للاتصالات بشبكات الطرق التي تربطها بالدول المحيطة والموانئ المختلفة داخل المنطقة. كما تعمل الحكومة على تحويل زامبيا إلى مركز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. ولتحقيق ذلك، حددت أهدافًا مختلفة، بما في ذلك الالتزام بتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير أساس البنية التحتية للألياف الضوئية لتسهيل توصيل الإنترنت واسع النطاق، من خلال إنشاء مراكز اتصالات مجتمعية، لا سيما في المناطق الريفية.

أشكال الأعمال

يمكن إنشاء الأشكال التالية من الشركات بموجب القانون الأساسي والقانون العام.

النظام الأساسي

- شركة محدودة بالأسهم.
- شركة تضامن.
- شركة ذات مسؤولية غير محدودة.
- الشركات الحكومية.
- الجمعيات (كونها جمعيات الأشخاص).
- الجمعيات التعاونية.

القانون العام

- الوكالات والتراخيص والموزعين.
- الشراكات.
- صناديق الائتمان.
- الأسماء التجارية.
- الوكالات.

تأسيس شركة

يتم تأسيس الشركة من خلال سجل الشركات، وقد يتطلب تشغيل بعض الأعمال تراخيص من سلطة ترخيص واحدة أو أكثر، اعتمادًا على قطاع الأعمال بما في ذلك الاتصالات والتعدين وتسويق النفط والخدمات المهنية (مثل المحاسبة والتقييم والهندسة المعمارية).

يتضمن إنشاء شركة في زامبيا ما يلي:

- التحقق من أن الاسم متفرد في وكالة تسجيل براءات الاختراع والشركات.
- فتح حساب بنكي.
- تسجيل الشركة في وكالة تسجيل براءات الاختراع والشركات.
- التسجيل في مكتب هيئة الإيرادات المحلية في زامبيا (قسم الضرائب المباشرة) للحصول على رقم تعريف دافع الضرائب.
- تقديم نموذج تسجيل ضريبة القيمة المضافة لدى مكتب هيئة الإيرادات في زامبيا للحصول على رقم ضريبة القيمة المضافة.
- التسجيل في هيئة مخطط المعاشات الوطنية للتأمينات الاجتماعية.
- تسجيل الشركة لدى مجلس مراقبة تعويضات العمال.
- التسجيل لدى هيئة الإيرادات في زامبيا للحصول على مدفوعات ضرائب "الدفع كما تكسب" نيابة عن الموظفين.
- الحصول على رخصة تجارية وشهادة حريق من المجلس المحلي.

ضوابط الصرف

لا يطبق بنك زامبيا أي ضوابط على الصرف. يتم تحديد أسعار الصرف بالكامل من خلال قوى السوق للعرض والطلب على العملات الأجنبية ولا توجد قيود على الأرباح الخارجية أو توزيعات الأرباح أو حقوق الإمتياز.

ضمانات

تأسست بورصة لوساكا بمساعدة فنية تمهيدية من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي في عام ١٩٩٣، وتم افتتاحها في ٢١ فبراير ١٩٩٤. كان تشكيل بورصة لوساكا جزءًا من برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة الهادف إلى تطوير سوق المال ورأس المال من أجل دعم وتعزيز مبادرات القطاع الخاص. كما كان من المتوقع أن يجتذب استثمارات الحافظة الأجنبية والاعتراف بزامبيا والمنطقة كسوق رأس مال ناشئ يحتمل أن يكون له عوائد استثمار عالية.

كان الدور المهم الآخر لبورصة لوساكا هو تسهيل تجريد الحكومة من ملكية الحكومة في المؤسسات شبه الحكومية وخلق ملكية واسعة للمساهمين من قبل المواطنين من خلال عملية عادلة وشفافة.

خطت بورصة لوساكا خطوات كبيرة وهي الآن ليست فقط منصة لتداول الأسهم والسندات ولكن أيضًا وسيلة لزيادة رأس المال.

أغلقت القيمة السوقية عند ٥٥٥٢٦٧٨٦ مليار كواشا زامبي بنهاية ديسمبر ٢٠١٩، بينما أغلق مؤشر مجموعة فاينانشيال تايمز للأوراق المالية عند ٣٨٣٨,٢٠ نقطة بنهاية ديسمبر ٢٠١٩.

تحصيل الضرائب

يتم فرض ضريبة على الدخل (على المقيمين وغير المقيمين) من مصادره في زامبيا وكذلك على أنواع معينة من الدخل الأجنبي.

تدفع الشركات المقيمة ضريبة الشركات بمعدل ٣٥٪ ولكن تخضع شركات التعدين لمعدل ٣٠٪ إذا كان دخل شركة التعدين لا يتجاوز ٨٪ من إجمالي مبيعات الشركة، أما إذا تجاوز دخل الشركة ٨ ٪ من إجمالي مبيعات الشركة فتعتمد ضريبة الشركات على الدخل القابل للتقييم.

هناك ضريبة ملكية بنسبة ٥,٥٪ على المعادن على شركات تعدين المعادن الأساسية والمعادن الصناعية. معدل الضريبة ٦٪ فيما يتعلق بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أما البنوك تدفع ضريبة بمعدل ٣٥٪، وتدفع شركات الاتصالات الإلكترونية ضريبة بنسبة ٣٥٪ لأول ٢٥٠٠٠٠ كواشا و ٤٠٪ فوق ٢٥٠٠٠٠ كواشا.

تخضع أرباح الأسهم للضريبة – بشكل عام – بمعدل ١٥٪ ولكن المعدل هو ٠٪ لأرباح الأسهم المدفوعة للأفراد من قبل شركة مدرجة في بورصة لوساكا. يتم دفع ١٥٪ ضريبة على أتعاب الإدارة أو الاستشارات المدفوعة للمقيم و ٢٠٪ لغير المقيمين.

تنطبق نفس المعدلات على الضرائب المستحقة على حقوق الامتياز. والمعدل القياسي للضريبة فيما يتعلق بالفائدة هو ١٥٪. المعدل هو ٢٠٪ فيما يتعلق بالمدفوعات المقدمة إلى غير المقيم أو مقاول النقل.

المعدل القياسي للضريبة فيما يتعلق بدفع حقوق الإمتياز هو ١٥٪ إذا كان المستلم مقيمًا و ٢٠٪ للمدفوعات لغير المقيمين. المعدل القياسي لضريبة الإيجار من مصدر داخل زامبيا هو ١٠٪.

تُدفع ضريبة القيمة المضافة بمعدل قياسي قدره ١٦٪ (بعض التوريدات خاضعة لنسبة الصفر أو معفاة).

هناك معاهدات ضريبية مزدوجة مع الدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا والهند وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكينيا وهولندا (هذه المعاهدة قيد المراجعة حاليًا) والنرويج وجنوب أفريقيا وموريشيوس وسيشيل والسويد وسويسرا وتنزانيا وأوغندا والمملكة المتحدة وكندا والصين ورومانيا وبوتسوانا.

بعد إعلان ميزانية ٢٠١٩، فيما يلي بعض التغييرات الضريبية الرئيسية التي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٠:

- استحداث قانون التأمين الصحي الرسمي رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الذي يطالب الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص بالمساهمة بنسبة ١٪ من رواتبهم الأساسية أو الدخل المعلن على التوالي.
- تحديد القطاعات التالية باعتبارها قطاعات ذات أولوية للاستثمار في زامبيا: التعليم والصحة والسياحة والإسكان والزراعة والطاقة وتنمية المياه.
- تصنيف رسوم الاستيراد على المصانع والآلات والمعدات المكتسبة للاستثمار في قطاع ذي أولوية صفرية.
- زيادة ضريبة الكربون على السيارات التي تدخل زامبيا بنسبة ٢٠٪.
- تعليق الرسوم الجمركية على معدات الاستزراع المائي.
- زيادة ضريبة المكوس على السجائر من ٢٤٠ كواشا زامبي لكل ميل إلى ٢٦٥ كواشا زامبي لكل ميل.
- إدخال ضرائب على الحاويات المتوسطة المرنة للبضائع السائبة بنسبة ٥٪.
- إلغاء الرسوم الجمركية على غاز البترول المسال.
- فرض الرسوم الجمركية على المعدات والآلات الرأسمالية المحددة التي تستوردها شركات التعدين ومعالجة المعادن بنسبة ١٠٪.
- تصنيف ضريبة القيمة المضافة على استيراد المعدات والآلات الرأسمالية

الخاصة بالتعدين بنسبة الصفر.

- ضريبة المدخلات على المواد الاستهلاكية مثل الأدوات المكتبية ومواد التشحيم وقطع الغيار لن تكون مصاريف قابلة للمطالبة بها.
- انخفاض مطالبات ضريبة القيمة المضافة على الديزل (شركات التعدين ومعالجة المعادن) من ٩٠٪ الى ٧٠٪.
- انخفاض ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء (شركات التعدين ومعالجة المعادن) من ١٠٠٪ إلى ٨٠٪.
- ضريبة القيمة المضافة على النحاس كاثودات محليًا بنسبة صفر.
- ضريبة القيمة المضافة على مواقد الغاز وأفران الغاز والمراجل الأخرى بنسبة صفر.
- إدخال انخفاض سريع في الإنفاق الرأسمالي عن طريق تأهيل الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية.

الاستيراد والتصدير

تشمل سلع التصدير الرئيسية في زامبيا الكوبالت وزيوت التشحيم الضاغطة والنحاس والقطن والزهور الطازجة والأجهزة الكهربائية وقطع الغيار والأخشاب الصلبة ومنتجات الرصاص والمنتجات المعدنية والجير.
تشمل واردات زامبيا الرئيسية السلع الرأسمالية والمنتجات الكيميائية والنفط الخام والأسمدة والمنتجات البترولية والمواد الخام.

النظام القانوني

يوجد في زامبيا نظام قانوني مزدوج. تطبق القوانين المحلية و القانون العام الإنجليزي بشكل متزامن. يتم تطبيق القانون الإنجليزي (الذي يتضمن القوانين السارية في إنجلترا في ١٧ أغسطس ١٩١١) والقانون العام ومبادئ الإنصاف طالما أن هناك "ثغرة" في القانون المحلي.
يجب أيضًا أن يكون القانون الإنجليزي متوافقًا بشكل موضوعي مع القوانين المحلية. عند وجود تعارض بين القوانين المحلية والقانون الإنجليزي، تسود القوانين المحلية. هناك أيضًا قوانين خاصة باللغة الإنجليزية تم تمريرها بعد ١٧ أغسطس ١٩١١ والتي تنطبق. المعاهدات الدولية التي انضمت إليها زامبيا لا تنطبق تلقائيًا. يتعين على البرلمان أن يسن تشريعات تمكينية حتى تصبح المعاهدة الدولية نافذة المفعول في زامبيا.

الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية محمية. تغطي القوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصاميم المسجلة وعلامات البضائع وأعمال المقالات وحقوق النشر. تتضمن القوانين أحكام الاتفاقيات الدولية المختلفة ذات الصلة مثل اتفاقية برن.

الخدمات المالية / التأمين

ينظم قانون الخدمات المصرفية والمالية الخدمات المصرفية والمالية ويوفر ضمانات للمستثمرين والعملاء. كما يفرض البنك المركزي المتطلبات الرقابية. يخضع قطاع التأمين لقانون التأمين.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

قدمت الحكومة، في عام ٢٠٠٤، مبادرة نمو القطاع الخاص لإصلاح وخلق بيئة مناسبة لقطاع خاص نشط، كما تم تعزيز النمو في القطاع الخاص من قبل الحكومة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

يتم التعاقد على معظم أعمال البناء، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية وصيانتها، مع القطاع الخاص.

تركز خطة التنمية الوطنية السابعة (في مجال التعدين) على تعدين الأحجار الكريمة والمعادن الصناعية لما هو أكثر من النحاس، أما في مجال الطاقة، تخطط لتعزيز السعة وتنويع المصادر بمشروعات تم تطويرها بالفعل، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وتم التخطيط للبنية التحتية للنقل، مع بناء الطرق بالفعل. أما في مجال السياحة، فالهدف هو التنويع وجعلها مصدرًا للوظائف من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية للمواقع السياحية وداخلها.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

وقعت زامبيا على بروتوكولات تعزيز وحماية متبادلة ثنائية للاستثمار مع معظم دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. وقد قامت الأخيرة في نوفمبر ٢٠٠١، بالتوقيع على اتفاقية إطار التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة.
وفي ٢ أكتوبر ٢٠٠٠، أصبحت زامبيا مستفيدة من قانون النمو والفرص الأفريقية. وقعت زامبيا على اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة لشرق وجنوب أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨. تسري الآن أحكام فصل التجارة في السلع والمرفقات ذات الصلة لاتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة لشرق وجنوب أفريقيا على زامبيا.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

زامبيا عضو في ٤٤ منظمة دولية وإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

الطرق والمواصلات

تتكون شبكة الطرق في زامبيا من حوالي ٢١٠٠٠ كم من الطرق الرئيسية والمحورية والمقاطعات، و ١٦٠٠٠ كم من الطرق الحضرية والفرعية، و ٣٠٠٠٠ كم من الطرق غير الرسمية. معظم الطرق بين المراكز الهامة معبدة وبحالة جيدة.
تربط الطرق المرصوفة بالحصى المدن الصغيرة بالطرق السريعة الرئيسية. الاتصالات على الطرق داخل زامبيا ومع البلدان المجاورة في الشمال والشرق والجنوب جيدة.
أطلقت الحكومة مؤخرًا مشروع طرق كواشا بقيمة ٢٧ مليارًا أطلق عليه اسم "ربط زامبيا -٨٠٠٠" لربط المناطق النائية من زامبيا بجميع المقاطعات العشر. سيتم تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات.
قدمت الحكومة أيضا مشروعات باف زامبيا ٢٠٠٠ ولوساكا ٤٠٠ لتحديث طرق البلدات الحضرية. كما تقوم الحكومة أيضًا بتشغيل برنامج رسوم الطرق كآلية مبتكرة وذاتية التمويل لإعادة تأهيل الطرق وصيانتها بشكل مستدام.
حاليًا، هناك العديد من بوابات الرسوم التي يتم تشغيلها وهي بوابة رسوم المرور على طول طريق كافو وكافولافوتا ومانيومبي على طول طريق جريت نورث وبوابة تشونجوي على طول طريق الشرق العظيم وبوابة شيمابالا على طول طريق كافوي بوابة رسوم المرور ليفي موانا واسا على طول الطريق، وطريق ندولا كيتوي، وبوابة مومبوا على طول طريق لوساكا مومبوا وبوابة جارنرتون على طول طريق كيتوي تشينجولا.

في محاولة لتحسين شبكة السكك الحديدية وتقليل الحمل الثقيل على الطرق، تولت الحكومة إدارة شبكة السكك الحديدية الرئيسية في زامبيا بهدف تطوير وإعادة تأهيل بنيتها التحتية. تم إحراز تقدم في إعادة تأهيل أربع شبكات سكك حديدية رئيسية وتجديد عربات المواشي وحافلات الركاب. كما أقرت الحكومة صكًا قانونيًا لإجبار ناقلي البضائع الثقيلة على نقل ٣٠٪ من البضائع السائبة من طريق إلى سكة حديد.
تمتد خطوط السكك الحديدية الرئيسية من ليفينجستون على الحدود

مع زيمبابوي عبر لوساكا وكوبربيلت إلى جمهورية الكونجو الديمقراطية انجولا.
يمتد خط سكة حديد تنزانيا - زامبيا من كابيري مبوشي إلى دار السلام في تنزانيا. يمر طريق ليفينجستون عبر زيمبابوي إلى موانئ ديربان وكيب تاون في جنوب أفريقيا. بدأت العمليات على خط سكة حديد تشيباتا-مشينجي وتعزز التجارة الإقليمية عبر ممر ناكالا إلى موزمبيق.
المطار الدولي الرئيسي في البلاد هو مطار كينيث كاوندا الدولي في لوساكا، ويتم خدمته بانتظام من قبل عدد من شركات الطيران الدولية. تخدم الخطوط الجوية المحلية الخطوط الإقليمية في وسط وجنوب أفريقيا، و تدعم شركات الطيران المستأجرة المحلية السفر الجوي داخل زامبيا.

طاقة

يتمتع قطاع الطاقة في زامبيا بموارد هائلة تشمل الفحم والطاقة المائية والأراضي الحرجية والغابات بالإضافة إلى أشكال الطاقة المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كانت هناك زيادة مطردة في الاستثمار في قطاع الطاقة وخاصة فيما يتعلق بتوليد الطاقة. تمثل المحطات الكهرومائية ٩٢٪ من إجمالي السعة المركبة و ٩٩٪ من إجمالي الكهرباء المولدة في الدولة، حيث تم جلب ما مجموعه ٣٦٠ ميجاوات من الطاقة مع الانتهاء من مشروع تمديد الطاقة الكهرومائية لبنك كاريبا الشمالي، و ١٢٠ ميغاواط أخرى في تطوير محطة إيتيزي تيزيا للطاقة الكهرومائية، و ١٥٠ ميجاوات في كالونجويشي من قبل القطاع الخاص لزيادة تعزيز قدرة توليد الطاقة في زامبيا.

وقد أكملت شركة مامبا كوليريز المحدودة بناء محطة طاقة حرارية بقدرة ٣٠٠ ميجاوات في سيناء زونجوي التي تزود الشبكة الآن. تعهدت الحكومة بمواصلة أعمال الإرشاد والتأهيل لشبكات النقل والتوزيع في إطار مشروع إعادة تأهيل الكهرباء.
عاد المشروع كافوي جورج السفلى بقدرة ٧٥٠ ميجاوات، بما في ذلك خطي نقل ٣٣٠ كيلوفولت، إلى مساره بعد تعزيز هيكل الحوكمة للمشروع بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.
استهدفت الحكومة من خلال وسيلتها الاستثمارية، مؤسسة التنمية الصناعية، وبدعم من برنامج توسيع نطاق الطاقة الشمسية التابع لمجموعة البنك الدولي، تطوير ما يصل إلى ٦٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، كما تم تصميمها لتمكين الحكومات والمرافق الأفريقية من تنفيذ عطاءات سريعة وبسيطة واحترافية وتنافسية لشراء محطات توليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية عالية الجودة ومصممة بشكل خاص وبناؤها وامتلاكها وتشغيلها بموجب عقود طويلة الأجل بأسعار تنافسية.

حاليًا، أكملت الحكومة تطوير محطتين متصلتين بالشبكة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة حوالي ٥٠ ميجاواط كل منهما تقوم الآن بتزويد الشبكة بالطاقة.
تتمثل سياسة الحكومة في قطاع البترول في ضمان امداد مستقر للوقود في جميع أنحاء البلاد. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الحكومة في برنامج وطني لبناء مستودعات وقود في المقاطعات. تم تشغيل بعض مستودعات الوقود في عام ٢٠١٥، بما في ذلك مستودع وقود ندولا الذي كان يخضع لعملية إعادة تأهيل، ومستودع سولويزي للوقود و مستودع وقود مونجو. كما أن الحكومة بصدد تحديد مواقع إضافية في المحافظات المتبقية.

تقوم الحكومة أيضًا بمراجعة سلسلة توريد البترول وخيارات التمويل لخفض التكاليف، كما أنها شرعت في مناقشات على المستوى الثنائي مع الدول المنتجة للنفط لتوريد النفط الخام والمنتجات النهائية لتبسيط المشتريات.

الاتصالات

تعد البنية التحتية للاتصالات المحلية والدولية راسخة. ويتم تنظيم الاتصالات من قبل هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا. تتوفر خدمات الهاتف المحمول من خلال هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا وعدد من الشركات الأخرى المملوكة للقطاع الخاص. تنقل شبكة موجات دقيقة الاتصالات السلكية واللاسلكية من لوساكا إلى جميع عواصم المقاطعات في البلاد.

التجارة والصناعة

تهيمن المعادن حاليًا على صادرات زامبيا، ومع ذلك، فقد وجهت الحكومة جهودها، في محاولة لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النحاس، نحو زيادة الصادرات غير التقليدية بمعدل مستهدف سنوي يبلغ ٢٠٪. وتشمل هذه المنتجات محاصيل البساتين والزهور والمنتجات الزراعية الأخرى والأغذية والمنتجات المصنعة والأحجار الكريمة والمنتجات المعدنية المصنعة.
واعترافًا بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمتلك أكبر إمكانات لخلق فرص العمل، واصلت الحكومة تعزيز التمويل المتوسط والطويل الأجل للمؤسسات المتوسطة الحجم من خلال دعم مبادرات مثل سوق الاستثمار البديل الذي أطلقته بورصة لوساكا.
تسمح مثل هذه المبادرات للشركات المتوسطة الحجم بجمع الأموال من سوق الأوراق المالية بتكلفة معقولة والاستفادة من المهارات الفنية والإدارية من خلال شركاء الأسهم الجدد.
كما منحت الحكومة عددًا من الامتيازات الضريبية على مدى السنوات الثلاث الماضية لتحفيز النمو في قطاع التصنيع.
لا تزال الحكومة ملتزمة بنمو قطاع التصنيع من خلال تعزيز المناطق الاقتصادية متعددة المرافق والمجمعات الصناعية مثل تلك الموجودة في شامبيشي ولوساكا الجنوبية ولوساكا الشرقية ولوموانا وندولا (تبادل الأحجار الكريمة جنوب الصحراء) وروما.
من المتوقع أن تضم المناطق الاقتصادية متعددة المرافق والمجمعات الصناعية الصناعات الثقيلة والخفيفة بما في ذلك صهر النحاس والكابلات النحاسية وغيرها من المنتجات ذات الصلة بالنحاس والمعالجة الزراعية وتصنيع الأجهزة المنزلية و القضبان والأسلاك والكابلات الكهربائية وقطع غيار المحركات والمتفجرات، والبستنة ومصايد الأسماك وأنشطة المعالجة بالإضافة إلى توفير الخدمات مثل مرافق المؤتمرات والإقامة في الفنادق.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

زادت الاستثمارات في هذا القطاع منذ أن أطلقت الحكومة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع عند الانتهاء من البنية التحتية الجديدة للألياف الضوئية.

التعدين

يعتمد الاقتصاد الزامبي بشكل كبير على تعدين النحاس والكوبالت ، وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية المتخذة لتنويع القاعدة الصناعية والتصنيعية ، لا يزال هذا الاعتماد قائمًا. المعادن الهامة الأخرى المنتجة هي الزنك والرصاص. زامبيا معترف بها دوليًا كمنتج رئيسي للنحاس والكوبالت. بصرف النظر عن النحاس والكوبالت والرصاص والزنك ، تتمتع زامبيا باحتياطيات من الذهب واليورانيوم والنيكل والحديد والمنغنيز. تشمل رواسب الأحجار الكريمة الزمرد والجمشت والزبرجد والياقوت والعقيق والماس التي لا تزال غير مستغلة.

كجزء من سياسة لتشجيع التنويع إلى معادن أخرى مثل الأحجار الكريمة والذهب والنيكل والمنغنيز والحديد ، تشجع الحكومة التنقيب عن النفط والغاز. كما سيتم تعيين الدولة بأكملها لتحديث قاعدة البيانات الجيولوجية لدعم الاستثمار المستقبلي في قطاع التعدين. تركز خطة التنمية الوطنية السابعة على تعدين الأحجار الكريمة والمعادن الصناعية لتنويع ما وراء النحاس.

الزراعة

بينما لا يزال النحاس المحرك الاقتصادي الرئيسي للبلاد، استمرت الحكومة في توسيع القطاع الزراعي. ينصب التركيز الاستراتيجي للحكومة على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز تنويع المحاصيل بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة. سجلت البلاد، خلال موسم الزراعة ٢٠/٢٠١٩، زيادة في المحصول من حصاد ١٩/٢٠١٨ بمقدار ٢,٠ مليون طن متري من الذرة إلى ٣,٤ مليون طن متري.

تتمتع زامبيا بإمكانيات ممتازة للتنمية في القطاع الزراعي، حيث تتمتع بتربة جيدة (٦٠ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، منها ١٥٪ فقط قيد الاستخدام) والمياه الجوفية، كما أن الظروف المناخية مناسبة لمجموعة متنوعة من المحاصيل بما في ذلك القمح وفول الصويا والفول والقهوة والقطن والتبغ والسكر والفلفل الحلو.

توجد في زامبيا أيضًا مناطق رئيسية لتربية الماشية بها حوالي عشرة ملايين هكتار من الأراضي المتاحة لتربية الماشية، ولديها محميات غابات غنية تتكون أساسًا من الصنوبر والأوكالبتوس. وبناءً على ذلك، من المتوقع المزيد من النمو والاستثمار في القطاع الزراعي.

يبلغ الاستهلاك الوطني السنوي من الأسماك حاليا ١٦٠ ألف طن متري. ومع ذلك، يبلغ الإنتاج الوطني السنوي ١١٥٠٠٠ طن متري منها ٣٠٠٠٠ طن فقط من تربية الأحياء المائية و ٨٥٠٠٠ طن متري من الأنهار والبحيرات.

تخطط الحكومة إصلاحات من شأنها تسهيل دخول المواطنين في القطاع الخاص إلى إنتاج الاستزراع المائي من أجل تلبية النقص في متطلبات الدولة وزيادة الصادرات.

تخطط خطة التنمية الوطنية السابعة لنظام معلومات متكامل لدعم الأعمال التجارية الزراعية والتوسع الزراعي والخدمات الإرشادية، تدعم الزراعة المناخية لبناء القدرة على الصمود، وتطور من تقديم برنامج دعم مدخلات المزارعين لزيادة إنتاجية المزارعين وتعزيز تنمية الثروة الحيوانية والسمكية لتنويع الزراعة.

علاقات العمل

تنظم العديد من القوانين علاقات العمل في زامبيا بما في ذلك قانون دستور زامبيا (المعدل) رقم ٢ لعام ٢٠١٦، وقانون العلاقات الصناعية والعمل الفصل ٢٦٩ من قوانين زامبيا (بصيغته المعدلة في ٢٠١٧)،

وقانون التوظيف رقم ٣ لعام ٢٠١٩ (بصيغته المعدلة في ٢٠٢٠)، ولوائح قانون العمل (الإعفاء)، ومرسوم الحد الأدنى للأجور وظروف التوظيف (عام) (تعديل)، وقانون الصحة والسلامة المهنية رقم ٣٦ لعام ٢٠١٠، وقانون تعويض العمال ١٠ لعام ١٩٩٩، وقانون نظام المعاشات الوطني رقم ٤٠ لعام ١٩٩٦ (بصيغته المعدلة في ٢٠١٥)، وقانون التأمين الصحي الوطني رقم ٢ لعام ٢٠١٨ وقانون المصانع الفصل ٤٤١.

يوفر الإطار التشريعي مبادئ توجيهية بشأن القضايا المتعلقة بالعمل في الدولة، بما في ذلك التجارة النقابات والمفاوضة الجماعية، والقوانين ضد عمالة الأطفال، والتمييز والممارسات الآمنة في مكان العمل.

زمبابوي

سكانلن و هولدرنس لممارسة المحاماة

معلومات عن المكتب

عنوان الموقع: www.scanlenandholderness.com
اللغات المُتحدث بها: الإنجليزية
نقطة التواصل: ستيرنفورد مويو وجورج جابو
هاتف: ٨-٥٦١ ٧٠٢ ٤ ٢٦٣+
العنوان: مركز كابز، ٧٤ شارع جيسون مويو، هراري، زيمبابوي
بريد إلكتروني: gapug@scanlen.co.zw , moyos@scanlen.co.zw

معلومات عن البلد

زمبابوي بلد غير ساحلي يمتد على مساحة ٣٩٠٧٥٧ كيلومتر مربع. يبلغ عدد سكانها حوالي ١٣ مليون نسمة. يعيش أكثر من ٦٠٪ من السكان في المناطق الريفية.

المؤشرات الاقتصادية

سجل اقتصاد زيمبابوي في عام ٢٠٢٠، انخفاضًا في الناتج الاقتصادي يقدر بنحو ٤٪، وتتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٧٪ في عام ٢٠٢١ مع خلق أكثر من ١٥٠٠٠٠ وظيفة رسمية في هذه العملية.
كانت التوقعات لعام ٢٠٢٠ تشير إلى أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣٪ وتحقيق الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٢٠,٨ مليار دولار أمريكي، لكن لم تتحقق هذه التوقعات بسبب آثار جائحة وباء كوفيد – ١٩ العالمي وتقلب العملة المحلية.
بدأ عام ٢٠٢١ بتصعيد آخر في حالة الوباء، حيث تم فرض الإغلاق الوطني من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٢٨ فبراير ٢٠٢١ عندما تم تخفيف القيود للسماح لجميع الشركات باستئناف العمليات.

معدل التضخم

أحدث التضخم فسادًا في الاقتصاد على خلفية تقلب العملة المحلية وسوق موازية قوية للعملات الأجنبية في النصف الأول من عام ٢٠٢٠.
وارتفع التضخم شهريًا من ٢,٢٣٪ في يناير ٢٠٢٠ إلى ٢٦,٥٩٪ في مارس ٢٠٢٠ قبل أن يتراجع إلى ١٥,١٣ ٪ في مايو ٢٠٢٠.
انخفض معدل التضخم على أساس سنوي من ذروة بلغت ٧٨٥,٥٪ في مايو ٢٠٢٠ إلى ٣٣٤,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٠، استجابة لتدخلات السياسة النقدية والمالية من قبل الحكومة.
بلغ معدل التضخم الشهري لشهر ديسمبر ٢٠٢٠ ٤,٢٢٪.
يتوقع البنك المركزي الزيمبابوي أن ينخفض معدل التضخم السنوي الإجمالي إلى أقل من ١٠٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢١.

مناخ الاستثمار

تحاول زيمبابوي بنشاط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تخرج من سنوات من التدهور الاقتصادي السريع، وتستهدف الحكومة التي وصلت إلى السلطة في نوفمبر ٢٠١٧، تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحت شعار "زيمبابوي مفتوحة للأعمال".
في يناير ٢٠١٨، أطلق الرئيس وثيقة سياسة بعنوان "إرشادات الاستثمار والفرص في زيمبابوي"، التي تنص على أن الحكومة ملتزمة بالمبادئ التقدمية والحديثة التي تعزز الاستثمار، واحترام الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار، وتعويض المزارعين الذين صودرت أراضيهم بموجب برنامج الإصلاح الزراعي في مطلع القرن، وتحديث الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار. وقد حددت الحكومة المجالات ذات الأولوية للاستثمار على أنها التعدين والزراعة والتصنيع والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير البنية التحتية. تحاول زيمبابوي أيضًا تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية في البلاد، حيث أطلقت، في سبتمبر ٢٠١٩، المرحلة الثانية من إصلاحاتها والتي تركز فيها، من بين أمور أخرى، على المجالات التالية:
بدء عمل تجاري، حماية مستثمري الأقليات، تصاريح البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، التجارة عبر الحدود، حل الإعسار، البيئة التنظيمية، نظام ضريبي مبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقلل من التكلفة والوقت والعمليات المرتبطة بممارسة الأعمال التجارية في قطاع التعدين.

تم تصنيف زيمبابوي، في سبتمبر ٢٠١٩، ضمن أفضل ٢٠ دولة من حيث تحسينات ممارسة الأعمال التجارية، وارتفع ترتيبها لعام ٢٠٢٠ من قبل البنك الدولي من ١٥٥ إلى ١٤٠.
في ٧ فبراير ٢٠٢٠، صدر قانون وكالة الاستثمار والتنمية في زيمبابوي (الفصل ٣٨:١٤) في الجريدة الرسمية، والذي يؤسس وكالة الاستثمار والتنمية في زيمبابوي المسؤولة عن تشجيع وتسهيل الاستثمار في البلاد. كما أنه يؤسس مركز خدمات الاستثمار الشامل الذي يجمع مختلف الإدارات الحكومية التي تلعب دورًا في تنظيم الاستثمار. ينص القانون أيضًا على عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب في إنشاء الأعمال التجارية والاستحواذ عليها وإدارتها. و من المتوقع أن يعمل القانون الجديد، تماشيًا مع توجه الحكومة لتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية، على تسريع إنشاء الشركات من قبل المستثمرين. وقد أطلقت الحكومة يؤسس وكالة الاستثمار والتنمية في زيمبابوي في ديسمبر ٢٠٢٠.

تتفتح فرص الاستثمار مع خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة في صناعة الحديد والصلب، والنقل البري والسكك الحديدية، والاتصالات، والزراعة، وإمدادات الطاقة وغيرها من القطاعات. تبحث الدولة بنشاط عن شركاء التنمية في مشروعات توليد الطاقة وإمدادات المياه والصرف الصحي وإنشاء الطرق وتطوير السكك الحديدية. وقد وقعت الدولة، في عام ٢٠١٧، عقود الهندسة والمشتريات واتفاقيات الامتياز من أجل ازدواج ٩٨٤ مليون دولار أمريكي للطريق السريع بين بيتبريدج وشيروندو الذي يمر عبر البلاد من الشمال إلى الجنوب، لكن لم يبدأ العمل في هذا المشروع بعد. تم تعديل قانون التوطين وتم تخفيفها بشكل خطير للسماح بملكية الأعمال بنسبة ١٠٠ ٪ من قبل المستثمرين الأجانب.
هناك العديد من فرص الاستثمار نتيجة خروج البلاد من سنوات من التدهور

الاقتصادي وعدم اليقين السياسي والانهيار الوشيك لمعظم الصناعات، مثل تخطيط الحكومة لبيع حصتها في العديد من الشركات المملوكة من خلال شركة التنمية الصناعية في زيمبابوي.

يمكن للمستثمرين أيضًا الاستثمار في الزراعة من خلال الزراعة التعاقدية في محاصيل مثل التبغ والقطن، وهناك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الرئيسية متاحة لمشغلي القطاع الخاص بامتياز من الحكومة.

أعادت زيمبابوي تقديم عملتها المحلية، الدولار الزيمبابوي، كعملة وحيدة للتجارة في سبتمبر ٢٠١٩، وتم حظر العملات الأجنبية كعملة قانونية، لكن سمحت الحكومة، في مارس ٢٠٢٠، باستخدام العملات الأجنبية المحتفظ بها كأموال مجانية لاستخدامها في شراء السلع والخدمات.

لا يزال يتعين تحصيل الأسعار بالعملة المحلية ولكن يمكن الدفع بحرية بالعملة الأجنبية بناءً على سعر الصرف السائد. تم تقديم مزاد أسبوعي للعملات الأجنبية في عام ٢٠٢٠ والذي يحدد سعر الصرف، مما أدى إلى بعض الاستقرار للعملة المحلية وأدى إلى تآكل خطير في النشاط في السوق الموازية.

أشكال الأعمال

- مؤسسات الأعمال الخاصة.
- الشراكة.
- صندوق الائتمان التجاري.
- التعاونيات.
- المؤسسات متعددة الجنسيات.
- الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة.
- شركات المسؤولية العامة.
- الملكية الفردية.
- شركة تضامن.
- شركة مساهمة.

تأسيس الشركات

تم تسجيل الشركات والمؤسسات التجارية الخاصة وتنظيمها بموجب قانون الشركات والكيانات التجارية الأخرى (الفصل ٢٤:٣١) والذي دخل حيز التنفيذ في ١٣ فبراير ٢٠٢٠. ويتعين على الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات القديم إعادة التسجيل بحلول ١٣ فبراير ٢٠٢٣.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات العامة المدرجة لقواعد بورصة زيمبابوي.

يوجد سجل مركزي للشركات في هراري وسجل فرع في بولاوايو. غالبًا ما يتم تجنب عملية التسجيل عن طريق شراء شركات الخاملة الموجودة من مكاتب المحاماة.

ضوابط الصرف

قوانين مراقبة الصرف سارية المفعول. سعر الصرف في ٢٣ أبريل ٢٠٢١ هو ١ دولار أمريكي: ٨٤ دولار زيمبابوي. الموافقة على مراقبة الصرف مطلوبة فيما يتعلق بالمدفوعات الأجنبية وتحمل الالتزامات الأجنبية.

موافقة مراقبة الصرف مطلوبة أيضًا لغير المقيمين الذين يسعون إلى امتلاك أسهم في الشركات المحلية للكيانات غير المدرجة. يُسمح بتحويلات الأرباح الموزعة فيما يتعلق بالمشروعات المعتمدة من قبل هيئة الاستثمار والتنمية في زيمبابوي بنسبة ١٠٠٪ من أرباح الإيرادات الحالية بعد خصم الضرائب.

يتم حظر تحويلات رأس المال ولكن يمكن تحويل رأس المال من خلال سندات حكومية لمدة ٢٠ عامًا حيث يتم دفع رأس المال على ١٠ أقساط سنوية متساوية في نهاية السنوات من ١١ إلى ٢٠ ويتم دفع الفائدة نصف سنوي بنسبة ٤ ٪ سنويًا، معفاة من الضرائب.

رخص بنك الاحتياطي في زيمبابوي، في عام ٢٠١٩، إجراء تغييرات على مكتب لبدء العمل. يُطلب من التجار المعتمدين الامتثال لقائمة الأولويات عند تخصيص العملات الأجنبية المتاحة. تعطى الأولوية لقطاعات الاقتصاد المنتجة.

تحصيل الضرائب

معدل الضريبة على الشركات هو ٢٤٪ بالإضافة إلى ضريبة ٣٪. تم إدخال ضريبة تحويل الأموال عبر وسيط في أكتوبر ٢٠١٨ وتم إصلاحها عند ٢٪. تُفرض الضريبة على جميع التحويلات المالية الإلكترونية. الحد الأدنى للمبلغ الخاضع للضريبة هو ١٠٠ دولار زيمبابوي، أما الحد الأقصى للمبلغ مستحق الدفع من قبل الشركات لكل معاملة حاليًا هو ٢٥٠٠٠ دولار زيمبابوي. الصناديق الائتمانية معفاة من الضريبة. يتم فرض ضريبة القيمة المضافة البالغة ١٤,٥٪ على بيع السلع أو الخدمات.

كما يتم فرض ضريبة على الأرباح المحققة من المشروعات الجديدة من قبل الشركات أو الأفراد العاملين في مناطق نقطة نمو معينة بنسبة ١٥٪ في السنة الأولى التي تبدأ فيها العمليات ولمدة أربع سنوات بعد ذلك.

تبلغ ضريبة المساهمين المقيمين ٢٠٪. مددت الحكومة خصمًا من الرسوم على المعدات الرأسمالية التي استوردتها قطاعات التعدين والزراعة والطاقة والتصنيع للمعدات التي تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي وما فوق من عام ٢٠١٦.

كما تمت تغطية واردات معدات كوفيد-١٩ والإمدادات الأخرى. تُطبَّق الامتيازات الضريبية على شركات التصنيع التصديرية المنشأة في مناطق معالجة الصادرات المعينة. أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة زيمبابوية إلى شركة أخرى في زيمبابوي لا تخضع للضريبة، ولكن الأرباح التي يحصل عليها غير المقيمين في الشركات الزيمبابوية تخضع لضريبة مقتطعة بنسبة ١٥٪ في حالة الشركات المدرجة في البورصة و ٢٠٪ في حالة الشركات الأخرى.

يتم فرض ضريبة أرباح رأس المال على بيع الممتلكات غير المنقولة بمعدل ٢٠٪ من مكاسب رأس المال، ٥٪ على الممتلكات غير المنقولة التي حصل عليها البائع قبل فبراير ٢٠٠٩، أما ضريبة أرباح رأس المال على الأوراق المالية فهي ١٪.

توجد اتفاقيات ازدواج ضريبي مع بلغاريا وكندا وفرنسا وألمانيا وماليزيا وموريشيوس وهولندا والنرويج وبولندا وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة.

الاستيراد والتصدير

ضوابط الاستيراد موجودة، وقد ألغت الحكومة رسوم الاستيراد على المعدات والمواد الخام المخصصة للصناعة المحلية لتعزيز الإنتاجية. كما تم تخفيض الرسوم على السيارات التجارية المستوردة لتعزيز قطاع النقل والأعمال. وتقوم الحكومة على تعليق الرسوم على مختلف المدخلات المستخدمة في هذه الصناعات، لتشجيع بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

النظام القانوني

يعتمد النظام القانوني على القانون العام الروماني الهولندي كما تم تعديله بواسطة القانون. زيمبابوي لديها دستور جديد دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٣. أعلى محكمة في البلاد هي المحكمة الدستورية تليها المحكمة العليا ومحكمة النقض العليا ومحكمة الصلح. كما توجد محاكم متخصصة مثل المحكمة الإدارية ومحكمة العمل.

الملكية الفكرية

يتم توفير الحماية بموجب قانون البراءات وقانون العلامات التجارية. توجد سجلات عامة للعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع. زيمبابوي هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقيتي برن وباريس.

الخدمات المالية / التأمين

هناك العديد من البنوك الدولية والمحلية العاملة في الدولة. هناك أيضًا العديد من جمعيات البناء التي تم إنشاؤها لتوفير التمويل العقاري، العديد من شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في زيمبابوي.

يسمح القانون للأفراد والشركات بتشغيل حسابات بالعملة المحلية و حسابات بالعملة الأجنبية. يمكن للأفراد سحب النقود بحرية من البنك مع مراعاة حدود السحب التي يفرضها البنك المركزي.

وقد ثبتت معدلات الإقراض للقطاع الإنتاجي بأقل من ٢٠٪. يُعفى المتقاعدون الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عام من الرسوم المصرفية.

مبادرات النمو الاستراتيجية الرئيسية من قبل الحكومة / القطاع الخاص

تقوم الحكومة باستثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية في مجال توليد الطاقة والبنية التحتية للطرق (التي تنطوي على ازدواجية الطرق الرئيسية) وبناء الجسور. كما أنها تعمل على تطوير المطارات وتخصص أموالاً كبيرة لهذه التطورات. تسعى الحكومة بنشاط للحصول على شركاء من القطاع الخاص في هذه المجالات، كما تعمل الحكومة أيضًا على تعزيز الاستفادة من المعادن المنتجة في زيمبابوي وبناء روابط متقاطعة في مختلف قطاعات الاقتصاد، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.

أدخلت الحكومة حوافز ومثبطات ضريبية مختلفة، لتعزيز الإثراء المحلي للمعادن، وتقوم الحكومة أيضًا تعويض المزارعين التجاريين الذين جُردوا من أراضيهم، وفي بعض الحالات، تعيد المزارع إلى هؤلاء المزارعين، لتعزيز الزراعة وثقة المستثمرين.

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

وقعت زيمبابوي معاهدات استثمار ثنائية واتفاقيات دولية تهدف إلى ضمان حماية المستثمرين. وتشمل الاتفاقيات مؤسسة الاستثمارات الخاصة الخارجية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات، اتفاقية نيويورك بشأن إنفاذ قرارات التحكيم، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية.

وقعت زيمبابوي اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمار الثنائي مع جنوب أفريقيا في نوفمبر ٢٠٠٩ ووقعت ٥٤ اتفاقية أخرى لتشجيع الاستثمار الثنائي والحماية مع دول مثل الصين وألمانيا وهولندا وسويسرا وروسيا ويوغوسلافيا. العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية الأخرى في انتظار التصديق. تريد الحكومة استخدام اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الثنائية لزيادة ثقة المستثمرين في البلاد.

زيمبابوي عضو في السوق المشتركة للاتحاد الجمركي لشرق وجنوب أفريقيا واتفاقية مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. لدى زيمبابوي معاهدات تجنب الازدواج الضريبي مع جنوب إفريقيا وموريشيوس وسيشيل وترغب في الدخول في مثل هذه الاتفاقيات مع دول أخرى لتعزيز أساس الإقامة للضرائب المتفق عليها بين دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية وفقًا للاتفاقية الضريبية للمجموعة.

عضوية المنظمات الدولية والإقليمية

زيمبابوي عضو في مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

الطرق والمواصلات

تدهورت البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية بشكل كبير بسبب نقص الاستثمار من قبل الحكومة، التي تعمل على تحديث البنية التحتية من خلال ازدواجية الطرق وإحياء شبكة السكك الحديدية وتطويرها.

تم تشكيل هيئة مخصصة تسمى إدارة الطرق الوطنية في زمبابوي لقيادة العملية وتبحث الحكومة عن شركاء من القطاع الخاص. يجري البحث عن شريك تقني لهيئة السكك الحديدية للمساعدة في إحياء شبكة السكك الحديدية.

المياه

تستثمر الحكومة مبالغ كبيرة لدعم السلطات المحلية في توفير إمدادات المياه ولديها خدمات مياه لا مركزية للسلطات المحلية. وتعد إمدادات المياه غير منتظمة في معظم المدن و يلجأ الكثير من الناس إلى إمدادات المياه من الآبار للأغراض المنزلية والتجارية.

كما تعد إمدادات مياه الشرب مشكلة مزمنة في المناطق الريفية خلال مواسم الجفاف، وتدعم الحكومة مشروعات لزيادة إمدادات المياه و ستخصص مبالغ كبيرة لبناء السدود وإعادة تأهيل البنية التحتية القائمة.

تحرص الحكومة على الاستثمار في مشروعات حصاد المياه لزيادة قدرة الري، وهناك توسع سريع في خدمات الري في جميع أنحاء البلاد مع الاستفادة من خزانات المياه القديمة والجديدة في البلاد.

من المتوقع أن يعزز هذا الإنتاج الزراعي في البلاد. كانت الحكومة تستهدف تحقيق ٢٠٠ هكتار كحد أدنى للري لكل منطقة وخصصت ٤٢٢,٨ مليون دولار زيمبابوي لهذا في عام ٢٠٢٠.

الطاقة

لا تزال إمدادات الطاقة منخفضة للغاية ويؤثر نقص الطاقة وانقطاعها على الصناعات التحويلية والزراعة والتجارة والاستهلاك المحلي، حيث تقل إمدادات الطاقة عن ٥٠٪ من الطلب الوطني.

يتم البحث عن شركاء من القطاع الخاص للحصول على إمدادات طاقة مستقلة بينما تبحث الحكومة عن مصادر بديلة للإمداد بالطاقة. تخصص الحكومة مبالغ كبيرة لتحديث محطات الطاقة الحالية وبناء محطات جديدة.

وقد أدخلت الحكومة، في النصف الثاني من عام ٢٠١٣، المزج الإجباري للوقود مع الإيثانول من قبل جميع شركات البترول، حيث يتم إنتاج الإيثانول محليًا. اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨، يتم إعفاء مشروعات توليد الطاقة من ضريبة دخل الشركات للسنوات الخمس الأولى من التشغيل. بعد ذلك يتم تطبيق ضريبة دخل الشركات بنسبة ١٥٪. تبيع معظم محطات الخدمة الوقود بالعملة الأجنبية فقط مما أدى إلى تخفيف الطلب على المنتج.

الاتصالات

قامت الحكومة بتعبئة ٩٨ مليون دولار أمريكي لصالح شركة الاتصالات المملوكة للدولة (تل وان) لاستخدامها في زيادة الاتصال لعملائها، وتوسيع الشبكة الأساسية ورفع مستوى اتصال المحمول عريض النطاق.

كما تقوم الحكومة بفتح موجات البث لمحطات الإذاعة والتلفزيون الجديدة. وقامت شركات الهاتف المحمول العاملة في زيمبابوي بتوسيع نطاق تغطيتها الأرضية بشكل سريع لتشمل البلد بأكمله تقريبًا.

قطاعات الصناعة الرئيسية

قطاعات الصناعة الرئيسية هي الزراعة والتعدين والاتصالات والخدمات المالية. هناك فرص هائلة في قطاع التصنيع الذي يعمل بأقل من ٣٠٪ من طاقته.

التجارة والصناعة

يعد استخدام الطاقة الصناعية منخفض للغاية، وتحاول الحكومة بنشاط تكثيف الاستفادة من القدرات. وتعد كلٍ من سياسة التنمية الصناعية الوطنية في زمبابوي مع استراتيجية المحتوى المحلي، أدوات سياسة مدروسة يتم تطبيقها في هذا الصدد.

كانت القطاعات المستهدفة للدعم في عام ٢٠٢٠ هي الأدوية وإنتاج الإطارات ومعالجة الجلود الكبيرة والصغيرة وإنتاج الصلب.

تظل جنوب أفريقيا الشريك التجاري الرئيسي، ولا يزال القطاع الصناعي في حالة ركود بسبب ندرة رأس المال في السوق المحلي والمعدات القديمة وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر وخطوط الائتمان من المصادر الخارجية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تم إنشاء وزارة تركز بشكل خاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشهدت البلد في عام ٢٠١٩، معدل انتشار للهاتف المحمول بلغ ٨٤,٨٪ ومعدل انتشار للإنترنت بلغت ٥٧,٢٪.

تعكف الحكومة على وضع الخطة الرئيسية الذكية لزمبابوي ٢٠٣٠، وهو المبدأ التوجيهي الشامل الذي يوضح كيف ستقوم الدولة بتطوير ونشر وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات.

مطلوب من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص استكمال جهود الحكومة. تقوم شركات الهاتف المحمول والبيانات في الدولة بتوسيع شبكات وصلات الألياف الضوئية الخاصة بها.

التعدين

أصبح التعدين أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتهدف الحكومة إلى تحقيق ١٢ مليار دولار أمريكي من صناعة التعدين بحلول عام ٢٠٢٣. وقد تم توقيع العديد من اتفاقيات الاستثمار في تعدين البلاتين والذهب والكروم والماس. وبالإضافة إلى الذهب والكروم الذين أنتجتهما البلاد تقليديًا، يعد البلاتين والماس اكتشافات حديثة إلى حد ما تهيمن على القطاع، حيث تم اقتراح قانون جديد للتنقيب عن المعادن وتسويقها.

كما يتم تعديل قانون المناجم والمعادن لإجبار أصحاب حقوق التعدين على "استخدامها أو فقدها"، كما سيضطر عمال المناجم إلى إنشاء صناديق لمواجهة تكاليف عكس التدهور البيئي الناجم عن عمليات التعدين الخاصة بهم. يجعل القانون مديري الشركات مسؤولين شخصيًا عن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الشركة مما يجعلهم عرضة للسجن. تخطط الحكومة لترشيد رسوم التعدين بما يتماشى مع المعايير الإقليمية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع.

فرضت الحكومة في عام ٢٠١٤، ضريبة بنسبة ١٥٪ على تصدير البلاتين الذي لم يتم الاستفادة به بهدف تشجيع عمال المناجم على القيام بإضافة قيمة قبل التصدير. تم تعليق الضريبة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ وأجلت الحكومة عملياتها حيث يحرز عمال مناجم البلاتين تقدمًا نحو تحقيق هدف القيمة المضافة. كما سيتم تخفيض ضريبة الصادرات من ١٥٪ إلى معدلات متداخلة اعتمادًا على مستوى إثراء المواد المصدرة.

الزراعة

تنتج الدولة محاصيل الحبوب مثل الذرة والقمح وكذلك القطن والتبغ وقصب السكر. يعتمد المزارعون الذين استفادوا من برنامج الإصلاح الزراعي في مطلع القرن، على الحكومة ومؤسسات الإقراض، للحصول على الدعم المالي، و يعيقهم إلى حد كبير الافتقار إلى الضمانات.

قامت الحكومة بتحسين عقود الإيجار لمدة ٩٩ عامًا لجعلها قابلة للتمويل كضمان للقروض ولتعزيز ضمان الحيازة، ولكن لم يتم إصدارها بسهولة من قبل الحكومة، كما إن قابليتهم المصرفية مشكوك فيها أيضًا.

يدفع المزارعون رسوم للحكومة مقابل الأرض، وقد تتم استعادة أراضي أولئك الذين لا يدفعون تلك الرسوم. تخصص الحكومة موارد كبيرة لهذا القطاع، حيث قدمت في عام ٢٠١٦، دعمًا ماليًا كبيرًا للزراعة من خلال مخطط يسمى "الزراعة الموجهة" حيث يتم تقديم المدخلات للمزارعين مقابل كميات متفق عليها من المنتجات. لا يزال هذا المخطط قائمًا ويستفيد منه حتى كبار المشغلين الزراعيين.

السياحة

في عام ٢٠٢٠، تضرر القطاع بشدة من جائحة كوفيد -١٩ وما صاحبتها من قيود السفر. استمر هذا حتى عام ٢٠٢١ مع إغلاق آخر على مستوى البلاد في بداية العام. تحركت الحكومة لتنفيذ التطعيم السريع للسكان واستهدفت تحصين الجميع في منتجع فيكتوريا فولز من أجل تعزيز مناعة القطيع ضد كوفيد -١٩. تعمل الحكومة على تعزيز قطاع السياحة من خلال هيئة السياحة في زيمبابوي.

تعترف الحكومة بالقطاع باعتباره أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد المحلي بعد كوفيد -١٩. يتمتع القطاع بخصم من الرسوم على المعدات الرأسمالية التي يستوردها مشغلو الفنادق والنزل لمدة ثلاث سنوات اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠. وقد تم تعليق الرسوم على السيارات التي يستخدمها مشغلو رحلات السفاري لمدة ٢٤ شهرًا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٠.

التجارة والاستثمار

أنشأت الحكومة العديد من الشركات لتشجيع الاستثمار في الصناعة، وتم إنشاء مؤسسة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة على وجه التحديد في إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، كما تم العمل على إنشاء بنك لدعم تطوير البنية التحتية.

تم إنشاء هيئة استثمار مركزية شاملة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإزالة الاختناقات في النظام التنظيمي.

علاقات العمل

زيمبابوي لديها مجموعة ضخمة من العمالة مع أكثر من ٨٠ ٪ من السكان العاطلين عن العمل في القطاع الرسمي. يتم تنظيم علاقات العمل من خلال قانون العمل مع محكمة مخصصة وغيرها من الهياكل التي تم إنشاؤها للتعامل حصريًا مع قضايا العمل. تمت زيادة الدخل المعفى من الضرائب من ٥،٠٠٠،٠٠ دولار زيمبابوي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠٠٠ دولار زيمبابوي شهريًا في عام ٢٠٢١.

عدلت الحكومة في عام ٢٠١٥، قانون العمل (الفصل ٢٨:٠١) لإصلاح الحد الأدنى لمكافئات نهاية الخدمة وتخفيف التسريح. وقد سهل هذا الأمر على أصحاب العمل إنهاء التعاقدات، كما تطرق التعديل إلى تقييد كلٍ من الحق في الإنهاء عند الإخطار والتجديد المتكرر للعقود محددة المدة للحد من العمالة المتقطعة.

عادة ما يتم تنظيم علاقات العمل بشكل كبير. تندرج الشركات في مختلف القطاعات ضمن مجالس التوظيف الوطنية حيث يتم وضع معايير عمل محددة للصناعة. غير أن المحكمة العليا في زيمبابوي حظرت العضوية الإجبارية في مجالس العمل الوطنية وينتظر الحكم المصادقة عليه من قبل المحكمة الدستورية.